المملكة العربيَّـة السُّعوديَّـة
وزارة التَّعليم العالي
جامعة أمِّ القُرىٰ
كلِّيَّـة اللُّغة العربيَّـة وآدابها
قسم الدِّراسات العُليا العربيَّـة
فرع اللُّغة

المُوَافَقَاتُ بَينَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي العَرَبِيَّـةِ

جَمْعًا وَدِرَاسَةً

بحث تكميليٌّ لنيل درجة (الماجستير) في (النَّحو والصَّرف)

أعدَّه وقدَّمه
عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي
(٢ـ٦ـ٨٤٠٦ـ٤٢٠)

إشراف الأستاذ الدُّكتور
أحمد محمَّد عبدالدَّايم (حفظه الله)

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله ما قطرت الأمطار، وما سبَّحت الحيتان في خضمِّ البحار، وما غرَّدت على الأَيْكِ ساجعة الأطيار، وصلى الله وسلَّم على النَّبيِّ المختار، وعلى آله وصحبه من المهاجرين والأنصار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم القرار.

أما بعد:

فإنَّ الإسلام أتى ليكشف غياهب الجهل بأنواره السَّاطعة، وحججه القاطعة، المتمثِّلة في القرآن الكريم، والسُّنَّة النَّبويَّة الطَّاهرة، وما نتج عنهما من علوم أخرى كالقراءات، والتَّفسير، والفقه، والعقيدة، وإنَّ هذه العلوم الشَّريفة، لتتضمن علومًا أُخر ترتبط بها كارتباط حياة الإنسان على هذه البسيطة بتوافر الماء له، تلك العلوم هي علوم اللُّغة العربيَّة الَّتي شرفت بشرف متعلَّقاتها.

وقد يسَّر الله تعالى ـ بمنِّه وكرمه ـ انتسابي لفرع اللُّغة في قسم الدِّراسات العليا العربيَّة في جامعة أمِّ القُرى ـ حرسها الله تعالى ـ ووُفِّقت ـ بحمد الله ـ لاختيار موضوع؛ ليكون بحثًا مقدَّمًا لنيل درجة (الماجستير) في تخصُّص (النَّحو والصَّرف) بعنوان:

«المُوَافَقَاتُ بَينَ المُفْرَدِ وجَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي العَرَبِيَّةِ.. جَمْعًا وَدِرَاسَةً»

ومهما تحدَّثت عن معاناتي، وكثرة مساءلتي للمتخصِّصين، فإنَّني لن أستطيع وصف تلك المشقَّة، الَّتي صادفتني للبحث عن موضوع، يتناسب وقدراتي العلميَّة، علمًا أنَّني مرَّت عليَّ ظروف اقتصاديَّة، واجتماعيَّة، ربَّما أثَّرت في مُجريات هذا البحث، ولكن مع ذاك، ﴿**إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ**﴾ [يوسف: ٨٦].

وفوق ذلك، فإنَّ الفترة السِّياسيَّة الَّتي عاصرها الباحث والبحث مُنْذُ (١٤٢٢هـ ـ ١٤٢٧هـ، ٢٠٠١م ـ ٢٠٠٦م) تعدُّ أحرج وقت مرَّت به الأمَّة الإسلاميَّة، ولا ريب أنَّها أحدثت في البحث أشياء ظهرت أو لم تظهر.

ويَجْمل هنا أن أشير إلى أنَّ هذا الموضوع لقي التَّوجيه والثَّناء من

أساتذة أجلاَّء وهم: أ.د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، المرشد الأكاديمي للبحث، وأ.د. سليمان العايد، رئيس قسم الدِّراسات العليا العربيَّة سابقًا، وأ.د. عبدالرحمن إسماعيل أستاذ النَّحو والصَّرف والعروض بالجامعة سابقًا، ود. محمد بن علي دغريري رئيس قسم اللُّغة والنَّحو والصَّرف، وأ.د. أحمد محمَّد عبدالدَّايم، الَّذي قبل الإشراف على هذا البحث، فكان نِعْم المشرف والموجِّه النَّاصح للبحث والباحث، وإنَّ له عليَّ ـ حفظه الله ـ أيادي لا أستطيع الوفاء بها، وليس ذلك بغريب عليه، فلكلِّ امرئ نصيبٌ من اسمه، فهو أحمد؛ لأنَّه محمود الشَّمائل، وهو عبدالدَّايم؛ لأنَّه دائم البشر، طَلْق المحيَّا، ولولا خشية الإطالة لأفصحت عن كريم أفعاله وأقواله.

وعودًا على بَدْء، أقول: إنَّ لتسمية البحث بذلك العنوان أسبابًا أُجملها فيما يلي:

أوَّلاً: سمَّيته بهذا الاسم، تيمُّنًا بكتاب الشَّاطبيِّ ـ رحمه الله ـ الموسوم بـ«المُوَافَقَات في أصول الفقه»، فأرجو أن يكون بحثي بذرة صالحة؛ لأغرسها في ميدان الصَّرف العربيِّ الفسيح.

ثانيًا: أنَّ لفظة «المُوَافَقَات» توحي من طَرْفٍ خفيٍّ، بأنَّ هناك اختلافات بين المُفْرَد وجَمْع التَّكسير.

ثالثًا: حصرت الموضوع في طرفين، الطَّرف الأوَّل: المُفْرَد، والطَّرف الثَّاني: جَمْع التَّكسير؛ بُغْية الإيجاز.

رابعًا: قلت «فِي العَرَبِيَّة»؛ لأنَّني في بداية اختيار الموضوع، كنت أنوي حصر المُوَافَقَات بين المُفْرَد وجَمْع التَّكسير في القراءات القرآنيَّة خاصَّة، وبعد سَبْر أغوار البحث، تبيَّن لي أنَّ المادة العلمية قليلة جدًّا، فوسَّعت نطاقه ليشمل شواهدالعربيَّة منظومها ومنثورها.

خامسًا: عنيت بقولي: «جَمْعًا ودِرَاسَةً» جمع ما استطعت من تلك المُوَافَقَات

المنثورة في بطون كتب تراثنا العربيِّ والإسلاميِّ، ثمَّ دراستها دراسة وافية، تحدِّد أواصر القربى بين المُفْرَد وجَمْع التَّكسير.

تلك أسباب تسمية ذلك البحث، أمَّا مسوِّغات اختياره فهي التَّالية:

أوَّلاً: أنَّ البحث في الصَّرف العربيِّ، لازال مجالاً رَحْبًا للدِّراسة والتَّنقيب.

ثانيًا: أنَّ الصَّرف العربيَّ لمَّا يستوف حقَّه من الدِّراسة بعد، كمااستوفى قرينه النَّحو ذلك.

ثالثًا: أنَّ المُفْرَد وجَمْع التَّكسير في العربيَّة بينهما ايتلاف واختلاف، فدراسة وجوه الايتلاف مطلب عزيز؛ لأنَّ كلاًّ من المُفْرَد وجَمْع التَّكسير في العربيَّة له أحكامه، وأبنيته، ودلالاته، فما داما كذلك فلا يُسأل حنيئذٍ عن كيفيَّة اختلافهما، بل يُسأل عن كيفيَّة اتِّفاقهما.

رابعًا: أنَّ هذا البحث تنوَّعت مشاربه، واختلفت موارده، ومن ثَمَّ فإنَّه سيزداد عمقًا؛ لأنَّه سيجمع بين دفَّتيه ـ بمشيئة الله تعالى ـ علوم اللُّغة العربيَّة جنبًا إلى جنب مع علوم الشَّريعة الإسلاميَّة، وبخاصَّة علم القراءات القرآنيَّة.

خامسًا: عند النَّظر في الدِّراسات السَّابقة للبحث، لم أجد من الباحثين من تعرَّض لتلك المُوَافَقَات كلِّها، أو أغلبها بدراسة معمَّقة، بل إنَّ الدِّراسات الواردة سردت بعض تلك الوجوه المشتركة بين المُفْرَد والجَمْع، دون تفصيل في أحكامها، ومنها: «المضارعة في الدَّرس اللُّغوي والنَّحوي»، فقد تحدث من [٢٠٥ ـ ٢٠٨]، وأكثر توسُّعًا منه «ظاهرة التَّآخي في العربيَّة» فقد تطرق لبعض الوجوه من [١/ ١٣٩ ـ ١٤٩] فذاك دعاني أن أدرس تلك الجوانب الَّتي تجمع بين المُفْرَد وجَمْع التَّكسير بالتَّفصيل.

أمَّا أهداف البحث، فإنَّه يهدُف إلى تحقيق المرامي الآتية:

أوَّلاً: أنَّ وجوه الاتِّفاق بين المُفْرَد وجَمْع التَّكسير مبثوثة في ثنايا كتب النَّحو، والصَّرف، واللُّغة، والأدب، والسِّير، والتَّفسير، والحديث، والقراءات، فحريٌّ بهذا البحث أن يجمع شتاتها، وأن يرتب مسائلها، وأن يستخلص أحكامها.

ثانيًا: أنَّ البحث لن يُعنى فقط بالشَّواهد الشِّعريَّة والنَّثريَّة الَّتي تردِّدها كتب النَّحو والصَّرف، بل سيضم إليها الشَّواهد القرآنيَّة من خلال القراءات المتعدِّدة الَّتي تكتنفها كتب التَّفسير، والقراءات، أضف إلى ذلك شواهد الحديث الَّتي سيقتنصها البحث من بطون كتب الحديث، وغريبه.

ثالثًا: سيكون جلُّ اهتمام البحث بدراسة الشَّواهد، وتلك المباحث الَّتي تتضمَّنها دراسة مستفيضة.

وممَّا يَحْسن ذكره أنَّ هذا البحث لم يتقيَّد بزمن ومكان معيَّنين، لذا تعدَّدت مصادره ومراجعه، فَرَبَت عن مائتي مصدر ومرجع، ما بين كتب نحو، وأُصول، وخلاف، وصرف، ولُغة، وأدب، ومعجمات، ودواوين ومختارات وضرورات شعريَّة، وسِيَر، وحديث، وغريب القرآن والحديث، وإعراب القرآن الكريم وقراءاته متواترة وشاذَّة، وكذا الشِّعر العربي، ومعانٍ للقرآن، وتفسير، وقراءات، وأمثال، ومجالس وأمَالٍ، وحواشٍ، وحدود، ومجلاَّت، وفهارس وغيرها.

وبعد ذكر عنوان البحث، وأسباب تسميته، ومسوِّغات اختياره، وأهدافه، ومصادره ومراجعه، يُخْلص إلى الهيكل التَّنظيميِّ لخطَّته، فإليك بيانه:

ـ المُقَدِّمة.

ـ التَّمْهِيدُ، وفيه ثَلَاثَةُ عَنَاصِرَ:

١ـ حَدُّ المُوَافَقَاتِ.

٢ـ حَدُّ المُفْرَدِ.

٣ـ حدُّ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، مَعَ بَيَانِ نَوْعَيهِ.

ـ مَتْنُ الرِّسَالَةِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: المُوَافَقَاتُ الصَّرْفِيَّةُ بَينَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ ثَلاثَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: وَضْعُ المُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ بَينَ السَّماعِ وَالقِيَاسِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: المُفْرَدُ وَالجَمْعُ بَينَ الأَصَالَةِ وَالفَرْعِيَّةِ، وَفِيهِ سَبْعَةُ مَطَالِبَ:

(١) تَثْنِيَةُ الجَمْعِ كَمَا يُثَنَّى المُفْرَدُ.

(٢) صَرْفُ الجَمْعِ إِذَا وَافَقَ مُفْرَدَهُ.

(٣) جَمْعُ الجَمْعِ كَمَا يُجْمَعُ المُفْرَدُ.

(٤) رَدُّ الجَمْعِ إِلَىٰ مُفْرَدِهِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ.

(٥) رَدُّ الجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيهِ.

(٦) حَمْلُ الجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي الحَرَكَاتِ.

(٧) حَمْلُ الجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ في التَّصْحِيحِ وَالإِعْلَالِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التَّوَافُقُ فِي الأَبْنِيَةِ بَينَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ.

الفصل الثَّانِي: المُوَافَقَاتُ النَّحْوِيَّةُ بَينَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: إِعْرَابُ الجَمْعِ المُنْصَرِفِ إِعْرَابَ المُفْرَدِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَى الجَمْعِ والعَكْس.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: إِعْمَالُ المُشْتَقَّاتِ المَجْمُوعَةِ عَمَلَ مُفْرَدَاتِهَا.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: وَصْفُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ وَالعَكْس.

الفَصْلُ الثَّالِثُ:المُوَافَقَاتُ الدَّلَالِيَّةُ بَينَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ مَبْحَثٌ وَاحِدٌ:

* التَّعَاوُرُ الدَّلَالِيُّ بَينَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ، وَفِيْهِ مَطْلَبَانِ:

(١) التَّعَاوُرُ النِّيَابِيُّ بَينَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ.

(٢) التَّعَاوُرُ التَّعَاقُبِيُّ بَينَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ.

ـ الخَاتِمَةُ.

ـ الفَهَارِسُ الفَنِّيَّةُ.

ويلحظ على الخطَّة أنَّها بدأت بالحديث عن (المُوَافَقَات الصَّرْفِيَّة)؛ ذلك أنَّ الموضوع في أصله صَرْفي مَحْض، وزيادة على ما ذُكر أنَّ أكثر الفصول مساحة هو الفصل الأوَّل، لذا قُدِّم، ومن ناحية أخرى فإنَّ علم التَّصريف يدرس بِنْيَة الكلمة، وعلم النَّحو يعالج التَّركيب، وعلم الدَّلالة يهتمُّ بالمعنى، فقُدِّمت الصُّغرى وهي الكلمة، ثمَّ أُتبعت بالكبرى وهي الجملة، ثمَّ خُتمت بالمعنى، وهو ناتج عنهما.

وأخيرًا، أسأل الله ـ تعالى ـ أن أكون قد وفِّقت في تقديم هذا البحث في أجمل صورة وأبهاها، ، وعُذري أنَّني حاولت فإن أصبت فذلك ما أرجوه، وإن أخطأت فذلك بمقتضى البشريَّة، والله سبحانه أعلم وأحكم، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمد لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات.

الباحث

التَّمْهِيْدُ

وَفِيهِ ثَلاَثَةُ عَنَاصِرَ:

١ـ حَدُّ المُوَافَقَاتِ.

٢ـ حَدُّ المُفْرَدِ.

٣ـ حَدُّ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، مَعَ بيَانِ نَوْعَيْهِ.

يحتوي هذا التَّمهيد على ثلاثة عناصر: تُعنى بتفسير مفردات عنوان البحث، وهي: حدُّ المُوَافَقَات، وحدُّ المُفْرَد، وحدُّ جمع التَّكسير، مع بيان نوعيه.

أقول ـ وبالله أستعين ـ إنَّ مصطلح (المُوَافَقَات) يرجع إلى مادة (وفق)، وهي تدور حول معنى الملاءمة والالتحام والتَّقارب بين شيئين[1]، وهذا فيه دلالة على اشتراك المفرد والجمع في أمر ما، وهو جمع تصحيح مؤنَّث مفرده (مُوَافَقَة).

وأمَّا اصطلاحًا: فلم ينصَّ علماء الحدود على حدِّ هذا المصطلح، ولكن يمكن استشفاف حدٍّ تقريبيٍّ له في ضوء المعنى اللُّغوي فهو إذن: ملاءمة المفرد للجمع والعكس في وجوه تصريفيَّة، ونحويَّة، ودلاليَّة، سأكشف عنها في أثناء البحث.

أمَّا (المُفْرَد) في اللُّغة فهو: ما دلَّ علىالوحدانيَّة والانفراد على تعدُّد معانيه، فالله ـ تعالى ـ هو الفَرْد؛ لأنَّه هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثل ولا ثاني، والفَرْد: الوتر، وسِدْرَة فارِدَة: لانفرادها عن سائر السِّدْر[2]. وهكذا دلالات المُفرد كلها تدور في فلك واحد.

وواضح أنَّ هناك تقاربًا بين المعنى اللُّغوي وإطلاقات المفرد الآتية الذِّكر فسمِّي المُفْرد بذلك، لانفراده عن المركَّب، والمثنَّى، والجمع، والأسماء السِّتَّة، والجملة، وشبهها، والمضاف، والشَّبيه به.

وأمَّا في الاصطلاح فقد قيل فيه: «ما لا يقصد بجزء منه الدَّلالة على جزء معناه»[3]، أو «الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء.»[3]

ويطلق المفرد ويُراد به: في بابي الكلمة والعَلَم ما يقابل المركَّب، وفي

---

(١) اللِّسان (وفق).

(٢) اللِّسان (فرد).

(٣) شرح الحدود النحوية (٦٨)، والكليات (٤/ ٢٢٩).

باب الإعراب يقصد به ما ليس مثنًّى، ولا مجموعًا، ولا من الأسماء السِّتَّة، وفي باب المبتدأ والخبر، والحال، والنَّعت ما يقابل الجملة وشبه الجملة، وفي بابي لا النَّافية للجنس، والمنادى ما ليس بمضاف ولا شبيه به[1]، وهو في بحثي: ما ليس بمثنًّى ولا مجموع، تصحيحًا كان أو تكسيرًا.

على حين فرَّق بعض العلماء بين المفرد والواحد، فالمفرد ما كان حقيقيًّا أو اعتباريًّا، ويقع على الأجناس كلِّها، بينما الواحد لا يقع إلَّا على الواحد الحقيقيِّ[2].

ويأتي الحديث عن العنصر الثَّالث، وهو مصطلح (جمع التَّكسير) فالجمع في اللُّغة هو: لمُّ ما تفرَّق من أيِّ شيءٍ كان، والتَّكسير من معانيه: القِطَع المتناثرة، ولذا يُقال: قِدْر أَكْسَار، وإِنَاء، وجَفْنَة كذلك، كأنَّهم جعلوا كلَّ جزء منها كَسْرًا ثمَّ جمعوه على هذا[3].

وأمَّا في الاصطلاح: فلعلَّ أقدم من عرَّف جمع التَّكسير تعريفًا يميِّزه عن نظيريه جمعي التَّصحيح، هو أبوالفتح بن جنِّي، حيث يقول: «كلُّ جَمْعٍ تغيَّرَ فيهِ نَظْمُ الواحِد وبناؤهُ، وإعرابُهُ جارٍ على آخرهِ، كما يجري على الواحدِ الصحيح. تقول: هذه دورٌ، وقصورٌ، ورأيتُ دوراً وقصوراً. ومررتُ بدُوْرٍ وقُصُورٍ»[4].

وأمَّا أوَّل من علَّل لهذه التَّسمية، فلعلَّه أبوبكر بن السَّرَّاج، حينما قال: «هذا الجمع يسمى مكسراً، لأن بناء الواحد فيه قد غُير عما كان عليه، فكأنه قد كسر، لأن كسر كل شيءٍ تغييره عما كان عليه...»[5].

وتبعه أبوعلي الفارسي، فقال: «هذا الضَّرْبُ من الجَمْع سُمِّي جمعاً مكسَّراً، على التشبيْهِ بتكسير الآنيةِ ونحوها. لأنَّ تكسيرها إنَّما هو إزالَةُ التِئام

(١) راجع: شرح الحدود النحوية (٦٩ ـ ٧٠)، والكليات (٤/٢٢٩)، والنحو الوافي (٣/٤٥٨).
(٢) التعريفات (٢٨٧).
(٣) اللِّسان (جمع، كسر).
(٤) اللُّمع (٧٦)، وفي اللغة والأدب (٢/٥٤٧) تعليق المؤلِّف.
(٥) الأصول (٢/٤٢٩)، وفي اللغة والأدب (٢/٥٤٨) تعليق المؤلِّف.

الأجزاءِ التي كان لها قَبْلُ، فلمّا أُزِيلَ النَّظْمُ، وفُكَّ النَّضْدُ في هذا الجَمْعِ أيضاً عمّا كان عليهِ واحدُهُ، سَمَّوه تكسيراً.»[1]

وعند التأمُّل في حدِّ جمع التَّكسير عند بعض المحْدثين وجدت صورته متكاملة، وبخاصَّة الَّذين جعلوه في تأليف مستقلٍّ، فهو عندهم: «ما يدل على ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه فى معناه، وفى أصوله، مع تغير حتميّ يطرأ على صيغته عند الجمع.»[2]

وهذه التغيُّرات أنماط معروفة في كتب العربيَّة، ولجمع التَّكسير ـ كما هو مُسلَّم ـ نوعان: جمع قلَّة، وجمع كثرة، ولكلٍّ منها حدٌّ معروف، وللقلَّة أوزان أربعة مشهورة، وأمَّا الكثرة، فله أكثر من ثلاثين وزنًا، وربَّما حصرها بعضهم في ثلاثة وعشرين، أو أربعة وعشرين، أو خمسة وعشرين بناء، ولكنَّ المشهور القياسيَّ منها ما يقارب ثلاثًا وعشرين صيغة، وما اطَّرد منها فقد اهتمَّ به علم النَّحو، وما لم يطَّرد منها فمرجعه إلى كتب اللُّغة لمعرفة مفرداته أو جموعه. ولن أسرد تلك الصِّيغ؛ لأنَّها ستجيء في تضاعيف البحث، وبخاصَّة الفصل الثَّالث المتعلِّق بالدَّلالة. ومن الجدير بالذِّكر، أن جمع التَّكسير لا تكاد تجد ذكره في تأليف ما، إلَّا يتلوه حديث عن اسمي الجمع والجنس والتَّفريق بينهما وبينه من ناحية، وبينهما من جهة أخرى، ومن ثمَّ فالإطناب في التَّفاصيل هنا، ربَّما يكون معيبًا؛ لأنَّها طُرقت في مواطن كثيرة[3].

---

(١) التكملة، تحقيق: مرجان (٤٠٨)، وفي اللغة والأدب (٢/٥٤٨) تعليق المؤلِّف.

(٢) جموع التصحيح والتكسير (٢٧).

(٣) لمزيد من البيان ينظر ما يلي: اللمع (٢٧٥) وما بعدها، وشرح الشافية (٢/٨٩، ١٩٣ تعليق المحقِّقين)، والمساعد (٣/٣٩٩)، والتصريح (٥/٦٧) وما بعدها، والتبيان في تصريف الأسماء (١٤٣، ١٧٥) وما بعدهما، وجموع التصحيح والتكسير (٢٧) وما بعدها، والنحو الوافي (٤/٦٢٥) وما بعدها، والكفاف (١/١٨٧، ٢/٧٨٦) وما بعدهما، وفي اللغة والأدب (٢/٥٤٧) وما بعدها مع تعاليق المؤلِّف، والمستقصى في علم التصريف (٢/٧٧١، ٨٣٩) وما بعدهما.

الفَصْلُ الأَوَّلُ
المُوَافَقَاتُ الصَّرْفِيَّةُ
بَيْنَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيْرِ

وَفِيهِ ثَلاَثَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: **وَضْعُ المُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالقِيَاسِ.**

المَبْحَثُ الثَّانِي: **المُفْرَدُ وَالجَمْعُ بَيْنَ الأَصَالَةِ وَالفَرْعِيَّةِ.**

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: **التَّوَافُقُ فِي الأَبْنِيَةِ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ.**

تَوْطِئَة :

هذا الفصل يُعدُّ واسطة العِقْد في هذا البحث، وإن وقع في أوَّله؛ إذ وجه الشَّبه بينهما، أنَّها وُضعت في الوسط؛ لندرتها ونفاستها فكان الحفاظ عليها واجبًا، لهذا كان هذا الفصل المعنون بـ«المُوَافَقَاتِ الصَّرْفِيَّةِ بَيْنَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ»، في طليعة هذا البحث؛ لينبئ القارئ الكريم عن أَهميَّة هذا البحث، ومن ثمَّ احتوى على ثلاثة مباحث:

فأظهر الأوَّل منها حكم وضع المفرد موضع الجمع والعكس في لغة العرب، سماعًا أو قياسًا، وكان الثَّاني يناقش قضايا متناثرة، فجمعها تحت عنوان:

«المُفْرَدِ وَالجَمْعِ بَيْنَ الأَصَالَةِ وَالفَرْعِيَّةِ»

فصارت معظم هذا البحث، وأبعده غورًا.

وتناول الثَّالث مجيء المفرد والجمع على لفظ واحد ضبطًا وزنةً وعِدَّة، وبه انتهى الفصل.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

وَضْعُ المُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ والقِيَاسِ

قبل أن أعلو ثبج هذا المبحث، وأخوض غماره أقول: ـ وبالله التَّوفيق ـ لقد سبق أن فصَّلت القول: في حدَّي المفرد، وجمع التَّكسير، في اللُّغة والاصطلاح، فليراجع في موضعه[1].

ثمَّ إنَّ قضيتي السَّماع، والقياس من القضايا الَّتي أُنهكت بحثًا ودراسة؛ ذلك لتعلُّقها ببابات النَّحو والصَّرف، واللُّغة[2]، وعليه فسأتحدث مباشرة عن وضع المفرد موضع الجمع بين السَّماع والقياس.

من المعلوم في كلام العرب دَلالة كلِّ لفظ لما وضع له، فيدلُّ المفرد على المفرد، والمثنَّى على اثنين، والجمع على جمع[3]، وانطلاقًا من الوشائج الصَّرفيَّة، والنَّحويَّة، والدَّلاليَّة، الَّتي تربط بين المفرد والجمع، إذْ جعلتهما أشدَّ تشاكلاً وتناسبًا وتجانسًا، فوقع كلُّ واحد منهما موقع الآخر فأخذ حكم صاحبه.

من هنا انقسم العلماء في تبيين حكم هذا الوضع إلى ثلاث فرق:

الفرقة الأولى: وهم البصريُّون ـ وفي مقدمتهم سيبويه ومن سار على سَننهم ـ فقد خصُّوا هذا الوضع بالضَّرورة الشِّعريَّة[4]، فهو إذن سماعيٌّ لديهم.

---

(١) انظر: ص(١٠) وما بعدها.

(٢) للحديث عنهما بالتَّفصيل انظر الكتب الآتية: الإصباح في شرح الاقتراح (٦٧) وما بعدها و(١٧٥) وما بعدها، والقياس في اللغة العربية (٢٢) وما بعدها، والقياس في النحو (٩) وما بعدها، والفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه (١٧٦) وما بعدها و(٢٠٦) وما بعدها، إلى غير ذلك من المصادر والمراجع المشهورة في هذا المضمار.

(٣) راجع: شرح الجمل (٢/٤٤٤)، والتذييل والتكميل (٢/٨٢، ٨٥)، والارتشاف (٢/٥٨٢ـ ٥٨٣)، والهمع (١/١٧١) وما بعدها.

(٤) الكتاب (١/٢٠٩ـ ٢١٠)، ولم يعدَّ سيبويه هذا الوضع ضرورة كما رأى «أحمد الخرَّاط»، ولو نظر قبل ذلك بأسطر معدودة لتبيَّن له رأي سيبويه. انظر: تعليقه على النُّر المصون (١١/١١٧).

الفرقة الثَّانية: وهم الكوفيُّون ـ وعلى رأسهم الكسائي ومن جرى مجراهم من البصريِّين، أو ممَّن غلبت عليه النَّزعة البصريَّة ـ حيث عدُّوا ذلك الوضع قياسًا مطَّردًا(١).

الفرقة الثَّالثة: وهم البغداديُّون ـ ومن أوائلهم ابن قتيبة ـ فقد جعلوا ذلك الوضع خاصًّا بوقوع المفرد موقع الجمع جنسًا(٢).

أمَّا الفرقة الأولى: ـ كما قلت آنفًا ـ فقد خصُّوه بالضَّرورة الشِّعريَّة، وانظر إلى ما قاله سيبيويه: «وليس بمستنكَرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ، حتَّى قال بعضُهم في الشعر [من ذلك] ما لا يُسْتَعْمَلُ في الكلام. وقال عَلْقَمَة بن عَبَدَة(٣):

بها جِيَفُ الحَسْرى فأمَّا عِظامُها ... فَبِيضٌ وأَمَّا **جِلْدُها** فصَلِيبُ

وقال(٤):

لا تُنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبينا
في **حَلْقِكُمْ** عَظْمٌ وقد شَجِينَا

. . . ومما جاء في الشِّعر على لفظ الواحد يراد به الجميعُ(٥):

كُلُوا في بَعْضِ **بَطْنِكُمُ** تَعِفُّوا ... فإنَّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

---

(١) غريب الحديث للخطَّابي (١/ ٦٤٢).

(٢) انظر: الخزانة (٧/ ٥٥٩) وما بعدها و(٨/ ١٠٨ـ ١٠٩)، وظاهرة التآخي (١/ ١٤٥).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (٤٠)، والكتاب (١/ ٢٠٩)، وتحصيل عين الذهب (١٦٩)، ووضع «جِلْدهَا» وهو مفرد مكان الجمع «جُلُودها».

(٤) البيتان من «الرجز» وهما: للمسيب بن زيد مناة الغنوي، وقيل: لطفيل بن عوف الغنوي. حيث وضع «الحَلْق» في موضع «الحُلُوق». انظر: الكتاب (١/ ٢٠٩) مع تعليق المحقق، والتحصيل (١٦٩)، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب (٣٧٣).

(٥) البيت من «الوافر» وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلها، وقد وضع «البَطْن» موضع «البُطُون». انظر: الكتاب (١/ ٢١٠)، والتحصيل (١٧٠).

ومثل ذلك [في الكلام] قوله تبارك وتعالى[1]: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾، وقَرِرْنا به عَيْنًا، وإن شئت قلت: أَعْيُنًا وأَنْفُسًا، كما قلت: ثلثمائةٍ وثلاثِ مِئينَ ومِئاتٍ، . . . ».

ثم يقول في موطن آخر: «ومثل ذلك ـ إشارة إلى قوله: عُشَيَّاناتٍ وعَشِيَّة ـ قولك المفَارِقُ في مَفْرِقٍ، جعلوا المَفْرِق مواضعَ، ثم قالوا: المَفارِقُ كأنَّهم سَمّوا كلّ موضع مَفْرِقًا. قال الشاعر، وهو جرير[2]:

قال العَواذِلُ ما لِجَهْلِك بعدما شاب **المَفارِقُ** واكْتسينَ قَتِيرَا

ومن ذلك قولهم للبعير: ذو عَثَانِينَ، كأنَّهم جعلوا كلّ جزء منه عُثْنونًا، ونحوُ ذا كثير. »[3].

هذان نصَّان لسيبويه يخلص المتأمِّل فيهما إلى ما يلي:

(أ) أنَّ وضع المفرد موضع الجمع ضرورة شعريَّة.

(ب) أنَّ هذا الوضع قد يأتي في الكلام، ولكنَّ سيبويه خصَّه ببابي التَّمييز والعدد، وذلك ملاحظ في شواهده الَّتي أوردها، فهو إذن نزر لا يُعتدُّ به.

(ت) أقرأ من نصِّ سيبويه أنَّه فرَّق بين وضع المفرد موضع الجمع، وبين وضع الجمع موضع المفرد، فالأوَّل ضرورة، والثاني كثير، استدلالاً بقوله: «ونحوُ ذا كثير».

وحذا حذو سيبويه المبرِّد ـ بل كان ذا جرأة ـ فخطَّأ القراءة السبعيَّة، في قوله تعالى[4]: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بإضافة «مِائة» إلى «سنين» وهي قراءة

(١) سورة النِّساء، الآية: ٤. و﴿نَفْسًا﴾ تمييز مفرد، ويجوز أن يقوم جمعه «أَنْفُسًا» مقامه.

(٢) البيت من «الكامل» وهو في: شرح ديوانه (٣٥٣)، والكتاب (٣/ ٤٨٤)، والتحصيل (٥٠٩)، والشَّاهد فيه: «المَفَارِق» إذ جُمِع على «مَفْرِق» فجعل كلَّ جزء منه «مَفْرِقًا» فلذا جمعه.

(٣) الكتاب (١/ ٢٠٩ـ ٢١٠، ٣/ ٤٨٤ـ ٤٨٥)، وفهارس كتاب سيبويه لعضيمة (١١٩).

(٤) سورة الكهف، الآية: ٢٥.

سبعية قرأ بها حمزة والكسائي وغيرهما؛[1] معلِّلاً ذلك بجوازه في الشِّعر دون الكلام؛ لأنَّه في الشِّعر يُحمل على معنى الجماعة إذا دلَّ عليه دليل، مستشهدًا ببعض شواهد سيبويه، مُضيفًا إليها قوله تعالى[2]: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾، وهي على غرار الآية الَّتي ذكرها سيبويه، وقولَ العباس بن مرداس ـ رضي الله عنه ـ[3]:

فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ ... فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدُورُ

وخرَّج ما في البيت على قولين: إمَّا أنَّه من وضع المفرد موضع الجمع، أي «إِخْوَتُكُمْ»، أو أنَّه قد جاء على لفظ الجمع، ثمَّ حُذفت النُّون وأُضيف كما في نحو: «مُسْلِمُوكُمْ»[4].

وسار على منوال هذين العالمين، جِلَّة من العلماء، فأحدهم ينقل ما قاله سيبويه، دون تعقيب كابن السَّرَّاج[5] مثلاً، وثانيهم يخصُّه بباب العدد، مع متابعته لسيبويه على أنَّه ضرورة شعريَّة كالسِّيرافي[6]، ثمَّ يتبع هؤلاء ابن السِّيرافي[7]، والقزَّاز القيرواني[8] والأعلم الشَّنْتَمَري[9]، وابن برِّي[10]، والشَّلوبين[11]،

(١) انظر: معجم القراءات (٥/ ١٨٧) وما بعدها، وتعليق محقِّق المقتضب (٢/ ١٦٩).
(٢) سورة غافر، الآية ٦٧. وقوله: ﴿طِفْلًا﴾ مفرد خارج مخرج التمييز، فأتى بمعنى الجمع «أَطْفَالاً».
(٣) البيت من «الوافر» وهو في ديوانه (٥٢) وتخريجه فيه، مع اختلاف يسير، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٥)، والمقتضب (٢/ ١٧١)، وقد بُيِّن الشَّاهد ووجهه في المتن.
(٤) انظر: المقتضب (٢/ ١٦٩ـ ١٧٢)، مع تعليقات المحقق.
(٥) الأصول (١/ ٣١٣).
(٦) شرح الكتاب (٤/ ١٧٦).
(٧) شرح أبيات الكتاب (١/ ٣٤١).
(٨) ما يجوز للشاعر في الضرورة (١٥٠ـ ١٥١، ٢٢٩ـ ٢٣٠).
(٩) انظر: التحصيل (١٦٩)، وشرح الحماسة (٢/ ٩٠٧ـ ٩٠٨).
(١٠) شرح شواهد الإيضاح (٣٣٠ـ ٣٣١).
(١١) شرح الجزولية الكبير (١/ ٣٢٧ـ ٣٢٨).

وابن عصفور[1] ـ وكان أبينهم موقفًا ـ حيث يرى بأنَّه ضرورة لا يُلتفت إليها، ذاكرًا في موضع آخر آراء العلماء، وما ترجَّح لديه منها، وشمس الدِّين الكيشي[2]، وأبوحيَّان[3] مؤيدًا البصريِّين، والأندلسيِّين مع علمه أنَّ ذلك الوضع لا يُلْبس، مفصِّلاً القول في هذا الوضع.

ويأخذ ابن هشام[4] منحى أبي حيان، فيرى كذلك أنَّه ضرورة، وأجد أنَّ أكثر من أسهب في إيضاح آراء العلماء في وضع المفرد موضع الجمع والعكس، السُّيوطي، فقد جلَّى مواقف العلماء وحججهم أيَّما تجلية، ثمَّ اختار السَّماع، فتأمَّل في قوله: «...فكل هذا ـ إشارة إلى وضع المفرد موضع الجمع والعكس ـ مسموع لا يقاس عليه. وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس. وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيّين من القياس على الشاذّ والنّادر. قال أبوحيّان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدّلالات واختلطت الموضوعات.»[5].

وأقول: ـ رحم الله ـ السُّيوطي فلم يقس الكوفيُّون على الشَّاذِّ والنَّادر في هذه المسألة، بل شواهدهم تترى، سواء أكانت قرآنيَّة، أم شعريَّة، أم نثريَّة، وسأعرض لنزر منها في طور التَّرجيح ـ بإذن الله تعالى.

تلك الفرقة الأولى، وهي البصريَّة ومن شايعها، تقصر وضع المفرد موضع الجمع على السَّماع، وتعدُّه ضرورة شعريَّة لا تسوغ في الكلام.

---

(١) انظر: شرح الجمل (١/ ٨٨ـ ٨٩، ٤٨٦، ٥٦٤، ٢/ ٤٤٤ـ ٤٤٥)، والمقرب (٢/ ١٢٩)، وضرائر الشعر (٢٥١ـ ٢٥٣، ٢٥٥ـ ٢٥٦).

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب (٢٤٩).

(٣) راجع: البحر (٧/ ٥٥١)، والتذييل والتكميل (٢/ ٨٢ ـ ٨٥)، والارتشاف (٢/ ٥٨٢ـ ٥٨٣، ٥/ ٢٤٤٣ـ ٢٤٤٤).

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (١٥٧).

(٥) الهمع (١/ ١٧١ـ ١٧٢)، والتذييل (٢/ ٨٥).

ونقيض تلك الفرقة الأولى، الكوفيُّون، فقد قاسوا وضع المفرد موضع الجمع والعكس، وأجازوه في الكلام والشِّعر، وتبعهم بعض البصريِّين، وبعض من غلبت عليهم النَّزعة البصريَّة.

قال الكسائي فيما نقله عنه الخطَّابي: «العَرَبُ تأتي بلَفْظ الجماعة والمعنى واحِد، وأنشد[1]: وطابَ **أَلبَانُ** اللِّقاح وبَرَد

أراد بالألبان اللبنَ، ولذلك قال: وبَرَد.»[2].

وأظهر من الكسائي، الفرَّاءُ حيث بسط القول في هذه المسألة، فقال: «وأمَّا قوله[3]: ﴿**وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ**﴾ ولم يقل «بطونِها» والأنعام هى مؤنثة؛ لأنه ذهب به إلى النَعَم والنَعَم ذَكَر. وإنما جاز أن تذهب به إلى واحدها لأن الواحد يأتي فى المعنى على معنى الجمع؛ كما قال الشاعر...» وذكر الشَّاهد الَّذي ورد عند الكسائي.

ويقول في موطن آخر: «وقوله[4]: ﴿**مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ**﴾ وهو يعني المسجد الحرام وحده. وقرأها مجاهد وعطاء بن أبي رَبَاح: ﴿مَسْجِد الله﴾[5]. وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد... أنشدني أبوالجرَّاح العُقَيليّ[6]:

---

(١) البيت من «الرجز» وهو مجهول القائل، والشَّاهد ووجهه واضحان، وقد أنشده الفراء في معانيه (١/١٢٩).

(٢) غريب الحديث (١/٦٤٢).

(٣) سورة النحل، الآية: ٦٦، والشَّاهد ووجهه بيِّنان.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٧، وهما كذلك واضحان.

(٥) قرأها كذلك أبوعمرو وغيره. انظر: تفصيل ذلك في: معجم القراءات (٣/٣٥٦).

(٦) البيتان من «الرجز» وهما لبعض الأعراب كما في: الخزانة (١/٢٣٤)، والشَّاهد «أَخْلَاق وشَرَاذم» حيث وقعا هنا نعتًا للمفرد «قَمِيصِي» وهما جممان.

جاء الشتاء وقميصي **أخلاقْ**
شراذمٌ يضحكُ منه التوّاقْ

وكان الفرّاء أكثر وضوحًا وبيانًا حينما قال: «وقوله[1]: ﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَٰلُهُۥ﴾ الظّلّ يرجع على كلّ شيء من جوانبه، فذلك تفيّؤه. ثم فسّر فقال[1]: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾ فوحّد اليمين وجمع الشمائل. وكل ذلك جائز في العربيّة. قال الشاعر[2]:

بِفِي الشامتين الصخر إن كان هدّني رَزيّة شِبْلَيْ مُخْدر في الضراغم

ولم يقل: بأفواه الشامتين. وقال الآخر[3]:

الواردون وتَيْم في ذُرا سَبَأ قد عضَّ أعناقَهم **جلدُ** الجواميس

وقال الآخر[4]:

فباست بني عبس **وأستاه** طيّيء **وباست** بني دُودان حاشا بني نَصْر

فجمع وَوَحّد. وقال الآخر: ـ وذكر أحد أبيات سيبويه، وهو قول الشاعر: ... بطنكم[5] ... ـ ثم يقول: فجاء التوحيد لأن أكثر الكلام يواجَه

(١) سورة النحل، الآية: ٤٨، والشّاهد بيّن ووجهه كذلك، إلّا أنّ هناك تفصيلاً للحكمة من إفراد «اليمين» وجمع «الشّمال» يحسن النّظر إليه في: البحر (٦/ ٥٣٨)، والدُّر المصون (٧/ ٢٣٠) وما بعدها.

(٢) البيت للفرزدق وهو من «الطويل» في ديوانه (٢/ ٣٣١) حيث وضع المفرد «فِي» في موضع الجمع «أَفْوَاه».

(٣) البيت لجرير وهو من «البسيط»في شرح ديوانه (٣٩٤) مع اختلاف لا يمسُّ الشّاهد، ومعجم شواهد العربية (١/ ٢٠٠)، وقد ناب المفرد «جِلْد» عن الجمع «الجُلُود».

(٤) البيت للحطيئة وهو من «الطويل» في ديوانه (٣٢٩) ـ مع اختلاف في بعض أماكن الشّاهد حيث رُوي «أَفْنَاه» بدلاً من «أَسْتَاه» ـ وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣/ ٤٩٩)، والشّاهد فيه: «اسْتِ» في موضعين و«أَسْتَاه» في موضع، حيث أتى بها مرّتين مفردة، ومرّة مجموعة.

(٥) خُرِّج في ص(١٧).

به الواحد، فيقال: خذ عن يمينك وعن شِمالك لأن المكلَّم واحد والمتكلّم كذلك، فكأنه إذا وَحّد ذهب إلى واحد من القوم، وإذا جَمَع فهو الذي لا مسألة فيه.»[1].

تلك نصوص الفرَّاء تُنبئ عمَّا يلي:

(أ) أنَّ الواحد يأتي بمعنى الجمع، وذلك جائز في العربيَّة.

(ب) أنَّ الفرَّاء ساق في نصوصه مجموعة من الشَّواهد القرآنيَّة، والشِّعريَّة، والنَّثريَّة ممَّا يدلُّ على استقصاء عميق لهذه المسألة، على نقيض الفرقة الأولى فقد أوردوا نزرًا من الشَّواهد القرآنيَّة، والشِّعريَّة، والنَّثريَّة، حتَّى تجاوز بعضهم فخطَّأ بعض القراءات السبعيَّة كما مرَّ.

(ت) يُفهم ممَّا سبق أنَّ وضع المفرد موضع الجمع، أكثر من وضع الجمع موضع المفرد؛ معلِّلاً الفرَّاء ذلك؛ بأنَّ المكلَّم واحد والمتكلِّم كذلك، ممثِّلاً على ما ذكر، ورأيه هنا منافٍ لرأي سيبويه، الَّذي جعل النَّوع الأوَّل ضرورة شعريَّة، والثَّاني كثيرًا، ومع هذا فكل ذلك جائز في العربيَّة كما قال.

وقاس هذا الوضع أبوعبيدة، وذكر بعض الآيات والأبيات قائلاً: «وفي آية أخرى[2] ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾ أي ظهراء وقال[3]:

---

(١) المعاني (١/ ١٢٩، ٤٢٦ـ ٤٢٧، ٢/ ١٠٢ـ ١٠٣)، وقد سبق أن تحدَّث الفرَّاء نفسه في: (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩) عن وضع الجمع موضع المفرد والعكس، واستشهد على ذلك ببيتين من الشِّعر قبل أن يطرق آية النَّحل الآنفة الذِّكر، منها قول الشَّاعر:

وَفَكَّـاكُ المِئِيـنَ إِذَا أَلَمَّـتْ ... بِنَـا الحَـدَثَـانُ وَالأَنِـفُ النَّصُـورُ

وهذا البيت من «الوافر» ولا يعرف قائله، و«الحدثان» بمعنى «الأَحْدَاث»؛ ولذا أنَّث الفعل. انظر: المعاني السَّابق، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢).

(٢) سورة التحريم، الآية: ٤، وقد سبقه الفراء في معانيه (٣/ ١٦٧) إلى هذا المعنى.

(٣) هذا عجز بيت من «الكامل»، وصدره:

يَا عَاذِلَاتِي لَا تُرِدْنَ مَلَامَتِي

وهو لا يعرف قائله. انظر: الخصائص (٣/ ١٧٤)، والمعجم المفصل (٣/ ٥٧٦).

إن العواذل ليس لي **بأميرِ**

أَراد أُمراء»[1].

ووافق الأخفشُ[2] الكوفيِّين فيما ذهبوا إليه من قياسيَّة هذا الوضع، حيث أورد أكثر أبيات الكتاب الَّتي ذكرها سيبويه، مع شواهد أخرى شعريَّة، وأخرى قرآنيَّة مصرِّحًا بجواز ذلك.

وأمَّا ثعلب فقد دعَّم ذلك الوضع بشواهد قرآنيَّة، وشعريَّة فذكر ما قاله: الفرَّاء في معانيه، وزاد عليه قول الشَّاعر[3]:

إِنِّـي كَـأَنِّـي لَـدَى النُّعْمَـانِ خَبَّـرَهُ بَعْـضُ **الأَوُدِّ** حَـدِيثًـا غَيـرَ مَكْـذُوبِ

ونظير هذا البيت، قوله تعالى[4]: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ**﴾ جمع شَدٍّ في قول الفرَّاء[5].

وسار على سَنن هؤلاء العلماء ثُلَّة من الأماثل، منهم:

أبـوبكـر الأنبـاري[6]، وأبـوجعفـر النَّحـاس[7]، وابـن خـالـويـه[8]،

---

(١) المجاز (٢/ ٤٤ـ ٤٥).

(٢) المعاني (١/ ٢٢٦، ٢٣٠ـ ٢٣١، ٢/ ٤٢٣).

(٣) البيت للنابغة الذبياني، وهو من «البسيط» في ديوانه (١٥) «والأَوُدّ» جمع واحده «وُدّ» وفيه أقوال أُخَر. انظرها في: مجالس ثعلب (٢/ ٥٤٠)، والمسائل العسكرية (٢٢٣).

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ١٥، «وأَشدّ» جمع «شِدَّة»، أو جمع «أَشُدّ» على حذف الزِّيادة، أو جمع لا واحد لـه. راجع: مجاز القرآن (١/ ٣٠٥، ٣٧٨، ٢/ ٩٩)، والخصائص (١/ ٨٥ـ ٨٦، ٣/ ١١٨ـ ١١٩)، وتوجيه اللمع (٤٧١).

(٥) انظر: مجالس ثعلب (٢/ ٤٢١ـ ٤٢٢، ٥٤٠)، وفي القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود (٧٥)، ومجالس الزجاجي (٩٢ـ ٩٣، ٢١٤).

(٦) شرح القصائد السبع (١٦١).

(٧) راجع: إعراب القرآن (٤/ ١٠٨، ٣٠١ـ ٣٠٢)، ومعاني القرآن (٤/ ٤٤٨).

(٨) انظر: ليس في كلام العرب (١٤٩ـ ١٥٠)، وإعراب القراءات السبع (٢/ ٨٥ـ ٨٦، ٣٥٧).

وأبوعلي الفارسي[1] حيث جعل ذلك الوضع كثيرًا سائغًا في العربيَّة مستدلاً على رأيه بأبيات منها[2]:

يُبَيِّنُهُمْ ذُو اللُّبِّ حِينَ يَرَاهُمُ بِسِيمَاهُمُ بِيضًا لِحَاهُمْ **وَأَصْلَعَا**

وأبوالحسن الورَّاق[3]، والرُّمَّاني[4] مجيزًا ذلك الوضع لمسوغين: لدلالة الإضافة على معنى الجمع، مع ما فيه من الإيجاز، إلَّا أنَّ ذلك الوضع في باب العدد أشدُّ جوازًا وأوجب، والخطَّابي[5]، ثمَّ يجيء ابن جنِّي[6] فيجعل ذلك الوضع شائعًا كثيرًا موجودًا في القرآن الكريم، وفصيح الكلام؛ ذلك أنَّ بينهما من التَّناسب والمضارعة، ما ليس بين المفرد وبين التَّثنية.

ثم يتوالى العلماء بعد ابن جنِّي ينهجون تلك السَّبيل الَّتي تقول بالقياس، فجاء أبوزرعة بن زنجلة[7]، والثَّعالبي[8]، ومكي بن أبي طالب[9]، وابن سيده[10]، وعبدالقاهر الجرجاني[11]، والفارقي[12]،

(١) راجع: الحجة (٣/ ١٠٥، ١٠٨)، وكتاب الشعر (١/ ٢١٢، ٢/ ٥٣٠)، والمسائل البصريات (٢/ ٨٢٨).

(٢) البيت للأسود بن يَعْفُر، وهو من «الطويل» وقوله: «أَصْلَعا» مفرد وضع موضع الجمع «صُلْعا». انظر: ديوانه (٤٧)، ونوادر أبي زيد (٤٥٢) مع تعليق المحقق، وكتاب الشعر (١/ ٢١٢).

(٣) علل النحو (٥١١ـ ٥١٢، ٥١٦).

(٤) شرح الكتاب، تحقيق: شيبة (٢/ ٤٨٢ـ ٤٨٣).

(٥) غريب الحديث (١/ ٦٣٩، ٦٤١ـ ٦٤٢).

(٦) راجع: المحتسب (٢/ ٨٧)، والخصائص (١/ ٨٦)، والمنصف (٢/ ١٣٠)، وسر الصِّناعة (١/ ٩٥).

(٧) حجة القراءات (٤٨٤، ٥٦١).

(٨) فقه اللغة (٢/ ٥٧١ـ ٥٧٢).

(٩) الكشف (١/ ٢٨٢ـ ٢٨٣، ٥٠٠ـ ٥٠١، ٢/ ٣١٦).

(١٠) المخصص (١/ ٣١ـ ٣٢، ١٠/ ٣٠).

(١١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ٦٩٦ـ ٦٩٧)، والمقتصد في شرح التكملة (١/ ٢٨٣).

(١٢) الإفصاح (٣٧٢ـ ٣٧٣).

وابن الشَّجري[1]، إلَّا أنَّه يرى أنَّ وضع الجمع موضع التَّثنية أسهل من الجمع في موضع الواحد، فهو بهذا يجيز الوجهين، أعني وضع المفرد موضع الجمع والعكس، غير أنَّ الأوَّل مطَّرد لديه، والثَّاني أقلُّ اطِّرادًا منه، فمن هنا يناقض سيبويه فليُتأمَّل، ثمَّ ساق عددًا من الشَّواهد على ذلك الوضع.

وأوضح من هؤلاء أبوالبركات الأنباري[2] فقد ردَّ على سيبويه تضعيفه لهذا الوضع؛ لمجيئه كثيرًا في كتاب الله تعالى، وفي أشعار العرب، وقد أصاب المِفْصَل.

وذهب مذهب هؤلاء أيضًا، أبوموسى الأصفهاني[3]، والقيسي[4]، والعُكْبَري[5]، وابن الحاجب[6] مشيرًا إلى أنَّ وقوع المفرد موقع التَّثنية أجوز من وقوعه موقع الجمع، والقرطبي[7]، وابن مالك[8] الذي اشتهر بموافقته للكوفيِّين في هذه المسألة، وتاج الدِّين الإسفراييني[9]، والرَّضي مبيِّنًا تلك العلاقة الوطيدة بين المفرد والجمع بقوله: «...وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله ﷺ: «**المؤمنون كنفس واحدة...**»[10]،

(١) الأمالي (١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٧٢، ٣/ ١٢٣، ٢٠٣).

(٢) راجع: البيان (١/ ٥٢ـ ٥٣، ٢/ ٤٤٧)، وأسرار العربية (٢٢٣)، والإنصاف (٢/ ٧٦٧ـ ٧٦٨).

(٣) المجموع المغيث (١/ ٨٠، ٣/ ٥٣٢).

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٨ـ ٤٧٩، ٤٨٢، ٢/ ٧٧٠ـ ٧٧١).

(٥) التبيان (١/ ٢٢، ٢/ ٥٠٩).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٥٢).

(٧) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٨٦ـ ١٨٧).

(٨) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليِّل (١/ ١٣٧ـ ١٣٨، ١٤٣)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٠٧، ١١١ـ ١١٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٨٧ـ ١٧٩٠)، والفوائد المحوية (٩).

(٩) لباب الإعراب (٣٣٧).

(١٠) شرح الكافية (٣/ ٣٦٢ـ ٣٦٣، ٣٦٩)، وأمَّا الحديث فلم أجده بلفظه هذا، بل وجدت قريبًا منه، وهو قوله ﷺ: «**المُؤْمِنُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ إِن اشْتَكَى رَأْسُهُ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالحُمَّى والسَّهَرِ**» =

وابن أبي الرَّبيع[1] حيث ذكر أنَّ هذا الوضع يأتي في الأسماء والصِّفات، محتجًّا لما قاله: بشواهد منوعة، والجوهري، وابن منظور في معجميهما[2]، والسَّمين الحلبي[3]، وابن عقيل[4] حيث وافق ابن مالك فيما وافق فيه الفرَّاء، من حيث قياسيَّة هذا الوضع إنْ أُمن اللَّبس؛ لوروده في أفصح كلام، مخالفًا إيَّاه في وضع الجمع موضع المفرد أو التَّثنية، حيث يراه سماعيًّا، والسَّلْسِيلي[5] الَّذي لم يخرج عن نطاق ابن مالك قيد أَنْمُلَة، ثمَّ أتى البغدادي[6] فكشف وأبان عن القائلين بالسَّماع، وبالقياس، مختارًا القياس على السَّماع.

وأختم هذه الفرقة بأحد العلماء المحْدثين وهو محمد عبدالخالق عضيمة[7] فقد ردَّ على القائلين بالضَّرورة، بالقراءات القرآنيَّة السبعيَّة دون الشَّواذِّ الَّتي يجوز الاحتجاج بها في العربيَّة، وذلك في كتابه المشهور بين الدَّارسين، إضافة إلى تعليقاته على الكتب الَّتي حقَّقها.

ويجدر بالذِّكر أنَّ هناك جماعة من العلماء، ترى أنَّ وضع المفرد موضع

= من حديث النعمان بن بشير ـ رضي الله عنه ـ. راجع: صحيح مسلم (٤/ ٢٠٠٠)، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (١/ ١١٧ أمن) وقد بحثت في هذا المعجم في مادتي «نفس، ووحد» فلم أعثر على نصِّ هذا الحديث الَّذي ذكره الرَّضي.

(١) البسيط (١/ ٥٢٢ـ ٥٢٤).

(٢) انظر: الصِّحاح، واللِّسان «ظهر، شجا، نجا».

(٣) الدُّر المصون (١/ ١١٤ـ ١١٥، ١٠/ ٢٨٩).

(٤) المساعد (١/ ٧٢).

(٥) شفاء العليل (١/ ١٦٢ـ ١٦٧).

(٦) راجع: الخزانة (٤/ ٧٣، ٧/ ٥٣٨، ٥٥٩ـ ٥٦٣، ٨/ ١٠٨ـ ١٠٩)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٨٣ـ ٨٦).

(٧) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢/ ٤/ ٣٣٢ـ ٥٤٤)، وتعليقاته على المقتضب (٢/ ١٦٩ـ ١٧٠).

الجمع ينقاس إذا وقع جنسًا، علمًا أنَّ بعضهم ذكرت رأيه عند الحديث عن الفرقة الثَّانية الَّتي تقول بالقياس.

إنَّ هؤلاء العلماء هم: الجيل الذي خلطوا بين المذهبين البصريِّ والكوفيِّ، ونتج عن هذا الدَّمج مذهب يسمَّى المذهب البغدادي.

اعتنق ابن قتيبة ذلك المذهب، وتبعه الأخفش الصغير[1]، حيث يقول معلِّقًا على قول الشَّاعر[2]:

وَلاَ قَمَـــرٌ إِلاَّ صَغِيـــرٌ كَـــأَنَّـــهُ سِـوَارٌ جَـلاَهُ صَـانِـعُ **السُّـورِ** مُـذْهَـبِ

«ومُذْهب» وإن كان مُوَحَّدًا، وكانت السُّور جَمْعًا، فإنه ذَهَبَ إلى أنها واحدٌ. والجمعُ يَجْري مَجْرى الواحد. فَحَمَلَه على المعنى، كما قال الأعشى[3]:

فـــإن تَعْهـــدِي لامْـــرِئٍ لِمَّـــةً فَـــإِنَّ **الحـــوادث** أَزْرى بهـــا

ويروى «أَوْدَى» لأن الحوادث جمع»[4] والقاسم المؤدِّب[5]، وأبوعلي الفارسي القائل: «ووجه الإفراد أنهم قد قالوا: الكلمة يعنى الكثرة كقولهم: قال زهير في كلمته يعنى: قصيدته، وقال قُسٌّ فى كلمته يعنى: خطبته، فقد وقع المفرد على الكثرة، فلما كان كذلك أغنى عن الجمع.». ثمَّ يقول معلِّقًا

(١) نشأة النَّحو (١٤٦ـ١٤٧، ١٥١ـ١٥٢).

(٢) البيت لرَبْعَة الكلبي، وهو من «الطويل»، والشَّاهد ووجهه جليَّان. راجع: نوادر أبي زيد (١٧٣ـ١٧٥).

(٣) البيت من «المتقارب» وهو في ديوانه (٢٣) مع اختلاف لا يتطرق للشَّاهد، و«الحَوَادِث» هنا بمعنى «الحَدَثَان»، ولذا ذكَّر الفعل. انظر: النوادر (١٧٥)، والكتاب (٢/ ٤٦) مع اختلاف الشَّطر الأول، والمسائل البصريات (١/ ٣٦٧) مع تعليق المحقق.

(٤) النوادر لأبي زيد (١٧٣ـ ١٧٥).

(٥) دقائق التصريف (٨١ـ٨٢)، علمًا أنَّ أحد محقِّقيه وهو (حاتم الضَّامن) يميل إلى أنَّ اسمه (أبوالقاسم) وليس (القاسم) محتجًّا ببعض البراهين، ليس هنا مجال تفصيلها. انظر: بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص (٣٠٠).

على أحد الشَّواهد: «فمِن الناس من يَذْهب إلى أنه ذَهَب بالحَدَثان، إلى الحوادِث، فأنَّثَ علَى ذلك، وكأنَّه جعلَه اسمًا للجِنس، وحَمَل الكلامَ على المعنى، لأنه جَمعٌ، فأنَّث على ذلك.»(١). أمَّا ابن جنِّي(٢) فهو أبين من شيخه حيث يرى بأنَّه كثُر وقوعه جنسًا، ثمَّ مثَّل لما يقول: موضِّحًا بأنَّ الجنسيَّة قد تأتي من قبل المصدريَّة، وأنَّ الإفراد حَسُن لما فيه من معنى الإضافة.

وسلك المسلك نفسه، ابن فارس(٣)، وعبدالقاهر الجرجاني قائلاً: «...ويوضعُ الواحِدُ موضعَ الجَمْعِ لأنَّ الغَرَضَ الدلالةُ على الجِنْسِ...» ثمَّ يقول: «...وهذا النحو متقبل في القياس لأجل أن الغَرَضَ معرفة الجنس...»(٤) ويلحق بهؤلاء الزَّمخشري(٥)، وابن يعيش(٦)، ويشترط الأوَّل لجوازه أمن اللَّبس، أمَّا إذا لم يُؤمن فلا، وتبعه الثَّاني.

وبعد عرض المسألة، وذكر آراء العلماء فيها وحججهم، يجيء طور التَّرجيح، فأقول: ـ وبالله أستعين ـ إنَّني أرجِّح الرَّأي القائل بالقياس، وهو رأي الكوفيِّين، ـ وفي مقدمتهم الكسائي ـ ومن على شاكلتهم ـ للمسوِّغات الآتية:

(١) أنَّ حصر البصريِّين ـ وعلى رأسهم سيبويه ـ ذلك الوضع بالشِّعر دون النَّثر، يُعدُّ تحجيرًا لواسع، على نقيض النَّظرة الشُّموليَّة الَّتي أُلاحظها لدى الكوفيِّين، وما تؤدِّي إليه من نماء وتيسير للُّغة لمواكبة تغيُّرات العصور المختلفة.

(٢) يَعْضُد رأي الكوفيِّين كثير من القراءات القرآنيَّة المتواترة دون

(١) انظر: الحجة (٣/ ٢١٧)، وكتاب الشعر (٢/ ٥٣٠).
(٢) راجع: المحتسب (١/ ١٨٧، ٢٤٦)، والخزانة (٨/ ١٠٨ـ ١٠٩).
(٣) الصَّاحبي (٣٤٨ـ ٣٤٩).
(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ٦٩٦ـ ٦٩٧)، والمقتصد في شرح التكملة (١/ ٢٨٣).
(٥) الكشاف (١/ ٩٢، ٣/ ١٨١، ٤/ ٨٠٧).
(٦) شرح المفصل (٥/ ٨ـ ٩، ٦/ ٢١ـ ٢٣).

الشَّاذَّة؛ ذلك أنَّ القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشَّاذَّة مصدر أصيل من مصادر التَّقعيد في العربيَّة.

وإليك نماذج لبعض القراءات الَّتي وقع فيها المفرد موقع الجمع والعكس.

* قُرِيء بإفراد الرِّيح وبجمعها في السَّبعة في هذه الآيات.

﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾(١)، ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾(٢)، ﴿وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾(٣)، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾(٤)، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾(٥)، ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ﴾(٦)، ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ﴾(٧)، ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾(٨)، ﴿يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا﴾(٩).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٦٤، وسورة الجاثية، الآية: ٥، قرأهما بالإفراد حمزة وغيره، وبالجمع نافع وغيره معجم القراءات (١/ ٢٢٤، ٨/ ٤٤٧).

(٢) سورة الكهف، الآية: ٤٥، قرأها بالإفراد حمزة وغيره، وبالجمع الجمهور. معجم القراءات (٥/ ٢٢٨ـ ٢٢٩).

(٣) سورة النمل، الآية: ٦٣، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٦/ ٥٤٢).

(٤) سورة الروم، الآية: ٤٨، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع بقية القرَّاء عدا ابن كثير ومن معه. معجم القراءات (٧/ ١٦٧).

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٤٨، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع عند الجماعة عدا ابن كثير ومن معه. معجم القراءت (٦/ ٣٦٠).

(٦) سورة الحجر، الآية: ٢٢، قرأها بالإفراد حمزة وغيره، وبالجمع أبوعمرو وغيره. معجم القراءات (٤/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦).

(٧) سورة الشورى، الآية: ٣٣، قرأها بالإفراد الجمهور، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٨/ ٣٣٢).

(٨) سورة إبراهيم، الآية: ١٨، قرأها بالإفراد الجماعة، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءت (٤/ ٤٦٧).

(٩) سورة الأعراف، الآية: ٥٧، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٣/ ٧٥ـ ٧٦).

* إفراد عَبْد وجمعه في ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾(١)، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾(٢).

* إفراد كِتَاب وجمعه في هذه الآيات ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ﴾(٣)، ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾(٤)، ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾(٥).

* جمع الكَافِر وإفراده في ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٤٢﴾﴾(٦).

* جمع جِدَار وإفراده في ﴿أَوْ مِن وَرَآئِ جُدُرٍ﴾(٧).

* جمع نُصُب وإفراده في ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴿٤٣﴾﴾(٨).

* جمع عَظْم وإفراده في ﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾(٩).

---

(١) سورة ص، الآية: ٤٥، قرأها بالإفراد ابن عباس وغيره، وبالجمع الجمهور. معجم القراءات (٨/ ١٠٧).

(٢) سورة الزمر، الآية: ٣٦، قرأها بالإفراد الجمهور، وبالجمع أبوجعفر وغيره. معجم القراءات (٨/ ١٦٠).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥، قرأها بالإفراد حمزة وغيره، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (١/ ٤٣٢ـ ٤٣٣).

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٤، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع حفص عن عاصم وغيرهما. معجم القراءات (٦/ ٦٥).

(٥) سورة التحريم، الآية: ١٢، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع أبوعمرو وغيره. معجم القراءات (٩/ ٥٣٣).

(٦) سورة الرعد، الآية: ٤٢، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (٤/ ٤٤٠).

(٧) سورة الحشر، الآية: ١٤، قرأها بالإفراد ابن عباس وغيره، وبالجمع الجمهور. معجم القراءات (٩/ ٣٩٩ـ ٤٠٠).

(٨) سورة المعارج، الآية: ٤٣، قرأها بالإفراد بقية السَّبعة ومنهم أبوعمرو وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (١٠/ ٩١ـ ٩٢).

(٩) سورة المؤمنون، الآية: ١٤، قرأها بالإفراد ابن عامر وغيره، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (٦/ ١٥٥).

* جمع سِرَاج وإفراده في ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا﴾(١).
* جمع آثَار وإفراده في ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾(٢).
* جمع نِعَمَه وإفراده في ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ﴾(٣).
* جمع مَسَاكِين وإفراده في ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾(٤)، ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾(٥).
* جمع مَسَاجِد وإفراده في ﴿أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾(٦)، ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾(٧).
* جمع كَبِير وإفراده في ﴿يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾(٨) في آيتين.
* جمع المَجَالِس وإفراده في ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾(٩).

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦١، قرأها بالإفراد الجمهور، وبالجمع عبدالله وغيره. معجم القراءات (٦/ ٣٧٢).

(٢) سورة الروم، الآية: ٥٠، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (٧/ ١٧٠ـ ١٧١).

(٣) سورة لقمان، الآية: ٢٠، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع الحسن وغيره. معجم القراءات (٧/ ١٩٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٤، قرأها بالإفراد بقيّة القرَّاء عدا نافع ومن معه، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (١/ ٢٥٢).

(٥) سورة المائدة، الآية: ٩٥، قرأها بالإفراد الأعرج وغيره، وبالجمع نافع وعاصم وغيرهما. معجم القراءات (٢/ ٣٤٢).

(٦) سبق تخريجها في: ص(٢١).

(٧) سورة التوبة، الآية: ١٨، قرأها بالإفراد الجحدري وغيره، وبالجمع الباقون عدا الجحدري ومن معه. معجم القراءات (٣/ ٣٥٧).

(٨) سورة الشورى، الآية: ٣٧، وسورة النجم، الآية: ٣٢، قرأهما بالإفراد الكسائي وحمزة وغيرهما، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (٨/ ٣٣٦، ٩/ ١٩٥).

(٩) سورة المجادلة، الآية: ١١، قرأها بالإفراد بقيّة القرَّاء عدا عاصم ومن معه، وبالجمع عاصم وغيره. معجم القراءات (٩/ ٣٧٤).

* جمع مَوْقع وإفراده في ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ ﴾[1][2].

والقراءات في هذا الباب كثيرة معلومة، وسآتي عليها في مباحث أخرى ـ بإذن الله تعالى.

(٣) أنَّ الشَّواهد الشِّعريَّة الَّتي عدَّها البصريُّون، ومن انساق وراءهم، من قبل الضَّرورات، تُعدُّ حجَّة للكوفيِّين، ومن التَّناقض أنَّ البصريِّين ـ أحيانًا ـ يعتمدون على شاهد شعريٍّ واحد لإثبات مسألة ما، فكيف يجعلون هذا الموطن ضرورة؟

ويحسن أن أذكر هنا أنَّه ورد فيما سبق سبعة عشر شاهدًا شعريًّا، وسأزيد عليها بعضًا من الشَّواهد التي لم ترد في أثناء العرض السَّابق.

* قال عمرو بن البراء الكلابي[3]:

فَـإِنْ تَصِلُـوا مَـا قَـرَّبَ اللهُ بَيْنَنَـا ... فَـإِنَّكُـمُ أَعْمَـامُ أُمِّـي **وَخَـالُهَـا**

* وقال الأسود بن يَعْفُر[4]:

فَلَقَـدْ أَرُوحُ عَلَـى التِّجَـارِ مُـرَجَّلاً ... مَـذِلاً بِمَـا لِـي لَيْتَنَـا **أَجْيَـادِي**

* وقال طَرَفَة[5]:

(١) سورة الواقعة، الآية: ٧٥، قرأها بالإفراد عمر ـ رضي الله عنه ـ وغيره، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (٩/ ٣١٦).

(٢) انظر: تعليقات عضيمة على المقتضب (٢/ ١٦٩ـ ١٧٠).

(٣) البيت من «الطويل» وقد جاء «خَالها» مفردًا بمعنى الجمع «أَخْوَالَها» فكأنَّه جعل «الأَخْوَال» كالخال الواحد لاجتماعهم على شبههم به وقوة مراعاتهم له. راجع: نوادر أبي زيد (٤٤٣)، والخاطريات (٥٣).

(٤) البيت من «الكامل» وقوله: «أَجْيَادِي» جمع «جِيْد»، وليس للإنسان إلَّا «جِيْد» واحد، ولكنَّه جمعه بما حوله. انظر: ديوانه (٢٩) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والمفضليات (٢١٨) مع تعليق المحقِّقين، وشرح القصائد السبع (٨٧، ١٦١).

(٥) البيت من «الطويل» و«أَجْرِنَهَ» جمع «جِرَان» وهو باطن الحُلْقُوم، وإنَّما لها «جِرَان» واحد، فجمعه بما حوله، وهو في ديوانه (٢٤)، وشرح القصائد السبع (١٦١)، ومعجم شواهد العربية (١/ ١١١).

وَطَيُّ مَحَالٍ كَالحَنِيِّ خُلُوفُهُ وَأَجْرِنَةٌ نُزَّتْ بِدَأْيٍ مُنَضَّدِ

* وقال الفرزدق[1]:

فَيَالَيتَ دَارِي بِالمَدِينَةِ أَصْبَحَتْ بِأَجْفَارِ فَلْجٍ أَو بِسِيفِ الكَوَاظِمِ

* وقال أيضًا[2]:

وإِذَا ذَكَرْتَ أَبَاكَ أَو أَيَّامَهُ أَخْزَاكَ حَيثُ تُقَبَّلُ الأَحْجَارُ

* وقال القُطَامي[3]:

كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضُمَّتْ حَوَالِبَ غُرَّزًا وَمِعًى جِيَاعًا

* وقال الرَّاعي النُّميري[4]:

وغَمْلَى نَصِيٍّ بِالمَتَانِ كَأَنَّهَا ثَعَالِبُ مَوتَى جِلْدُهَا قَدْ تَسَلَّعَا

* وقال جابر بن حَريش الطَّائي[5]:

فَالجِزْعَ بَينَ ضُبَاعَةٍ فَرُصَافَةٍ فَعُوارِضٍ حُوَّ البَسَابِسِ مُقْفِرًا

* وأنشد أبوعبيدة[6]:

---

(١) البيت من «الطويل»، ـ و«أَجْفَار» و«كَوَاظِم» جمعان بمعنى المفرد «جَفْر، وكَاظِمَة» ولكنَّه جمعهما بما حولهما ـ وهو في ديوانه (٢/ ٤٦٨) مع اختلاف لا يذكر، والخصائص (٢/ ٤٢٠).

(٢) البيت من «الكامل» ـ و«الأَحْجَار» يراد به «الحَجَر»، إلَّا أنَّه جعل كلَّ جهة «حَجَرًا»؛ فلذا جمعه ـ وهو في ديوانه (١/ ٤٨٦)، والخصائص (٢/ ٤٢٢).

(٣) البيت من «الوافر»، ـ و«جِيَاعا» جمع وقد نُعِت به المفرد «مِعًى» وهذا جائز، والعكس صحيح ـ وهو في ديوانه (٤٧٣)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (١٥١).

(٤) البيت من «الطويل»، ـ و«جِلْدها» مفرد بمعنى الجمع «جُلُودها» بدلالة الجمع قبله «ثعالب، موتى» ـ وهو في شعره المجموع (٩٧) وتخريجه فيه مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والإفصاح للفارقي (٣٧٢ـ ٣٧٣).

(٥) البيت من «الكامل» ـ و«الجِزْع» واحد بمعنى الجمع «أَجْزَاع» ويعني به «أَجْزَاع» تلك المواضع ـ وهو في شرح الحماسة للأعلم الشَّنتمري (١/ ٢٣٩ـ ٢٤٠).

(٦) البيت من «البسيط» ـ و«الجَوْف» مفرد، والمراد به الجمع أي «الأَجْوَاف» بدلالة إبدال جمع منه ـ وهو في ضرائر الشعر (٢٥٢).

وَأَدْخُلُ **الجَوفَ** أَجْوَافَ البُيُوتِ عَلَى مِثْلِ النِّسَاءِ رِجَالٌ مَالَهُمْ غِيَرُ

* وقال الأعشى[1]:

وَمِثْلِكِ مُعْجَبَةٍ بِالشَّبَا بِ صَاكَ البَعِيرُ بِأَجْسَادِهَا

(٤) أَنَّ أكثر الأبيات الَّتي جمعتها، منسوبة إلى شعراء يحتجُّ بشعرهم، حيث عاشوا في عصور الاحتجاج الَّتي حدَّدها العلماء، فليس هناك مدخل حينئذ للبصريِّين فيردُّونها.

(٥) أنَّه لا تعارض بين رأي القائلين بالقياس في وضع المفرد موضع الجمع، وبين رأي من خصَّه بالجنس؛ ذلك أنَّ بعضهم قد ذكرته في الفرقة الثَّانية، وأيَّدت آراءه من خلال النُّصوص الدَّالة على ذلك، إضافة إلى ما بين الجمع والجنس من إخاء وتشاكل، فهذان الرَّأيان يُعدَّان رأيًا واحدًا يقفان في وجه الرَّأي الأوَّل.

(٦) رُبَّما تُعدُّ قلة القائلين بالسَّماع، وكثرة القائلين بالقياس، دليلاً على كثرة ذلك الوضع واطِّراده، والله أعلم وأحكم.

(١) البيت من «المتقارب» ـ و«أَجْسَادهَا» جمع بمعنى المفرد «جَسَدهَا» ـ وهو في ديوانه (٥٨)، وضرائر الشعر (٢٥٥).

المَبْحَثُ الثَّانِي
المُفْرَدُ وَالجَمْعُ بَيْنَ الأَصَالَةِ وَالفَرْعِيَّةِ

وَفِيهِ سَبْعَةُ مَطَالِبَ:

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: **تَثْنِيَةُ الجَمْعِ كَمَا يُثَنَّى المُفْرَدُ.**

المَطْلَبُ الثَّانِي: **صَرْفُ الجَمْعِ إِذَا وَافَقَ مُفْرَدَهُ.**

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: **جَمْعُ الجَمْعِ كَمَا يُجْمَعُ المُفْرَدُ.**

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: **رَدُّ الجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ.**

المَطْلَبُ الخَامِسُ: **رَدُّ الجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيْهِ.**

المَطْلَبُ السَّادِسُ: **حَمْلُ الجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي الحَرَكَاتِ.**

المَطْلَبُ السَّابِعُ: **حَمْلُ الجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي التَّصْحِيحِ وَالإِعْلَالِ.**

المَبْحثُ الثَّاني
المُفْرَدُ وَالجَمْعُ بَيْنَ الأَصَالَةِ وَالفَرْعِيَّةِ

الأَصَالَةُ وَالفَرْعِيَّةُ لُغَةً واصْطِلَاحًا:

إنَّ الأصالة، والفرعيَّة مسألتان، تنضويان تحت قضيَّة القياس[1]، بل إنَّ القياس لا يُجرى إلَّا بعد إيضاح الأصل، والفرع، ومعرفة المطَّرد من الشَّاذِّ[2]. ومن ثَمَّ يجدر بي أن أكشف النِّقاب عن حدِّيهما في اللُّغة والاصطلاح.

تدور مادة (أصل) في المعجمات حول ثلاثة معانٍ: أساس الشَّيء، والحيَّة، وما كان من النَّهار بعد العشيِّ[3]، والَّذي أُعنى به ويهُمُّني هو ما يدور حول أساس الشَّيء، وأسفله، وجذره.

أمَّا في الاصطلاح: فقد تعدَّدت الحدود، ما بين موجز وآخر مطنب، وقد اخترت منها أنَّ الأصل هو: «ما يُبنى عليه غيره» وهذا تعريف الجرجاني[4]، وهو شبيه بتعريف الرُّمَّاني الَّذي يقول فيه عن الأصل: «أوّل يُبنى عليه ثانٍ.»[5].

وأمَّا أبوالبقاء الكَفَويُّ، فقد كثرت حدود الأصل لديه، وذكر منها أيضًا بأنَّه: «ما ينبني عليه غيره»[6]. إذن هناك تقارب بيِّن، بيْن حدَّي الأصل في اللُّغة والاصطلاح، وكلاهما يدلَّان على أساس الشَّيء وأسفله وجذره. وضدُّ الأصل الفرع، وهو في اللُّغة: يعني العلوَّ والارتفاع والسُّموَّ[7].

(١) انظر: القياس في النحو (٣٢)، والإصباح في شرح الاقتراح (١٩٢).
(٢) الأصول لتمَّام (١٢٢).
(٣) انظر: معجم مقاييس اللُّغة «أصل» (١/ ١٠٩)، والصِّحاح «أصل».
(٤) التعريفات (٤٥).
(٥) رسالتان في اللغة (٧٣).
(٦) الكليات (١/ ١٨٨) وما بعدها.
(٧) معجم المقاييس: «فرع» (٤/ ٤٩١ـ ٤٩٢)، و«الصِّحاح» «فرع».

وفي الاصطلاح: «خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره»[1]، وهو قريب من قول الرُّمَّاني: «ثانٍ يُبْنَى على أوّل»[2] وبين المعنيين تشاكل وتقارب، كما هو جليٌّ في سابقه.

وعلى كثرة تردُّد الأصل والفرع في أبواب النَّحو، والصَّرف، واللُّغة، فقد رأى «تمَّام حسَّان»[3] أنَّه لمَّا يُحدَّد مفهومهما تحديدًا دقيقًا؛ ليصبحا واضحين للنَّاظر في علوم العربيَّة؛ ولعلَّ مرجع ذلك الغموض إلى أن فكرة ذلك المصطلح نابعة من تصوُّر النُّحاة لها في أذهانهم، وكثرة شيوعها في زمنهم، واعتمادهم على القارئ لها.

وبعد أن بيَّنت مدلولي الأصل والفرع، فهل المفرد هو الأصل والجمع هو الفرع أو العكس؟

حين تلقي نظرة في أيِّ كتاب من كتب العربيَّة، يتَّضح لك أنَّ المفرد هو الأصل، وأنَّ الجمع هو الفرع، وتجد هذه القاعدة الأصيلة في التَّذكير والتَّأنيث، حيث يذكر العلماء أنَّ الأصل هو التَّذكير، وأنَّ التَّأنيث فرع عنه.

ومثله: النَّكرة والمعرفة فالأوَّل الأصل، والثاني الفرع، وعلى نسقها أيضًا التَّصحيح والإعلال، فالأوَّل هو الأصل، والثاني هو الفرع، وهكذا تتكرَّر مثل هذه الأصول في كتب علمائنا الأوائل[4].

ثم يعلِّل العلماء كون المفرد أصلاً، والجمع فرعًا عنه؛ بأنَّ المفرد جاء

---

(١) التعريفات (٤٥).

(٢) رسالتان في اللغة (٧٣).

(٣) انظر: المراجع الآتية: الأصول (١٢٢)، والقياس في النحو (٣٢)، وظاهرة قياس الحمل (٣٦٣) وما بعدها.

(٤) انظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر الكتب الآتية: الكتاب (١/ ٢٢، ٣/ ٢٢٧)، والخصائص (١/ ١١٢- ١١٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/ ٥٦٨- ٥٦٩، ٣/ ٩٩٠)، والأصالة والفرعية في النحو العربي (٤٩) وما بعدها.

أوَّلاً، مع شدَّة تمكُّنه؛ لذلك كان أصلاً[1]، مع ما في المفرد أيضًا من الخفَّة، وما في الجمع من الثِّقل، فقُدِّم الخفيف وأُخِّر الثَّقيل[2]، علمًا أنَّ الرَّضيَّ[3] يرى النَّقيض، فلا مانع لديه أن يكون الجمع أخفَّ من الواحد، وقد سبقه إلى ذلك ابن مالك[4]. وفوق ذلك أنَّ المفرد أُعرب بالحركات الَّتي هي أصل في الإعراب لأصالته[5].

وبهذا الطَّرح اتَّضح أنَّ المفرد أصل، والجمع فرع عنه، للعلل الَّتي ذكرها العلماء، ومن هنا سيتبع الجمعُ المفردَ، ويأخذ أحكامه فيما سيأتي.

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢٢، ٣/ ٢٢٧).

(٢) راجع: التكملة، تحقيق: مرجان (٣٤٣)، والمنصف (٢/ ٧٤).

(٣) شرح الشافية (٢/ ٩٦).

(٤) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليّل (١/ ١٣٠)، وتحقيق السيِّد وآخر (١/ ١٠٣).

(٥) المغني في النحو (١/ ٢٣٩).

المَطْلَبُ الأَوَّلُ
تَثْنِيَةُ الجَمْعِ كَمَا يُثَنَّى المُفْرَدُ

إنَّ النَّاظر والمتأمِّل في تثنية الجمع، ليرى اختلاف العلماء في إجازة، أو منع تلك التَّثنية، والَّذي يظهر من حديث أولئك العلماء المختارين منعه؛ أنَّ السَّبب في ذلك يرجع إلى أمور ثلاثة هي: أنَّ التَّثنية تدل على القلَّة، والجمع يدلُّ على الكثرة، فهما معنيان متضادَّان، فكيف يُجمع بينهما؟[1]

علاوة على ذلك أنَّ الشَّواهد الواردة قليلة جدًّا، فلا يمكن أن يقام عليها قاعدة مطَّردة، ومفرد الجمع أيضًا أكثر من التَّثنية، فلا حاجة إلى تثنيته حينئذٍ[2].

ولهذا فقد منع تثنية الجمع جَمْع من المتقدِّمين منهم: سيبويه[3]، والزجَّاجي[4]، والقاسم المؤدِّب[5]، وعبدالقاهر[6]، والقيسي[7]، وابن الخبَّاز[8]، وابن يعيش[9]، وابن عصفور[10]، وابن فلاح[11]،

(١) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٥٨١ـ ٥٨٢).
(٢) المغني في النحو (٢/ ١٨) وقد أشار إلى هذا المعنى ابن الحاجب في شرح المفصل (١/ ٥٣٣).
(٣) الكتاب (٣/ ٦٢٣).
(٤) كتاب الجمل (٣٨٢).
(٥) انظر: دقائق التصريف (٢٤٩، ٤٠٤)، وقد صرَّح بالمنع واحتجَّ له أكثر من احتجاجه للجواز؛ لذا صُنِّف في المانعين.
(٦) انظر: المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٢).
(٧) إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٨ـ ٨٢٩).
(٨) النِّهاية في شرح الكفاية (٢/ ٣٧٦).
(٩) شرح المفصل (٤/ ١٥٣ـ ١٥٥).
(١٠) راجع: شرح الجمل (١/ ١٣٨)، والمقرب (٢/ ٤٣).
(١١) انظر: المغني في النحو (٢/ ١٨).

وأبوحيَّان[1] والسُّيوطي[2]، ونزر من المحْدثين منهم: أحمد حسن كحيل[3].

وكثر المجيزون للتَّثنية، فمن المتقدِّمين من صرَّح بإجازته تصريحًا لا لَبْس فيه، كابن مالك[4]، والرَّضي[5]، والجَارَبَرْدي[6]، وشعبان الآثاري[7]، والأشموني[8]، بل إنَّ ابن مالك قاسه كما قال: أبوحيان[9]، واختار مجراهم من المحْدثين، عبَّاس حسن[10]، وعبدالمنعم عبدالعال[11]، وإبراهيم الحندود[12]، ومنهم من لم يصرِّح بإجازته إلاَّ أنَّه احتجَّ له، وأيَّده ونقل عمَّن أجازه ممَّن سبقه، كالزمخشري[13]، وابن عقيل[14]، والسَّلْسيلي[15]، والبغدادي[16]، ومنهم من ألمح إلى إجازته دون تصريح بذلك،

(١) انظر: التذييل (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، ٢/ ٦٤ـ٦٥)، والارتشاف (٢/ ٥٤٩ـ ٥٥٠).
(٢) الهمع (١/ ١٣٩).
(٣) التبيان (١٢٤).
(٤) شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُلَيِّل (١/ ١٣٤ـ ١٣٥)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٠٥).
(٥) شرح الكافية (٣/ ٣٦٣).
(٦) شرح الشافية (٦٦٣) تحقيق اللَّيثي.
(٧) الهداية في شرح الكفاية، تحقيق: البيشي (٩٢).
(٨) شرح الأشموني (٤/ ٢٧٥).
(٩) انظر: التذييل (١/ ٢٢١، ٢/ ٦٤)، والارتشاف (٢/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠).
(١٠) النحو الوافي (٤/ ٦٧٤).
(١١) جموع التصحيح والتكسير (٧٥ـ ٧٦).
(١٢) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول (٢/ ٧٠٢).
(١٣) انظر: شرح المفصل (٤/ ١٥٣ـ١٥٥)، والكشاف (٢/ ١٩٢، ٣/ ٣١٣، ٤/ ٤٣٤ـ ٤٣٥).
(١٤) المساعد (١/ ٣٨).
(١٥) شفاء العليل (١/ ١٣٣ـ ١٣٤، ١٦١ـ ١٦٢).
(١٦) راجع: شرح شواهد الشافية (٤/ ٣١٢)، والخزانة: (٢/ ٣٩٤، ٧/ ٥٦٤ ـ ٥٦٦، ٥٧٩ـ٥٨١).

كأبي عبيد القاسم بن سلاَّم[1]، والسيرافي[2]، وأبي الحسن الورَّاق[3]، وابن سيده[4]، وابن برِّي[5]، وابن منظور[6]، ومنهم من يرى بأنَّه قليل مع إجازته له، كأبي عليٍّ الفارسي[7]، وابن الحاجب[8].

وممَّا احتجَّ به المجيزون لتثنية الجمع، على المانعين لها، قول ابن مالك: «. . .أنَّ الحاجة داعيةٌ إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعيةً إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتَّفَقَ لَفْظَا جَمْعَينِ مقصودٌ عطفُ أحدِهما على الآخَرِ، استُغني فيهما بالتثنية عن العطف، كما استُغني بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدمُ شَبَه الواحد، كما منعَ في نحو: مساجِد ومصابِيح. . .والمسوِّغُ لتثنية الجمع مسوِّغٌ لتكسيره، والمانعُ من تثنيته مانعٌ من تكسيره. ولما كان شبه الواحد (شرطا في صِحّة ذلك، كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع، أكثر من تثنية الجمع. . .»[9].

وأوضح من ذلك النَّص وأوجز منه، قوله أيضًا: «تَدْعُو الحَاجَة إِلَى جَمع الجَمْع، كَمَا تَدعو إِلَى تَثنيَته. فَكَمَا يُقَال في جَمَاعَتَين مِنَ الجِمَال: «جِمَالَان» كَذَاك يقالُ في جَمَاعَات «جِمَالَات»[10].

(١) غريب الحديث (٤/١٠٦).
(٢) شرح الكتاب (٤/ ١٦٤ ـ ١٦٥).
(٣) علل النحو (٥١٧).
(٤) المخصص (١٧/ ١٠٥). وهو ناقل عن شرح الكتاب للسيرافي (٤/ ١٦٤ـ١٦٥).
(٥) شرح شواهد الإيضاح (٥٦٠ـ ٥٦١).
(٦) اللِّسان «وبد».
(٧) انظر: الحجة (٣/ ١٣٢)، والمسائل المشكلة (٤٧١ـ ٤٧٢)، وكتاب الشعر (١/ ١٢١ـ ١٢٢، ١٤٩ـ ١٥١)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦٣ـ ٤٦٤).
(٨) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥٣٣).
(٩) شرح التسهيل، تحقيق عدنان قُلَيْل (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، وتحقيق السيِّد وآخر (١/ ١٠٥).
(١٠) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٨٧ـ ١٨٨٨).

وردَّ البغداديُّ على ابن يعيش، لمنعه تثنية الجمع بأنَّ المقصود بالتَّثنية: التَّضعيف بجعْله مثلَين من نوعين، فلا تدافع حينئذٍ بين التَّثنية والجمع، إلاَّ إذا توجَّها إلى مفرد[1].

وقد وردت جموع مثنَّاة فإليكها: فُلْك **وفُلْكَانِ**، وهِجَان **وهِجَانَانِ**، ودِلاَص **ودِلاَصَانِ**[2]، وعِفْتَان **وعِفْتَانَانِ**[3]، وجِمَال وجِمالاَنِ، كما في قول عمرو بن العدَّاء الكلبي[4]:

لأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا **جِمَالَيْنِ**

ورِمَاح ورِمَاحَانِ، كما في قول أبي النَّجم العِجْلِي[5]:

تَبَقَّلَتْ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ

بَيْنَ **رِمَاحَي** مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

ولِقَاح ولِقَاحَانِ، كقول العرب: **لِقَاحَانِ** سَوْدَاوَانِ[6].

وكلُّ ذلك جائز؛ لأنَّه على تأويل جماعة، أو نوع، أو طائفة[7]، ومع

(١) الخزانة (٧/ ٥٦٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧١، ٥٧٧، ٦٣٩ـ ٦٤٠)، وشرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليِّل (١/ ٧٧)، وتحقيق السيِّد وآخر (١/ ٧٠).

(٣) راجع: المحكم (عفت ٢/ ٣٩ـ ٤٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٠) وسأتطرق للحديث عن هذه الألفاظ وغيرها في مبحث مستقلٍّ بحول الله وقوته.

(٤) البيت من «البسيط» وثنَّى «الجِمَال» بقوله: «جِمَالَيْنِ»؛ لأنَّه أراد جِمَالاً هنا، وجِمَالاً هنا، أو لأنَّه جعلها صنفين: صنفًا لترحُّلهم، وصنفًا لحربهم، ويؤيِّد هذا المعنى رواية أبي الفرج: «يوم الترحُّل والهيجا». انظر: غريب الحديث لابن سلاَّم (٤/ ١٠٦)، والخزانة (٧/ ٥٧٩، ٥٨٥)، وقد فصَّل القول فيه الطَّناحي في: كتاب الشعر (١/ ١٢١ـ ١٢٢).

(٥) البيتان من «الرجز» وهما في ديوانه (٢٠٩) وتخريجهما فيه، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/ ١٦٤)، والشَّاهد تثنية الجمع «رِمَاحَي»؛ لأنَّ لكلِّ قبيلة رِمَاحًا، وهو مثل سابقه.

(٦) هذا القول في الكتاب (٣/ ٦٢٣) وقد ثُنِّي «لِقَاحَانِ» على إرادة قطيعين.

(٧) التبيان في تصريف الأسماء (١٢٥).

قلَّة الشَّواهد فإنَّني أرجِّح رأي المجيزين للتَّثنية؛ لأنَّ الحاجة قد تدعو إليه.

وإذا ما أُجيز تثنية الجمع، فمن باب الأَوْلَى إجازة تثنية اسم الجمع؛ لأنَّه شبيه بالمفرد، فلذا كانت تثنيته أكثر من تثنية الجمع(١)، ومن أسماء الجموع المثنَّاة ما يلي:

غَنَم وغَنَمَانِ، كما في قوله ﷺ(٢): «مَثَلُ المُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ العَائِرَةِ بَيْنَ **الغَنَمَيْنِ**».

وإبِل وإبِلَانِ، كما في قول شُعْبَة بن قُمَيْر(٣):

هُمَا **إِبِلَانِ** فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ فَعَنْ أَيَّةٍ مَا شِئْتُمُ فَتَنَكَّبُوا

وقَوْم وقَوْمَانِ، كما في قول الفرزدق(٤):

وَكُلُّ رَفِيقَيِ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى القَنَا **قَوْمَاهُمَا** أَخَوَانِ

وخَيْل وخَيْلَانِ، كما في نحو: قَدِ الْتَقَى **الخَيْلَانِ**(٥)، وأمَّا اسم الجنس إذا خرج عن الجنسيَّة ودلَّ على بعضها، فإنَّه يجوز تثنيته، فيقال في مَاءٍ: مَاءَانِ، وفي لَبَنٍ: لَبَنَانِ، على تأويل ضَرْبَيْنِ من الماء، وضَرْبَيْنِ من اللَّبن(٦).

إذن، فالحاجة داعية إلى تثنية الجمع ـ وبخاصَّة في موطن الضَّرورة ألا وهو الشِّعر ـ اعتمادًا على ما ذكره ابن مالك. والله أعلم وأحكم.

---

(١) شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُلَيْل (١/ ١٣٤ـ ١٣٥)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٠٥).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤٦)، وتتمَّة الحديث: «**تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وإِلَى هَذِهِ مَرَّةً**»، وهو في شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُلَيْل (١/ ١٣٥)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٠٥).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في نوادر أبي زيد (٤١٦ـ ٤١٧)، علمًا أنَّ صدر البيت جاء في شعر عوف بن عطيَّة بن الخَرِع التيمي مع اختلاف العجز وهو قوله: «فَأَدُّوهُمَا إِنْ شِئْتُمُ أَنْ نُسَالِمَا». انظر: الأصمعيات (١٦٧)، وكتاب الشعر (١/ ١٢٢) مع تعليق المحقق، والشَّاهد ووجهه واضحان.

(٤) البيت من «الطويل»، وهو في شرح ديوانه (٥٩١) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، وشرح الجمل (١/ ١٣٨) والشَّاهد مثل سابقه.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/ ١٦٤).

(٦) راجع: التذييل والتكميل (١/ ٢٢٢).

المَطْلَبُ الثَّانِي
صَرْفُ الجَمْعِ إِذَا وَافَقَ مُفْرَدَهُ

الأصل في الأسماء الصَّرف، والمنع من الصَّرف فرع عنه، ومن الموانع المعتبرة في المنع من الصَّرف مجيء الاسم على صيغة منتهى الجموع، وهي علَّة تقوم مقام علَّتين ـ كما هو معروف ـ فإذا وافق الجمع المفرد انصرف، وقد حاولت أن أجمع تلك الوجوه الَّتي ينصرف فيها الجمع إذا شاكل المفرد فإليكها:

أَوَّلاً: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ فِي هَيْئَتِهِ وَعِدَّةِ حُرُوفِهِ:

الجموع كلُّها قد يوجد لها نظير في الآحاد، إلَّا ما وازن «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ»[1] ـ وما دام كذلك فحكم كلِّ جمع له نظير من الواحد كحكم نظيره في التَّكسير والصَّرف[2] ـ سواء أكانت تلك الجموع جموع قلَّة نحو: أَحْمِرَة، وأَخْوِنَة نظيرهما في الآحاد: أَجْرِدَة[3]، وأَكْلُب نظيره: أَنْمُلة، وأَجْمَال، وأَحْمَال نظيرهما: أَعْشَار، وأَكْيَاش[4]، أم جموع كثرة نحو: أُصُل نظيره في

(١) ما ينصرف (٦٣).

(٢) شرح المفصل (١/ ٦٣).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٨٨).

(٤) راجع: ما ينصرف (٦٣)، في حين أنَّ بعض العلماء، أضافوا أسماء أخرى جاءت على زنة «أَفْعُل» مفردة، وهي: «أَشُدّ، آنُك، أَسْرُب، أَبْهُل، أَنْعُم، أَذْرُح، أَثْمُد، أَسْقُف، أَذْرُع، أَقْرُن، أَسْنُمَة، أَصْبُع، أَسْلُم، أَعْصُر، أَحْسُن، أَجْمُع، أَضْرُع، أَخْرُب». انظر: نزهة القلوب (٧٨)، وليس في كلام العرب (٩٨)، والألفات (٧٦ـ٧٧)، والمسائل البصريات (١/ ٢٦٧)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١٤١) علمًا أنَّ الرَّضيَّ لا يرى صحَّة مجيء (أَفْعُل) للواحد، بل هو جمع عنده. شرح الكافية (١/ ١١١).

الآحاد: عُنُق[1]، وكِلاَب، وكِعَاب، ورِجَال نظائرها في الآحاد: كِتَاب، وحِمَار[2]، وإِتَان[3]، وفُلُوس، وقُلُوب نظيرهما: جُلُوس[4]، وأُتِيّ، وسُدُوس، وقُعُود، ورُكُوب[5]، وقِرَدَة، وفِيَلَة، و ثِوَرَة، نظائرها: عِنَبَة، و تِوَلَة، وحِبَرَة، وطِيَرَة، وطِيَبَة، وخِيَرَة[6]، وغِزْلاَن، وصِبْيَان نظيرهما: عِرْفَان، وحِرْمَان[7]، وسِرْحَان[8]، وقُفْزَان نظيره: قُرْطَان[9].

وخلافًا لما سبق من استثناء العلماء لما ماثل «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ» في المنع من الصَّرف، وعدم النَّظير له في الآحاد، فإنَّ الكسائيَّ والفرَّاء، أجازا صرف ما لا ينصرف إلاَّ «أَفْعَلَ مِنْكَ»، واحتجَّ الفرَّاء بكثرة ذلك في الشِّعر، حين قال: «. . .لأن العرب تجرى ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه فى أشعارهم، قال متمم بن نويرة[10]:

فمـا وجـد أظـآرٍ ثـلاثٍ **روائـمٍ** رأيـن مَجَـرًّا مـن حُـوارٍ ومصْـرعَـا

فأجرى روائم، وهي مما لا يجرى فيما لا أحصيه فى أشعارهم.»[11].

والأخفشُ كذلك سمع من العرب من يصرف ما جاء على زنة صيغة منتهى

(١) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٢) المقتضب (٣/ ٣٣٠).

(٣) اللمع (٢٦١)، وزيادة على ذلك راجع: تعليق محقِّق ليس في كلام العرب (٣٢).

(٤) انظر: ما ينصرف (٦٣).

(٥) الكتاب (٣/ ٢٣٠، ٤٠٨).

(٦) الصِّحاح «عنب».

(٧) ما ينصرف (٦٣).

(٨) اللمع (٢٦١).

(٩) المصدر السَّابق.

(١٠) البيت من «الطويل» وهو في كتاب: مالك ومتمّم ابنا نويرة (١١٦) وتخريجه فيه، ومعاني الفراء (٢١٨/٣)، والشَّاهد صرف «رَوَائِم» وهي ممنوعة من الصَّرف، ولكنَّ صرفها في الشِّعر جائز.

(١١) انظر: معانيه (٢١٨/٣)، وإعراب النَّحاس (١٠١/٥).

الجموع، ويصرف جميع ما لا ينصرف[1]. ويُخلص إلى أنَّ صيغ أقصى الجمع تُصرف كثيرًا في الشِّعر، وقليلاً في النَّثر، ومرجعيَّة صرفها في النَّثر مشابهتها للواحد، إذ قد يُجمع الجمع كما جُمع مفرده، فيأخذ حكمه في الصَّرف حينئذٍ[2].

ثانيًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ فِي الْحَرَكَةِ:

ليس المقصود به هنا، ما مرَّ في الفقرة الماضية، وإنَّما الموافقة هنا في حركة واحدة، قد تكون في الأوَّل، أو في الوسط، أو قد تكون عارضة غير لازمة، سواء أكانت تلك الحركة ضمَّة، أم كسرة، أم فتحة.

وأكثر إيضاحًا ممَّا سبق أقول: إنَّ صيغة «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ» أو ما ماثلهما يُمنعان الصَّرف في النَّكرة والمعرفة، فإذا طرأ على هذه الصِّيغة تغيُّر في حركة حرف ما، أشبهت حينئذٍ تلك الصِّيغة المفرد فانصرفت، ويشهد لذلك ما يلي: مُقَاتِلٌ، وعُذَافِرٌ، هذان المثالان ثالثهما ألف بعدها حرفان ولكنَّ أوَّلهما مضموم، وهذا لا يكون إلاَّ في المفرد فلذا انصرفا[3].

ويوافق ما مضى في الصَّرف: صَيَاقِلَةٌ، وصَيَارِفَةٌ، وقَشَاعِمَةٌ، ومَلاَئِكَةٌ[4]، وفَرَازِنَةٌ، وزَنَادِقَةٌ، وجَحَاجِحَةٌ[5]، ومَرَازِبَةٌ، وعَبَادِلَةٌ[6]، وَرَهَابِنَةٌ[7]،

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/ ٣٥٢).
(٢) انظر: معاني الفرَّاء (٣/ ٢١٨)، والكشف (٢/ ٣٥٢).
(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٧)، والتصريح (٤/ ٢١٠).
(٤) الكتاب (٣/ ٦٢٠).
(٥) الأصول (٢/ ٤٠٩).
(٦) الصِّحاح «هلا».
(٧) مفردات ألفاظ القرآن (رهب ٣٦٧).

وغَطَارِفَةٌ، وتَنَابِلَةٌ[1]، وقَسَاوِسَةٌ، وقَمَامِسَةٌ[2]، ومَعَاقِبَةٌ[3]، مع اختلاف علَّتها؛ إذ جاءت متحركة الحرف الأوسط ـ أي الحرف الَّذي يسبق التَّاء ـ حيث وردت على صيغة منتهى الجموع الَّتي وقع بعد ألفها ثلاثة أحرف، وكان يجب أن يكون أوسطها ساكنًا نحو: «قَنَادِيلَ»، وما شاكلها، ولكنَّه ورد متحركًا فلذا صُرِفت؛ لأنَّها خالفت هيئة صيغة منتهى الجموع، فصار لها نُظُر في الآحاد نحو: طَوَاعِيَةٍ، ورَفَاهِيَةٍ، وعَبَاقِيَةٍ، مع أسباب أُخَر سيأتي بيانها بإذنه تعالى[4].

وممَّا ينصرف أيضًا، ما كانت حركة الحرف الَّذي يلي ألف صيغة منتهى الجموع فتحة كـ«بَرَاكَاءٍ»، أو ضمَّة كـ«تَدَارُكٍ» مصدر «تَدَارَكَ»[5]؛ لاختلاف الحركة بينهما وبين صيغة منتهى الجموع، إذ الأصل أن يكون هذا الحرف مكسورًا لفظًا أو تقديرًا[6]، فلمَّا فُتح أو ضُمَّ خرجت اللَّفظتان من دائرة الجمع إلى نطاق المفرد، فصرفتا حينئذٍ.

أو كانت حركته عارضة غير لازمة كما في نحو: تَقَاضٍ، وتَدَاعٍ، وتَرَامٍ، وتَعَامٍ، وتَعَاطٍ، وتَوَانٍ، وتَدَانٍ، وتَعَازٍ، فأصلها: تَقَاضُيٌ، وتَدَاعُيٌ[7]، وتَرَامُيٌ، وتَعَامُيٌ[8]، وتَعَاطُيٌ[9]، وتَوَانُيٌ، وتَدَانُيٌ[10]، وتَعَازُيٌ[11]، بضم

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٢١٤، ٣/ ٣٤).
(٢) اللِّسان «قسس، قمس».
(٣) الدُّر المصون (٧/ ٢٨).
(٤) انظر: ص(٥٢، ٥٥ ـ ٥٦).
(٥) التصريح (٤/ ٢١١).
(٦) الهمع (١/ ٧٩).
(٧) حجة الفارسي (١/ ٧٥).
(٨) انظر: اللباب (١/ ٥١٥ـ٥١٦).
(٩) شرح الجمل (٢/ ٢١٧).
(١٠) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٤٤ـ ١٤٤٥).
(١١) المساعد (٣/ ٦).

الضَّاد، والعين، والميمين، والطَّاء، والنُّونين، والزَّاي فيهنَّ، إذ أصلهنَّ جميعًا «التَّفَاعُلُ» بضمِّ العين مصدر «تَفَاعَلَ»، فالكسرة فيهنَّ عارضة؛ لأنَّها محوَّلة عن ضمَّة لأجل اعتلال الآخر[1]، فلمَّا قلبت الضَّمة كسرة أُعلَّت إعلال «قاضٍ»[2].

ثَالِثًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ حَيْثَمَا تَنُوبُ الأَلِفُ عَنْ يَاءِ النَّسَبِ، وَذلك في نحو:

ثَمَانٍ، ويَمَانٍ، وشَآمٍ، ورَبَاعٍ، وتَهَامٍ[3]، وحَزَابٍ[4]، وشَنَاحٍ[5]، حيث نابت الألف عن إحدى ياءي النَّسب تحقيقًا، كما في نحو: «يَمَانٍ»، فالوجه فيها «يَمَنِيّ»[6]، فحذفت إحدى ياءي النَّسب، وعُوِّض منها بالألف[7]، فصار «يَمَانِيٌّ»، ثمَّ أُعلَّ إعلال «قاضٍ» ـ أي استثقلت الضَّمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان الياء، والتَّنوين، فحذفت الياء لالتقاء السَّاكنين، فصار «يَمَانٍ»[8].

وشَآمٍ: فالوجه «شَآمِيٌّ»، فحذفت إحدى ياءي النَّسب، وعُوِّض منها بالألف، إذ أصله «شَأْمِيٌّ» ـ بسكون الهمزة ـ ثمَّ فتحت الهمزة لمناسبة الألف فصار «شَآمِيٌّ»، ثمَّ أُعلَّ إعلال «قاضٍ»، فصار «شَآمٍ»[9].

---

(١) الهمع (١/ ٧٩).

(٢) التصريح (٤/ ٢١١) مع تعليق المحقق.

(٣) الكتاب (٣/ ٢٢٧ـ ٢٢٨، ٣٣٧).

(٤) شرح الكافية (١/ ١٤٦).

(٥) المساعد (٣/ ٦).

(٦) المقتضب (٣/ ١٤٥)، والارتشاف (٢/ ٨٥٤).

(٧) الكتاب (٣/ ٣٣٧).

(٨) التصريح (٤/ ٢١٠) مع تعليق المحقق.

(٩) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٧)، والتصريح (٤/ ٢١٠) مع تعليق المحقّق.

فهما إذن مفردان؛ لأنَّ الألف فيهما ليست ألف الجمع، وإنَّما هي بدل من ياء النَّسب[1].

ونابت الألف عن إحدى ياءي النَّسب تقديرًا، كما في نحو: ثَمَانٍ، ورَبَاعٍ، وتَهَامٍ، وحَزَابٍ، وشَنَاحٍ، فالياء فيهنَّ هي ياء النَّسب، وأصلهنَّ ثَمَنِيٌّ، ورَبَعِيٌّ[2]، وتَهَمِيٌّ، أو تَهْمِيٌّ[3]، وحَزَبِيٌّ، وشَنَحِيٌّ[4]، فألفاتها موجودة قبل النَّسب، فكأنَّهم نسبوا إلى «فَعَل» أو «فَعْل» ثمَّ حذفوا إحدى الياءين، وعوَّضوا منها بالألف[5]، فتلك الألفاظ وإن جاءت على صورة «مَفَاعِلَ» فإنَّها مصروفة؛ لأنَّ ألفاتها وقعت عوضًا من إحدى ياءي النَّسب تحقيقًا أو تقديرًا، وليست هي ألف الجمع فتمنع من الصَّرف عندها.

رابعًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ لَمَّا فُقِدَتْ أَلِفُهُ:

ممَّا وُسمت به صيغ منتهى الجموع، أن يكون ثالثها ألفًا، فإذا فُقد ذلك الألف، فقد أشبهت المفرد، ومن ثمَّ يجب صرفها كما صُرف نحو: «جَنَدِلٍ وذَلَذِلٍ»، حين فُقدت الألف الَّتي في «جَنَادِلَ وذَلَاذِلَ»، حيث شاكلت المفرد في نحو: «عُلَبِطٍ وخُزَخِزٍ»، فصُرف الجمع كما صُرِف المفرد، وإن كان المراد به الجمع، إلاَّ أنَّه غُلِّب شبه الآحاد[6].

خامسًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ لَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ:

كلُّ ما اتَّصلت به تاء التَّأنيث، فإنَّه لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة،

(١) التبصرة (٢/ ٥٧١).
(٢) ما ينصرف (٦٤).
(٣) الكتاب (٣/ ٣٣٨).
(٤) المساعد (٣/ ٦).
(٥) الكتاب (٣/ ٣٣٧).
(٦) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٨)، وسر الصِّناعة (١/ ٣٣٧ـ ٣٣٨) ولمزيد من الأمثلة، راجع: المنصف (١/ ٢٧)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٢٩٥).

واحدًا كان، أو جمعًا، قليل العدد كان، أو كثيرًا، عربيًّا كان، أو أعجميًّا[1].

والسَّبب في منعه من الصَّرف اجتماع التَّعريف والتَّأنيث، وأمَّا علَّة انصرافه منكَّرًا؛ فإنَّ الهاء ألحقته ببِنْيَة الواحد، فلمَّا صار له نُظُر في الآحاد صُرف[2]، ومن الألفاظ الآحاد الَّتي صُرف الجمع لموافقته إيَّاها ما يلي:

عَبَاقِيَة[3]، وحَزَابِيَة[4]، وعَلَانِيَة[5]، وكَرَاهِيَة[6]، وطَوَاعِيَة[7]، وسَبَاهِيَة[8]، ورَفَاهِيَة[9]، ومع ذلك فإنَّ الإعراب يقع على الهاء، وهي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، ولا يقع على سابقها[10]، ويعني ذلك أنَّ التَّاء هنا غير ساقطة؛ بل هي لازمة فلذلك صُرفت تلك الألفاظ، ولو كانت التَّاء في حكم السَّاقط لامتنعت من الصَّرف[11].

ومن ثمَّ يمكن تقسيم الألفاظ المنصرفة للحاق تاء التَّأنيث بها إلى أصناف عدَّة:

(١) **الأَلْفَاظُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُجْمُوعَةُ**، وذلك نحو: صَيَاقِلَةٍ، وصَيَارِفَةٍ،

(١) المقتضب (٣/ ٣٤٤).
(٢) المسائل المنثورة (٢٧٧).
(٣) الكتاب (٣/ ٢٢٨).
(٤) المقتضب (٣/ ٣٢٧).
(٥) ما ينصرف (٦٤).
(٦) الإيضاح للفارسي (٢٣٧).
(٧) المسائل العسكرية (٢٤٣).
(٨) الخصائص (٢/ ٣٠٥).
(٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٢٤١).
(١٠) انظر: المسائل المنثورة (٢٧٧).
(١١) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ١٠٢٧).

وقَشَاعِمَةٍ، ومَلَائِكَةٍ[1]، وبَيَاطِرَةٍ، وأَسَاوِرَةٍ[2]، وعَسَاقِلَةٍ[3]، ومَسَاوِئَةٍ[4]، وحَزَاوِرَةٍ[5]، وقَمَامِسَةٍ[6]، ومَعَاقِبَةٍ[7]، فلمَّا اتَّصلت بهنَّ التَّاء أشبهن المفرد، فكَسَرت من قوَّة جمعيتهنَّ فلم يقمن مقام السَّببين، لاسيَّما على مذهب من قال بقيامهنَّ مقامهما؛ لكونهنَّ لا نظير لهنَّ في الآحاد[8].

(٢) **الأَلْفَاظُ المَنْسُوبَةُ**، وذلك نحو: مَسَامِعَةٍ، ومَنَاذِرَةٍ، ومَهَالِبَةٍ، وأَحَامِرَةٍ، وأَزَارِقَةٍ[9]، وأَشَاعِثَةٍ[10]، وأَشَاعِرَةٍ[11]، ومَشَاهِدَةٍ[12]، وقَرَامِطَةٍ، وقَسَاوِسَةٍ[13]، ودَمَاشِقَةٍ، ومَغَارِبَةٍ، وجَوَاهِرَةٍ، وصَحَائِفَةٍ[14]، وهذه الألفاظ المنسوبة لحقتها التَّاء وجوبًا؛ لأنَّها عوض من ياء النِّسبة المحذوفة في الجمع حذفًا لازمًا، كما عند سيبويه[15].

(١) الكتاب (٣/ ٦٢٠).
(٢) راجع: ما ينصرف (٦٤).
(٣) الأصول (٢/ ٤٠٩).
(٤) المنصف (٢/ ٩٣).
(٥) المجموع المغيث (١/ ٤٤٤).
(٦) اللِّسان «قمس».
(٧) الدُّر المصون (٧/ ٢٨).
(٨) شرح الكافية (١/ ١٤٦).
(٩) الكتاب (٣/ ٦٢١).
(١٠) المذكر والمؤنث للمبرد (٨٠).
(١١) المخصص (١٤/ ١٠٤).
(١٢) شرح الشافية (٢/ ١٨٦).
(١٣) اللِّسان «قرمط، قسس».
(١٤) جامع الدُّروس (٢/ ٦٤).
(١٥) انظر: شرح الشافية (٢/ ١٨٧)، وقد راجعت الكتاب (٣/ ٣٧٨) وفهارسه لعضيمة (٥٧٧) فما بعدها، ووجدت بعضًا من هذه الألفاظ، ولكنَّني لم أجد إشارة إلى حكم لحاق تاء التَّأنيث بها، والله أعلم.

(٣) **الأَلْفَاظُ الأَعْجَمِيَّةُ الْمُعَرَّبَةُ**، وذلك نحو: مَوَازِجَةٍ، وصَوَالِجَةٍ، وكَرَابِجَةٍ، وطَيَالِسَةٍ، وجَوَارِبَةٍ، وكَيَالِجَةٍ[١]، وبَطَارِقَةٍ[٢]، وهذه الألفاظ الأعجميَّة المعرَّبة تلحقها التَّاء على الأغلب؛ لأنَّها ليست عوضًا من شيء، فلذا لم تلزمها لزومًا واجبًا[٣].

(٤) **مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ العُجْمَةُ وَالنِّسْبَةُ**، وذلك نحو: بَرَابِرَةٍ، وسَيابِجَةٍ[٤]، وقد علَّل المبرِّد لاجتماعهما؛ بأنَّ الاسم تمنعه الهاء من الانصراف، كما تمنعه العُجمة فيما جاوز الثَّلاثة[٥]، وقد تبعه ابن السَّرَّاج[٦]، وردَّ عليهما الفارسيُّ ومن تبعه، بأنَّ العجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصَّرف، وهذه الأعجميَّة الدَّاخلة في هذا الباب أسماء أجناس، معلِّلاً لاجتماعهما، بأنَّهما قد انتقلا من حالٍ إلى حال، فالمنسوب صار صفة بعد أن كان اسمًا، ونكرة بعد أن كان معرفة، والأعجميُّ انتقل من العُجمة إلى العربيَّة، وأصبح مُعْربًا كما تُعرب الأسماء العربيَّة الصَّريحة[٧].

(٥) **مَا كَانَتِ التَّاءُ فِيهِ عِوَضًا مِنَ الْيَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ لِلنَّسَبِ**، وذلك نحو: جَحَاجِحَةٍ، وزَنَادِقَةٍ، وفَرَازِنَةٍ[٨]، ومَرَازِبَةٍ، وعَبَادِلَةٍ[٩]،

(١) الكتاب (٣/ ٦٢٠).
(٢) المقتضب (٣/ ٣٢٧).
(٣) شرح الشافية (٢/ ١٨٨).
(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٦٢١) مع مراجعة تعليقات محققي: كتاب الشعر (١/ ١٥٦)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٤٧)، وشرح الشافية (٢/ ١٨٦ـ ١٨٧) حول لفظة «سَيَابِجَة».
(٥) المذكر والمؤنث (٨٢).
(٦) الأصول (٢/ ٤٠٩).
(٧) انظر: التكملة، تحقيق: مرجان (٣٧٨ـ ٣٧٩)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/ ٤٣٩ـ ٤٤٠)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٣٣).
(٨) راجع: الكتاب (٣/ ٤٢٢)، والمذكر والمؤنث للمبرِّد (٨١).
(٩) الصِّحاح «هلا».

ورَهَابِنَةٍ[١]، وغَطَارِفَةٍ، وتَنَابِلَةٍ[٢]، وحَزَاوِرَةٍ[٣]، ومَعَاقِبَةٍ، وأَسَاوِرَةٍ[٤]، إذ أصلها جَحَاجِيحُ، وزَنَادِيقُ، وفَرَازِينُ، ومَرَازِيبُ، وعَبَادِيلُ، ورَهَابِينُ، وغَطَارِيفُ، وتَنَابِيلُ، وحَزَاوِيرُ، ومَعَاقِيبُ، وأَسَاوِيرُ، فحذفت الياء منهنَّ، وعُوِّض منها بالتَّاء.

وخلاصة القول: إنَّ تلك الألفاظ الماضية مصروفة إجماعًا، حيث وافقت المفرد، لاتِّصال تاء التَّأنيث بهنَّ، على اختلاف دلالات تلك التَّاء[٥].

سادسًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِيَاءِ النَّسَبِ:

لمَّا كان بين تاء التَّأنيث، وياء النَّسب من التَّشاكل والتَّناسب، أَخذت ياء النَّسب حكم تاء التَّأنيث لمَّا اتَّصلت بالجمع، حيث صُرِفَ الجمع الموازن لـ«مَفَاعِلَ» ونحوها[٦]؛ لأنَّ دخول ياء النِّسبة على هذا الجمع أخرجته من مشابهة أقصى الجمع، إلى مشابهة المفرد كما فعلت التَّاء[٧]، ومن ثمَّ صُرِف في المعرفة والنَّكرة[٨]، إلَّا أنَّ ما اتَّصلت به تاء التَّأنيث ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة كما سبق بيانه[٩].

وإليك أوجه الشَّبه بين ياء النَّسب، وتاء التَّأنيث فيما يأتي:

(أ) أنَّ الياء لمَّا لحقت الجمع المماثل لـ«مِفَاعِلَ» صُرِف، كما في

(١) مفردات ألفاظ القرآن (رهب ٣٦٧).
(٢) أمالي ابن الشجري (١/ ٢١٤، ٣/ ٣٤).
(٣) المجموع المغيث (١/ ٤٤٤).
(٤) الدُّر المصون (٧/ ٢٨، ٩/ ٥٩٩).
(٥) شرح المقدمة الكافية (١/ ٢٩٢).
(٦) الكتاب (٣/ ٢٢٧) وما بعدها، وحجة الفارسي (٢/ ٣٥٧).
(٧) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ١٠٢٧).
(٨) المقتضب (٣/ ٣٢٨).
(٩) انظر: ص(٥١).

نحو: مَدَائِنِيٌّ، كما أنَّ التَّاء لمَّا لحقته صُرِف، كما في نحو: صَيَاقِلَةٍ.

(ب) أنَّ الياء تقع للتَّفريق بين المفرد، والجمع من حيث الجنس نحو: رُومِيٌّ ورُومٍ، كما تقع التَّاء لذلك في نحو: شَعِيرَةٍ وشَعِيرٍ.

(ت) أنَّ الياء جاءت لغير معنى النَّسب، كما في نحو: كُرْسِيٌّ، كما جاءت التَّاء لغير التَّأنيث في نحو: غُرْفَةٍ[1].

(ث) أنَّ الياء تنقل الاسم من الأصل إلى الفرع، فالأصل: الاسم، والفرع: الصِّفة، كما أنَّ التَّاء تنقل التَّذكير إلى التَّأنيث، فالأصل: التَّذكير، والفرع: التَّأنيث.

(ج) أنَّ الياء تصير حرف إعراب، كما أنَّ التَّاء كذلك[2].

(ح) أنَّ الياء وردت للمبالغة، كما في نحو: أَحْمَرِيٌّ، وكذلك التَّاء بل هي أشدُّ مبالغة، كما في نحو: نَسَّابَةٍ[3].

ومن الألفاظ المنسوبة المصروفة: مَدَائِنِيٌّ، ومَسَاجِدِيٌّ[4]، وحَوَارِيٌّ[5]، ومَعَافِرِيٌّ[6]، ورَبَاحِيٌّ، وظَفَارِيٌّ، وكَلَاعِيٌّ[7]، ووَبَارِيٌّ[8]، نسبة إلى: مَدَائِنَ، ومَسَاجِدَ، وحَوَارٍ، ومَعَافِرَ، ورَبَاحٍ، وظَفَارٍ، وكَلَاعٍ، ووَبَارٍ.

سابعًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ التَّسْمِيَةُ:

للتَّسمية تأثير في الأسماء من حيث صرفها وعدمه، وينقسم ذلك

(١) حجة الفارسي (٢/ ٣٥٧).
(٢) اللباب (٢/ ١٤٦).
(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٦٠).
(٤) الكتاب (٣/ ٢٢٨).
(٥) ما ينصرف (٦٤).
(٦) انظر: حجة الفارسي (٢/ ٣٥٧).
(٧) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٤٣).
(٨) التَّصريح (٤/ ٢١٢).

التَّأثير إلى أربعة أقسام:

(١) تمنعه التَّسمية، وذلك إذا كان معها علَّة أخرى.

(٢) يُصرف معها لفقدان العلَّة الأخرى.

(٣) يجوز فيه الوجهان باعتبارين مختلفين.

(٤) يُصرف في بعض حالات الإعراب، ويمنع في بعض[١].

والَّذي أُعنى به هنا هو القسم الثَّاني، وهو انصراف الاسم المجموع مع التَّسمية لفقدان العلَّة الأخرى، وذلك في المواطن الآتية:

(أ) إذا سمَّيت بما ينصرف ممَّا يدلُّ على الجمع مذكَّرًا صرفته، وذلك كأن تسمِّي رجلاً: خُرُوقًا، أو كِلاَبًا، أو جِمَالاً فينصرف حينئذٍ في النَّكرة والمعرفة مثلما انصرف: أَنْمَارٌ؛ ذلك أنَّ تلك الأسماء تقع على المذكَّر، ولا يختصُّ به واحد المؤنَّث[٢].

(ب) إذا سمَّيت رجلاً بـ«هُنُودٍ، أو أَكْرُعٍ» صرفته؛ لأنَّ تأنيث الجمع لا يكون حقيقيًّا، وتأنيث المفرد يكون حقيقيًّا، وغير حقيقيٍّ، فجرى غير الحقيقيِّ على حكم الحقيقيِّ[٣].

(ت) إذا سُمِّي بنحو: صَيَاقِلَة، وجَحَاجِحَة انصرف في النَّكرة، ولم ينصرف في المعرفة، فأمَّا منعه من الصَّرف في المعرفة فلاجتماع التَّعريف، والتَّأنيث، وأمَّا صرفه في النَّكرة؛ فلأنَّ التَّاء ألحقته ببِنْيَة المفرد، وذلك نحو: حِمَارٍ حَزَابِيةٍ، فلمَّا صار له في الآحاد نُظُر صُرِف[٤].

(ث) ما سُمِّي بما وازن «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ» ثمَّ نُكِّر انصرف عند

(١) أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها (١١٠- ١١١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٣٩)، وأثر التسمية (١١٣).

(٣) أثر التسمية (١١٥).

(٤) المسائل المنثورة (٢٧٧).

الأخفش، وقاسه المبرِّد[(١)]، ومنعه سيبويه[(٢)] من الصَّرف في النَّكرة والمعرفة، عربيًّا كان كـ«مَسَاجِدَ»[(٣)]، أو أعجميًّا كـ«سَرَاوِيلَ»، أو ما ارتُجل للعلميَّة، كـ«كَشَاجِمَ»، والعلَّة في منعه من الانصراف، ما فيه من الصِّيغة، وقيل: قيام العلميَّة مقام الجمعيَّة، فإذا نُكِّر انصرف على مقتضى التَّعليل الثَّاني، ولا ينصرف على مقتضى التَّعليل الأَوَّل؛ لوجود الصِّيغة[(٤)].

(ج) ما سُمِّي به من الجمع ثمَّ صُغِّر انصرف: تصغير الجمع بنوعيه قبل التَّسمية، سأتحدث عنه ـ بإذن الله تعالى ـ في مطلب مستقلٍّ[(٥)]، أمَّا إذا سُمِّي به، وخرج عن الجمعيَّة فشاكل المفرد، فيجوز تصغير جمع الكثرة وقتها؛ إذ لا يجتمع مع التَّصغير معنى ينافيه من دلالة الكلمة على الكثرة، وأمَّا تصغير جمع القلَّة فليس هناك مانع من تصغيره سُمِّي به أو لم يسمَّ به[(٦)].

وعليه فينصرف ما دلَّ من جمع الكثرة على صيغة منتهى الجموع، إذا سُمِّي به ثمَّ صُغِّر؛ لأنَّ المصغَّر ليس فيه علَّة مانعة[(٧)]، مع زوال صيغة منتهى الجموع أيضًا عند التَّصغير[(٨)]، وإليك بعض الأمثلة على ما سبق إيضاحه:

قالوا في تصغير «مَسَاجِد»: مُسَيْجِدٌ[(٩)]، وفي «حَضَاجِر»: حُضَيْجِرٌ، وفي «شَرَاحِيْل»: شُرَيِّحِيْلٌ[(١٠)]، وفي «بَخَاتِيّ»: بُخَيِّت، وفي «صَحَارٍ»:

(١) انظر: معاني القرآن (٢/٣٢٨ـ٣٢٩)، والمقتضب (٣/ ٣٤٥).
(٢) الكتاب (٣/ ٢٢٧، ٢٢٩).
(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠٠).
(٤) التصريح (٤/ ٢١٨ـ ٢١٩).
(٥) انظر: ص(٧٩) وما بعدها.
(٦) راجع: المنصف (٢/ ٨٥)، وأثر التسمية (٨٢).
(٧) التبصرة (٢/ ٥٦٩).
(٨) المنصف (٢/ ٨٦).
(٩) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٨)، والتبصرة (٢/ ٥٦٩).
(١٠) راجع: الكتاب (٣/ ٢٢٩)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠٢).

صُحَيِّر، وفي «قَبَائِل»: قُبَيِّلٌ بالهمز عند الخليل، وقُبَيِّلٌ دون همز عند يونس، وفي «مَطَايَا»: مُطَيٌّ عند يونس والخليل، وفي «خَطَايَا»: خُطَيٌّ عند يونس والخليل أيضًا[1]، وفي «شَهَاوَى»: شُهَيٌّ، وفي «صَحَارَى»: صُحَيْرٌ[2]، وفي «دَرَاهِم»: دُرَيْهِمٌ[3]، وفي «مَحَارِيب»: مُحَيْرِيْبٌ[4]، وفي «دَنَانِير»: دُنَيْنِيْرٌ[5].

تلك الألفاظ السَّابقة وردت على صيغة أقصى الجموع، ثمَّ سُمِّي بها، فصُغِّرت، فانصرفت، كما علِّلت لذلك فيما مضى.

(ح) ما سُمِّي به من الجمع ثمَّ نُسِب إليه صُرِف، وذلك نحو: قَمَارِيَّ بياء مشدَّدة، وهذه الياء المشدَّدة الحادثة قبل حدوث النَّسب، تُحذف عند حدوثه؛ لئلاَّ يجتمع ياءان مشدَّدتان، فصار الاسم كأنَّه منسوب إلى «قَمَارٍ» فصُرِف حينئذٍ فقيل: «قَمَارِيٌّ»[6].

وبعد: فموافقة الجمع للمفرد في انصرافه، فيه دلالة على قوَّة المشاكلة بينهما، علمًا أنَّ بعض الوجوه رُبَّما تعود إلى تمحُّكات بعض الصَّرفيِّين، وقد دوَّنتها؛ لأنَّها تحتاج إلى إعمال فكرٍ ونَظَر، ومن ثمَّ حاولت أن أُبين تلك الموافقات، فصنَّفتها إلى أقسام؛ لكي تتَّضح للقارئ الكريم، هذا، والله أعلم بالصَّواب.

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٢٣١، ٤٣٩، ٤٧٣)، وأثر التسمية (٨٥ـ ٨٦).
(٢) الكتاب (٣/ ٤٧٤).
(٣) راجع: المنصف (٢/ ٨٦)، وأثر التسمية (٨٦).
(٤) توجيه اللمع (٤٢٥).
(٥) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجارَبَرْدِي، تحقيق: ناصر الغامدي (١/ ٢٩٥).
(٦) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٤٤).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ
جَمْعُ الجَمْعِ كَمَا يُجْمَعُ المُفْرَدُ

في بداية هذا المطلب، يدور في خلدي أسئلة عدَّة منها: ما مدلول جمع الجمع؟ وما فائدته؟ وهل جمع الجمع بنوعيه القلَّة والكثرة سماعيٌّ أو قياسيٌّ؟ وهل من الممكن أن نجمع صيغ منتهى الجموع؛ لأنَّها تحت مِظلَّة جمع الكثرة؟ وهل هناك صيغ أُخَر تشبه منتهى الجموع فتأخذ حكمها؟ وهل هناك أيضًا ما يُسمَّى بجمع جمع الجمع؟ ومن الَّذي أثبته من العلماء؟ وهل هناك من أنكره؟ وأخيرًا ما حكم جمع الجمع الأعجميِّ؟

تلك التَّساؤلات وغيرها مما يعنُّ في أثناء البحث، تحتاج إلى إجابة شافية.

لقد توصَّل العلماء إلى تحديد مفهوم جمع الجمع، مع اختلاف بينهم في تضييق مفهومه أو توسعته، فقد ذكر ابن عصفور أنَّ مدلول جمع الجمع هو: «أَن يوضع الجمع على قطعة ثم ينزل منزلة الواحد فيجمع»[(١)].

ومن هذا الحدِّ يظهر أنَّ ابن عصفور لا يقرُّ بجمع الجمع، فالجمع عنده هنا بمنزلة الواحد، ومن ثَمَّ جاز جمعه، وقد تبعه أبوحيَّان فيما قاله[(٢)].

على أنَّ أوَّل محاولة ـ فيما أحسب ـ لتحديد مفهوم جمع الجمع، هي محاولة الجَارَبَرْدي حين قال معلنًا بأنَّه: «...لا يَنْطَلِقُ على أقلَّ من تسعة، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازا»[(٣)].

وقريب منه مع اختلاف يسير قول زكريَّا الأنصاري بأنَّه: «لا ينطلق على أقلَّ من تسعةٍ أو أَرْبَعَةٍ، كما أنَّ جمعَ المفرد لا ينطلقُ على أقلَّ من ثلاثةٍ أو

(١) شرح الجمل (٢/ ٥٤٥).

(٢) لم أقع على تعريف أبي حيَّان لجمع الجمع فيما بين يدي من كتبه، وهو في: التبيان في تصريف الأسماء (١٨١).

(٣) شرح الشافية، تحقيق: اللَّيثي (٤٠٠).

اثنين على اختلافٍ فيه فيقدَّرُ الجمعُ مفردًا ويُجمع على ما تقتضيه الأصولُ»[1]. وحدُّ الأنصاري يجمع بين حدَّي ابن عصفور والجَارَبَرْدي مع بعض الزَّوائد، وهو عند عبَّاس حسن: «... لايطلق ـ اصطلاحًا ـ على أقل من عشرة، كما أن جمع المفرد لا يطلق اصطلاحًا على أقل من ثلاثة، إلا مجازًا»[2] وهو بهذا يردُّ على الصَّبَّان عندما نقل قول الجَارَبَرْدي السَّابق، المفهوم منه بأنَّ جمع الجمع لا يطلق على عشرة، قائلاً: بأنَّ هذا غير مقبول من الصَّبَّان ـ بعد التَّحقيق الَّذي قام به نفسه ـ يعني الصَّبَّان ـ بأنَّ جمع القلَّة ينطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما[3].

ويفيد جمع الجمع التَّكثير والمبالغة، والإيذان بالضُّروب المختلفة منه[4]، فالجمع بنمطيه القلَّة والكثرة، يصبح كثيرًا إذا جُمع جمع القلَّة، ويصبح ذا دلالة واضحة على المبالغة والتَّكثير، إذا جُمِع جمع الكثرة.

وأمَّا جمع جمع القلَّة على كثرة ما سُمِع منه، فيرى سيبويه أنَّه لا ينقاس، بل يُجمع منه ما جمعته العرب فقط، ولذا يقول: «واعلم أنه ليس كلُّ جمعٍ يُجمَع...»[5] ووافقه الفرَّاء[6]، والأخفش[7]، وأبوعمر الجَرْمي[8]،

(١) المناهج الكافية في شرح الشافية (٣٠٨).

(٢) النحو الوافي (٤/ ٦٢٧، ٦٧٥).

(٣) انظر: النحو الوافي (٤/ ٦٢٧، ٦٧٥)، وحاشية الصبان (٤/ ١٢٠)، وجموع التصحيح والتكسير (٧٦ـ ٧٧).

(٤) انظر: الصُّحاح (نعم)، وشرح المفصل (٥/ ٧٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٨).

(٥) الكتاب (٣/ ٦١٩).

(٦) انظر: التذييل (٢/ ٦٥)، والارتشاف (١/ ٤٧٩) علمًا أنَّه ذكر في المعاني (١/ ١٨٨، ٣١٤، ٣/ ٣٢) جمع الجمع واستشهد عليه بالقراءات، وبالشِّعر ولم يشر إلى منعه.

(٧) المعاني (١/ ١٩١).

(٨) المخصص (١٤/ ١١٧، ١١٩).

والزَّجَّاجي[1]، وأبوسعيد السِّيرافي[2]، والفارسي[3]، والصَّيمري[4]، وابن سيده حيث صنَّفته ضمن من يقول: بالسَّماع؛ لإيراده نصوصًا عن الجَرْمي، والسِّيرافي، والفارسي، دون ردٍّ عليها، وإيحاءات ألفاظه أيضًا توحي بالمنع كقوله: «... لمَّا استَجَازُوا...» مع استحسانه لجمع الجمع في موطن آخر[5].

وعلى شاكلة من سبق، عبدالقاهر[6]، وابن الخشَّاب[7]، وابن يعيش[8]، وابن الحاجب[9]، واختاره ابن عصفور[10]، والرَّضي[11]، والجَارَبَرْدي[12]، ورجَّحه أبوحيَّان[13]، والسَّمين الحلبي[14]، وابن عقيل[15]،

(١) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٢) انظر: المخصص (١٤/ ١١٧، ١١٩).

(٣) راجع: الحجة (٢/ ٣٢٨، ٣/ ٢٠٠ـ ٢٠١)، والمسائل المشكلة (٤٧١)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦٢).

(٤) التبصرة (٢/ ٦٨١).

(٥) راجع: المخصص (١٤/ ١١٧، ١١٩).

(٦) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٥٧٨).

(٧) انظر: الارتشاف (١/ ٤٧٩)، وتذكرة النحاة (٣٧٢) وما بعدها، وقد جردت المرتجل في شرح الجمل كاملاً ولم أجد ما نصَّ عليه أبوحيَّان في كتابيه عن ابن الخشَّاب ولعلَّه فيما فُقِد من كتبه، بل إنَّ ابن الخشَّاب قد مثَّل في المرتجل (٨٥) لجمع جمع القلَّة.

(٨) شرح المفصل (٥/ ٧٤).

(٩) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥٥٠).

(١٠) راجع: شرح الجمل (٢/ ٥٤٣ـ ٥٤٦)، والمقرب (٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

(١١) شرح الشافية (٢/ ٢٠٨، ٢١٠).

(١٢) شرح الشافية، تحقيق: اللَّيثي (٤٠٠).

(١٣) راجع: التذييل (٢/ ٦٥)، والارتشاف (١/ ٤٧٤، ٤٧٩)، والتذكرة (٥١٩)، والبحر (٤/ ٦٩).

(١٤) الدُّر المصون (٤/ ٩٢).

(١٥) المساعد (٣/ ٤٨٦).

ونقره كار[١]، والسُّيوطي[٢]، وزكريَّا الأنصاري[٣]، والصَّبَّان[٤]، هذا رأي بعض العلماء المتقدِّمين، ومن المحْدثين مصطفى الغلاييني[٥]، ومحمود الطَّناحي[٦]، ويوسف الصيداوي[٧]، وعبداللطيف الخطيب[٨]، وعلى هذا القول لا ينبغي لأحد أن يقيس جمع الجمع، إلَّا أن يُضطر إليه شاعر، فعند الضَّرورات تباح المحظورات، وما سُمِع منه يُحفظ ولا يُقاس عليه[٩].

ويبرز رأي آخر يقول بقياسيَّة جمع جمع القلَّة: وهم الأكثرون ـ كما عبَّر عن ذلك أبوحيَّان[١٠] وإن كان يمنعه، وتبعه السُّيوطي[١١] ـ وقد صنعت جدولاً لما جمعته من جمع الجمع بنوعيه في آخر هذا المطلب.

وذكر القائلون بالقياس لرأيهم هذا عللاً كثيرة منها: كثرة ما حُكي من جمع جمع القلَّة[١٢]، زيادة على ذلك أنَّ جمع القلَّة إذا جُمِع مرَّة ثانية، فإنَّه سينتقل معناه من القلَّة إلى الكثرة، ومن ثَمَّ استفاد الجمع دلالة أخرى غير دلالته الأصلية، فلم يُنكر اجتماع لفظيهما؛ لاختلاف معنييهما، مع أنَّ جمع

(١) شرح الشافية في التصريف (٩٨ـ٩٩).
(٢) الهمع (٦/ ١٢٣).
(٣) انظر: المناهج الكافية في شرح الشافية (٣٠٨).
(٤) حاشية الصبان (٤/ ١٥٢).
(٥) جامع الدروس العربية (٢/ ٦٧).
(٦) في اللغة والأدب دراسات وبحوث (٢/ ٥٨٨).
(٧) الكفاف (١/ ١٧٨).
(٨) المستقصى في علم التصريف (٢/ ٨٣١، ٨٣٣)، وقد استفدت صُنْع الجدول الآتي ذكره من هذا الكتاب، وقد زدت عليه بعض الإضافات؛ لغرض البيان.
(٩) شرح الجمل (٢/ ٥٤٣ ـ ٥٤٦).
(١٠) الارتشاف (١/ ٤٧٤)، ولا أدري ما مقياس الكثرة عنده؟ مع أنَّ أغلب العلماء يرون عدم قياسيَّته كما مرَّ.
(١١) الهمع (٦/ ١٢٣).
(١٢) الارتشاف (١/ ٤٧٤).

القلَّة أيضًا جاء على أمثلة الآحاد وفي طريقها، فلمَّا جاء هذا المجيء جرى مجرى الآحاد، فكُسِّر تكسيرها؛ ولأنَّه ـ أي جمع القلَّة ـ لمَّا أشبه في المعنى الواحد؛ لأنَّ محلَّ مثال القلَّة من مثال الكثرة في المعنى محلُّ الواحد من الجمع، فكما كسَّروا الواحد، كذلك كسَّروا ما قاربه من الجمع(١).

وأوَّل من صرَّح بقياسيَّة هذا الجمع ـ على حسب علمي ـ المبرِّد حيث يقول: «والجمع يُجْمَعُ إذا اختلفت أنواعه. . . .و«أَوْطُبٌ»، و«أَوَاطِب»، كما قال الراجز(٢):

تُحْلَبُ مِنْهَا سِتَّةُ **الأَوَاطِب**

وما لم أذكره لك من الجمع، فجمعه جائز، إلا ما كان على مثال: «مَفَاعِل» و«مَفَاعِيل»، فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية.»(٣). ونظير المبرِّد ابن السَّرَّاج حيث يقول: «. . .وكُلُّ بناءٍ مِنْ أَبنيةِ الجموعِ ليسَ علَى مثالِ «مَفَاعِلَ»، ومَفَاعيل «إذا اختلفتْ ضروبهُ فجمعُه عندي جَائزٌ، وقياسُه أن ينظرَ إلى ما كانَ على بنائِه مِنَ الواحدِ أو على عدتِه فتكسرهُ علَى مِثَالِ تكسيرِهِ.»(٤).

فهذان نصَّان جليَّان في قياسيَّة جمع الجمع بقسميه إلاَّ ما ماثل «مَفَاعِلَ ومَفَاعِيلَ»، فلا تُجمع لا في ضرورة، ولا في غيرها، إلاَّ أن يُجمع جمع سلامة(٥).

---

(١) الخصائص (٣/ ٢٣٥ـ ٢٣٨).

(٢) البيت من «الرَّجز»، وهو لا يعرف قائله، وقد جُمِع «وَطْب» على «أَوْطُب» وهي مجموعة على «أَوَاطِب» فالأخيرة جمع الجمع. انظر: الكتاب (٣/ ٦١٨) مع تعليق المحقق.

(٣) المذكر والمؤنث (١٠٣).

(٤) الأصول (٣/ ٣٢ـ ٣٣).

(٥) شرح الجمل (٢/ ٥٤٦).

وحذا حذوهما من المتَقَدِّمين الرُّمَّاني[1]، وابن جنِّي[2]، والزَّمخشري[3]، وابن مالك مجيزًا جمع جمع التكسير، إلاَّ ما وازن «مَفَاعِلَ» أو «مَفَاعِيلَ» أو «فُعَلَة» أو «فَعَلَة»، فدلَّ ذلك على أنَّه يجيز جمع جمع سائر أبنية الكثرة غير ما ذُكر، فحريّ به إذن أن يقيس جمع جمع القلَّة، وهو كذلك مقيس عنده؛ معلِّلاً لذلك بأنَّه قد: «تَدْعُو الحَاجَة إِلَى جَمع الجَمْع، كَمَا تَدعو إِلَى تثنيَته، فَكَمَا يُقَال في جَمَاعَتَين مِنَ الجِمَال: «جِمَالَان»، كَذَاك يقالُ في جَمَاعَات «جِمَالَات»[4].

وأيَّد الأشمونيُّ[5] ابن مالك، ناقلاً عنه العلَّة السَّابقة نفسها.

واختار القول بقياسيَّة جمع جمع القلَّة: جَمْع من المحْدثين، بالإضافة إلى المجمع اللُّغويّ في القاهرة؛ لما فيه من التَّوسعة والتَّيسير؛ ودعوة الحاجة إليه أحيانًا، علمًا أنَّ المراجع اللُّغوية قد ضمَّت من جمع الجمع بنوعيه عشرات مبعثرة، تكفي للقياس عليها[6].

ومن هؤلاء: أحمد حسن كحيل[7]، وعبَّاس حسن[8]، الَّذي فضَّل الأخذ بالرأي القائل: إنَّ الحاجة قد تدعو إلى جمع الجمع، وهي عبارة ابن مالك السَّابقة كما بيَّنت.

---

(١) شرح كتاب سيبويه «قسم الصَّرف» (١/ ٣٦١).
(٢) الخصائص (٣/ ٢٣٥ـ ٢٣٨).
(٣) شرح المفصل (٥/ ٧٤).
(٤) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٨٧ـ ١٨٨٩)، والارتشاف (١/ ٤٧٤).
(٥) شرح الأشموني (٤/ ٢٧٥).
(٦) النحو الوافي (٤/ ٦٧٤) مع تعليق المؤلف.
(٧) التبيان (١٨١).
(٨) النحو الوافي (٤/ ٦٧٤).

وعلى نسق هذين سار عبدالمنعم عبدالعال[١]، وعبده الرَّاجحي[٢]، وإبراهيم الحندود[٣]. ومن المجامع اللُّغوية الَّتي عدَّت جمع الجمع مقيسًا عند الحاجة، المجمع اللُّغوي في القاهرة، حيث أصدر قرارًا يقضي بقياسيَّة جمع الجمع عند الحاجة، وذلك بعد دراسة وافية[٤].

وأمَّا جمع جمع الكثرة فهو كسابقه، فمن أيَّد حظر جمع جمع القلَّة، وهو أولى بالجمع، فقد أيَّد بإجماع حظر جمع جمع الكثرة، وذكروا لذلك أسبابًا منها: أنَّ جمع الكثرة يدلُّ مباشرة على التَّكثير، فلا حاجة حينئذٍ إلى جمعه، وما جُمِع منه فالمراد به اختلاف الضُّروب لا التَّكثير، فيُحفظ ولا يُقاس عليه[٥]؛ ولأنَّه لمَّا جُمِع جمع الكثرة بالألف والتاء عُلم أنَّه للقلَّة، ولو كان للكثرة لكان جمعه بعَلَم القلَّة نقضًا للغرض، وقصدًا إلى نقص الجمع، والجمع من شأنه الزِّيادة لا النُّقصان[٦]، وهذه العلَّة باطلة عند ابن عصفور؛ لأنَّها واردة عن العرب[٧]، وإنَّما جُمِع بالألف والتَّاء؛ لأنَّ المكسَّر مؤنَّث[٨].

وفوق ذلك كلِّه قلَّة ما ورد من جمع جمع الكثرة، إذا ما قُرِن بما ورد

(١) جموع التصحيح والتكسير (٧٥ـ ٧٦).

(٢) التطبيق الصَّرفي (١٢٧).

(٣) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول (٢/ ٧٠٢).

(٤) في أصول اللغة (٤/ ٢٧٨)، وقد بحث في جمع الجمع ثلاثة من أعضاء المجمع وهم: محمد شوقي، وشوقي ضيف، وعبدالعليم فودة، ودعوا جميعهم إلى اقتياس جمع الجمع بنوعيه، وقد جمعوا في ذلك ألفاظًا كثيرة، وقد زدت على ما جمعوا. انظر: بحوثهم في كتاب «في أصول اللغة» (٤/ ٢٨٢ـ ٢٩٤).

(٥) راجع: المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٥٧٧)، وشرح المفصل (٥/ ٧٦)، وشرح الجمل (٢/ ٥٤٣، ٥٤٥).

(٦) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٥٧٧).

(٧) شرح الجمل (٢/ ٥٤٣، ٥٤٥).

(٨) انظر: شرح المفصل (٥/ ٧٦)، والتبصرة (٢/ ٦٨٢).

من جمع جمع القلَّة[1].

وأمَّا من قاس جمع جمع القلَّة، فقد قاس جمع جمع الكثرة أيضًا، ويمكن الاحتجاج لهم بما يلي:

أنَّه ليس هناك مانع أن يفيد جمع الكثرة المبالغة في التَّكثير، فهو كثير حقًّا، ولكنَّه عندما يُجمع جمعًا آخر يزداد كثرة، كما أنَّ جمع القلَّة عندما يُجمع جمعًا آخر يصير كثيرًا، وهذا ما نصَّ عليه ابن جنِّي حين قال: «... لا ينكَر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه وكلاهما مثال الكثرة؛ ألا ترى أن مائة للكثرة، وألفا أيضا كذلك، وعشرة آلاف أيضا كذلك، ...وكأن عِقبانا خمسون، وعقابين أضعاف ذلك»[2] وليس هناك محظور كذلك، في أن يُجمع جمع الكثرة على صيغة جمع القلَّة؛ لأنَّه ورد عن العرب ذلك فمثلاً: «أَصِيل» مفرد جُمِع على «أُصُل»، و«أُصُل» «فُعُل» جمع كثرة، جُمِع على «آصَال»، و«آصَال» «أَفْعَال» جمع قلَّة، فأصبحت «آصَال» جمعًا للجمع، وهذا ما نصَّ عليه ابن عصفور[3].

وأكثر من ذلك الحاجة الَّتي دعت العلماء القدامى إلى قياسيَّة هذا الجمع، في عصورهم الغابرة[4]، وليست حاجتهم إلى هذا القياس كحاجتنا اليوم، فحقيق بنا أن نقيسه، وأخيرًا فما ورد من جمع جمع الكثرة يضاهي ما جُمِع من جمع القلَّة، والدَّليل على ذلك ما جمعته منه في الجدول السَّالف ذكره.

(١) الارتشاف (١/ ٤٧٣).

(٢) الخصائص (٣/ ٢٣٧).

(٣) انظر: شرح الجمل (٢/ ٥٤٣، ٥٤٥).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٨٧).

وقد استثنى هؤلاء العلماء من جمع جمع الكثرة، ما شاكل «مَفَاعِلَ» أو «مَفَاعِيلَ»، فلا تُجمع بعد هذا الجمع؛ لأنَّها أقصى مراحله[١]، إلاَّ أن تُجمع جمع سلامة فإنَّه كثير[٢]، وفي هذا الاستثناء يتَّفق الفريقان، فريق سيبويه[٣]، وفريق المبرِّد[٤]، بينما زاد ابن مالك[٥] على ما سبق، «فُعَلَة، وفَعَلَة»، وهو بهذا يرى قياسيَّة جمع جمع الكثرة إلاَّ ما استثناه، في حين أخذ باستثنائه لتلك الصِّيغ مجموعة من المحْدثين منهم: عبَّاس حسن[٦]، وعبدالمنعم عبدالعال[٧]، وعبده الرَّاجحي[٨].

إذن قول بعض العلماء: إنَّ جمع جمع الكثرة لا ينقاس اتِّفاقًا، يُدحض ببراهين هذه الفئة[٩].

ولمَّا يقف جمع الجمع بنوعيه على مستويين من الجمع، بل تعدَّاه إلى ثلاثة مستويات فصار جمع جمع الجمع، أو أكثر من ذلك[١٠]، ومع وروده فهو قليل، بل إنَّ بعض العلماء أنكره كالسُّهيلي حيث يقول: «...ولا أعرف

(١) راجع: المذكر والمؤنث للمبرد (١٠٣)، والأصول (٣/ ٣٢).
(٢) شرح المفصل (٥/ ٧٦).
(٣) انظر: المصدر السَّابق.
(٤) راجع: المذكر والمؤنث للمبرد (١٠٣)، والأصول (٣/ ٣٢).
(٥) الارتشاف (١/ ٤٧٤).
(٦) النحو الوافي (٤/ ٦٧٥).
(٧) جموع التصحيح والتكسير (٧٦).
(٨) التطبيق الصرفي (١٢٧).
(٩) الارتشاف (١/ ٤٧٣).
(١٠) قال ابن خالويه في «ليس» (١٨٤): «ليس في كلام العرب: جَمْعٌ جُمِعَ سِتَّ مَرَّاتٍ إلاَّ الجَمَل، فَإِنَّهُمْ جَمَعُوا الجَمَلَ أَجْمُلاً ثم أَجْمَالاً ثم جَامِلاً ثم جِمَالاً ثم جِمَالَة ثم جِمَالاَتٍ جَمْعُ الجَمْعِ...».

أحدًا قال هذا القول أعني جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز.»[1]، ووافقه ابن الخشَّاب[2]، وأثبته جَمْع من العلماء، فبعضهم نصُّوا عليه كابن عُزيز[3]، والزَّجَّاجي[4]، وتبعهما ابن الشَّجري[5]، وآخرون ذكروه دون نصٍّ على هذه التَّسمية، كالأخفش[6]، وأبي بكر الأنباري[7].

تلك هي أحكام جمع الجمع العربيِّ، حاولت أن أبيِّن رؤى العلماء فيها، وأجلِّي براهينهم، ثمَّ أحدِّد المختار من تلك الرؤى، مستندًا إلى بعض الشَّواهد والأدلَّة.

ـ جَمْعُ الجَمْعِ الأَعْجَمِيُّ:

ويقابل ما سبق أحكام جمع الجمع الأعجميِّ «...فهو موافق للعربي في جميع ما ذكرنا، إلاّ أنّه يلزم جمع الرباعي منه تاء التأنيث نحو سَبْجٍ وسَبابِجَة، قوم يبذرقون السفن أي يخرقونها ويأخذون ما فيها، إلاّ أَن يشذَّ من ذلك شيء فيُحفظ ولا يُقاس عليه نحو: جَوْرَب وجَوارِب وكُرفَح وكَرافِيح، وهو البقّال.

وكذلك «المنسوب» يلزمه تاء التأنيث نحو مهالِبَة ومناذِرَة ومسامِعَة، وكأنَّ التاء هنا عوض من ياء النسب كما عوَّضت من الياء في صياقِلَة، إلاّ ما شذَّ فاستعمل بغير تاء، وذلك: الدَياسِم والمَعاوِل، وهما قبيلان من العرب،

(١) الروض الأنف (٢/ ٢٥).

(٢) انظر: الارتشاف (١/ ٤٧٩)، وتذكر النحاة (٣٧٢) وما بعدها، ولم أجد ما نُسِب إليه في «المرتجل».

(٣) نزهة القلوب (٨٨).

(٤) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٥) الأمالي (١/ ٣٨١) مع تعليق المحقِّق.

(٦) راجع: الأمالي (١/ ٣٨١) تعليق المحقِّق.

(٧) شرح القصائد السبع (٣٨٢ـ ٣٨٣).

والمعاوِل من الجهاضمة من الأزد.»[1].

وبعد، فما تقدَّم هو بيان لمسألة جمع الجمع، حاولت نفض الغبار عمَّا اندثر من آثارها، جامعًا لأقوال العلماء فيها، موضِّحًا عللهم، مختارًا الرَّأي القائل بالقياس في الجمع بنوعيه، ذاكرًا أسباب ذلك الاختيار.

لقد ذكرت كثيرًا من المسوِّغات لرأي المؤيِّدين للقياس في أثناء الحديث عنه فيما تقدَّم، ولن أعيد ما قلته هناك، ولكنَّني سأزيد عليها ما ارتأيته مدعِّمًا لذلك الرَّأي.

ــ إنَّ أوَّل حجَّة لهذا الفريق القائل بالقياس هي: ما نصَّ عليه الرُّمَّاني حين قال: «وقولُهم فى أقْوال: أقاوِيلُ، وفى أبْياتٍ: أباييتُ، وفى أنْعامٍ: أناعِيمُ ـ دليل على صِحّة هذا الجمع، لأنه إذا جُمِع على هذه الزِّنَةِ جَمْعٌ فجَمْعُ الواحد أحَقُّ به، لأن الحاجة إلى جمع الواحد أشَدُّ منها إلى جَمْع الجَمْع».[2].

وأمَّا الحجَّة الثَّانية فهي: كثرة الشَّواهد القرآنيَّة، والنَّبويَّة، والشِّعريَّة الَّتي لا يمكن استقصاؤها؛ لكثرتها[3]، ولكنَّني سأذكر طرفًا منها:

* قال تعالى[4]: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، حيث قرأها ابن كثير وأبوعمرو وغيرهما: ﴿فَرُهُنٌ﴾ بضم الرَّاء والهاء[5].

* وقال سبحانه[6]: ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ﴾، إذ قرأها حمزة والكسائي

(١) شرح الجمل (٢/ ٥٤٦ـ ٥٤٧)، مع ملاحظة أنَّ لفظة «المنسوب» كُتبت بالصَّاد، وهو خطأ بيِّن.

(٢) شرح الكتاب «قسم الصَّرف» (١/ ٣٦١).

(٣) من أراد الاستزادة من الشَّواهد، فلينظر في مظانِّ الألفاظ المجموعة في آخر هذا المطلب.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٥) معجم القراءات (١/ ٤٢٤) و«رُهُن» جمع «رِهَان»، و«رِهَان» جمع «رَهْن» فهي جمع الجمع. انظر: معاني الفرَّاء (١/ ١٨٨)، والأخفش (١/ ١٩٠ـ ١٩١).

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

وخلف وغيرهم ﴿مِن ثُمُرِهِ﴾ بضم الثَّاء والميم[1].

* وقال عزَّوجلَّ[2]: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾، قرأها جماعة القرَّاء هكذا[3].

* وقال ﷺ كما جاء في الحديث[4]: «سَمَّعَ اللهُ بِهِ أَسَامِعَ خَلْقِهِ».

* وكما في الحديث عنه ﷺ:[5] «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ ـ رَضِيَ الله عَنْهَا ـ تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ».

* وفي الحديث أيضًا قوله ﷺ:[6] «إِذَا سَافَرْتُم فِي الخِصْبِ فَأَعْطُوا الرُّكُبَ أَسِنَّتَهَا».

* وقال نَقِيْع بن جُرْمُوز[7]:

أَمَّـــا وَاحِـــدًا فَكَفَـــاكَ مِثْلِـــي فَمَـــنْ لِيَـــدٍ تُطَـــاوِحُهَـــا الأَيَـــادِي

* وقال ذوالرُّمَّة[8]:

---

(١) معجم القراءات (٥٦٩/٢) و«ثُمُر» مثل «رُهُن». راجع: معاني الفرَّاء (١٨٨/١).

(٢) سورة الكهف، الآية: ٣١.

(٣) معجم القراءات (١٩٩/٥) و«أَسَاوِر» جمع «أَسْوِرَة»، و«أَسْوِرَة» جمع «سِوَار» فهي جمع الجمع. انظر: المعجم نفسه، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١).

(٤) غريب الحديث لابن سلاَّم (٢٢/٢ـ٢٤) مع تعليق المحقِّق وتخريج الحديث فيه، حيث وقع «أَسَامِع» جمعًا لـ«أَسْمُع» و«أَسْمُع» جمعًا لـ«سَمْع» فهو جمع الجمع.

(٥) المصدر نفسه (١٠٢/٣ـ ١٠٤) مع تعليق المحقق، وتخريج الحديث فيه. إذ قوله: «أَسَارِير» جمع «أَسْرَار أو أَسِرَّة»، و«أَسْرَار» جمع «سِرَر»، و«أَسِرَّة» جمع «سِرّ»، فهو جمع الجمع.

(٦) غريب الحديث لابن سلاَّم (٩/٤ـ ١٠) مع تعليق المحقِّق وتخريج الحديث فيه. إذ قوله: «أَسِنَّة» جمع «أَسْنَان» و«أَسْنَان» جمع «سِنّ» فهو جمع الجمع.

(٧) البيت من «الوافر»، وقوله: «الأَيَادِي» جمع «أَيِد» و«أَيِد» جمع «يَدٍ» فهو جمع الجمع. انظر: التكملة، تحقيق مرجان (٤٣٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٧٩٧/٢) مع تعليق المحقِّق.

(٨) البيت من «الطويل»، وهو في ديوانه (٥٦٦/١)، حيث إنَّ قوله: «جَمَائِل» جمع «جِمَال» و«جِمَال» جمع «جَمَل» فهو جمع الجمع. راجع التكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١).

وَقَـرَّبْـنَ بِـالـزُّرْقِ **الجَمَـائِـلَ** بَعْـدَمَـا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أَوْرَاكِهَا الخَطْرُ

* وقال أيضًا[1]:

أَعَـارِيـبُ طُـورِيُّـونَ فِـي كُـلِّ بَلْـدَةٍ يَحِيـدُونَ عَنْهَـا مِـنْ حِـذَارِ المَقَـادِرِ

* وقال أبوذؤيب[2]:

لَعَمْـرِي لأَنْـتَ البَيْـتُ أُكْـرِمُ أَهْلَـهُ وَأَقْعُـدُ فِـي أَفْيَـائِـهِ **بِـالأَصَـائِـلِ**

وإليك ما جمعته من جمع الجمع بنوعيه، مضافًا إليه اسمي الجمع والجنس، قد نظَّمته في جدول؛ لكي يسهل الاطِّلاع عليه.

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججججج
يَد	أَيْدٍ	أَيَادٍ		
وَطْب، وِطَاب	أَوْطُب	أَوَاطِب		
سِقَاء	أَسْقِيَة	أَسَاقٍ		
نَعَم	أَنْعَام	أَنَاعِيم		
قَول	أَقْوَال	أَقَاوِيل		
جَمَل	جِمَال	جَمَائِل		
مَصِير	مُصْرَان	مَصَارِين		
بَيْت	أَبْيَات	أَبَابِيت		
سِوَار، إِسْوَار	أَسْوِرَة	أَسَاوِرَة		
حُشّ	حُشَّان	حَشَاشِين		
نِضْو	أَنْضَاء	أَنَاضٍ		
عَبْد	أَعْبُد، عُبُد، عِبَاد، عَبِيد	أَعَابِد، عُبُد		

(١) البيت من «الطويل» أيضًا، وهو في ديوانه (١٦٩٨/٣)، وقوله: «أَعَارِيب» جمع «أَعْرَاب» و«أَعْرَاب» جمع «عَرَب أو أَعْرَابِي». انظر: التكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١)، واللِّسان «عرب».

(٢) البيت من «الطويل» وهو في ديوان الهذليِّين «شعر أبي ذؤيب»، مع اختلاف يسير (١٤١)، وشرح أشعار الهذليين (١٤٢/١)، وقوله: «الأَصَائل» جمع «آصَال» و«آصَال» جمع «أُصُل» و«أُصُل» جمع «أَصِيل» فهو جمع جمع الجمع. انظر: شرح القصائد السبع (٣٨٣).

المفرد	الجمع	جمع الجمع	ججج	جججج
ثَمَرة	ثِمَار، ثَمَر	ثُمُر، ثِمَار	ثُمُر	أَثْمَار
سَقِيْفَة، سَقْف	سُقُوف	سُقُف		
حَلْق	حُلُوق	حُلُق		
لَفَّاء	لُفّ	أَلْفَاف		
فَلْكة	فِلَك	فِلاَك		
رَهْن	رِهَان	رُهُن		
سَمْع	أَسْمُع، أَسْمَاع	أَسَامِع		
سِرَر، سِرّ	أَسْرَار، أَسِرَّة	أَسَارِير		
شِرْعَة	شِرْع، شِرَع	شِرَاع		
سِنّ	أَسْنَان	أَسِنَّة		
سَوَاد	أَسْوِدَة	أَسَاوِد		
ذَهَب	أَذْهَاب، ذِهَاب، أَذَاهِيب	أَذَاهِب		
ظُفْر	أَظْفَار	أَظَافِير		
عَرَب، أَعْرَابِي	أَعْرَاب	أَعَارِيب		
سَلِيط	سُلْطَان	سَلاَطِين		
أَصِيل	أُصُل	آصَال	أَصَائِل	
نَاقَة	أَيْنُق	أَيَانِق		
قِنّ	أَقْنَان	أَقِنَّة		
طَائِر	طَير	أَطْيَار، طُيُور		
سَطْر	أَسْطَار، أَسْطُر	أَسْطَار، أَسَاطِير	أَسَاطِير	
إِنَاء	آنِيَة	أَوَانٍ		
عَدْل	أَعْدَال	أَعَادِيل		
نَمِر	أَنْمَار	أَنَامِير		
جِرَاب، جَرِيب	أَجْرِبَة	أَجَارِب		
كَلْب	أَكْلُب	أَكَالِب		
نَدًى	نِدَاء، أَنْدَاء	أَنْدِيَة، نِدَاء	أَنْدِيَة	

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججج
عقَاب	أَعْقُب، أَعْقِبَة	عِقْبَان، عَقَابِين		
غُرَاب	أَغْرِبَة، أَغْرُب، غِرْبَان، غُرُب	غَرَابِين		
شِفَاء	أَشْفِيَة	أَشَافٍ		
رُوح، رِيح	أَرْوَاح، أَرْيَاح	أَرَاوِيح، أَرَايِيح		
شَاهِد	شُهُود، شَهْد	أَشْهَاد، شُهُود		
نَاصِر	نُصُر	أَنْصَار		
أَجْرَب	جُرْب	جِرَاب		
شَارِب	شِرْب	شُرُب		
صَاحِب	صَحْب	أَصْحَاب	أَصَاحِيب	
هَضْب	هِضَاب	أَهَاضِيب		
أُنْثى	إِنَاث	أُنُث		
خَرْج، خَرَاج	أَخْرَاج، أَخْرِجَة	أَخَارِيج		
فَوْج	أَفْوَاج، فُؤُوج	أَفَاوِج، أَفَاوِيج		
قِدْح	أَقْدَاح، قِدَاح	أَقَادِيح		
أَجْلَد	أَجْلَاد	أَجَالِد		
جَوَاد	أَجْوَاد	أَجَاوِد، جُوَدَاء		
نِعْمَة	نِعَم	أَنْعُم		
نَجْد، نَجُد، نَجِد، نَجِيد	نُجُود، نِجَاد	أَنْجُد، أَنْجِدَة، نُجُد	أَنْجَاد	
وَافِد	وَفْد	أَوْفَاد، وُفُود		
صَبْرة	صَبَارِ	صَبَارَة		
مَرَسَة	مَرَس	أَمْرَاس		
قَلُوص	قُلُص، قَلَائِص	قِلَاص		
فِيقة	فِيْق، فِيَق، أَفْوَاق	أَفَاوِيْق		
سَجْع	أَسْجَاع	أَسَاجِيع		
مَرِيع	أَمْرُع	أَمْرَاع		
يَمِين	أَيْمُن	أَيْمَان، أَيَامِن		

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججججج
حقّ	حِقَاق، حُقُق	حُقُق، حَقَائِق		
عَقُوق	عُقُق	عِقَاق		
مَعْق	أَمْعَاق	أَمَاعِق، أَمَاعِيق		
جُلّ	جِلاَل	أَجِلّة		
رَجُل	رِجَال	أَرَاجِل		
نَاهِل	نَهَل	نِهَال		
أَجَمَة	أَجَم	إِجَام	أُجُم	آجَام
أَكَمَة	أَكَم	إِكَام	أُكُم	آكَام
صِرْم	أَصْرَام	أَصَارِم		
كِمّ، كِمَّة، كِمَامة	كِمَام، أَكِمَّة، أَكْمَام	أَكَامِيم		
فَرْش	فِرَاش	فُرُش		
فَنَن	أَفْنَان	أَفَانِين		
يَمَن	أَيْمُن	أَيَامِن		
جَرْو	جِرَاء	أَجْرِيَة		
دوَاة	دَوًى	دُوِيّ		
صَفَاة	صَفًا	صُفِيّ، أَصْفَاء، صِفِيّ		
صَارِ	صُرَّاء	صَرَارِيّ		
نَصِيّ	أَنْصَاء	أَنَاصِ		
بَعِير	أَبْعِرَة	أَبَاعِر		
كُرَاع	أَكْرُع	أَكَارِع		
تَاجِر	تَجْر	تِجَار	تُجُر	
ظِلّ	ظِلاَل	ظُلَل		
عَدُوّ	أَعْدَاء	أَعَادٍ		
نِصَال	أَنْصُل	أَنَاصِيل		
ضَبُع	ضِبَاع	ضُبُع		
شَرَرَة	شَرَر	شِرَار		

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججججج
اسْم	أَسْمَاء	أَسَامٍ		
سِلاَح	أَسْلِحَة	أَسَالِـح		
وَثَن	وِثَان	وُثُن		
أَسِير	أَسْرَى	أُسَارَى		
شِيعَة	شِيَع	أَشْيَاع		
نَاب	أَنْيُب، أَنْيَاب، نُـيُوب	أَنَايِيب		
لَوح	أَلْوَاح	أَلاَوِيح		
صَيَد	أَصْيَاد	أَصَايِد		
بُجْر	أَبَاجِر	أَبَاجِير		
بَشَرة	بَشَر	أَبْشَار		
حَفَر	أَحْفَار	أَحَافِير		
خَبَر	أَخْبَار	أَخَابِير		
خِدْر	خُدُور، أَخْدَار	أَخَادِير		
خَطَر	خطار	خُطُر		
زَهْرَة	زَهْر، أَزْهَار	أَزَاهِير		
كِرْس	كُرَاس	أَكَارِس، أَكَارِيس		
نَوض	أَنْوَاض	أَنَاوِيض		
زَمَعَة	زَمَع	زِمَاع		
قِنْعَة	أَقْنَاع	قِنْعَان		
حِقْف	أَحْقَاف، حِقَاف، حُقُوف	حَقَائِف، حِقَفَة		
سِنْفَة	سِنْف	سِنَفَة		
قِلْف	قَلِيف	قُلُف		
كِسْفَة	كِسْف، كِسَف	أَكْسَاف، كُسُوف		
صَدِيق	أَصْدِقَاء، صُدَقَاء، صُدْقَان	أَصَادِق		
صَلَق	أَصْلاَق	أَصَالِيق		
فِرْقَة	فِرَق	أَفْرَاق	أَفَارِيق	

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججججج
فِنيق	فُنُق	أَفْنَاق		
رَمَكَة	رَمَك	أَرْمَاك		
سِلْكَة	سِلْك	أَسْلَاك، سُلُوك		
خِلَّة	خِلَل، خِلَال	أَخِلَّة		
شَائِلَة	شَول	أَشْوَال		
عَيِل	عِيَال	عَيَايِل		
مَحَالة	مَحَال	مُحُل		
أَعْرَم	عُرْمَان	عَرَامِين		
عِصْمة	عِصَم	أَعْصُم، عِصَمَة	أَعْصَام	
قِسم	أَقْسَام	أَقَاسِيم		
قَصِيمَة	قَصِيم	قُصُم، قَصَائِم		
حِين	أَحْيَان	أَحَايِين		
فُوه	أَفْوَاه	أَفَاوِيه، فَاهَاه		
آية	آي، آيَاي	آيَاء		
حسْوَة	أَحْسِيَة، أَحْسُوَة	أَحَاسِ		
فَلَاة	فَلّ، فُلِيّ، فِلِيّ	أَفْلَاء		
نَوَاة	نَوَى	أَنْوَاء، نُوِيّ، نِوِيّ		
مَعْن	مُعْن	مُعْنَان		
يَوم	أَيَّام	أَيَاوِيم		
عَتَاد	عُتُد	أَعْتَاد		
عَين	أَعْيُن	أَعَايِن		
مَكَان	أَمْكِنَة	أَمَاكِن		
خِوَان	أَخْوِنَة	أَخَاوِين		
جَزُور	جُزُر	جَزَائِر		

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججج
حظّ	حُظُوظ	أَحَاظِ[1]		

(١) لمعرفة مظانّ الألفاظ المجموعة، انظر ما يلي: الكتاب (٣/٦١٨ـ ٦٢٠)، الصِّحاح «يدي، جمل، بيت، سور، ثمر، سمع، جرب، شهد، شرب، صحب، هضب، أنث، خرج، فوج، قدح، جلد، جود، شدد، نجد، وفد، صبر، مرس، قلص، فوق، سجع، مرع، حقق، عقق، معق، جلل، رجل، نهل، أجم، أكم، صرم، كمم، فرش، فنن، يمن، جرو، دوى، صفا»، واللِّسان «وطب، سور، حشش، عبد، ثمر، سقف، حلق، ذهب، ظفر، عرب، عدل، نمر، ندي، غرب، تجر، سما، سلح»، والهمع (٦/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، المسائل العضديات (٥٥، ١٩٢)، وكتاب الجمل (٣٨٢)، ومعاني الفرّاء (١/ ٣١٤، ٢/ ١٥٣، ٣/ ٣٢)، وسر الصِّناعة (٢/ ٥١٢)، وفي أصول اللغة (٤/ ٢٨٨)، ومجاز القرآن (٢/ ٢٨٢)، ونوادر أبي زيد (٦٠٧)، ومعاني الأخفش (١/ ١٩٠ـ ١٩١)، وغريب الحديث لابن سلاَّم (٢/ ٢٤، ٣/ ١٠٣، ١٠٩، ٤/ ١٠، ٥/ ١٥٣، ٤٧٢)، والمقتضب (٢/ ٢٧٨، ٣/ ٣٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٥، ٥٥٦) مع تعليق المحقِّق، والمذكر والمؤنث للمبرِّد (١٠٢ـ ١٠٣)، ونزهة القلوب (٨٨)، وإعراب ثلاثين سورة (١٠٥) مع التَّعليق، وليس في كلام العرب (١٨٣)، وحجة الفارسي (٣/ ١٣٢)، والدُّر المصون (١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١، ٤/ ٥٨٠، ٦٧٢)، وشرح الكتاب «قسم الصَّرف» (١/ ٣٦١)، والخصائص (٣/ ٢٣٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٧٨، ١٨٣، ٢/ ٦٠٥، ٧٠٣، ٧٣٦)، والتَّبصرة (٢/ ٦٨١)، والقاموس «روح، فوق، صفو، نيب، لوح، صيد، بجر، بشر، حفر، خبر، خدر، خطر، زهر، كرس، نوض، زمع، قنع، حقف، سنف، قلف، كسف، صدق، صلق، فرق، فنق، رمك، سلك، خلل، شول، عيل، محل، عرم، عصم، قسم، قصم، حين، فوه، آية، حسا، فلا، نوى» هذا وقد جمع عبداللَّطيف الخطيب جمع الجمع من القاموس كاملاً، إلاَّ أنَّني راجعت ما قاله، وزدت عليه. انظر كتابه: المستقصى في علم التَّصريف (٢/ ٨٣٣) وما بعدها، ودقائق التَّصريف (٤٠٤)، والمجموع المغيث (٣/ ٢٦٢)، والمحكم (ي م ن ١٢/ ١٦٩)، والمخصص (١٤/ ١١٨، ١١٩)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٨١) مع تعليق المحقِّق، وإعراب القراءات الشَّواذ (٢/ ٦٦٤)، وشرح الجمل (٢/ ٥٤٤)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٨٨)، والبحر المحيط (٤/ ٦٩)، والجدول في إعراب القرآن (١/ ٢٥ـ ٢٦)، وجامع الدُّروس العربيَّة (٢/ ٣٢)، والنَّحو الوافي (٤/ ٦٧٤)، والكفاف (١/ ١٧٨)، هذا ما كُتب لي جمعه، والله أعلم وأحكم.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ
رَدُّ الجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ تَصْغِيْرِهِ

يقول ابن الخبَّاز: «...وإنَّمَا قاسوا التصغير على التكسير، لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة ولذلك قيل إِنَّهُمَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ[1]، وسألني ذَات «مرة» بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير فجمعت بينهما من عشرين وجها، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت أكثر ذلك.»[2].

ففي هذه المقولة دلالة جليَّة، على كثرة الوشائج الَّتي تربط بين التَّكسير والتَّصغير، وسأسعى في بداية هذا المطلب إلى لَمِّ شتات ما تفرَّق من تلك الوجوه الَّتي يشتركان فيها، فإليكها:

أوَّلاً: أنَّ أوَّل التَّصغير مضموم، وأوَّل الجمع مفتوح[3]، وضُمَّ الأوَّل؛ لأنَّه يدلُّ على التَّقليل، فناسبه التَّثقيل، وفُتِح الثَّاني؛ لأنَّه دالٌّ على التَّكثير، فشاكله التَّخفيف[4]، فحَمْل التَّصغير إذن على التَّكسير من باب حمل الشَّيء على نقيضه[5].

ثانيًا: انفتاح الحرف الَّذي يسبق ياء التَّصغير، وكذلك في الجمع[6].

ثالثًا: أنَّ ياء التَّصغير حرف لين وقعت ثالثة، وكذلك ألف الجمع[7].

---

(١) هذا القانون في: الكتاب (٣/ ٤١٧).
(٢) توجيه اللمع (٥٥٣).
(٣) الكتاب (٣/ ٤١٦).
(٤) انظر: المسائل البصريات (٢/ ٨٥٦)، وحاشية الصبَّان (٤/ ١٥٥).
(٥) الخصائص (٢/ ٣٨٩).
(٦) الكتاب (٣/ ٤١٧).
(٧) الكتاب (٣/ ٤١٦).

رابعًا: أنَّ ياء التَّصغير ساكنة؛ لأنَّها مناظرة لألف الجمع، كما في نحو: أَفْؤُس يُقَال في تصغيرها: أُفَيْئِس، فلا يجوز أن تُنقل حركة الهمزة إلى الياء؛ لأنَّها بمنزلة ألف الجمع في نحو: أَجَادِلَ، فلا تتحرك أبدًا[1].

خامسًا: انكسار الحرف الَّذي يلي ياء التَّصغير، وكذلك ما ولي ألف الجمع[2].

ويمكن التَّمثيل لِمَا مرَّ من الوجوه بـ: أَسْوَد، وجَدْوَل، إذ يقال في تصغيرهما: أُسَيْوِد، وجُدَيْوِل، كما قيل في تكسيرهما: أَسَاوِد، وجَدَاوِل، وفيهما غُنْية عن التَّفصيل[3].

سادسًا: أنَّ التكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها، كما أنَّ التَّصغير كذلك.

فمن ذلك: مِيْزَان، ومِيْقَات، ومِيْعَاد، تقول في تكسيرها: مَوَازِين، ومَوَاقِيت، ومَوَاعِيد، وفي تصغيرها: مُوَيْزِين، ومُوَيْقِيت، ومُوَيْعِيد، وإنَّما أبدلوا الياء الَّتي في المفرد؛ لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب الثِّقل رُدَّ الحرف إلى أصله ـ أي رُدَّت الياء إلى أصلها الواو ـ لمَّا جُمِعت تلك الألفاظ وصُغِّرت[4].

ومثل ما سبق: فُوْك: إذ أصلها: فَوْهٌ على زنة: فَعْل، بدلالة قولهم في تصغيرها وتكسيرها: فُوَيْه، وأَفْوَاه، وشَاة أصلها: شَوْهَة، والدَّليل على أنَّ

(١) راجع: الكتاب (٤/ ٤٤١)، وأمالي ابن الشَّجري (٢/ ٢١٥).

(٢) الكتاب (٣/ ٤١٧).

(٣) انظر: شرح الملوكي في التصريف (٢٥٨ـ ٢٥٩)، ولمزيد من التَّعليلات والتَّفسيرات للوجوه الخمسة السابقة. راجع: الكتاب (٣/ ٤١٥) تعليق المحقق، وعلل النحو (٤٧٥ـ ٤٧٦)، ونتائج الفكر (٨٩ـ ٩٠)، والهمع (٦/ ١٣١).

(٤) الكتاب (٣/ ٤٥٧ـ ٤٥٨).

لامها هاء قولهم في تصغيرها وتكسيرها: شُوَيْهَة، وشِيَاه، وماء أصلها كذلك: مَوَه؛ لقولهم في تصغيرها وتكسيرها: مُوَيْه، وأَمْوَاه، فصارت واوه ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ أُبدلت هاؤه همزة، وشَفَة أصلها أيضًا: شَفْهَة، والدَّليل على كون لامها هاء ظهورها في التَّصغير والتَّكسير حين قالوا: شُفَيْهَة، وشِفَاه[1].

ويضارعها: بَاب، ونَاب حيث أصلهما: بَوَب، ونَيَب، بدلالة تصغيرهما وتكسيرهما حينما قيل فيهما: بُوَيْب وأَبْوَاب، ونُيَيْب وأَنْيَاب، فأصل الألف في الأولى: واو، وأصلها في الثَّانية: ياء[2].

سابعًا: أنَّه يُتوصل في التَّصغير إلى مثالي: «فُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل»، بما يُتوصل به في التَّكسير إلى مثالي: «مَفَاعِلَ ومَفَاعِيْلَ» من الحذف وجوبًا أو تخييرًا، كما في نحو: سَفَرْجَل، وفَرَزْدَق، ومُسْتَخْرَج، وأَلَنْدَد، ويَلَنْدَد، وحَيْزَبُون، يُقَال في تصغيرها: سُفَيْرِج بحذف خامسه وجوبًا، وفُرَيْزِد بحذف خامسه أو فُرَيْزِق بحذف رابعه تخييرًا، ومُخَيْرِج بحذف السِّين والتَّاء، وبقاء الميم لفضلها، وأُلَيْدّ، ويُلَيْدّ بحذف النُّون، وبقاء الهمزة والياء لتصدُّرهما، وحُزَيْبِين بحذف الياء، وقلب الواو ياءً، كما قيل في تكسيرها: سَفَارِج، وفَرَازِد أو فَرَازِق، ومَخَارِج، وأَلَادّ، ويَلَادّ، وحَزَابِين[3].

ثامنًا: جواز زيادة ياء في التَّصغير عوضًا ممَّا حُذِف منه، حملاً على التَّكسير وذلك في مثل: سَفَرْجَل، وفَرَزْدَق، وقَبَعْثَرَى، وشَمَرْدَل،

(١) انظر: الكتاب (٤/ ٢٤٠)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١٠٦)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٤٠، ٢٥٨، ٢٦٠ ـ ٢٦١).

(٢) التكملة، تحقيق: مرجان (٤٩٩)، ولأمثلة أكثر انظر: الكتاب (٣/ ٣٢٢)، والهمع (٦/ ١٤١).

(٣) راجع: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٧٨، ١٨٩٥ـ ١٨٩٦)، والتصريح (٥/ ١٣٤ـ ١٣٥، ١٣٩ـ ١٤٠، ١٤٨)، وللاستزادة ينظر في: الكتاب (٣/ ٤٣٦، ٤٤٤ـ ٤٤٥)، والهمع (٦/ ١٣٩).

وجَحْمَرِش، وصَهْصَلِق[1]، حيث تقول في تصغيرها: سُفَيْرِيْج، وفُرَيْزِيْد، وقُبَيْعِيْث، وشُمَيْرِيْد، وجُحَيْمِيْر، وصُهَيْصِيْل، كما قلت في تكسيرها: سَفَارِيْج، وفَرَازِيْد، وقَبَاعِيْث، وشَمَارِيْد، وجَحَامِيْر، وصَهَاصِيْل.

تاسعًا: أنَّ التَّصغير أُلْزم طريقة واحدة، ولم تختلف أبنيته اختلاف أبنية التَّكسير؛ لأن التَّصغير أضعف من التَّكسير لأسباب منها: أنَّ الاسم إذا صُغِّر فكأنَّما وُسِم بالصِّغَر، من غير أن يُضمَّ إليه غيره، كقولك في: رَجُل رُجَيْل، أمَّا إذا جُمِع فقد ضُمَّ إليه غيره، وصُيِّر الواحد جمعًا، كقولك في: رَجُل رِجَال.

فلمَّا كان التَّصغير أضعف من التَّكسير في التَّغيير، وكان المراد به معنى واحدًا أُلزم طريقة واحدة، وفي المقابل لمَّا كان الجمع أقوى من التَّصغير في التَّغيير ودالاً على القلَّة والكثرة اختلفت أبنيته[2]، فحينئذٍ حَمْل التَّصغير على التَّكسير من باب حمل الشَّيء على نقيضه.

عاشرًا: قَلْب الألف ياء في التَّصغير، حملاً على التَّكسير في كلِّ اسم آخره ألف ونون زائدتان، إذا عُلِم أنَّ العرب قلبت ألفه في التَّكسير ياءً وأثبتت نونه، أمَّا إذا لم يُعلم فلا، وتصحيح التَّصغير أيضًا كما صُحِّح الجمع.

فممَّا قلبته العرب نحو: سِرْحَان، وضِبْعَان، وحُوْمَان، وسُلْطَان، وفِرْزَان، ووَرَشَان، تُصغَّر على: سُرَيْحِين، وضُبَيْعِين، وحُوَيْمِين، وسُلَيْطِين، وفُرَيْزِين، ووُرَيْشِين، كما كُسِّرت على: سَرَاحِين، وضَبَاعِين، وحَوَامِين، وسَلَاطِين، وفَرَازِين، ووَرَاشِين.

وما لم تقلبه العرب نحو: سَكْرَان، وعُثْمَان، وسَلْمَان، إذ تصغَّر على:

(١) الكتاب (٣/ ٤١٧).

(٢) أسرار العربية (٣٦٣) وقد سبقه إلى هذا المعنى أبوالحسن الورَّاق في كتابه: علل النحو (٤٧٥ـ ٤٧٦).

سُكَيْرَان، وعُثَيْمَان، وسُلَيْمَان؛ لأنَّهم لم يقولوا في تكسيرها: سَكَارِين، ولا عُثَامِين، ولا سَلاَمِين.

ومما صُحِّح في التَّصغير نحو: أُسَيْوِد، وجُدَيْوِل، تصغير: أَسْوَد، وجَدْوَل، حملاً على صحَّة الجمع، أَسَاوِد، وجَدَاوِل، حيث صحَّت واو التَّصغير، مع وقوعها بعد الياء السَّاكنة، كما صحَّت واو الجمع حينما وقعت بعد الألف[1].

حادي عشر: أنَّ التَّصغير يغيِّر اللَّفظ والمعنى، فإذا قلت في تصغير رَجُل: رُجَيْل، فقد غُيِّر لفظه بضم أوَّله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغُيِّر معناه؛ لأنه نُقِل من الكِبَر إلى الصِّغَر، كما أنَّ التَّكسير يغيِّر اللَّفظ والمعنى، فإذا قلت في تكسير رَجُل: رِجَال، فقد غُيِّر لفظه بكسر أوَّله وفتح ثانيه، وزيادة ألف ثالثة، وغُيِّر معناه، حيث نُقِل من الإفراد إلى الجمع[2].

ثاني عشر: مجيء التَّصغير على غير بناء مُكبَّره، كما جاء التَّكسير على غير بناء مفرده.

فمن التَّصغير قولهم في: مَغْرِب: مُغَيْرِبَان، وفي إِنْسَان: أُنَيْسِيَان، كأنَّ مكبَّرهما: مَغْرِبَان وإِنْسِيَان[3]، ويناظرهما في التَّكسير: أَقَاطِيع، ومَحَاسِن، ومَلاَمِح، ومَشَابِه، ومَذَاكِير، ولَيَالٍ، وأَرَاهِط، وأَعَارِيض[4]، في تكسير: قَطِيع، وحُسْن، ولَمْحَة، وشَبَه، وذَكَر، ولَيْلَة، ورَهْط، وعَرُوض.

فكأنَّ مفرداتها في الأصل: أُقْطُوعَة، ومَحْسَن، ومَلْمَحَة، ومَشْبَهَة،

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢١ـ ٤٢٢)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٨٤)، وسر الصِّناعة (٢/ ٥٨٢).

(٢) أسرار العربية (٣٦٢ـ ٣٦٣).

(٣) راجع: الأصول (٣/ ٦٢ـ ٦٣)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٢١).

(٤) انظر: دقائق التصريف (٤٠١ـ ٤٠٢)، والمحكم (قطع ١/ ٨٨)، و(حسن ٣/ ١٤٣) و(لمح ٣/ ٢٨٥) و(شبه ٤/ ١٣٩)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٢١ـ ١٩٢٢)، والمسائل المنثورة (٢٩٠).

ومِذْكَار، ولَيْلَاة، وأَرْهُط، وأَعْرَاضَة أو إِعْرِيضَة، أو أُعْرُوضَة[1].

ومن الألفاظ الَّتي جاءت مصغَّرة على غير بناء مكبَّرها: عِشَاء وعُشَيَّان، ولَيْلَة ولُيَيْلِيَة، وَرَجُل ورُوَيْجِل، وصِبْيَة وأُصَيْبِيَة، وغِلْمَة وأُغَيْلِمَة، وبَنُون وأُبَيْنُون، وعَشِيَّة وعُشَيْشِيَة، كأنَّ مكبَّراتها: عَشِيَّان، ولَيْلَاة، ورَاجِل، وأَصْبِيَة، وأَغْلِمَة، وأَبْنُون، وعَشَّاة[2].

ويشاكلها من جمع التَّكسير: أَبَاطِيل، وأَحَادِيث، وأَهَالٍ، وأَرَاضٍ، وحَمِير، وأَمْكُن، وأَزْمُن، وأَكَارِع، ودَوَانِيق، وخَوَاتِيم، وزَوَارِيق، وطَوَابِيق، في جمع: بَاطِل، وحَدِيث، وأَهْل، وأَرْض، وحِمَار، ومَكَان، وزَمَان، وكُرَاع، ودَانَق، وخَاتَم، وزَوْرَق، وطَابَق، فكأنَّ مفرد تلك الألفاظ المكسَّرة في الأصل: أُبْطُولَة، أو إِبْطَال، أو إِبْطِيل أو إِبْطَالَة، وأُحْدُوثَة، وأَهْلَاة، وأَرْضَاة، وحَمْر، ومَكْن، وزَمْن، وأَكْرُعَة، ودَانَاق، وخَاتَام، وزَارَاق، وطَابَاق[3].

ثالث عشر: إتيان المُصَغَّر على هيئة مكبَّره، كما أتى التَّكسير على هيئة

(١) راجع: دقائق التصريف (٤٠١ ـ ٤٠٢)، والمحكم (قطع ١/٨٨)، و(حسن ٣/١٤٣)، و(لمح ٣/٢٨٥)، و(شبه ٤/١٣٩)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٢١ ـ ١٩٢٢)، والمسائل المنثورة (٢٩٠)، والكتاب (٢/٢٨٢)، وشرح الشافية (٢/٢٠٥ـ ٢٠٦) مع تعليقات المحققين.

(٢) انظر: الأصول (٦٢ـ ٦٣)، والتصريح (٥/١٥٢ـ ١٥٣)، والكتاب (٣/٤٨٤).

(٣) انظر: شرح الشافية (٢/١٥١ـ ١٥٢، ٢٠٤ـ ٢٠٧) مع تعليقات المحقِّقين، وتعليق سيبويه على بعض الألفاظ السَّابقة بقوله في الكتاب (٣/٤٢٥): «...والذين قالوا: دَوانِيقُ وخَواتِيمُ وطَوابِيقُ إنَّما جعلوه فاعالٍ وإنْ لم يكن من كلامهم». ثمَّ قال ابن منظور معلقًا على قول سيبويه هذا في اللِّسان «ختم»: «...وهذا دليل على أَن سيبويه لم يعرف خاتامًا»، قلت: بل إنَّ سيبويه يعرفه، حيث قال في المصدر نفسه: «غير أنَّهم قد قالوا: خَاتَامٌ، حدّثنا بذلك أبوالخَطَّاب.». والمخصص (١٤/١١٢ـ ١١٦) ففيه جمع جيِّد، وراجع: أيضًا الكتاب (٢/٢٨٢، ٣/٢٥٦، ٢٧٥، ٣٧٩، ٤٢٥ـ ٤٢٦، ٤٨٤، ٤٨٦، ٦١٦ـ ٦١٧، ٦٢٦، ٦٣٦) فقد ذكر أغلب الألفاظ الَّتي ذكرها هؤلاء العلماء المتأخِّرون.

مفرده، مع اختلافهما في التَّقدير.

فأمَّا التَّصغير فنحو: مُهَيْمِن، ومُجَيْمِر، ومُسَيْطِر، ومُبَيْطِر، ومُبَيْقِر، ومُهَيْنِم[1]، أسماء فاعِلين جاءت على صورة المصغَّر من: هَيْمَن، وجَيْمَر، وسَيْطَر، وبَيْطَر، وبَيْقَر، وهَيْنَم، فإذا أُريد تصغيرها حُذفت الياء الزَّائدة، كما تُحذف ألف «مَفَاعِلَ»، ثمَّ تَلحق ياء التَّصغير فيبقى اللَّفظ كما هو، مع اختلاف التَّقدير، كما قال: السُّهيلي[2].

ويقابلها في الجمع نحو: بُهْمَى، وفُلْك، وهِجَان، ودِلاَص[3]، إذ مفرداتها وجموعها بلفظ واحد، وإنَّما يُماز بينهما في التَّقدير، ففي الأُوليين ضمَّة المفرد مغايرة لضمة الجمع، وفي الأُخريين كسرة المفرد مخالفة لكسرة الجمع.

رابع عشر: اتِّفاق كلٍّ من التَّصغير والتَّكسير في الشُّذوذ في نحو: «عِيْد» إذ يُقال في تصغيره: عُيَيْد، كما قيل في تكسيره: أَعْيَاد، ولم يُرَدَّ إلى أصله فيقال: عُوَيْد وأَعْوَاد، بالواو فيهما؛ لأنَّه يلتبس بتصغير «عُود» وتكسيره[4].

خامس عشر: تصغير المقلوب على لفظه لا على أصله، كما فُعِل في التَّكسير، وذلك كما في تصغير: أَيْنُق، أُيَيْنِق، وفي لَاثٍ: لُوَيْث، وفي شَاكٍ: شُوَيْك، وفي قِسِيّ: قُسَيّ، وفي أَشْيَاء: أُشَيَّاء، وفي جَاه: جُوَيْه[5]، وفي تكسيرها يُقَال: أَيَانِق، ولَوَاثٍ، وشَوَاكٍ، وقِسِيّ، وأَشْيَاء، وجُوُوه.

سادس عشر: اشتراك كلٍّ من التَّصغير والتَّكسير في التَّرخيم، بحذف

(١) انظر: جمهرة اللغة (٣/ ١٢٧٢)، والمخصص (١٤/ ١٠٨)، والروض الأُنُف (٢/ ١٠٠)، والمزهر (٢/ ٢٥٣ـ ٢٥٧) فقد جمع فيه مصنِّفه ألفاظًا كثيرة وردت على هيئة المصغَّر.

(٢) الروض (٢/ ١٠٠).

(٣) الكتاب (٣/ ٢١١، ٥٧٧، ٦٣٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٨)، ودقائق التصريف (٤٠٢ـ ٤٠٣)، والتصريح (٥/ ١٦٣).

(٥) راجع: الكتاب (٣/ ٤٦٦ـ ٤٦٧، ٤٦٩)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩١٢).

الزَّوائد في كلٍّ منهما.

كقولهم في تصغير: حَارِث، حُرَيْث بحذف الألف، وفي محمَّد وأحمد: حُمَيْد بحذف الميم الأولى وإحدى الميمين من وسط الأوَّل، وبحذف الهمزة من الثَّاني، وفي سُرْحُوب: سُرَيْحِب بحذف الواو[1].

وكقولهم في تكسير: ظَرِيف وخَبِيث: ظُرُوف، وخُبُوث[2] بحذف الياءين منهما[3].

بعد أن بيَّنت صورة التَّلاحم والتَّشاكل الَّتي تربط بين التَّصغير والتَّكسير، أُجلِّي القول في كيفيَّة تصغير الجمع بقسميه القلَّة والكثرة وتوابعهما.

ـ تَصْغِيرُ جَمْعِ القِلَّةِ:

لجمع القلَّة أربعة أوزان: أَفْعِلَة، وأَفْعُل، وفِعْلَة، وأَفْعَال، وهذه الأوزان تُصغَّر على لفظها، كما قال سيبويه: «اعلم أنّ كلّ بناء كان لأدنَى العدد فإنّك تحقِّر ذلك البناء لا تجاوِزه إلى غيره، من قبل أنك إنَّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناءُ إلَّا لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه.»[4].

فممَّا جاء على «أَفْعِلَة» مصغَّرًا نحو: أَجْرِبَة: أُجَيْرِبَة، وأَنْصِبَة: أُنَيْصِبَة، وأَغْرِبَة: أُغَيْرِبَة[5]، وأَحْمِرَة: أُحَيْمِرَة[6]، وأَقْفِزَة: أُقَيْفِزَة[7]، وأَرْغِفَة:

(١) المقتضب (٢/ ٢٩٢).

(٢) انظر: المصدر السَّابق (٢/ ٢١٢)، والصِّحاح «ظرف»، واللِّسان «خبث».

(٣) ظاهرة التآخي (١/ ٩٩) وما بعدها، وقد استفدت منه كثيرًا ممَّا قيل: في هذا الشَّأن، إلَّا أنَّني وثَّقت ما قيل: من مصادره الأصيلة، وزدت عليه، مع كثافة في الأمثلة لبيان شدَّة التَّقارب بين التَّكسير والتَّصغير.

(٤) الكتاب (٣/ ٤٨٩).

(٥) المصدر السابق (٣/ ٤٩٠).

(٦) المقتضب (٢/ ٢٧٨).

(٧) التكملة، تحقيق: مرجان (٥١٢).

أُرَيْغِفَة[1]، وأَنْجِدَة: أُنَيْجِدَة[2]، وأَعْمِدَة: أُعَيْمِدَة[3].

وممَّا ورد على «أَفْعُل» نحو: أَكْلُب: أُكَيْلِب، وأَكْعُب: أُكَيْعِب، وأَكُفّ: أُكَيْفّ، وأَرْجُل: أُرَيْجِل[4]، وأَفْلُس: أُفَيْلِس[5]، وأَفْؤُس: أُفَيْئِس[6]، وأَنْفُس: أُنَيْفِس[7]، وأَنْهُر: أُنَيْهِر[8].

وقد جاء على «فِعْلَة» نحو: غِلْمَة: غُلَيْمَة، وصِبْيَة: صُبَيَّة، وفِتْيَة: فُتَيَّة، وإِخْوَة: أُخَيَّة، ووِلْدَة: وُلَيْدَة.

وأتى على «أَفْعَال» نحو: أَجْمَال: أُجَيْمَال، وأَعْدَال: أُعَيْدَال، وأَحْمَال: أُحَيْمَال، وأَقْدَام: أُقَيْدَام، وأَفْخَاذ: أُفَيْخَاذ[9]، وأَبْيَات: أُبَيَّات، وأَقْتَاب: أُقَيْتَاب[10]، وأَشْيَاء: أُشَيَّاء عند الكسائي[11]، وأَثْواب: أُثَيَّاب[12]، وأَجْبَال: أُجَيْبَال[13].

ويلاحظ ممَّا قلت سابقًا: أنَّ جمع القلَّة يُصغَّر على لفظه ـ أي على قياس نظائره من المفردات ـ عدا «أَفْعَال» فإنَّ تصغيره مخالف لقياس تصغير

(١) المقرب (٢/ ٨٣).
(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩١٦).
(٣) جامع الدُّروس (٢/ ٩٣).
(٤) الكتاب (٣/ ٤٩٠ـ ٤٩١).
(٥) التبصرة (٢/ ٧٠٢).
(٦) كشف المشكل (٤٣٦).
(٧) جامع الدُّروس (٢/ ٩٣).
(٨) النحو الوافي (٤/ ٦٨٨).
(٩) الكتاب (٣/ ٤٩٠ـ ٤٩١).
(١٠) المقتضب (٢/ ٢٧٨).
(١١) المنصف (٢/ ١٠١).
(١٢) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٦٦٦).
(١٣) كشف المشكل (٤٣٦).

نظائره من المفردات في بقاء الألف فيه، وذلك مطَّرد إذ يُقال في تصغيره: «أُفَيْعَال»، بل إنَّ السِّيرافي ارتأى أن تكون أمثلة التَّصغير على أربعة أوجه رابعها: «أُفَيْعَال»[1]، ويعلِّل الرَّضيُّ لذلك حيث يقول: «وإنما لم تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب فى التصغير، أعنى الجمع، وذلك لأنهم....لم يصغروا من صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التى للقلة،...فكان تصغير الجمع مستنكرا فى الظاهر، فلو لم يُبْقُوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما فى الظاهر، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهى وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب فى التصغير ياء، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع،..»[2].

وجاز في المصدر أن تُقلب ألفه ياء عند تصغيره؛ لأنَّه مفرد فيقال فيهما: أُخَيْرِج وأُدَيْخِل.

ـ تَصْغِيرُ جَمْعِ الكَثْرَةِ:

تصغير جمع الكثرة فيه خلاف بين البصريِّين، والكوفيِّين، وقد منعه البصريُّون، معلِّلين لذلك؛ بأنَّ الجمع يدلُّ على التَّكثير، والتَّصغير يدلُّ على التَّقليل فتنافيا، فمحال أن يكون الأمر الواحد قليلاً كثيرًا في حال واحدة[3].

وفي تصغيره مذهبان[4]:

المذهب الأوَّل: أن يُردَّ هذا الجمع إلى المفرد، ثمَّ يُصَغَّر، ويُجمع بالواو والنُّون إن دلَّ على مذكر عاقل، وبالألف والتَّاء إن كان مؤنثًا أو غير

(١) انظر: المقرب (٢/ ٨٣)، والكتاب (٣/ ٤١٥، ٤٩٦) مع تعليق المحقق المنقول عن السِّيرافي.

(٢) شرح الشافية (١/ ٢٠١ـ ٢٠٢).

(٣) راجع: المسائل البصريات (٢/ ٨٥٦)، والمنصف (٢/ ٨٥).

(٤) انظر: تفصيل هذين المذهبين في شرح المفصل (٥/ ١٣٢ـ ١٣٣)، وفي المستقصى في علم التصريف (٢/ ١٠٠١ـ ١٠٠٣).

عاقل[1].

فممَّا دلَّ على مذكر عاقل نحو: فِتْيَان: فَتًى: فُتَيّ: فُتَيُّون، وفُقَرَاء: فَقِيْر: فُقَيِّرون، وأَذِلاَّء: ذَلِيْل: ذُلَيِّل: ذُلَيِّلُون، وأَقِلاَّء: قَلِيْل: قُلَيِّل: قُلَيِّلُون، وحَمْقى: أَحْمَق: أُحَيْمِق: أُحَيْمِقُون، وهَلْكَى: هَالِك: هُوَيْلِك: هُوَيْلِكُون، وسَكْرَى: سَكْرَان: سُكَيْرَان: سُكَيْرُون، وسَكَارَى: سَكْرَان: سُكَيْرَان: سُكَيْرُون، وجَرْحَى: جَرِيْح: جُرَيِّح: جُرَيِّحُون[2]، وفُقَهَاء: فَقِيْه: فُقَيِّه: فُقَيِّهُون، ورِجَال: رَجُل: رُجَيْل: رُجَيْلُون، وشُعَرَاء: شَاعِر: شُوَيْعِر: شُوَيْعِرُون، وقُعُود: قَاعِد: قُوَيْعِد: قُوَيْعِدُون، وقُضَاة: قَاضٍ: قُوَيْضٍ: قُوَيْضُون[3]، والأمثلة لا تُحصى عددًا.

وأمَّا ما دلَّ على غير العاقل فنحو: دُوْر: دَار: دُوَيْرَة: دُوَيْرَات، وجِفَان: جَفْنَة: جُفَيْنَة: جُفَيْنَات، ومَرَابِد: مَرْبِد: مُرَيْبِد: مُرَيْبِدَات، ومَفَاتِيْح: مِفْتَاح: مُفَيْتِيْح: مُفَيْتِيْحَات، وقَنَادِيْل: قِنْدِيْل: قُنَيْدِيْل: قُنَيْدِيْلَات، وخَنَادِق: خَنْدَق: خُنَيْدِق: خُنَيْدِقَات، ودَرَاهِم: دِرْهَم: دُرَيْهِم: دُرَيْهِمَات، وشُسُوع: شِسْع: شُسَيْع: شُسَيْعَات[4]، وثِيَاب: ثَوْب: ثُوَيْب: ثُوَيْبَات، وحِيَاض: حَوْض: حُوَيْض: حُوَيْضَات، وقَبَائِل: قَبِيْلَة: قُبَيِّلَة: قُبَيِّلَات، ورَسَائِل: رِسَالَة: رُسَيِّلَة: رُسَيِّلَات[5].

المذهب الثَّاني: وفيه رأيان:

(١) أن يُردَّ جمع الكثرة إلى جمع القلَّة إن كان له بناء قلَّة، ثمَّ يُصغَّر

(١) راجع: الكتاب (٣/ ٤٩٠ـ ٤٩٢)، والمقتضب (٢/ ٢٧٨).

(٢) الكتاب (٣/ ٤٩١ـ ٤٩٢).

(٣) التبصرة (٢/ ٧٠٣).

(٤) الكتاب (٣/ ٤٩٠ـ ٤٩١).

(٥) المقتضب (٢/ ٢٨١، ٢٨٥).

على لفظه[1]، كما ذكرت ذلك في تصغير جمع القلَّة فيما مضى[2]. وذلك مثل: دُوْر أَدْوُر أُدَيْوِر، وفِتْيَان فِتْيَة فُتَيَّة، وأَذِلَّاء أَذِلَّة أُذَيْلَّة، وأَقِلَّاء أَقِلَّة أُقَيْلَّة[3]، وثِيَاب أَثْوَاب أُثَيَّاب، وسِيَاط أَسْوَاط أُسَيَّاط، وحِيَاض أَحْوَاض أُحَيَّاض[4]، وفُلُوس أَفْلُس أُفَيْلِس[5]، ورُغْفَان أَرْغِفَة أُرَيْغِفَة[6]، وغِلْمَان غِلْمَة غُلَيْمَة[7]، وحَمِيْر أَحْمِرَة أُحَيْمِرَة[8]، وفُؤُوس أَفْؤُس أُفَيْئِس، ومِيَاه أَمْوَاه أُمَيْوَاه[9].

(٢) أن يُردَّ الجمع إلى المفرد، ثمَّ يُصَغَّر، ويُجمع بالواو والنُّون إن كان لعاقل، وبالألف والتَّاء إن كان غير عاقل، أو يُجمع جمع تكسير.

فأمَّا ما يعقل فنحو: أَذِلَّاء: ذَلِيْل: ذُلَيِّل: ذُلَيِّلُون، وأَقِلَّاء: قَلِيْل: قُلَيِّل: قُلَيِّلون، ويمكن أن يجمع جمع قلَّة، ثمَّ يُصَغَّر على لفظه فيقال: أَذِلَّاء: أَذِلَّة: أُذَيْلَّة، وأَقِلَّاء: أَقِلَّة: أُقَيْلَّة[10].

وأمَّا ما لا يعقل فمثل: دُوْر: دَار: دُوَيْرَة: دُوَيْرَات: أُدَيْئِر[11]، وثِيَاب: ثَوْب: ثُوَيْب: ثُوَيْبَات: أُثَيَّاب[12]؛ لأنَّ له بناء قلَّة، وبناء كثرة،

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٩٠، ٤٩٢)، والمقتضب (٢/ ٢٧٨).
(٢) راجع: ص (٨٦ـ٨٧).
(٣) الكتاب (٣/ ٤٩٠ـ ٤٩٢).
(٤) المقتضب (٢/ ٢٨١).
(٥) المسائل البصريات (٢/ ٨٥٦).
(٦) التبصرة (٢/ ٧٠٣).
(٧) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٦٦٧).
(٨) شرح الفصيح (١/ ٢٨٥).
(٩) أمالي ابن الشجري (٢/ ٢١٥، ٢٥٨).
(١٠) انظر: الكتاب (٣/ ٤٩٢)، والمستقصى في علم التصريف (٢/ ١٠٠٢).
(١١) الكتاب (٣/ ٤٩٠).
(١٢) المقتضب (٢/ ٢٨١).

فيجوز فيه التَّخيير إمَّا أن يؤتى ببناء القلَّة، ثمَّ يُصَغَّر على لفظه، وإمَّا أن يُجاء ببناء الكثرة، ثمَّ يُردَّ إلى المفرد، ثمَّ يُصغَّر ويجمع بالألف والتَّاء[1].

وإذا قام جمع الكثرة مقام جمع القلَّة أو العكس، فكيف نصغِّرهما؟

إذا قام جمع الكثرة مقام جمع القلَّة، لا يجوز تصغيره وإن كان يدلُّ على الكثرة والقلَّة في آنٍ واحد، بل يُردُّ إلى مفرده؛ لأنَّه ليس له بناء قلة، فالاعتبار حينئذٍ بالأصل، لا بالحال الطَّارئة، وأمَّا جمع القلَّة إذا قام مقام جمع الكثرة، فإنَّه يُصَغَّر على لفظه مباشرة. فمن الأوَّل نحو: شُسُوع، جمع كثرة ليس له بناء قلَّة، فيُردُّ إلى مفرده فيقال: شِسْع، ثمَّ يُجمع بالألف والتَّاء؛ لأنَّه لما لا يعقل فيقال: شُسَيْعَات، ومن الثَّاني نحو: أَقْتَاب، جمع قلَّة وليس له بناء كثرة، فيُصَغَّر على لفظه فيقال: أُقَيْتَاب[2].

وعندما يُردُّ جمع الكثرة إلى المفرد، أو إلى جمع القلَّة، فهل الردُّ إليهما متساويان أو مختلفان؟

أقول: «نُقِل عن الأخفش أَنَّ الردَّ إلى جمع القلَّة أولى من الردِّ إلى الواحد؛ لأنَّ المشابهة بين جمع الكثرة وبين جمع القلَّة أظهر وأتمُّ من المشابهة بين جمع الكثرة وبين واحده، وهذا واضح إلَّا أنَّ ظاهر كلام سيبويه إنَّما هو التَّسوية بينهما.

وقال أبوسعيد في شرحه مرَّة بعد أخرى: إن شئت رددته إلى الجمع وإن شئت رددته إلى الواحد، وحجته أنَّ الواحد لازم لجمع الكثرة، وجمع الكثرة غير لازم، وردُّ الشَّيء إلى ما هو من لوازمه أولى من ردِّه إلى ما يفارقه.»[3]

ولمَّا منع البصريُّون تصغير جمع الكثرة، أجازه الكوفيُّون إذا كان له نظير في

(١) شرح المفصل (٥/ ١٣٣).

(٢) راجع: الكتاب (٣/ ٤٩١، ٥٧٠ـ ٥٧١)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/ ٦٦٧).

(٣) مجموعة الشافية (١/ ٩٣).

الآحاد وذلك نحو: رُغْفَان جمع كثرة يُقال في تصغيره: رُغَيْفَان؛ لأنَّ نظيره من الآحاد نحو: عُثْمَان وعُثَيْمَان، وقد احتجُّوا بـ«أُصَيْلَان» حيث جعلوه مُصَغَّر «أُصْلَان» و«أُصْلَان» جمع «أَصِيْل»[1]، وردَّ عليهم العلماء حجَّتهم هذه بما يلي:

(أ)أنَّهم أبدلوا من النُّون لامًا فقالوا: أُصَيْلَال[2].

(ب) أنَّهم عدلوا عن تصغير المفرد إلى تصغير الجمع.

(ت) أنهم صَغَّروا «أُصْلَانًا»، و«فُعْلَان» بناء لا يُصغَّر[3].

ومن ثَمَّ بطل أنَّ «أُصَيْلَانًا» تصغير «أُصْلَان» جمع «أَصِيْل» بل يكون من المصغَّرات الَّتي جاءت على غير بناء مكبَّراتها، كما جاءت جموع على غير بناء مفرداتها[4]، وقد سبق إيضاحها[5].

ـ تَصْغِيرُ اسْمِ الجِنْسِ :

لقد توسَّع الكوفيُّون ـ وفي مقدِّمتهم الفرَّاء ـ حيث جعلوا اسم الجنس جمعًا مكسَّرًا مفرده بالتَّاء، وقولهم: هذا باطل كما عبَّر عن ذلك الرَّضيُّ: من جهة اللَّفظ، ومن جهة المعنى.

أمَّا من جهة اللَّفظ: فقد صُغِّر هذا الاسم على لفظه في نحو: تَمْر: تُمَيْر، فلو كان جمعًا وليس له بناء قلَّة، لوجب ردُّه إلى مفرده، ولغَلَبة التَّذكير على المجرَّد من التَّاء فيها أيضًا نحو: تَمْر طَيِّب، بينما لا يجوز أن يُقال في الجمع: رِجَال فَاضِل.

وأمَّا من جهة المعنى: فإنَّ المجرَّد من التَّاء يقع على الواحد والمثنَّى

(١) شرح الكافية الشافية (٤/١٩١٦ـ ١٩١٧).

(٢) الكتاب (٣/ ٤٨٤).

(٣) المخصص (١٤/ ١١٣).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/١٩١٦ـ١٩١٧).

(٥) انظر: ص(٨٣ـ ٨٤).

كقولك: أَكَلْتُ عِنَبًا، مع أنَّك لم تأكل إلَّا واحدة أو اثنتين، كما أنَّ بعضه قد لا يُطلق إلَّا على الجمع من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع وذلك نحو: الكَلِم، وهو قليل[1].

ـ تَصْغِيرُ اسمِ الجَمْعِ:

لقد عدَّ الأخفش أيضًا اسم الجمع الَّذي له واحد من لفظه جمعًا مكسَّرًا حيث قال: «كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحده اسم فَاعِل كصَحْب... فى صاحب... فهو جمع تكسير واحدُهُ ذلك الفاعل؛...»[2].

ومن ثمَّ يُصغَّر على لفظ الواحد، ثمَّ يُجمع جمع السَّلامة كما قيل في: رِجَال، ودُوْر: رُجَيْلُون، ودُوَيْرَات، إذ يُقال في نحو: رَكْب، وسَفْر: رُوَيْكِبُون، وسُوَيْفِرُون، وقد ردَّ عليه العلماء بأدلَّة منها:

(١) أنَّ اسم الجمع ليس بجمع؛ بدلالة تذكيره في الأغلب نحو: رَكْب مُسْرِع.

(٢) أنَّه يُصَغَّر على لفظه، كما قال أُحَيحة بن الجُلَاح[3]:

أَخْشَى **رُكَيْبًا** أَو رُجَيْلاً عَادِيَا

(٣) عود الضَّمير إليه مفردًا مذكَّرًا كما في قول الشَّنْفَرَى[4]:

فَعَبَّتْ غِشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا مَعَ الصُّبْحِ **رَكْبٌ** مِنْ أُحَاظَةَ **مُجْفِلُ**

(١) راجع: شرح الكافية (٣/ ٣٦٦ـ٣٦٧)، وشرح الشافية (٢/ ١٩٤ـ ١٩٥).

(٢) انظر: شرح الشافية (٢/ ٢٠٣)، والمعاني (٢/ ٥٠٤).

(٣) البيت من «الرجز المشطور» وهو في ديوانه (٨٣) وفي: المسائل المشكلة (٤٧١ـ ٤٧٢)، وشرح المفصل (٥/ ٧٧)، وشرح الشافية (٢/ ٢٠٢)، والشَّاهد «رُكَيْبًا» إذ صغَّر على لفظه؛ لأنَّه اسم جمع لـ«رَكْب»، وفيه ردّ على الأخفش.

(٤) البيت من «الطويل» وهو في: بلوغ الأرب في شرح لاميّة العرب (١٧٦)، وشرح الكافية (٣/ ٣٦٦)، وشرح الشافية (٢/ ٢٠٢)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٢٧٩)، والشَّاهد فيه عود الضَّمير من قوله: «مُجْفِلُ» مفردًا مذكَّرًا على اسم الجمع (رَكْب).

(٤) أنَّ «فَعْلاً» في «فَاعِل» ليس بقياس، فلا يُقال: جَلْس في جَالِس[١].

(٥) الإشارة إليه بـ«هذا».

(٦) أن يكون خبرًا عن «هو»[٢].

هذا ما أردت بيانه، والله أعلم وأحكم...،

(١) انظر: شرح المفصل (٥/ ٧٧ ـ ٧٨) ففيه تفصيل جيِّد، وشرح الشافية (٢/ ٢٠٢ـ ٢٠٤)، والكتاب (٣/ ٦٢٤ـ ٦٢٥).

(٢) الأشباه والنظائر (٢/ ٥٢٥).

المَطْلَبُ الخَامِسُ
رَدُّ الجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيهِ

عندما يُراد النَّسب إلى الجمع، فإنَّه يُعاد إلى مفرده ثمَّ يُنسب إليه؛ ذلك للتَّفرقة بينه إذا كان اسمًا لشيء واحد، وبينه إذا أُريد به الجمع فقط[١]؛ ولوقوع الآحاد بمعنى الجموع في مواطن كثيرة من كلام العرب[٢]؛ ولملابسة المنسوب لكلٍّ واحد من الجماعة؛ ولخفَّة الآحاد[٣]؛ ولأصالتها[٤] ساغت النِّسبة إليها.

وزيادة على ما ذُكر أنَّ النَّسب يُعدُّ صفة فتحوَّلت تلك الصِّفة إلى الوَحْدة؛ لأنَّ الموصوف واحد، فلابدَّ من المطابقة بين اللَّفظ والمعنى في الإفراد، والجمع والنَّسب كذلك معنيان زائدان فلا يُجمع بينهما؛ اتِّقاء الثِّقل، فلا لَبْس حينئذٍ؛ لأنَّ الواحد إذا نُسب إليه أغنى عن الجمع، ولا يُقصد في النِّسبة الدَّلالة على الجمع، بل النِّسبة إلى الجنس فيصير كالتَّمييز، إذ المفرد فيه مُغنٍ عن الجماعة[٥]، وللحمل على الأغلب رُدَّ الجمع في النَّسب إلى مفرده أيضًا[٦]. ذلك هو مذهب البصريِّين، وتلك تفسيراتهم وتعليلاتهم لما ذهبوا إليه، من ردِّ الجمع الباقي على جمعيَّته إلى مفرده القياسيِّ[٧]، أمَّا إذا

(١) الكتاب (٣/ ٣٧٨).
(٢) المسائل البصريات (٢/ ٨٢٨).
(٣) المخصص (١٣/ ٢٤٦).
(٤) أسرار العربية (٣٧٨).
(٥) اللباب (٢/ ١٥٥).
(٦) شرح الشافية (٢/ ٨٠).
(٧) النحو الوافي (٤/ ٧٤١-٧٤٢).

لم يبق على جمعيَّته، فله أحكام أُخر سيأتي إيضاحها فيما بعد[1]، وإليك مجموعة من الأمثلة تبيِّن ما ذهبوا إليه:

قَبَائِل: قَبِيْلَة: قَبَلِيّ، وأَبْنَاء: اِبْن: بَنَوِيّ، وَرِبَاب: رُبَّة: رُبِّيّ، ومَسَاجِد: مَسْجِد: مَسْجِدِيّ، وجُمَع: جُمْعَة: جُمْعِيّ، وعُرَفَاء: عَرِيْف: عَرِيْفِيّ، وَمَسَامِعَة: مِسْمَع: مِسْمَعِيّ، ومَهَالِبَة: مُهَلَّب: مُهَلَّبِيّ[2]، وَقَلَانِس: قَلَنْسُوة: قَلَنْسِيّ[3]، وفَرَائِض: فَرِيْضَة: فَرَضِيّ، وأَكْلُب: كَلْب: كَلْبِيّ[4].

وإذا كان الجمع جمعًا لجمع نُسب إلى واحد واحده نحو: «أَكَالِب» جمع «أَكْلُب» جمع «كَلْب»، فيقال: «كَلْبِيّ»[5]، وهذا ينطبق على أمثلة جمع الجمع الَّتي مرَّ الحديث عنها[6].

وأمَّا الكوفيُّون فقد أجازوا النَّسب إلى الجمع مطلقًا[7] ـ حيث بقي على جمعيَّته؛ محتجِّين بكثرة ما سُمِع منه؛ معلِّلين لذلك بأن النِّسبة إلى المفرد توقع في اللَّبس كثيرًا ـ سواء أكان اللَّبس مأمونًا، كما في نحو: أَنْهَارِيّ، في النِّسبة إلى: نَهَر، أم لم يكن كذلك، كما في نحو: جَزَائِرِيّ، في النِّسبة إلى: الجَزَائِر المعروفة[8].

في حين أيَّد مجمعُ اللُّغة العربيَّة في القاهرة الكوفيِّين حيث قال: «رأى المجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق

(١) انظر: ص(٩٧) وما بعدها.
(٢) الكتاب (٣/ ٣٧٨).
(٣) أدب الكاتب (٢٧٩).
(٤) المقتضب (٣/ ١٥٠).
(٥) شرح الشافية (٢/ ٨٠).
(٦) انظرها في: (٧٢ ـ ٧٨).
(٧) الارتشاف (٢/ ٦٢٨).
(٨) النحو الوافي (٤/ ٧٤٢) مع تعليق المؤلف.

في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع توضيحًا، وتبيينًا، اهـ.»[1]، ومن الأمثلة على مذهبهم ما يلي:

فَرَائِض: فَرَائِضِيّ، وكُتُب: كُتُبِيّ، وقَلَانِس: قَلَانِسِيّ، وقُمْر: قُمْرِيّ، ودُبْس: دُبْسِيّ[2]، وأَنْهَار: أَنْهَارِيّ، ومُلُوك: مُلُوكِيّ، ودُوَل: دُوَلِيّ، وكُتَّاب: كُتَّابِيّ[3]، ورِجَال: رِجَالِيّ، وقَبَائِل: قَبَائِلِيّ[4]، وبهذا يحوز رأي الكوفيِّين على قَصَب السَّبق؛ لأنَّه يتماشى مع طبيعة اللُّغة في تطورها واتِّساعها.

تلك ضوابط النَّسب إلى الجمع الباقي على جمعيَّته، أمَّا إذا خرج من جمعيَّته فيُنسب إلى لفظه لا إلى مفرده، ويأتي على أقسام خمسة:

الأوَّل: ما لا واحد له، وذلك نحو: عَبَادِيْد: عَبَادِيْدِيّ[5]، وشَمَاطِيْط: شَمَاطِيْطِيّ[6]، وتَبَاذِيْر: تَبَاذِيْرِيّ، وأَبَابِيْل: أَبَابِيْلِيّ[7]، وتَجَالِيْد: تَجَالِيْدِيّ[8]، وقد نُسب إلى لفظه، وهو أقوى من إحداث مفرد له لم تتكلَّم به العرب[9].

الثَّاني: ما له واحد شاذٌّ، وذلك نحو: مَذَاكِيْر، ومَلَامِح، ومَشَابِه،

(١) في أصول اللُّغة (٤/ ٦٩٨).

(٢) الارتشاف (٢/ ٦٢٨) وقد خُرِّج المثالان الأخيران على تخريجين: إمَّا أن يكونا منسوبين إلى: القُمْرة والدُّبْسة، وإمَّا أن يكونا مثل: كُرْسِيّ ممَّا بُني على الياء الَّتي تشبه ياء النَّسب.

(٣) النحو الوافي (٤/ ٧٤٢ـ٧٤٣) مع تعليقات المؤلف.

(٤) التبيان في تصريف الأسماء (٢٧٥).

(٥) الكتاب (٣/ ٣٧٩).

(٦) شرح الجمل (٢/ ٣١٠)، ولمزيد من الأمثلة راجع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١٦١) مع تعليق المحقِّق.

(٧) انظر: الارتشاف (٢/ ٦٢٨).

(٨) جامع الدروس (٢/ ٧٨).

(٩) راجع: الكتاب (٣/ ٣٧٩).

ومَحَاسِن[1]، وَلَوَاقِح، إذ مفرداتها الشَّاذَّة: ذَكَرَ، ولَمْحَة، وشَبَه، وحُسْن، وَمُلْقِحَة[2]، واختلف العلماء في النِّسبة إليه: فنسبه أبوزيد الأنصاريُّ، إلى لفظه فيقال في مَحَاسِن: مَحَاسِنِيّ[3]، وعلى شاكلتها: مَذَاكِيْر: مَذَاكِيْرِيّ، ومَلَامِح: مَلَامِحِيّ، ومَشَابِه: مَشَابِهِيّ[4]، ولَوَاقِح: لَوَاقِحِيّ[5].

ونسبه غيره إلى مفرده الشَّاذِّ، فقال في مَذَاكِيْر: ذَكَرِيّ، وفي مَشَابِه: شَبَهِيّ، وفي مَحَاسِن: حُسْنِيّ[6]، وفي مَلَامِح: لَمْحِيّ، وفي لَوَاقِح: مُلْقِحِيّ، وهو قول سيبويه[7]، كما قال: ابن عقيل[8]، مع أنَّه ـ أي ابن عقيل ـ مُخْتار لرأي أبي زيد، ؛ إذ إنَّ الواحد لشذوذه صار كالعدم؛ ولحكاية أبي زيد ذلك عن العرب فلا ينبغي ردُّه أبدًا، واختار قول سيبويه: ابنُ مالك[9]، وتبعه أبوحيَّان[10].

الثَّالث: ما كان عَلَمًا خالصًا، وذلك مثل: أَنْمَار، وكِلَاب، ومَدَائِن، وضِبَاب، ومَعَافِر[11]، وأَكْلُب[12]، وهَوَازِن[13]،

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٢٨١ـ٢٨٢، ٣/ ٢٧٥، ٣٧٩).
(٢) الصحاح «ذكر، لمح، شبه، حسن، لقح».
(٣) الكتاب (٣/ ٣٧٩).
(٤) المخصص (١٣/ ٢٤٧).
(٥) عنقود الزواهر في الصرف (٤٠٧).
(٦) شرح الشافية (٢/ ٧٨).
(٧) انظره في: الكتاب (٢/ ٢٨١ـ٢٨٢، ٣/ ٢٧٥).
(٨) المساعد (٣/ ٣٨٠).
(٩) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٥٩).
(١٠) الارتشاف (٢/ ٦٢٨).
(١١) الكتاب (٣/ ٣٧٩ـ٣٨٠).
(١٢) المقتضب (٣/ ١٥١).
(١٣) اللمع (٣٢٨) تعليق المحقق.

وأَوْزَاعٍ[1]، وعَبَاقِر[2]، وعِبَاد[3] وأَنْبَار[4]، وفَرَاهِيْد[5]، وجَزَائِر، وعُلَمَاء، وقُرَّاء، وأَخْبَار، وأَهْرَام، وجِبَال، وتُلُول[6]، حيث يُنسب إلى لفظه مباشرة[7]؛ لأنَّ التَّسمية تحظر الاسم فتمنع من الزِّيادة فيه، والنُّقصان منه[8]، ولمَّا نُقلت تلك الألفاظ إلى العَلَميَّة، صارت بمنزلة الاسم المفرد؛ لأنَّ معنى الجمعيَّة قد زال، فهي في اللَّفظ جمع، وفي المعنى مفرد[9]، ولاتِّقاء اللَّبس الَّذي يقع بين النَّسب إلى المفرد، وبين النَّسب إلى الجمع[10]، فيقال في النِّسبة إلى تلك الأعلام المنقولة: أَنْمَارِيّ، وكِلَابِيّ، ومَدَائِنِيّ، وضِبَابِيّ، ومَعَافِرِيّ، وأَكْلُبِيّ، وهَوَازِنِيّ، وأَوْزَاعِيّ، وعَبَاقِرِيّ[11]، وعِبَادِيّ، وأَنْبَارِيّ، وفَرَاهِيْدِيّ، وجَزَائِرِيّ، وعُلَمَائِيّ، وقُرَّائِيّ، وأَخْبَارِيّ، وأَهْرَامِيّ، وجِبَالِيّ، وتُلُولِيّ.

وهذه الأعلام ليس في نسبتها إشكال عدا فَرَاهِيْدِيّ، فإنَّه قد يُنسب إلى

(١) الصِّحاح «وزع».
(٢) الكشاف (٤/ ٤٥٢).
(٣) شرح الفصيح (٢/ ٣٧٦).
(٤) شرح المفصل (٦/ ٩).
(٥) الارتشاف (٢/ ٦٢٩).
(٦) النحو الوافي (٤/ ٧٤١ـ٧٤٢).
(٧) الكتاب (٣/ ٣٧٩).
(٨) المسائل البصريات (٢/ ٨٢٧).
(٩) المقتصد في شرح التكملة (١/ ٢٣١).
(١٠) النحو الوافي (٤/ ٧٤٢).
(١١) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ۝٧٦﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٧٦] حيث قرأها عثمان ـ رضي الله عنه ـ وغيره ﴿وَعَبَاقِرِيٍّ﴾ بالألف وكسر القاف والتنوين على الصَّرف، وفيها قراءات عِدَّة. انظر تفصيلها في: معجم القراءات (٩/ ٢٨٤ـ٢٨٥).

مفرده فيقال: فُرْهُودِيّ، لعدم التباسه؛ إذ ليس هناك قبيلة تُسَمَّى بفُرْهُود[1].

وقد تعقَّب القائلين بهذا: الدَّماميني[2]، حيث ذكر بأنَّه نُقل عن جَمْع من اللُّغويين، بأنَّ الفُرْهُود ولد الأسد وولد الوَعْل، فيُلْبس إذا اسْتُعملت فُرْهُود لشيء آخر، وإن لم يكن قبيلة، حيث لا دليل عندنا بأنَّ الفُرْهُوديّ منسوب إلى القبيلة؛ لأنَّه من الممكن أن يكون منسوبًا إلى غيرها وتبعه الأزهريّ[3] ذاكرًا بأنَّه ورد في الصِّحاح[4] أن الفُرْهُد الغليظ، والفُرْهُود: حيّ من يَحْمَد وهو بطن من الأزد، فاللَّبس يحصل إذا قيل: بأنَّ فُرْهُودِيًّا منسوب إلى فُرْهُود، إذا قيل: إنَّه أبوبطن.

الرَّابع: ما كان عَلَمًا بالغَلَبَة، وذلك مثل: أَبْنَاء: أَبْنَاوِيّ عند بني سعد، وأَنْصَار: أَنْصَارِيّ، حيث غلب الأوَّل: على قوم من الفرس[5]، وقيل: هم قبائل من بني سعد بن زيد مناة من بني تميم[6]، وقال أبوعبيد: هم أبناء سعد إلاَّ كَعْبًا وعَمْرًا[7]، وأَمَّا الثَّاني: فهو صفة غلبت على أنصار النَّبيِّ ـ ﷺ ـ بالمدينة النَّبويَّة فصارت بمنزلة العَلَم[8]، ورُهْبَان: رُهْبَانِيّ؛ لغلبته على طائفة مخصوصة[9]، وأَحْلاف: أَحْلَافِيّ؛ لغلبته على خمس قبائل من قريش هم:

(١) انظر: التَّسهيل (٢٦٥) مع تعليق المحقق، والارتشاف (٢/ ٦٢٩)، والمساعد (٣/ ٣٨١).

(٢) حاشية الصَّبان (٤/ ١٩٩).

(٣) التصريح (٥/ ٢٢٥).

(٤) الصِّحاح «فرهد».

(٥) الكتاب (٣/ ٣٧٨، ٣٨٠).

(٦) الارتشاف (٢/ ٦٢٩).

(٧) المخصص (١٣/ ٢٤٨).

(٨) الأصول (٣/ ٧٢).

(٩) الكشاف (٤/ ٤٧٩) مع تعليق ابن المنيَّر عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، إذ قُرئت بضمِّ الرَّاء: ﴿ورُهْبَانِيَّةً﴾ انظر: معجم القراءات (٩/ ٣٥١).

مَخْزُوم، وعَدِيّ، وسَهْم، وجُمَح، وعَبْدالدَّار[1]، ورِبَاب: رِبَابِيّ؛ لكونه على زنة الواحد لفظًا؛ ولغلبته على خمس قبائل هم: ضَبَّة، وثَوْر، وعُكْل، وتَيْم، وعَدِيّ[2] وأُصُول: أُصُولِيّ، حيث غلب على علْم خاصٍّ، حتَّى صار كالعَلَم عليه[3]، وأَبْطَال: أَبْطَالِيّ، ومَمَالِيك: مَمَالِيْكِيّ، في النِّسبة إلى جماعة غلبت عليهم تلك التَّسمية[4]، وفَرَائِض: فَرَائِضِيّ، إذ غلب على علْم المواريث[5] فنُسبت تلك الأعلام إلى ألفاظها؛ للغلبة المذكورة، ولمشاكلة ما كان منها على زنة (أَفْعَالٍ) للمفرد، حتَّى إنَّ سيبويه عدَّه مفردًا[6].

الخامس: ما كان باقيًا على جمعيَّته، ولكنَّ ردَّه إلى المفرد يغيِّر المعنى فينسب حينئذٍ إلى لفظه، وذلك نحو: أَعْرَاب: أَعْرَابِيّ، فلا يُردُّ إلى عَرَب؛ لأنَّه سيزداد الاسم عمومًا، فالعرب هم: سكَّان الحاضرة والبادية، والأَعْرَاب هم: الَّذين يسكنون البوادي من قبائل العرب، فاختلاف المعنى أدَّى إلى اختلاف النِّسبة[7]، إلاَّ أنَّ ابن مالك جعل (أَعْرَابًا) جمعًا أُهمل واحده؛ فلذا نسب إليه[8]،

(١) يئول هذا إلى حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «وَجَدْنَا وِلَايَةَ المُطَيَّبِيِّ خَيْرًا مِنْ وِلَايَةِ الأَخْلَافِي» راجع: غريب الخطَّابي (٢/٤٧٧)، والمجموع المغيث (١/٤٨٦) مع تعليق المحقق، وتخريجه فيهما.

(٢) شرح الشافية (٢/٧٨ـ٧٩).

(٣) التصريح (٥/٢٢٥).

(٤) النحو الوافي (٤/٧٤٢).

(٥) التبيان في تصريف الأسماء (٢٧٥).

(٦) الكتاب (٣/٢٣٠)، وشرح الشافية (٢/٧٩).

(٧) شرح الجمل (٢/٣١١) وقد سبقه إلى هذا التَّنبيه سيبويه في الكتاب (٣/٣٧٩)، والفارسي في التكملة تحقيق: مرجان (٢٦٩).

(٨) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٥٩).

وقد سبقه السِّيرافي إلى ذلك[1].

ومن توابع الجمع: **اسم الجمع**، وهو نوعان:

الأوَّل: ما لا واحد له من لفظه، فيُنسب إلى لفظه مباشرة، وذلك نحو: نَفَر: نَفَرِيّ، ورَهْط: رَهْطِيّ، وأُنَاس: أُنَاسِيّ، وهو أجود القولين، كما قال سيبويه[2]، وقَوْم: قَوْمِيّ، وعِتْرة: عِتْرِيّ[3]، وإبِل: إبَلِيّ، وغَنَم: غَنَمِيّ، وضَأْن: ضَأْنِيّ[4]، ومَعْشَر: مَعْشَرِيّ، وجَيْش: جَيْشِيّ[5]، ولو جُمعت أسماء الجموع لنُسب إلى مفرداتها نحو: نِسَاء: نِسْوَة: نِسْوِيّ، وأَنْفَار: نَفَر، نَفَرِيّ، وأَنْبَاط: نَبَط: نَبَطِيّ[6]، وأَرَاهِط: رَهْط: رَهْطِيّ[7]، ومادام لا يجوز النَّسب إلى مفرد اسم الجمع في اللَّفظ والمعنى، فالأَوْلَى أَلَّا يُنسب إلى مفرده في المعنى، فلا يُقال مثلاً في نَفَر: رَجُلِيّ؛ لأنَّه يُفقد الفرق بين النَّسب إلى الجمع، والنَّسب إلى الواحد[8].

الثَّاني: ما له واحد من لفظه، وفيه خلاف: فجمهور العلماء ينسبونه إلى لفظه، والأخفش ينسبه إلى مفرده، إذ يرى أنَّ اسم الجمع جمع[9]، وقد رُدَّ عليه فيما مضى[10]، وإليك بعض الأمثلة لتوضيحه:

(١) الارتشاف (٢/ ٦٢٨).
(٢) الكتاب (٣/ ٣٧٨-٣٧٩).
(٣) علل النحو (٥٤٧-٥٤٨).
(٤) كشف المشكل (٤٣٢).
(٥) جامع الدروس (٢/ ٧٨).
(٦) الكتاب (٣/ ٣٧٩).
(٧) شرح المفصل (٦/ ٩).
(٨) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٨)، وشرح الكتاب (قسم الصَّرف) (١/ ٢٤٦).
(٩) راجع: المعاني (٢/ ٥٠٤)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٥٩).
(١٠) انظر: ص(٩٣).

أُنَاس: أُنَاسِيّ: أو إِنْسَانِيّ[1]، ورَكْب: رَكْبِيّ: أو رَاكِبِيّ[2]، وسَفْر: سَفْرِيّ: أو مُسَافِرِيّ[3]، وطَيْر: طَيْرِيّ: أو طَائِرِيّ، وصَحْب: صَحْبِيّ: أو صَاحِبِيّ، وصُوَّم: صُوَّمِيّ: أو صَائِمِيّ، وزُوَّر: زُوَّرِيّ: أو زَائِرِيّ، ونُوَّم: نُوَّمِيّ: أو نَائِمِيّ، وشُهَّد: شُهَّدِيّ، أو شَاهِدِيّ[4].

واسم الجنس الجمعي: وهو يُنسب إلى لفظه كذلك، كما في نحو: شَجَر: شَجَرِيّ، وتَمْر: تَمْرِيّ[5]، وضَرْب: ضَرْبِيّ[6]، وشَعِيْر: شَعِيْرِيّ[7]، وعَرَب: عَرَبِيّ، ورُوْم: رُوْمِيّ، وتُفَّاح: تُفَّاحِيّ[8]، وثَمَر: ثَمَرِيّ، وتُرْك: تُرْكِيّ، وحَبَش: حَبَشِيّ، ووَرَق: وَرَقِيّ[9].

والنَّسب إلى اسم الجنس موقع في اللَّبس؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع، ولكنَّ التَّفريق بينهما بالقرائن الَّتي تُحدِّد نوع المنسوب إليه وتوضِّحه[10].

تلك هي تفصيلات النَّسب بين الإفراد والجمعيَّة، حاولت جمع ما تفرَّق منها، فإن ندَّ عنِّي منها شيء، فذلك مقتضى البشريَّة، والله أعلم وأحكم.

(١) راجع: الكتاب (٣/ ٣٧٩).
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٥٩).
(٣) الارتشاف (٢/ ٦٣٠).
(٤) المساعد (٣/ ٣٩١).
(٥) شرح الجمل (٢/ ٣١٠).
(٦) شرح الشافية (٢/ ٧٨).
(٧) التصريح (٥/ ٢٢٣).
(٨) جامع الدروس (٢/ ٧٨).
(٩) النحو الوافي (٤/ ٦٨١، ٧٤٣).
(١٠) المصدر السابق (٤/ ٧٤٣).

المَطْلَبُ السَّادِسُ
حَمْلُ الجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي الحَرَكَاتِ

ما دام المفرد أصلاً، والجمع فرعًا عنه ـ كما فصَّلت ذلك فيما سلف ـ فلابدَّ من حمل الجمع على مفرده، ومن أنواع هذا الحمل، الحمل في الحركات.

«لقد اهتمَّ أهل العربية قاطبةً من لغويين وصرفيين ونحويين وعروضيين بالحركة من حيثُ أنواعُها وألقابُها وتأثيرُها وتأثُرُهَا اهتمامًا يجعلنا نجزم بدور الحركة في الاستعمال وأثرِها في إبراز المعاني والظواهر إعرابًا وبناءً صرفًا وعروضًا، لِمَا توحي به من الخفّة والتجانس والتخلص من التقاء الساكنين ورفع اللبس... إلخ»[1].

ويتضمن هذا المطلب ثلاث فقرات رئيسة:

الأولى: وهي نوعان:

(١) **تضعيف لام الجمع لتضعيف لام مفرده**: لا يُفكُّ المضاعف اللام في الجمع، إن لم يفكَّ في المفرد على الصَّحيح، وقد وردت أمثلة كثيرة على ذلك منها: مَعَدٌّ، وعُزٌّ، وزَعَارَّةٌ، وحَمَارَّةٌ، وطِمِرٌّ، وخِدَبٌّ، وهِجَفٌّ، وكلُّها مفردة فإذا جُمعت بقيت على الإدغام، فيقال: مَعَادُّ، وطِمَارٌّ، وخِدَابٌّ، وهِجَافٌّ[2]، ويماثلها دَامَّاء ودَوَامُّ[3]، وهَبَيّ وهَبَيَّة وهَبَايٌّ، وخِضَمّ وخَضَامٌّ،

(١) محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية «الحركات والسكون في لغة الضاد ـ دلالتها ـ أسرارها ـ مواردها» (٧٦).

(٢) الهمع (٦/ ٩٤، ١١٢)، وقد سبقه إلى هذا ابن السَّرَّاج في: أصوله (٣/ ٣٩٧)، وأبوحيَّان في: ارتشافه (١/ ٤٥٨).

(٣) الكتاب (٣/ ٦١٨).

وعَبَالَّة وعَبَالٌ، وشَابَّة وشَوَابٌ[1]، ودَابَّة ودَوَابُّ، ومَدَقّ أو مُدُقّ ومَدَاقٌّ[2]، ومَخَدَّة ومَخَادُّ[3]، وغَابَّة وغَوَابُّ، وجَادَّة وجَوَادُّ[4]، ونظير الألفاظ السَّابقة، شَرَبَّة، وجَرَبَّة اسمان، وجِذَبّ، ومِجَنّ اسمان، ومِقَبّ صفة، وجُبُنّ، وفُلُجّ، ودُجُنّ، وقُطُنّ أسماء، وقُمُدّ، وصُمُلّ، وعُتُلّ صفات، وحِبِرّ، وفِلِزّ اسمان، ومِهِبرّ، وخِبِقّ صفتان[5].

(٢) **فكُّ تضعيف الجمع لفكِّ تضعيف مفرده** نحو: مَهْدَد، وقَرْدَد، فيقال: مَهَادِد، وقَرَادِد[6]. ومثلها: سُرْدُد، ودُغْبُب، وشُرْبُب، وعُنْدَد، وعُنْبَب أسماء، وقُعْدُد، ودُخْلُل، ورِمْدِد صفات[7]، وهذا من أمارات الإلحاق[8].

الثانية: إمالة الجمع لإمالة مفرده، وذلك نحو: حُبْلَى، وحَبَالَى، فالألف في الجمع بدل من ياء «فَعَالٍ»، «فَحَبَالٍ» بمنزلة «جَوَارٍ» فأبدلت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفًا فصار «حَبَالَى» ثمَّ أُميل كما أُميلت «حُبْلَى»؛ ذلك للمحافظة على ما كان في الواحد.

ومثلها: إدَاوَة وأَدَوَاى، وهِرَاوَة وهَرَاوَى، حيث أُبدلت همزة «فَعَائِل» واوًا؛ لأنَّها في الواحد واو، ونظير ذَيْنِك: خَطَايَا ورَزَايَا، فقد أُبدلت همزة «فَعَائِل» ياء؛ لأنَّها كانت في الواحد ياء.

---

(١) انظر: ما ينصرف (٦٥)، والارتشاف (٢/ ٨٥٣) مع تعليق المحقق.

(٢) إيضاح الفارسي (٢٣٦) مع تعليق المحقق.

(٣) اللمع (٢٦١).

(٤) الصِّحاح (غبب، جدد).

(٥) الكتاب (٤/ ٢٧٧)، ولمزيد من الأمثلة يُنظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٢٢٥، ٢٥٣).

(٦) راجع: الهمع (٦/ ٩٤، ١١٢)، والصِّحاح (قرد، مهد).

(٧) الكتاب (٤/ ٢٢٧، ٤٢٤).

(٨) أبنية الإلحاق في الصحاح (٦٩ـ ٧٠).

ونحو ما سلف: شَهْوَى، وشَهَاوَى، فالألف في «شَهَاوَى» ليست هي الألف في «شَهْوَى» وإنَّما هي بدل من الياء المنقلبة في الجمع عن ألف «شَهْوَى» فكأنَّه كان على «شَهَاوٍ» نظير «دَعَاوٍ» ثمَّ قلبت الياء ألفًا؛ لأنَّه مفتوح ما قبلها، ومن ثَمَّ أمالوا في الجمع تبعًا لإمالة واحده، وهذا مطَّرد في إجراء حكم الواحد على الجمع(١).

الثَّالثة: تثقيل الجمع لثقل مفرده: كلُّ ما ثُقِّل واحده بالياء ـ أي الياء الَّتي لا تتجدد للنَّسب، فإذا سقطت بقي لما صحبته معنى(٢) ـ لم يجز فيه إلاَّ تثقيل جمعه، إلاَّ أن يُسمع عن العرب شيء، فيجب حينئذٍ اتِّباعه، قال ذلك: الأخفش والجَرْمي، ومن تبعهما(٣)، وهما بصريَّان.

بينما يرى هشام الضَّرير وهو كوفيٌّ، أنَّه إذا وقع الواحد مشدَّدًا جاز في الجمع الوجهان التَّثقيل والتَّخفيف، نقل ذلك عنه أبوبكر الأنباري(٤)، وهو كوفيٌّ كذلك، ونهج طريقهما من البصريِّين المتقدِّمين، أبوحاتم السِّجستاني(٥) ومن متأخري اللُّغويِّين والنَّحويِّين، أبوموسى الأصفهاني(٦)، وابن هشام الأنصاري(٧)، وخالف الرَّضيُّ البصريِّين والكوفيِّين، حيث أوجب حذف الياء المشدَّدة إذا وقعت خامسة بلا تفصيل «سواء كان الثانى أصلا كما فى الأحاجِيّ...، أو كانا زائدين كما فى بخاتِيَّ اسم رجل...»(٨).

(١) المنصف (١/ ٣٤٤ـ ٣٤٥، ٢/ ٤٧، ٦٥ـ ٦٦).
(٢) المساعد (٣/ ٤٥٥).
(٣) انظر: المعاني (١/ ١١٧ـ ١١٨، ٢/ ٤٢٢)، وسفر السعادة (١/ ٣٠ـ ٣١).
(٤) شرح القصائد السبع (٢٤١ـ ٢٤٢).
(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٤٣١).
(٦) المجموع المغيث (١/ ١٠٩).
(٧) حاشية على شرح بانت سعاد (٢/ ١/ ١٥٤) وقد وافق البغداديُّ ابن هشام.
(٨) شرح الشافية (٢/ ٥٤، ١٦٢).

ومن الألفاظ الَّتي ثُقِّل جمعها؛ لثقل مفردها: أُثْفِيَّة وأَثَافيُّ، إلَّا أنَّ الأخفش[1] ومن تبعه أثبت أنَّ جمع «أُثْفَيَّة» لم يُسمع فيه إلَّا التَّخفيف، مستدلاً بإجماع العرب على ذلك، وعدم ورودها عمَّن يوثق بفصاحته على الأصل مثقَّلة، كما قال: الجَرْمي[2].

ويعلِّل الأخفش[3] ورودها مخفَّفة؛ بكثرة استعمالها، وإن كان التَّثقيل هو الأصل، بل هو جائز في القياس.

ويمكن الردُّ على الأخفش ومن جرى مجراه، بإجازة الكوفيِّين ومن تبعهم للوجهين التَّثقيل والتَّخفيف؛ إذ رأيهم فيه تيسير على متكلمي العربيَّة، بينما يضيِّق البصريُّون ما وسَّعه الكوفيُّون، فيميلون إلى جهة واحدة وهي التَّثقيل، وقريب منهم الرَّضي.

وممَّا يَعْضُد رأي الكوفيِّين، قوله تعالى[4]: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ جمع «أُمْنِيَّة»، قرأها الجمهور بالتَّشديد، وقرأها أبوجعفر وغيره بالتَّخفيف[5]، وهي قراءة متواترة، وإن ردَّها الطَّبري[6].

وكما جاء في الحديث «لَا صَدَقَةَ فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقِيَّ» جمع «أُوقِيَّة»، وربَّما خُفِّف فقيل: أَوَاقٍ[7].

---

(١) المعاني (١/ ١١٧ـ ١١٨).

(٢) سفر السعادة (١/ ٣٠ـ٣١).

(٣) انظر: المعاني (١/ ١١٧ـ١١٨)، وسفر السعادة (١/ ٣٠ـ٣١).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٧٨.

(٥) معجم القراءات (١/ ١٣٤).

(٦) تفسير الطبري (١/ ٤٢٠).

(٧) انظر: إصلاح غلط المحدِّثين (٣٤) مع تعليق المحقق، والمجموع المغيث (١/ ١٠٩)، وتخريج الحديث فيهما.

وقول زهير حيث رُوي بالوجهين[1]:

أَنَافِيَّ سُفْعًا فِي مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ وَنُؤْيًا كَجِذْمِ الحَوضِ لَمْ يَتَثَلَّمِ

وقول النَّابغة الذُّبياني حيث رُوي بالوجهين أيضًا[2]:

إِلَّا أَوَارِيَّ لأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيَ كَالحَوضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

جمع آريٍّ.

وعلى شاكلة الألفاظ المتقدِّمة جاءت الألفاظ الآتية: إِنْسِيٌّ وأَنَاسِيُّ كما في قوله تعالى[3]: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ۝٤٩﴾ عند من جعل مفرده «إِنْسِيًّا»، وأُضْحِيَّةٌ وأَضَاحِيُّ، وكُرْسِيٌّ وكَرَاسِيُّ، وأُحْجِيَّةٌ وأَحَاجِيُّ[4]، وآسِيَّةٌ وأَوَاسِيُّ[5]، وبُخْتِيٌّ وبَخَاتِيُّ، وحَوْلِيٌّ وحَوَالِيُّ، وعَادِيٌّ وعَوَادِيُّ، وعَارِيَّةٌ وعَوَارِيُّ، وقُمْرِيٌّ وقَمَارِيُّ، ودُرِيٌّ ودَرَارِيُّ، ودُبْسِيٌّ ودَبَاسِيُّ، ورَمَيٌّ ورَمَايُّ، وهَبَيٌّ وهَبَايُّ[6]، وذُرِيَّةٌ وذَرَارِيُّ، ونُوْتِيٌّ ونَوَاتِيُّ، وبُجْرِيٌّ وبَجَارِيُّ، وبرِّيَّةٌ وبَرَارِيُّ، وسُرِّيَّةٌ وسَرَارِيُّ، وظِهْرِيٌّ وظَهَارِيُّ، ومَهْرِيَّةٌ ومَهَارِيُّ، وقِبْطِيَّةٌ وقَبَاطِيُّ، وكُرْكِيٌّ وكَرَاكِيُّ، وعِلِّيَّةٌ وَعَلَالِيُّ، وقِطْنِيَّةٌ وقَطَانِيُّ، وأَتِيٌّ وأَتَاوِيُّ، وآخِيَّةٌ وأَوَاخِيُّ، وآذِيٌّ وأَوَاذِيُّ، ومُرْدِيٌّ ومَرَادِيُّ، ورَكِيَّةٌ ورَكِيٌّ، وأُرْوِيَّةٌ

(١) البيت من «الطويل»، وهو في شرح شعره (١٨) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، وشرح القصائد السبع (٢٤١ـ ٢٤٢)، وسفر السعادة (١/ ٣٠ـ ٣١)، والشَّاهد ووجهه لا غبار عليهما.

(٢) البيت من «البسيط»، وهو في ديوانه (٣٣) مع اختلاف لا حاجة لذكره، وشرح القصائد السبع (٢٤١ ـ ٢٤٢)، وهو مثل سابقه.

(٣) سورة الفرقان، الآية: ٤٩.

(٤) انظر: معاني الأخفش (١/ ١١٧ ـ ١١٨، ٢/ ٤٢٢)، وسفر السعادة (١/ ٣٠ـ٣١)، وشرح القصائد السبع (٢٤١ـ٢٤٢)، وشرح الشافية (٢/ ٥٤، ١٦٢).

(٥) نوادر أبي زيد (٤٨١).

(٦) راجع: الكتاب (٣/ ٢٣٠ـ ٢٣٢، ٤/ ٢٥١، ٤١٥)، والأصول في النحو (٢/ ٩١)، والصِّحاح (درأ)، والمحكم (د ب س ٨/ ٣٠٣).

وأَرَاوِيُّ، وأُزْبِيٌّ وأَزَابِيُّ، وسَقِيَّةٌ وسَقِيٌّ، وأُغْنِيَّةٌ وأَغَانِيُّ[1]، وأُثْبِيَّةٌ وأَثَابِيُّ[2]، وأُمْلِيَّةٌ وأَمَالِيُّ[3]، وزَرْبِيَّةٌ وزَرَابِيُّ[4] كما في قوله تعالى[5]: ﴿وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾، وبَارِيَّةٌ وبَوَارِيُّ[6]، وبُرْدِيٌّ وبَرَادِيُّ[7]، وأُسْبِيَّةٌ وأَسَابِيُّ[8].

وهكذا اتَّضحت تبعية الجمع للمفرد في حركاته، من حيث التَّضعيف، أو الإمالة، أو التَّثقيل، وفي هذا بيان لصلابة العلاقة الَّتي بين المفرد والجمع، فإذا بلغ الجمع في تأثُّره بالمفرد ـ من حيث الحركات، الَّتي هي أبعاض الحروف ـ هذا الشَّأو فمن الأجدر أن ينحو نحوه، فيما هو أجلُّ شأنًا منها... والله أعلم وأحكم.

(١) الصِّحاح (ذرأ، نوت، بجر، برر، سرر، ظهر، مهر، قبط، كرك، علل، قطن، أتا، أخا، أذا، ردى، ركا، روى، زبى، سقى، غنى) وقد جردته كاملاً ـ ولله الحمد ـ وما وجدته في غيره من المصادر السَّابقة له لم أذكره هنا.

(٢) المحكم (ث ب ي ١١/ ١٨٠).

(٣) أمالي ابن الشجري (١/ ١٨٧) مع تعليق المحقق.

(٤) انظر: المحرر الوجيز (١٥/ ٤٢٥)، والمستقصى في علم التصريف (٢/ ٨٢١) مع تعليق المؤلف.

(٥) سورة الغاشية، الآية: ١٦.

(٦) المشوف المعلم (١/ ١٠١) مع تعليق المحقق.

(٧) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٦٩).

(٨) اللِّسان «سبي».

الْمَطْلَبُ السَّابِعُ
حَمْلُ الْجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي التَّصْحِيحِ وَالإِعْلالِ

كما بيَّنت من قبل أنَّ الجمع فرع، والمفرد أصل[1]، فحمل الفرع على الأصل، فصحِّح الجمع لصحَّة مفرده، وأُعلَّ لإعلاله، ولهذا يقول ابن جنِّي: «ومن ذلك مراعاتهم فى الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لمّا أُعلّت الواو فى الواحد، أعلّوها أيضا فى الجمع، فى نحو قِيمة وقِيَم...، ولمّا صحّت فى الواحد صحّحوها فى الجمع، فقالوا: زَوْج وزِوَجة...»[2].

ولشدَّة التَّمازج بين المفرد والجمع تأمَّل ما قاله عبدالقاهر: «وكان اعتبارهم أن يتجانس لفظ الجمع ولفظ الواحد لفرط الرغبة في أن يكون الفرع على منهاج الأصل ومشاكلا له لأن الجمع فرع والواحد أصل، ونحو ذا/ من المشاكلات كثير في كلامهم،...»[3]، وفوق ذلك كلِّه أنَّ حمل الجمع على المفرد، ضرْب من ضروب القياس في العربيَّة[4]. وبناء على هذا يمكن تقسيم هذا المطلب إلى نوعين:

الأوَّل: تصحيح الجمع لصحَّة مفرده: ذهب الجمهور إلى أنَّ تصحيح الجمع لا يقاس عليه[5]، وجرى ابن مالك على سَننهم حيث قال: «...ولا يُقاس

(١) انظر: ص (٣٩ـ٤٠).
(٢) الخصائص (١/ ١١٢).
(٣) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ٥٦٨ـ ٥٦٩).
(٤) الإصباح (١٩٢).
(٥) شرح الأشموني (٤/ ٥٤٦).

عليه، خلافًا للفرّاءِ، . . .»[1].

وأمَّا تصحيح المفرد فهو أرجح من تصحيح الجمع؛ نظرًا لخفَّته[2].

وإليك أمثلة لتصحيح الجمع تبعًا لصحَّة مفرده:

(أ) **ما كانت الألف في مفرده، فظهرت في جمعه** نحو: حُبْلى وحَبَالَى، وخُنْثَى وخَنَاثَى[3]، وعليه قول الشَّاعر[4]:

خَنَاثَى يَأْكُلُونَ التَّمْرَ لَيْسُوا بِزَوجَاتٍ يَلِدْنَ وَلاَ رِجَالِ

وشَهْوَى وشَهَاوَى[5]، وأُنْثَى وأَنَاثَى، وذِفْرَى وذَفَارَى، وسَكْرَى وسَكَارَى، وعَلْقَى وعَلاَقَى[6].

(ب) **ما وُجدت الواو في مفرده، فلحقه الجمع** نحو: مَقْتَوِيّ، ومَقَاتِوَة، حيث جاء الجمع بالواو كما جاء مفرده، ولو أُعلَّ الجمع لقيل: مَقَاتِيَة، ولم تَرد الواو طرفًا وقبلها كسرة، وإن كان بعدها تاء التَّأنيث، إلاَّ هذه اللَّفظة كما قال: السِّيرافي[7].

ونظيرها: سَوَاء وسَوَاسِوَة، وكان حقّ الجمع أن يصير: سَوَاسِيَة، ولكنَّه صحِّح لصحَّة مفرده[8].

وصحِّح كذلك نحو: جَدْوَل وجَدَاوِل؛ لأنَّ الواو متحركة في المفرد،

---

(١) التَّسهيل (٣٠٩).

(٢) شرح الأشموني (٤/ ٥٤٥).

(٣) الكتاب (٣/ ٦١٠).

(٤) البيت من «الوافر» ولم يُعرف قائله، والشَّاهد فيه: جمع «خُنْثى» على «خَنَاثى». انظر: الكتاب (٣/ ٦١٠) وهو من أبياته الخمسين.

(٥) المنصف (٢/ ٦٥).

(٦) اللِّسان «أنث، ذفر، سكر، علق».

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ٤١٠) مع تعليق المحقق، وحُجَّة الفارسي (١/ ٢٤٥).

(٨) الحجة (١/ ٢٤٥).

فثبتت في الجمع مع زيادتها في المفرد؛ لأنَّ الحركة قوَّتها، ويشبهه: قَسْوَر وقَسَاوِر[1]، ومِحْوَر ومَحَاوِر، ومِعْوَل ومَعَاوِل[2].

وكذا: أَسْوَد وأَسَاوِد إذا جُعل اسمًا، إذ ظهرت الواو في الجمع؛ لأصالتها ولتحرُّكها في المفرد[3]، ونَاوٍ ونِوَاء، حيث صحَّح الجمع؛ إمَّا لصحَّة مفرده؛ وإمَّا لاجتماع إعلالين فيه لو أُعلَّ[4]، ومقَالَة ومَقَاوِل، حيث أصل المفرد «مَقْوَلَة» بالواو المتحركة، فبرزت في الجمع لأصالتها[5]، وشِبْهها: مَقَامَة ومَقَاوِم، كما في قول الفرزدق[6]:

وإِنِّــي لَقَــوَّامٌ **مَقَــاوِمَ** لَــمْ يَكُــنْ جَـرِيْـرٌ وَلاَ مَـوْلَـى جَـرِيـرٍ يَقُـومُهَـا

ومُصِيْبَة ومَصَائِب، أصلها «مُصْوِبَة» على زنة «مُفْعِلَة»، فتُوهِّم أنَّها على زنة «فَعِيْلَة» فلذا هُمِزت، وجمعها على الأصل «مَصَاوِب» بالواو جريًا وراء المفرد، ونحوها: مَعُونَة ومَعَاوِن بالواو على الأصل[7]، وأَلصق بها مثل: منارة ومنائر[8]، أصلها مَنْوَرَة ومَنَاوِر بالواو، فقلبت الواو همزة في الجمع ظنًّا أنَّها زائدة في المفرد، بينما هي أصليَّة، وإنَّما حدث فيها نقل وقلب، فنقلت حركة الواو «الفتحة» إلى الحرف الصَّحيح السَّاكن «النُّون»، فلمَّا فُتح

(١) راجع: الكتاب (٣/ ٦١٣، ٦٤٣)، والمقتضب (١/ ٢٦٠).

(٢) في أصول اللغة (٤/ ٦٦٥).

(٣) المقتضب (١/ ٢٦٠).

(٤) شرح الشافية (٣/ ١٣٨).

(٥) الكتاب (٤/ ٣٥٥).

(٦) البيت من «الطويل»، وقد نسبه المبرِّد إلى الفرزدق في المقتضب (١/ ٢٦٠)، والصَّواب أنَّه للأخطل كما قال محقِّق المقتضب. انظر: شرح ديوانه (٢٣٣)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٤٤)، والشَّاهد فيه بيِّن وكذلك وجهه.

(٧) الكتاب (٤/ ٣٥٦ـ ٣٥٧).

(٨) معاني الفرَّاء (١/ ٣٧٣).

ما قبل «الواو» انقلبت ألفًا؛ لأنَّ الفتحة تناسب الألف، كما هو معلوم.

وقد صحَّح نحو: كُوْز وكِوَزَة، وعَوْد وعِوَدَة، وزَوْج وزِوَجَة، وثَوْر وثِوَرَة، فلمَّا جُمع المفرد من تلك الألفاظ على زنة «فِعَلَة»، وكانت الواو ظاهرة في المفرد، فإنَّه وجب إظهارها في الجمع[1]، وقد أُشتُرط لإعلال الواو هنا شروط خمسة:

(١) أن تكون الواو ساكنة.

(٢) أن يكون ما قبل الواو مكسورًا.

(٣) أن يقع بعد الواو ألف.

(٤) أن تكون الكلمة جمعًا.

(٥) أن تكون اللاَّم صحيحة. فإذا فُقِد شرط ممَّا سبق، فإنَّ الكلمة تصحُّ، وقد اختلَّ الشَّرط الثَّالث هنا فلذا صُحِّحت[2]، إلاَّ اللَّفظة الأخيرة فقد وردت مُعلَّة فقالوا فيها: «ثِيَرَة»، واختلف فيها العلماء على خمسة أقوال بيَّنها «إبراهيم الحندود»[3] ـ فلا حاجة للتَّكرار ـ مختارًا قول: سيبويه حيث إنَّ الواو وقعت بعد كسرة، فقلبت ياء مع أنَّ هذا القلب ليس بمطَّرد في القياس، بل في الاستعمال، وهو الرَّاجح لديَّ؛ لوضوح علَّته.

وعلى غرار الألفاظ السَّابقة جاء: طَوِيل وطِوَال، وقَوِيم وقِوَام[4]، ويُشترط فيها أن تكون الواو ساكنة، ولكنَّها وردت متحرِّكة في المفرد، فصحَّت في الجمع، وقد أُعلَّت «طِوَال» شذوذًا فقيل فيها: «طِيَال» في لغة ضَبَّة[5]،

(١) الكتاب (٤/ ٣٦١).

(٢) المنصف (١/ ٣٤٢، ٣٤٦).

(٣) مسائل الخلاف (٣/ ١٥١٠ـ ١٥١٣).

(٤) الكتاب (٣/ ٦٣٥، ٤/ ٣٦٣).

(٥) حُجَّة الفارسي (٣/ ١٣).

حيث قُلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وعليه قول الشَّاعر[1]:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

وأَمَّا الجمهور فعلى «طِوَال»[2].

وممَّا صحِّح أيضًا: ضَيْوَن وضَيَاوِن[3]، حيث صحَّت الواو في المفرد «ضَيْوَن» ـ ليكون مَنْبَهة على أنَّ أصل نحو: سَيِّد سَيْوِد، وإن قَلَّ استعماله إلاَّ أنَّه مراد على أيِّ حال[4] ـ فتبعه الجمع فقيل: ضَيَاوِن، وبِيَّاع وبَيَاوِيع، أصل المفرد «بِيْوَاع» على زنة «فِعْوَال»[5] اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسُّكون، فقلبت الواو ياء وأُدغمت في الياء، فظهرت الواو في الجمع على نسق المفرد، ونَحْو ونُحُوّ[6]، ونَجْو ونُجُوّ[7]، وبَهْو وبُهُوّ[8]، وإن كان قليلاً، وإِدَاوَة وأَدَاوَى، وعِلاَوَة وعَلاَوَى، وهِرَاوَة وهَرَاوَى، وفَلُوَّة وفَلاَوَى[9]، وإِتَاوَة وأَتَاوَى[10]، وغَبَاوَة وغَبَاوَى، وشَقَاوَة وشَقَاوَى[11]، وإِشَاوَة وأَشَاوَى[12].

(١) البيت من «الطويل» وهو لأُنَيف بن زبَّان الطَّائي، وقد ورد في المنصف دون نسبة (١/ ٣٤٢)، ونُسب في شرح شواهد الشافية (٤/ ٣٨٥ـ٣٨٧).

(٢) راجع: حجَّة الفارسي (٣/ ١٣).

(٣) الكتاب (٤/ ٣٦٩).

(٤) الخصائص (١/ ١٥٥ـ ١٥٦).

(٥) الممتع (٣٨٥).

(٦) الكتاب (٤/ ٣٨٤).

(٧) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٥).

(٨) شرح الأشموني (٤/ ٥٤٥).

(٩) الكتاب (٤/ ٣٩١ـ ٣٩٢).

(١٠) الخصائص (١/ ٢١٢).

(١١) المنصف (٢/ ٦٣).

(١٢) التبصرة (٢/ ٩٠٤).

فإدَاوَة وما بعدها سارت على نسق واحد، حيث طرأ على جموعها تغيُّرات عدَّة، وسآخذ «إِدَاوَة» وجمعها «أَدَاوَى» مثالاً لذلك:

(١) قُلبت ألف «إِدَاوَة» في الجمع همزة فصارت: أَدَاءِو.

(٢) أُبدلت الواو ياء؛ لتطرُّفها وكسر ما قبلها فصارت: أَدَاءِي.

(٣) أُبدل من كسر الهمزة فتحة فصارت: أَدَاءَي.

(٤) أُبدل من الياء ألف؛ لفتح ما قبلها فصارت: أَدَاءَى.

(٥) قُلبت الهمزة واوًا فصارت: أَدَاوَى[١].

(ت) **ما ظهرت الياء في جمعه لمشاكلة مفرده**، وذلك نحو: مَعِيْشَة ومَعَايِش[٢] في قوله تعالى[٣]: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾، بالياء في قراءة الجمهور، وقرأ أُسيد عن الأعرج وزيد ابن علي والأعمش وخارجة بن مصعب عن نافع وحميد بن عمير وابن عامر في رواية، وأبوجعفر ﴿مَعَائِشَ﴾ بالهمز[٤].

وقد حدث في هذه القراءة خلاف بين النُّحاة، فمنهم من ردَّها، ومنهم من قبلها، وكان من أشدِّ الرادِّين لها، أبوعثمان المازنيُّ حين قال: «فأمَّا قراءةُ مَنْ قَرأ مِن أهل المدينة معائِش بالهمزة فهى خطأٌ، فلا يُلْتَفَتُ إليها؛ وإنما أُخِذَتْ عن نافعِ بن أبي نُعَيْمٍ، ولم يكن يدرى ما العربيَّة، وله أحرفٌ يقرؤُها لَحْنًا نحوًا من هذا.»[٥].

(١) أوضح المسالك (٤/ ٣٤١).

(٢) الكتاب (٤/ ٣٥٥ـ ٣٥٦).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٠.

(٤) معجم القراءات (٣/ ٨ـ ٩).

(٥) المنصف (١/ ٣٠٧).

ولم يكن المازنيُّ وحده في هذه السَّبيل، بل سبقه من علماء البصرة سيبويه[١]، كما ذُكر عنه[٢]، والأخفش[٣]، وتبعهما المبرِّد[٤]، وأبوجعفر النَّحاس[٥]، وغيرهما كثير.

وأعظم صراحة من النُّحاة، بعض المفسِّرين والقرَّاء، الَّذين ردُّوا هذه القراءة، ومن أظهرهم: الطبريُّ[٦]، وابن مجاهد[٧].

وانبرى للدِّفاع عن هذه القراءة أبوحيَّان، وأسوق إليك ما قاله في الفقرات التَّالية:

(١) أن التَّقليد الأعمى مرفوض عند أبي حيَّان، فآراء البصريِّين ليست آيات قرآنيَّة، أو أحاديث نبويَّة يُتعبَّد بها، فلا ضير أن تُخالف.

(٢)نَقْل الفرَّاء عن العرب أنَّهم يهمزون هذا وما شابهه، وهو ناقل أمين.

(٣) لقد روى القَرأَة الثِّقات، الصُّرحاء، الفصحاء، العلماء، الضَّبطة، المتقنون، الحفظة، هذه القراءة فلا يجوز ردُّها.

(٤) نسبة المازني هذه القراءة لنافع وحده، فيها مجانبة للصَّواب، حيث قرأ بها مجموعة من القرَّاء الَّذين مرَّ ذكرهم سابقًا.

---

(١) لم أجد ما نُسب إليه بأنَّه وصم قراءة ﴿مَعَائِش﴾ بالهمز، بأنَّها غلط إلاَّ أنَّه وصف قول العرب: «مَصَائِب» بالهمز بأنَّه غلط، وهي شبيهة بـ«مَعَائِش» فعمَّم النَّاقلون عنه ذلك على ما يشبهها، والغلط هنا المقصود به: التَّوهم كما فسَّره العلماء. انظر: الكتاب (٤/ ٣٥٥ـ ٣٥٦).

(٢) معجم القراءات (٣/ ١١).

(٣) المعاني (٢/ ٢٩٣).

(٤) المقتضب (١/ ٢٦١) وقد ردَّد ما قاله المازنيُّ كما قال: المحقق، وهو كذلك.

(٥) إعراب القرآن (٢/ ١١٥).

(٦) تفسير الطبري (٥/ ٤٣٥).

(٧) السَّبعة في القراءات (٢٧٨).

(٥) أنَّ في اتِّهام المازني نافعًا، بأنَّه لم يدر ما العربيَّة فيه تناقض؛ لأنَّ نافعًا عاش بين العرب الفصحاء، فهو متكلِّم بالعربيَّة، ناقل للقراءة عنهم، فمن يستطيع أن ينفي ذلك عنه؟

(٦) إساءة كثير من النُّحاة الظَّنَّ بالقرَّاء، وذلك لا يجوز[١].

وقد رجَّح عبداللَّطيف الخطيب[٢]، ما ذهب إليه أبوحيَّان، وإنَّني لمختار ما ذكره، معزِّزًا رُؤى أبي حيَّان السَّالفة الذِّكر بما يلي:

(أ) أنَّ الياء الأصليَّة في نحو: مَعِيشَة شُبِّهت بالزَّائدة في نحو: صَحِيفَة، فلهذا همزت[٣]، حيث أشبهتها في وزنها لفظًا وعدَّة، والأشباه في لغتنا لها شأنها، إذ قد يأخذ المشبَّه حكم المشبَّه به، ولو اتَّفقا في وجه واحد.

(ب) ورد عن العرب ألفاظ مهموزة غير «مَعَائِش» نحو: مُصِيبَة ومَصَائِب[٤]، ومَنَارَة ومَنَائِر[٥]، ومَزَادَة ومَزَائِد[٦]، فهذه الألفاظ تعضد تلك القراءة.

(ت) شروط القراءة الثَّلاثة جليَّة في هذه القراءة، فهي موافقة لخطِّ المصحف، ولوجه من وجوه العربيَّة وهو الحمل على النَّظير، وهي كذلك منقولة عن الرُّواة الثِّقات فسندها صحيح، فلا مطعن فيها حينئذٍ[٧].

(ث) أنَّ المدرسة الكوفيَّة ضليعة في القراءات ـ كما هو ذائع ـ فشيخها

(١) البحر (٥/ ١٥).
(٢) معجم القراءات (٣/ ١٢ـ ١٣).
(٣) الكتاب (٤/ ٣٥٦).
(٤) المصدر السابق.
(٥) معاني الفراء (١/ ٣٧٣).
(٦) الخصائص (١/ ٣٢٨، ٣/ ١٤٤).
(٧) انظر: تفصيل تلك الشُّروط في النشر (١/ ٩).

الكسائي أحد القرَّاء السَّبعة، والفرَّاء قد أقام كتابه المعاني على توجيه القرآن الكريم وقراءاته[1].

(ج) لم يتوافر لدى الرادِّين لهذه القراءة من العلماء القدامى، ما توافر للمتأخِّرين منهم من معرفة القَرأَة لهذه الآية جميعهم، فأجد مثلاً أنَّ الطَّبريَّ يرويها عن الأعرج وحده، بينما يرويها ابن مجاهد عن نافع وحده أيضًا، فما دام المفسِّرون والقُرَّاء ـ وهم أهل الاختصاص ـ لم يذكروا من هؤلاء الرُّواة إلاَّ من سبق ذكرهما، فالأَوْلى ألاَّ يعرف النُّحاة هؤلاء الرُّواة، فهم لذلك معذورون.

ونحو: مَعِيْشَة مَزَادَة ومَزَائِد، حيث جاءت بالهمز في شعر الطِّرمَّاح حين قال[2]:

مَـزَائِـدُ خَـرْقَـاءِ اليَـدَيْـنِ مُسِيفَـةٍ يُخِـبُّ بِهَـا مُسْتَخْلِـفٌ غَيْـرُ آئِـنِ

والصَّواب: «مَزَايِد» بالياء[3]؛ لأنَّ المفرد مأخوذ من «الزِّيادة» فالياء فيه أصليَّة، فلزمت الجمع لذلك.

ويشاكلها: مَكِيل ومَكَايِل، ومَسِيل ومَسَايِل[4]، حيث وُجِدت الياء في الجمع؛ لوجودها في المفرد.

وصحِّح ما لامه واو أصليَّة وذلك مثل: صَفِيَّة وصَفَايَا، ومَطِيَّة ومَطَايَا،

---

(١) المدارس النحوية (١٧٢، ٢١٥).

(٢) البيت من «الطويل» وهو في: ديوانه (٢٦٤) وتخريجه فيه، والخصائص (١/٣٢٨)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٩٥).

(٣) انظر: الخصائص (١/٣٢٨ـ ٣٢٩، ٣/ ١٤٤) فقد ذكر المصنِّف في الجزء الأوَّل أنَّ الصَّواب «مَزَاوِد» بالواو، ثمَّ ذكرها في الجزء الثالث بالياء ـ أي مَزَايد ـ وقد أشار المحقِّق إلى اختلاف النُّسخ مختارًا الياء، وقد راجعت اللِّسان «زيد» فوجدت أنَّها أقرب إلى الياء؛ لأنَّها مأخوذة من الزِّيادة. والله أعلم.

(٤) الصِّحاح (عيش، سيل).

ورَكِيَّة وَرَكَايَا[1]، وعَطِيَّة وعَطَايَا[2]، وشَهِيَّة وشَهَايَا[3]، وبَلِيَّة وبَلَايَا، وسَجِيَّة وسَجَايَا[4]، وعَشِيَّة وعَشَايَا، وغَدِيَّة وغَدَايَا[5].

وبالإمكان أن تُحلَّل اللَّفظة الأولى «صَفِيَّة وصَفَايَا» في النِّقاط الآتية، والبواقي على النَّظم نفسه، فإليك ما جرى ما فيها:

(١) تجمع (صَفِيَّة) على: صَفَايِوُ؛ لأنَّ أصل المفرد: صَفِيْوَة.

(٢) تقلب الواو ياء؛ لتطرُّفها بعد كسرة فتصبح: صَفَايِيُ.

(٣) تُقلب الياء الأولى همزة؛ لوقوعها بعد ألف مَفَاعِلَ؛ ولكونها مدَّة زائدة في المفرد فتصير: صَفَائِيُ.

(٤) تُقلب كسرة الهمزة فتحة؛ طلبًا للتَّخفيف لتصبح: صَفَائَيُ.

(٥) تُقلب الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فتصبح: صَفَاءَا.

(٦) تُقلب الهمزة ياء؛ لاجتماع ألفين وهمزة، والهمزة تشبه الألف فكأنَّه اجتمع ثلاث ألفات، وذلك مستكره عند العرب فصارت: صَفَايَا[6].

إلَّا أنَّه يُلاحظ أنَّ (غَدِيَّة) لغة في (غَدْوَة) كضَحِيَّة لغة في (ضَحْوَة)، فإذا كان كذلك فَغَدِيَّة وغَدَايَا مثل عَشِيَّة وعَشَايَا، وعندئذٍ لا يُقال في قولهم: «إِنِّي لَآتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا» أنَّ الغَدَايَا كُسِّر لأجل الإتباع، إنَّما كُسِّر على بابه؛ لأنَّ غَدِيَّة على زنة (فَعِيْلَة) فتُكسَّر على (فَعَائِل)، قال الشَّاعر[7]:

---

(١) الكتاب (٣/ ٦١٠، ٤/ ٣٩٠).

(٢) الخصائص (٢/ ٣٤٤).

(٣) المنصف (٢/ ٦٥).

(٤) الصِّحاح «بلا، سجا».

(٥) المحكم (عشو ٢/ ٢٠٦، غدو ٦/ ٣٠).

(٦) انظر: أوضح المسالك (٤/ ٣٤١)، والتَّطبيق الصَّرفي (١٦٤) ففيهما الخطوات السَّابقة، وإن اختلفت اللَّفظة.

(٧) البيت من «الطويل» ولم أعرف قائله، وقد استشهد به: ابن الأعرابي على أنَّ «غَدَايَا» مفردها =

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ أُمَّيَهْ غَدِيَّاتُ قَيْظٍ أَوْ عَشِيَّاتُ أَشْتِيَهْ

قَالَ ذلك: ابن سيده نقلاً عن ابن الأعرابي[1]، وإلى رأيي ابن الأعرابيِّ وابن سيده ذهب أبوحيَّان في تذكرته، كما قال البغدادي[2]، إلَّا أنَّ ابن الأعرابي ومن وافقه قد خالفوا قول الجماعة كما ذكر: ابن جنِّي[3]. وإلى رأي ابن الأعرابي ومن تبعه أميل؛ لأنَّ لفظة (غَدَايَا) أتت على بابها إذا جُمعت على (فَعَائِل)، وقد دُعِّمت بشاهد أنشده هو، وهو ثقة يُحتج بمقوله ومنقوله.

وكذلك ما لامه ياء أصليَّة نحو: هَدِيَّة وهَدَايَا[4]، ورَاوِيَة ورَوَايَا[5]، وَحَاوِيَاء وحَاوِيَة وحَوِيَّة جمعها حَوَايَا[6]، وشَاوِيَة وشَوَايَا[7]، وقَضِيَّة وقَضَايَا[8]، ودَوَايَة ودَوَايَا، وسِقَايَة وسَقَايَا[9]، ووَصِيَّة ووَصَايَا[10].

وهذا القسم في التَّحليل كسابقه، إلَّا أنَّ بعض المفردات والجموع

= «غَدِيَّة» «كمَشِيَّة وعَشَايَا» وقد جُمعت على بابها، لا لأجل التَّشاكل بينها وبين العَشَايَا. انظر: المحتسب (٢/ ١٦)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٤٢٦).

(١) المحكم (غدو ٦/ ٣٠).

(٢) حاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٣٢٠) وقد بحثت في الجزء المطبوع من التذكرة ـ إن صحَّت نسبته لأبي حيَّان ـ ولم أجد ما قاله: البغداديُّ، ولعلَّه موجود فيما فُقِد من هذا الكتاب.

(٣) المحتسب (٢/ ١٦).

(٤) الكتاب (٤/ ٣٩٠).

(٥) انظر: المنصف (٢/ ٦٢)، واللِّسان «روي».

(٦) راجع: الكتاب (٣/ ٦١٨)، ومعاني الأخفش (٢/ ٢٩٠)، والتبصرة (٢/ ٩٠٠ـ ٩٠١)، واللِّسان «حوا».

(٧) التبصرة (٢/ ٩٠١).

(٨) الصِّحاح «قضى».

(٩) شرح الشافية (٣/ ٦١).

(١٠) حاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٣١٨).

تختلف في الوزن فمثلاً: هَدِيَّة وهَدَايَا على زنة فَعِيْلَة وفَعَائِل، وتوافقها: حَوِيَّة وحَوَايَا، وقَضِيَّة وقَضَايَا، ووَصِيَّة ووَصَايَا، بينما أجد أنَّ نحو: رَاوِيَة ورَوَايَا على زنة فَاعِلَة وفَوَاعِل، ونظيراتها: حَاوِيَاء وحَاوِيَة على حَوَايَا، وشَاوِيَة وشَوَايَا، على حين أنَّ نحو: دَوَايَة فَعَالَة تُجمع على دَوَايَا فَعَائِل، وكذا سِقَايَة فِعَالَة تُجمع على سَقَايَا فَعَائِل، وإن اختلفت هذه الألفاظ في الوزن، فإنَّها أتت على وتيرة واحدة، حيث إنَّ لامات مفرداتها ياءات أصليَّة، فمن ثمَّ وُجدت في جموعها[1].

وصُحِّح أيضًا نحو: بِيْض جمع أَبْيَض، وعِيْس جمع أَعْيَس[2]، وعِيْن جمع أَعْيَن، وجِيْد جمع أَجْيَد[3] إذ القياس فيها: بُوْض، وعُوْس، وعُوْن، وجُوْد، بدلالة أَحْمَر وحُمْر، فوزنها في الأصل (فُعْل) فقلبت الضَّمة فيها إلى كسرة لتسلم الياء، ويُبتعد حينئذٍ عن الثِّقَل الحادث من الواو في الجمع[4].

ومَبَاع ومَبَايِع، وأَصْيَد وأَصَايِد، وعِثْيَر وعَثَايِر، ويَزِيْد ويَزَايِد، حيث صحَّت الأولى لاشتقاقها من البيع، فظهرت الياء في الجمع مُشَاكَلة للمفرد، وأمَّا الثَّانية فصحَّت؛ لكونها اسمًا حيث الياء أصليَّة متحرِّكة في المفرد، فبقيت في الجمع، وصحَّت الثَّالثة؛ لتحرُّك الياء مع زيادتها في المفرد، إلاَّ أنَّ الحركة منحتها قوَّة فظهرت في الجمع، وأمَّا الأخيرة فصحَّت؛ لأنَّها اسم والياء في المفرد أصليَّة، فتبعه الجمع[5].

---

(١) انظر: الكتاب (٣/٦١٨، ٤/٣٩٠)، والمنصف (٢/٦٢)، واللِّسان (حوا، روي)، ومعاني الأخفش (٢/٢٩٠)، والتبصرة (٢/٩٠٠ ـ ٩٠١)، والصِّحاح (قضى)، وشرح الشافية (٣/٦١)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/٣١٨).

(٢) الكتاب (٣/٥٩٢) مع تعليق المحقِّق.

(٣) حجة الفارسي (١/٢٤٥) مع تعليق المحقِّقين.

(٤) الأصول (٣/٢٦٥).

(٥) المقتضب (١/٢٦٠) وقد ذكر سيبويه «عِثْيَر وعَثَايِر». انظر: الكتاب (٣/٦١٣).

وممَّا صحَّ لكون لامه همزة أصليَّة: خَطِيْئَة وخَطَايَا[1]، ورَزِيْئَة ورَزَايَا، وجَبِيْئَة وجَبَايَا، وسَوِيْئَة وسَوَايَا[2]، وبَرِيْئَة وبَرَايَا[3]، ودَنِيْئَة ودَنَايَا[4]، وقد مرَّ جمع خَطِيْئَة «خَطَايَا» بخطوات أسردها فيما يلي، وبقيَّة الألفاظ على نمطها:

(١) أصلها: خَطَايِئُ.

(٢) أُبدلت الياء المكسورة همزة؛ لأنَّها وقعت بعد ألف الجمع الَّذي لا نظير له في الآحاد، وكانت ـ أي الياء ـ في المفرد مدَّة زائدة، فصارت: خَطَائِئُ.

(٣) أُبدلت الهمزة الثَّانية ياء؛ لوقوعها بعد همزة مكسورة فصارت: خَطَاءِيُ.

(٤) قلبت كسرة الهمزة الأُولى فتحة؛ طلبًا للخفَّة، فصارت: خَطَاءَيُ.

(٥) تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصارت: خَطَاءَا.

(٦) اجتمع ألفان بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف؛ لكونها من مخرجها، فكأنَّه اجتمع ثلاث ألفات، وذلك بغيض، فأُبدلت الهمزة ياء ولم تُبدل واوًا؛ لخفَّة الياء فصارت: خَطَايَا، ووزنها عند البصريِّين (فَعَائِل) وعند الكوفيِّين والخليل (فَعَالَى)[5].

فتبع الجمع المفرد، عندما أُبدلت الهمزة الواقعة بين الألفين ياء للخفَّة، كما أشرت إلى ذلك فيما مضى؛ ولمشاكلة المفرد إذ الياء فيه زائدة كما هي

(١) الكتاب (٣/ ٥٥٣).

(٢) المنصف (٢/ ٥٤، ٦٠).

(٣) التبصرة (٢/ ٩٠١).

(٤) النحو الوافي (٤/ ٧٦٧).

(٥) الكتاب (٣/ ٥٥٣). وانظر: الإنصاف (٢/ ٨٠٥ـ ٨٠٦)، والدُّر المصون (١/ ٣٧٦ـ ٣٧٨)، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم (٩٩ـ ١٠٠) ففيها تفصيل جدُّ جميل.

في الجمع، فإذا راعوا الزَّائد في الجمع، فهم بمراعاة الأصلي أجدر[1].

وأمَّا قلب الياء ـ المبدلة من الهمزة الثَّانية الَّتي هي لام (خَطَائِئُ) ـ ألفًا ولم تبق في الجمع همزة لتصير: خَطَايَا، كما هي في المفرد؛ ذلك لأسباب ثلاثة:

(١) أنَّ هذا الجمع ـ أعني (خَطَايَا) مُجْمع على ترك همزه، وما جاء مهموزًا فهو في غاية الشُّذوذ والقلَّة.

(٢) أنَّ (خَطَايَا) جمع، وما عرض له، فقد عرض له وهو باقٍ على جمعيَّته.

(٣) أنَّ هناك شبهًا بين الألف والهمزة في المخرج، فمن ثمَّ صحَّ الجمع لصحَّة مفرده[2].

(ث) **ما كان مفرده مهموزًا فتبعه جمعه** نحو: جَائِيَة وجَوَاءٍ، وشَائِيَة وشَوَاءٍ[3]، وسُوَاءٍ وسَوَاءٍ، وجُيَاءٍ وجَيَاءٍ، ومَاءٍ وأَمْوَاءٍ، كَمَا في قَول الشَّاعر[4]:

وَبَلْـدَةٍ قَـالِصَـةٍ **أَمْـوَاؤُهَـا**
مَا صِحَةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وبَائِعَة وبَوَائِع[5] والمِرْآة والمَرَائِي[6]، حيث أُجري الجمع مُجرى مفرده

(١) المنصف (٢/ ٦٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٥، ٥٨ـ ٥٩).

(٣) الكتاب (٤/ ٣٧٧).

(٤) انظر: المنصف (٢/ ٨٢ـ ٨٣، ١٥١)، وأمَّا البيتان فمن «الرجز» ولا يُعرف قائلهما، وهما في المسائل الحلبيات (٤٠)، ومعجم شواهد العربية (٢/ ٤٣٨)، والشَّاهد فيهما: «أَمْوَاؤُهَا» وخرِّج على تخريجين: إمَّا أن تكون همزته هي الَّتي في المفرد، وإمَّا أن تكون بدلاً من الهاء الَّتي في «أَمْوَاه» فكأنَّه في الأصل بالهاء، ثمَّ أُبدلت همزة في الجمع، كما صُنع في المفرد.

(٥) شرح الشافية (٣/ ١٣١).

(٦) أوضح المسالك (٤/ ٣٣٨).

فهمز؛ لأنَّ الهمزة أصليَّة في مفردات تلك الألفاظ.

الثَّاني: إعلال الجمع لإعلال مفرده: الإعلال في الجمع أرجح، كما أنَّ التَّصحيح في المفرد أرجح؛ ذلك لثقل الجمع وخفَّة المفرد، إلَّا أنَّ ظاهر كلام ابن مالك أنَّ إعلال المفرد مطَّرد، وخالفه غيره فعدَّه شاذًّا، هذا ما قاله: الأشموني[1]، وهو محقٌّ فيما قاله؛ لأنَّ ابن مالك أجاز الوجهين التَّصحيح والإعلال في المفرد والجمع بلا فارق، حينما قال في ألفيَّته[2]:

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ
ذِي الوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّ

بينما يرى في شرح الكافية الشَّافية أنَّ الإعلال في الجمع أرجح، مثلما أنَّ التَّصحيح أولى في المفرد، وذلك بدلالة قوله[3]:

وَرُجِّحَ الإِعْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي
مُفْرِدِ التَّصْحِيْحُ أَوْلَىٰ مَا اقْتُفِي

ولكن يُؤخذ بقوله: في الألفيَّة؛ لأنَّها متأخِّرة عن الكافية الشَّافية، ومع شدَّة تبعيَّة الجمع لمفرده، إلَّا أنَّ المصادر أشدُّ اتِّباعًا لأفعالها في الاعتلال من الجمع للواحد[4]، ولكنَّ هذا لا يُقلِّل من قيمة ارتباط الجمع بمفرده.

وهذه أمثلة أُعلَّت جموعها لإعلال مفرداتها، وذلك نحو: رِيْح ورِيَاح، وقَامَة وقِيَم، وتَارَة وتِيَر، وجَيِّد وجِيَاد، ودِيْمَة ودِيَم، ودَار ودِيَار[5]، وحِيْلَة

(١) انظر: شرح الأشموني (٤/ ٥٤٥ـ ٥٤٧)، وفي أصول اللغة (٤/ ٥٧٣ـ ٥٧٤).

(٢) الألفيَّة (١٤٣).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٥).

(٤) حجة الفارسي (٣/ ١٥).

(٥) الكتاب (٣/ ٥٩٢، ٥٩٤، ٦٤٣، ٤/ ٣٦٠) وقد اختلفوا في تصريف «الجِيَاد» على أربعة أقوال: أثبتُ القول الأوَّل منها: وهو لسيبويه وتبعه الفارسي في التكملة، تحقيق: مرجان (٤٨٢)، وحرَّرتُ القول الرَّابع فنسبته إلى ابن عطيَّة في المحرر الوجيز (١٢/ ٤٥٥)، فأصبح هذا القول: =

وَحِيَل[1]، وقِيْمَة وقِيَم، وخَيِّر وخِيَار، وكَيِّس وكِيَاس[2]، وطَيِّب وطِيَاب[3]، حيث أُعلَّ المفرد في بعضها بقلب عينه (الواو) إلى ياء، كما في نحو: رِيْح، وجَيِّد، ودِيْمَة، وحِيْلة، وقِيْمَة، وخَيِّر، وكَيِّس، وطَيِّب، فأُعلَّ الجمع أيضًا بقلب عينه (الواو) إلى ياء، فقيل فيها: رِيَاح، وجِيَاد، ودِيَم، وحِيَل، وقِيَم، وخِيَار، وكِيَاس، وطِيَاب، ومنها ما أُعلَّ المفرد فيها بقلب عينه (الواو) ألفًا نحو: قَامَة، ودَار، وتَارَة، فأُعلَّ الجمع بقلب العين منه ياء فقيل: قِيَم، ودِيَار، وتِيَر، وعليه قول الرَّاجز[4]:

يَقُومُ تَارَاتٍ ويَمْشِي تِيَرَّا

فالواو الَّتي أُعلَّت في الجمع، وقعت عينًا لهذا الجمع الصَّحيح اللَّام وقبلها كسرة، وهي إمَّا مُعَلَّة في المفرد كما سبق، وإمَّا شبيهة بالمُعَلَّة وهي السَّاكنة، فتلك شروط قلب هذه الواو، إذا فُقِد منها شرط صحَّت، وتأخذ الشَّبيهة بالمُعلَّة حكم المُعلَّة شريطة أن يقع بعدها في الجمع ألف[5]، وذلك مثل: سَوْط وسِيَاط، وثَوْب وثِيَاب، ورَوْضَة ورِيَاض[6]، وحَوْض

= في المرتبة الثَّانية، وبعده قول: ابن مالك في شرح الكافية الشَّافية (٤/ ٢١١٥) وآخرها قول: ابن منظور في اللِّسان (جود). انظر تفصيلها في: معجم مفردات الإبدال والإعلال (٨٢ـ ٨٣).

(١) الأصول (٣/ ٢٦٤).

(٢) انظر: الخصائص (١/ ١١٢)، والمحتسب (٢/ ٣٦٩) و«خِيَارٌ» جمع، قرأ بها حُميد، وغيره في قوله تعالى: ﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧﴾ [البينة: ٧]. راجع: معجم القراءات (١٠/ ٥٢٨).

(٣) الكشَّاف (٤/ ٧٨٩).

(٤) البيت من «الرَّجز» ولم ينسب لأحد، والشَّاهد فيه «تِيَرَّا» جمع «تَارَة»، والقياس «تِيَار» بالألف؛ لأنَّ «تَارَة» أصلها «تَوَرَة» على «فَعَلَة» كرَحَبَة ورِحَاب، إلَّا أنَّ المعتلَّ من «فِعَال» قد تُحذف ألفه كضَيْعَة وضِيَع؛ طلبًا للخفَّة لثقله بالإعلال. انظره في: الكتاب (٣/ ٥٩٤)، وتحصيل عين الذهب (٥٣٨).

(٥) الأوضح (٤/ ٣٤٤).

(٦) الكتاب (٤/ ٣٦٠).

وحِيَاض[1]، وقد أُعلَّ الجمع بقلب عينه (الواو) ياء لمسوِّغين:

(١) أنَّ هناك شبهًا بين هذه الألفاظ وبين (دَار ودِيَار)، فالواحد (فَعْل) ساكن العين، والسُّكون يجعلها ميِّتة، وهو حرف علَّة كذلك، والجمع على (فِعَال) كدِيَار.

(٢) وقوع الواو بين الكسرة والألف، فكأنَّها ايتلفت حروف العلَّة الثَّلاثة، فقُلب أثقلها وهو (الواو) إلى (الياء) المجانسة لحركة ما قبل الواو[2]. وقد أُختُلف فيما كان على زنة (فُعَّل) جمعًا صحيح اللاَّم في وسطه واوان وذلك مثل: حَائِل وحُوَّل، وصَائِم وصُوَّم، وقَائِم وقُوَّم، وقَائِل وقُوَّل، ونَائِم ونُوَّم[3]، وجَائِع وجُوَّع، وآيِل وأُوَّل[4]، وخَائِف وخُوَّف[5] على وجهين:

(أ) **التَّصحيح**: بإبقاء الواوين على الأصل كما مرَّ في الأمثلة، ثمَّ اختلفوا فيه فمنهم من يرى بأنَّ الوجه عدم القلب، مع اطِّراد القلب لديه أيضًا، كسيبويه حيث يقول: «...؛ إذْ لم يكن القلبُ الوجه فى فُعَّلٍ. ولغة القلب مُطَّردة فى فُعَّلٍ[6]». ومنهم من يقول: بأن التَّصحيح أجود وهو الأصل كالمازني[7]، ووافقه المبرِّد[8]، وتبعهما ابن جنِّي مع اطِّراد القلب لديه[9]،

(١) شرح الملوكي في التصريف (٤٧٥).
(٢) انظر: المصدر السَّابق، وشرح الشَّافية (٣/ ١٣٨)، وقبل ذلك: الكتاب (٤/ ٣٦٠).
(٣) الكتاب (٤/ ٣٥٤، ٣٦٢).
(٤) المنصف (٢/ ٣ـ ٤).
(٥) البحر (١/ ٥٧٤).
(٦) الكتاب (٤/ ٣٦٣).
(٧) المنصف (٢/ ١).
(٨) المقتضب (١/ ٢٦٦).
(٩) المنصف (٢/ ٢، ٤).

على حين يرى ابن مالك أنَّ القلب شائع، كما في قوله[1]:

وَشَاعَ نَحْوُ (نُيَّم) فِي (نُوَّمِ)

وفسَّره الأشموني بالكثرة، مع اعتراضه على قول ابن مالك: (شَاعَ) بأنَّه ليس نصًّا في الاطِّراد، وقد نصَّ غيره ـ يعني ابن مالك ـ على اطِّراده، مرتئيًا أنَّ القلب كثير، ولكنَّ التَّصحيح أكثر منه[2].

(ب) **الإعلال**: حيث قلبت الواو الثَّانية ياء، فالتقت واو ساكنة وهي الأولى وياء متحرِّكة، فتقلب أيضًا الواو ياء وتدغم في الياء، وحدث ذلك الإعلال لأمرين:

(١) لإعلال مفرده، فقد أُعلَّت المفردات السَّابقة: حَائِل،وصَائِم، وقَائِم، وقَائِل، ونَائِم، وجَائِع، وآيِل، وخَائِف، بقلب العين منها همزة، تبعًا لإعلال أفعالها بقلب العين منها ألفًا، عدا (آيِل) فهي مثل نظيراتها إلاَّ أنَّه اجتمع فيها ثلاث همزات فسُهِّلت العين (الهمزة) فصارت ياء، كراهية اجتماع ثلاثة أمثال.

وعلى ذلك حذا الجمع ـ لثقله ـ حذو مفرده، فأُعلَّ بقلب العين (الواو) ياء وإدغامها في الياء فصارت: «حُيَّلاً، وصُيَّمًا، وقُيَّمًا، وقُيَّلاً، ونُيَّمًا، وجُيَّعًا، وأُيَّلاً، وخُيَّفًا»[3].

(٢) لشبهها بنحو: عُتِيّ جمع عَاتٍ، من ناحيتين:

(أ) من حيث فاء (عُتِيّ) إذ يجوز في فائها الضَّم والكسر، فيجوز في الألفاظ السَّابقة ما جاز هنا.

(ب) من حيث العين ـ الَّتي هي الواو ـ في الألفاظ السَّابقة، فإنَّها قربت

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٧).
(٢) شرح الأشموني (٤/ ٥٤٧ـ ٥٤٨).
(٣) المنصف (٢/ ١ـ ٢).

من الطَّرف فأشبهت اللاَّم في (عُتِيّ): فأُعلَّت مثلها.

وعُتِيّ أصلها: عُتُوٌّ بواوين، فتطرفت الواو الأخيرة فقلبت ياء فصارت: عُتُوْيٌ، فالتقى واو ساكنة وياء متحرِّكة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصارت: (عُتُيّ)، فقلبت ضمَّة العين (التَّاء) كسرة لمناسبة الياء فصارت (عُتِيّ)، ثمَّ قلبت ضمة الفاء (العين) كسرة؛ لعُسْر الانتقال من ضمٍّ إلى كسرٍ فصارت (عِتِيّ) فسارت الألفاظ السَّابقة سيرتها[1].

وقد وردت شواهد قرآنيَّة وشعريَّة على إعلال بعض تلك الألفاظ:

ـ قال الله تعالى:[2] ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ إذ قَرأها أُبَيّ وعبدالله: ﴿إِلاَّ خُيَّفًا﴾[3].

ـ وقَالَ الأعشى[4]:

فَبَاتَ عَذُوبًا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّهُ يُوَائِمُ رَهْطًا لِلعَرُوبَةِ صُيَّمَا

وَقَال الرَّاجز[5]:

لَوْلاَ الإِلَهُ مَا سَكَنَّا خَضَّمَا
وَلاَ ظَلِلْنَا بِالمَشَاءِ قُيَّمَا

(١) انظر: الكتاب (٣٦٢/٤)، والمنصف (٢/٢ـ ٣)، والمستقصى (١١٥٣/٢ـ ١١٥٦) ففيها بيان شافٍ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١١٤.

(٣) معجم القراءات (١٧٩/١).

(٤) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (١٨٧)، ومجالس ثعلب (١/ ٨٤)، والمنصف (٤/٢) مع اختلاف يسير.

(٥) البيتان من «الرجز» ولا يُعرف قائلهما، وهما في الخصائص (٢١٩/٣) دون نسبة، وكذا في معجم شواهد العربية (٥٣٢/٢).

وَقال الشَّاعر[1]:

وَمُعَـرَّضٍ تَغْلَـى المَـرَاجِـلُ تَحْتَـهُ عَجَّلْـتُ طَبْخَتَـهُ لِـرَهْـطِ جُيَّـعِ

ـ وقال الشَّاعر[2]:

وَبِـرْذَوْنَـةٍ بَـلَّ البَـرَاذِيـنُ ثَفْـرَهَـا وَقَدْ شَرِبَتْ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيْلا

واخترت الوجه الثَّاني الإعلال للأدلَّة الآتية:

(١) أخذًا بالرَّأي القائل بأنَّ القلب مطَّرد في (فُعَّل) للأمرين السَّالفين.

(٢) أنَّ تلك الألفاظ فيها غُنْية لمن أراد القياس عليها، وإحصاؤها هنا لا يعني ضرورة الوقوف عندها، ولكنَّه ما وقعت عليه العين، فيما جردته من كتب.

(٣) ورود هذه الشَّواهد فيه تقوية لاطِّراده. والله أعلم وأحكم.

---

(١) البيت من «الكامل» وهو للحادرة الذبياني قطبة بن محصن في ديوانه (٥٨)، وفي المفضليات (٤٦) مع تعليق المحقِّقَين، وقد رُوي فيهما بالواو (جُوَّع)، ورُوي في المنصف (٢/ ٣) بالياء دون نسبة فأثبتُّ ما فيه، وانظر: معجم شواهد العربية (١/ ٢٣٢).

(٢) البيت من «الطويل» وهو للنابغة الجعدي في شعره المجموع (١٢٤) وتخريجه فيه مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، وفي كتاب الحيوان (٢/ ٢٨٢)، والمنصف (٢/ ٤) دون نسبة مع اختلاف يسير.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

التَّوَافُقُ فِي الأَبْنِيَةِ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ

لقد بلغ التَّوافق والتَّشاكل بين المفرد والجمع، في هذا المبحث أوج قمَّته، حيث أتيا على صيغة واحدة لفظًا وضبطًا، إلاَّ أن تقديرهما مختلف.

ولهذا ذُهل ابن خالويه فدبَّج في هذا الموطن قائلاً: «وهذا شَبِيهٌ بالسِحْرِ إِذَا تَأَمَّلَهُ الإِنْسَانُ، وَيَحْسُنُ ما يَفْطُنُ له...» ثمَّ يقول بعد ما ذكر هذا الصِّنف من الألفاظ: «... وهذا من مُخَبآتِ سيبويه...»[1]. ويُستأنس بكلام ابن جنِّي عند حديثه عن واحد جمع التَّكسير حين يقول: «ويؤكد عندك أن العناية بواحد جمع التكسير غير واقعة منهم وجودُك جموعًا كُسِّرت الآحاد عليها واللفظ فيهما جميعًا واحد،... فمجيء الجمع على لفظ الواحد يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال ومتقدِّم ومتأخِّر الكلام.»[2].

ثمَّ يبيِّن ابن الخبَّاز معرفة الفروق بين الألفاظ المتَّفقة في العدَّة والزِّنة بقوله: «... والفرق بين المفرد والجمع حكمي لا لفظي ولا ينكر في العربية اتفاق الألفاظ واختلاف التقديرات، ومن تتبع مسائل الأبنية في التصريف وجد مِن ذلك شَيئًا كَثِيرًا...»[3].

ففي ضوء النُّصوص الآنفة الذِّكر، اتَّضحت أهميَّة هذا المبحث، وطرائق التَّفرقة بين تلك الألفاظ المتشابهة زنة وعدَّة،والمختلفة تقديرًا ومعنى، وسأحاول استخراج مضمرات هذا المبحث ودفائنه، فجمعت لذلك ألفاظًا كثيرة، سأوضِّح أوزانها وما دار حولها من خلاف، معضِّدًا ذلك بشواهد قرآنيَّة، أو شعريَّة، مااستطعت إلى ذلك سبيلاً، مُرْدفًا ذلك الإيضاح بموقف

(١) ليس في كلام العرب (٢٦٩، ٣٣٠).
(٢) سر الصِّناعة (٢/ ٦١١ـ ٦١٢).
(٣) توجيه اللمع (٩٩).

العلماء من تلك الألفاظ، فإليك تقاسيمها:

الأوَّل: ما كان على (فُعْلى) بضم الفاء أو كسرها أو فتحها، وفيه أربعة ألفاظ:

* بُهْمَى: وهي للمفرد والجمع عند سيبويه، وألفها للتَّأنيث فمنعت من الصَّرف لذلك[1]، ولم تلحقها تاء التَّأنيث؛ لأنَّه لا يجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة، وحين تكون ألفها للإلحاق فإنَّها تنوَّن، وتلحقها تاء التَّأنيث فيقال: بُهْمَاةٌ[2].

* ودِفْلَى: عند الأخفش[3]، وألفها للتَّأنيث فلا يقال فيها: دِفْلَاةٌ[4]، إلَّا أنَّ الجوهريَّ ذكر أنَّ ألفها قد تكون للإلحاق، وقد تكون للتَّأنيث[5].

* وعَلْقَى: عند بعض العرب إذا كانت ألفها للتَّأنيث؛ أمَّا إذا كانت للإلحاق، فقد أُنِّث مفردها بالتَّاء فقيل: عَلْقَاةٌ[6] وعلى الرَّأي الأوَّل جاء قول العجَّاج[7]:

يَسْتَنُّ فِي **عَلْقَى** وَفِي مُكُورِ
بَيْنَ تَوَارِي الشَّمْسِ وَالدُّرُورِ

* وسَلْوَى: عند الأخفش أيضًا[8]، وعليه قوله تعالى[9]: ﴿**وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ**﴾.

(١) الكتاب (٣/ ٢١١).
(٢) الخصائص (١/ ٢٧٢).
(٣) المعاني (١/ ٩٥).
(٤) الكتاب (٣/ ٢١٢) مع تعليق المحقق.
(٥) الصِّحاح «دفل».
(٦) الكتاب (٣/ ٢١١ـ ٢١٢، ٥٩٧).
(٧) البيتان من «الرجز» وهما في ديوانه (٢٣٦) برواية (فَحَطَّ في عَلْقَى) وانظر: شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٤).
(٨) المعاني (١/ ٩٥).
(٩) سورة البقرة، الآية: ٥٧.

وقد أخرج المبرِّد[1] (بُهْمَى) من باب فُلْك وأخواته؛ لأنَّه يُفرَّق بين مفردها وبين جمعها بالوصف، فيقال في المفرد: بُهْمَى واحدة، وفي الجمع: بُهْمَى كثير، وقد أشار سيبويه[2] إلى مثل هذا، وزاد على ذلك ـ أي المبرِّد[3] ـ أنَّها لا تُثَنَّى كما يُثَنَّى باب فُلْك وأخواته، وهذا هو المعيار الحقيقيُّ لإخراج (بُهْمَى) وما على شاكلتها، ولكنَّني أضفتها إلى هذا الباب أخذًا بقول العلماء: إنَّها تكون للواحد والجمع بلفظ واحد.

الثَّاني: ما كان على (فَعْلَاء)، وفيه أربعة ألفاظ:

* حَلْفَاء: وهي عند سيبويه للواحد والجمع بلفظ واحد، إلَّا أنَّه إذا أُريد بها الواحد وُصفت فقيل: حَلْفَاء واحدة، وإذا كانت للجمع قيل: حَلْفَاء للجميع، وقيل: إنَّ لها مفردًا هو: حَلِفَة بفتح اللَّام، وقيل: بكسرها عن الأصمعي، وقيل: إنَّه: حَلْفَاءَة، وقد جُمعت على: حَلَافٍ[4].

* وطَرْفَاء: عنده أيضًا، ومفردها: طَرَفَة، وقيل: طَرْفَاءَة، وجُمعت على: طَرَافٍ[5].

* وشَجْرَاء: عند ابن قتيبة، ومفردها: شَجَرَة[6].

* وقَصْبَاء: عنده أيضًا، ومفردها: قَصَبَة، وقيل: قَصْبَاءَة[7].

(١) المقتضب (٢/ ٢٠٣ـ ٢٠٤).

(٢) الكتاب (٣/ ٢١١).

(٣) راجع: المقتضب (٢/ ٢٠٣ـ٢٠٤).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٩٦)، وأدب الكاتب (٦١٨)، والأصول (٢/ ٤٤٥)، والمزهر (٢/ ١١٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٣٩١).

(٥) راجع: الكتاب(٣/ ٥٩٦)، وأدب الكاتب (٦١٨)، والأصول (٢/ ٤٤٥)، والخصائص (١/ ٢٧٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٣٩١).

(٦) أدب الكاتب (٦١٨).

(٧) انظر: أدب الكاتب (٦١٨)، والخصائص (١/ ٢٧٣).

الثَّالث: ما كان على (فُعْل) وفيه ستَّة ألفاظ:

* فُلْك: حيث كُسِّرت فُلْك (فُعْل) على فُلْك (فُعْل) ـ فجاءت مفردة في قوله تعالى[1]: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾﴾ ومجموعة كما في قوله سبحانه[2]: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ﴾ ـ كما كُسِّر أَسَدَ (فَعَل) على أُسْد (فُعْل)، ووَثَن على وُثْن، كما في قوله تعالى[3]: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ إذ قُرئت بضمِّ الواو وسكون المثلَّثة ﴿وُثُنًا﴾، وهذا قول: الخليل[4].

وعلَّة ذلك أنَّ فُعْلاً تعاقب فَعَلاً على المعنى الواحد، كالشُّغْل والشَّغَل، والبُخْل والبَخَل، والعُجْم والعَجَم، والعُرْب والعَرَب، فلمَّا كان هذا التَّلازم بين (فُعْل وفَعَل) جاز تكسير (فُعْل) على (فُعْل)، ومع اتِّفاق الضَّمتين في اللَّفظ إلاَّ أنَّهما مختلفتان تقديرًا ومعنًى، فالضَّمَّة في المفرد كضمَّة (قُفْل وخُرْج)، وضمَّة الجمع كضمَّة (حُمْر وصُفْر)[5] في حين يرى المبرِّد[6] أنَّ فُلْكًا وما ماثله، ليس كمثل: (شُكَاعَى واحدة وشُكَاعَى جمع، بدلالة تثنيته على (فُلْكَانِ)[7]، مستدلاً بالتَّثنية على أنَّه ليس باسم جنس جمعيٍّ، كما قال: المحقِّق، وهو

(١) سورة الشعراء، الآية: ١١٩، وسورة يس، الآية: ٤١.

(٢) خرِّجت في: ص(٣٠).

(٣) سورة النِّساء، الآية: ١١٧، وهي قراءة ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ كما في معجم القراءات (١٥٨/٢) وهي القراءة الَّتي حكاها سيبويه في كتابه (٥٧١/٣) لا الَّتي حكاها ابن جنِّي في خصائصه (١٠١/٢) مع أنَّه قُرِيء بها أيضًا، وكلتاهما قراءتان شاذَّتان، وأمَّا «الأَوْثَان» فقد وردت في (٣٠) من سورة الحجِّ، و«أَوْثَانًا» في (١٧، ٢٥) من سورة العنكبوت، ولم ترد فيها قراءة ألبتة..

(٤) الكتاب (٥٧١/٣، ٥٧٧).

(٥) الخصائص (١٠٠/٢ـ ١٠١) وقد سبقه المبرِّد في المقتضب (٢٠٣/٢ـ ٢٠٤)، والفارسي في التكملة، تحقيق: مرجان (٣٥٩)، والحلبيات (١٠٨ـ ١٠٩) إلاَّ أنَّه أكثر بيانًا منهما فقدَّمته.

(٦) المقتضب (٢٠٣/٢ـ٢٠٤) مع تعليق المحقق.

(٧) تثنيتها في: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليّل (٧٧/١) وتحقيق السيِّد وآخر (٧٠/١).

مخالف لاستدلال سيبويه الَّذي سيأتي ذكره[1]، وعندما يُعلِّل البصريُّون وجود نحو: فُلْك وأخواته، يسوقه الكوفيُّون دون تعليل، كما قال: ابن خالويه[2].

وشِبْه الفُلك:

* عُبْر، كما في نحو: نَاقَة عُبْر أَسْفَار، وجِمَال عُبْر أَسْفَار[3].

* ووُلْد، كما في قوله تعالى[4]: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ حيث قرأها يحيى بن يَعْمَر وآخر: ﴿وَلِوُلْدِيْ﴾[5].

* وكُوْر النَّاقَة.

* وهُوْد، إذ يقال: رَجُل هُوْد، وقَوْم هُوْد[6].

* وأُفْق، كما في قول العبَّاس ـ رضي الله عنه ـ[7]:

وَأَنْتَ لَمَّا وُلِدْتَ أَشْرَقَتِ الْـ أَرْضُ وَضَاءَتْ بِنُوْرِكَ **الأُفُقُ**

الرَّابع: ما كان على «فِعَال»، وفيه ستَّة ألفاظ:

* هِجَان: واحد وجمع عند الخليل[8]، وقد ايتلفت خمس علل في هذا اللَّفظ ولما كان على غراره، هي:

١ـ أنَّه كُسِّر «فَعِيل» على «فِعَال» كما في نحو: ظَرِيف وظِرَاف، وكَرِيم وكِرَام، فلزم تكسير «فِعَال» على «فِعَال» فيقال: هِجَان تكسير هِجَان.

(١) انظر: ص(١٤٠).
(٢) ليس (٢٦٩).
(٣) انظر: الكتاب (٤/ ٢٤٣)، وأدب الكاتب (٦١٨) مع تعليق المحقق.
(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٤١.
(٥) انظر: المحتسب (١/ ٣٦٥)، ومعجم القراءات (٤/ ٥٠٧).
(٦) المحتسب (١/ ٣٦٥).
(٧) البيت من (المنسرح) ضمن سبعة أبيات في أمالي ابن الشَّجري (٣/ ١١٥). وانظر: المجموع المغيث (١/ ٨٠). والشَّاهد ووجهه بيِّنان.
(٨) الكتاب (٣/ ٦٣٩).

٢ـ نظَّر سيبويه لـ«هِجَان» وأخواته، بقوله: «وأنّه كجَوادٍ وجِيادٍ..»[١] فيشير هنا إلى أنَّ جَوَادًا «فَعَالاً» جُمع على جِيَاد «فِعَال»، وليس بينهما فرق إلاَّ فتحة الفاء وكسرته، فكما لا يُشك أنَّ جِيَادًا تكسير، فكذلك هِجَان[٢].

٣ـ إذا جُمع «فَعِيل» على «أَفْعِلَة» وجب جمع «فِعَال» على «أَفْعِلَة» أيضًا، وذلك مثل: رَغِيف وأَرْغِفَة، وجَرِيب وأَجْرِبَة، فيقال على هذا: مِدَاد وأَمِدَّة، وزِمَام وأَزِمَّة، وعِقَال وأَعْقِلَة[٣].

٤ـ أنَّ فِعَالاً وفَعِيلاً أختان، من جهات ثلاث:

أ ـ كلٌّ واحدة منهما ثلاثيَّة الأصل.

ب ـ ثالثهما حرف لين.

ت ـ أنَّهما اعتقبا على معنى واحد نحو: كَلِيب وكِلاَب، وعَبِيد وعِبَاد، وطَسِيس وطِسَاس.

٥ـ اختلاف حرف اللِّين بين «فَعِيل وفِعَال» أدَّى إلى اتِّفاق اللَّفظتين؛ لأنَّ الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، فجُمع أحدهما على ما جُمع عليه الآخر، فقيل: نَاقَة هِجَان، ونُوق هِجَان، كما قيل: لَئِيم ولِئَام، وشَرِيف وشِرَاف، فالكسرة الَّتي في الواحد مثل: كسرة «ضِنَاك»، والَّتي في الجمع مثل: كسرة «كِرَام»[٤].

وكثرت الشَّواهد الشِّعريَّة على «هِجَان» فاخترت منها قول طُفيل الغَنَويِّ[٥]:

---

(١) الكتاب (٦٣٩ـ ٦٤٠).

(٢) راجع المصدر السَّابق مع تعليق المحقق، وشرح المفصل (٥/ ٥١).

(٣) المقتضب (٢/ ٢٠٤).

(٤) الخصائص (٢/ ٩٤ـ ٩٥، ١٠١) وقد أشار ابن السَّرَّاج إلى هاتين العلَّتين ولم يفصِّل فيهما. الأصول (٣/ ٢٠).

(٥) البيت من «الطويل» والشَّاهد ووجهه واضحان، وهو في ديوانه: (٣٢)، وتخريجه فيه، وفي كتاب الاختيارين (٣٨).

فَلَمَّا فَنَى مَا فِي الكَنَائِنِ ضَارَبُوا إِلَى القُرْعِ، مِنْ جِلْدِ **الهِجَانِ** المُجَوَّبِ

* وَشِمَال: واحد وجمع عند أبي الخطَّاب الأخفش[1]، وعليه قول عبديَغُوث بن وقَّاص الحارثي[2]:

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ **شِمَالِيَا**

* ودِلَاص: واحد وجمع حيث يقال: دِرْعٌ دِلَاصٌ، وأَدْرُعٌ دِلَاصٌ[3]، وورد في قول عمرو بن كلثوم[4]:

عَلَيْنَا كُلُّ سَابِغَةٍ **دِلَاصٍ** تَرَى فَوْقَ النِّجَادِ لَهَا غُضُونَا

* وجِلَال: واحد وجمع، كما في شرح البَطَلْيَوسي لقول أبي العلاء المعرِّي[5]:

ذَكِيُّ القَلْبِ يَخْضِبُهَا نَجِيعًا بِمَا جَعَلَ الحَرِيرَ لَهَا **جِلَالَا**

* وكِنَان: كما في نحو: امرأة كِنَان ونساء كِنَان[6].

* وكِنَاز: في قول بعض العرب: نَاقَة كِنَاز ونُوق كِنَاز[7].

الخامس: ما كان على «فُعَالَى»، وفيه خمسة ألفاظ:

* حُلَاوَى: واحد وجمع عند أبي زيد، كما قال: أبوعليٍّ القاليُّ[8].

* سُلَامَى: واحد وجمع عند الأخفش، وقيل في جمعها: «سُلَامَيَات»[9]،

---

(١) الكتاب (٣/ ٦٣٩).

(٢) البيت من «الطويل» وهو في المفضليات (١٥٦)، وفي المقتضب (٢/ ٢٠٤) مع تعليق المحقق.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٦٣٩).

(٤) البيت من «الوافر» وهو في: شرح ديوانه (٩٧). مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، وشرح القصائد السَّبع (٤١٥).

(٥) البيت من «الوافر» وهو في: شروح سِقْط الزند (١/ ٦٠ـ ٦١).

(٦) شرح الجمل (٢/ ٥٣٥).

(٧) راجع: اللِّسان (كنز)، والمساعد (٣/ ٤١٨).

(٨) انظر: نوادر أبي زيد (٥٤٥)، والمقصور والممدود (٢٤٨ـ٢٤٩).

(٩) المعاني (١/ ٩٥).

ووقعت في قول أبي ميمون النَّضر بن سلمة العِجْلي[1]:

لَا يَشْتَكِيْنَ عَمَلاً مَا أَنْقَيْنْ
مَا دَامَ مُخٌّ فِي سُلاَمَى أَوْ عَيْنْ

* وحُبَارَى: عند بعضهم للواحد والجمع، وقيل في جمعها: حُبَارَيَات[2]، وجاءت على المعنى الأَوَّل في قول الفرزدق[3]:

وَأَشْلاَءُ لَحْمٍ مِنْ حُبَارَى يَصِيْدُهَا إِذَانَحْنُ شِئْنَا صَاحِبٌ مُتَأَلِّفُ

* وشُكَاعَى: للواحد والجمع أيضًا، وقيل في مفردها: شُكَاعَاةٌ[4]، وهي على المعنى الأَوَّل في قول: عمرو بن أحمر الباهلي[5]:

شَرِبْتُ الشُّكَاعَى وَالتَدَدْتُ أَلِدَّةً وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ العُرُوقِ المَكَاوِيَا

وشُكَاعَى عند المبرِّد كبُهْمَى، من حيث العلل الَّتي أشرت إليها فيما مضى[6]، * وشُقَارَى: كسابقاتها[7].

السَّادس: ما كان على «فِعْلاَن» بفتح الفاء أو كسرها، وفيه لفظتان:

* صَفْوَان: واحد وجمع، فإذا جُعل واحدًا فهو بمعنى الحَجَر، وإذا جُعل جمعًا فهو بمعنى الحجارة[8]، كما في قوله تعالى[9]: ﴿ **كَمَثَلِ صَفْوَانٍ** ﴾.

(١) البيتان من «الرجز». انظر: الصِّحاح (سلم)، ومعجم شواهد العربية (٢/ ٥٤٣).
(٢) انظر: معاني الأخفش (١/ ٩٥).
(٣) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (٢/ ٨٦)، ومعاني الأخفش (١/ ٩٥).
(٤) معاني الأخفش (١/ ٩٦).
(٥) البيت من «الطويل» وهو في شعره المجموع (١٧١)، ومعجم مقاييس اللغة (لدَّ ٥/ ٢٠٣)، وذكر محقِّقو شرح الشافية في (٢/ ١٩٩) أنَّ «شُكَاعَى» مفرد وجمع عند سيبويه، وراجعت الكتاب (٣/ ٣٩٤)، وفهرست اللغة (٥/ ١١٥) فلم أجد إلَّا شُكَاعَات، وقد نُسبت إليه في اللِّسان «شكع».
(٦) انظر: (١٣٣).
(٧) شرح الجمل (٢/ ٥٤٨).
(٨) معاني الأخفش (١/ ١٨٤).
(٩) سورة البقرة، الآية: ٢٦٤.

* عِفْتَان: واحد وجمع، بدلالة تثنيته على «عِفْتَانَانِ»[1]، فهو في الإفراد بمنزلة «سِرْحَان»، وفي الجمع بمنزلة «غِلْمَان»[2].

السَّابع: ما كان على «أَفْعِلَة»، وفيه لفظة واحدة:

أَسْوِرَة: واحد وجمع[3]، حيث جُمِع «أَسْوِرَة» في قوله تعالى[4]: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾ جُمُوعًا كثيرة من بينها: أَسْوِرَة.

الثَّامن: ما كان على «فُعُل»، وفيه أربعة ألفاظ:

* جُنُب: إذا أُخذ من الجَنَابة، وثُنِّي فقيل فيه: رَجُلانِ جُنُبَانِ فإنَّه يكون من باب فُلْك، ومع جوازه فإنَّه ليس بالوجه[5]، والأفصح عدم تثنيته عند سيبويه[6]؛ لأَنَّه مصدر.

* وعُطُل: واحد وجمع أيضًا كما فسَّره القيسي[7]، في قول الشَّمَّاخ ابن ضِرار[8]:

دَارُ الفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا ... يَا ظَبْيَةً عُطُلاً حُسَّانَةَ الجِيدِ

* وشُلُل[9]، * ونُجُم: كما في قوله تعالى[10]: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ۝١٦﴾.

---

(١) المحكم (عفت ٢/ ٣٩ـ ٤٠).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٠).

(٣) معاني الأخفش (٢/ ٤٧٤).

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٥٣.

(٥) الكامل (٣/ ١٥).

(٦) الكتاب (٣/ ٦٤٠) مع تعليق المحقق.

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٣).

(٨) البيت من «البسيط». انظر: ديوانه (١١٢) وتخريجه فيه، والمصدر السَّابق.

(٩) الدُّر المصون (٢/ ٢٠١).

(١٠) سورة النَّحل، الآية: ١٦ إذ قرأها بضم النُّون والجيم ابن وَثَّاب وغيره، وهو واحد وجمع. انظر: معجم القراءات (٤/ ٦٠٦).

التَّاسع: ما كان على «فُعَّل»، وفيه خمسة ألفاظ:

* سُخَّل: كرجل سُخَّل، ورجال سُخَّل[1]، قال أبوكبير عامر بن الحُلَيْس[2]:

فَلَقَدْ جَمَعْتُ مِنَ الصِّحَابِ سَرِيَّةً خُـدْبًـا لِـدَاتٍ غَيْـرَ وَخْـشٍ **سُخَّـلِ**

* ودُمَّل، وسُلَّح، وقُمَّل[3]، وزُمَّل[4].

العاشر: ما كان على «فَعَائِل»، وفيه لفظة واحدة:

* شَقَائِق النُّعْمَان: إذْ وقعت للواحد والجمع بلفظ واحد[5].

وبعد: فقد كان للعلماء آراء متباينة، في تلك الألفاظ الواقعة للواحد والجمع بلفظ واحد، وإنَّما يُفرَّق بين المفرد منها، والجمع بدلالة الحال ومتقدِّم ومتأخِّر الكلام كما ذكر ابن جنِّي[6].

فاجتمع لديَّ أربعة آراء، وإليك تفصيلها:

(١) للخليل وسيبويه[7]، حيث يريان أنَّ تلك الكلمات جمع تكسير بدلالة تثنيتها، فبالتَّثنية خرجت المصادر وما والاها، فيقال مثلاً في تثنية فُلْك: فُلْكَانِ، وعُبْر: عُبْرَانِ، ووُلْد: وُلْدَانِ، وكُوْر: كُوْرَانِ، وهُوْد: هُوْدَانِ،

(١) ليس (٢٨٨).

(٢) البيت من «الكامل» وقد ذكر أبوسعيد السُّكَّري أنَّ السُّخَّل جمع بدلالة قوله: «ولا أدْرِي ما واحدُ السُّخَّل» فيثبت حينئذٍ أنَّه للواحد والجمع بلفظ واحد. انظر: ديوان الهذليِّين «شعر أبي كبير» (٩٠)، وشرح أشعار الهذليِّين (٣/ ١٠٧١).

(٣) انظر: ليس (٢٨٨).

(٤) الصِّحاح (زمل).

(٥) المصدر نفسه (شقق).

(٦) انظر: ص(١٣١).

(٧) الكتاب (٣/ ٥٧٧، ٦٤٠).

وأُفْق: أُفْقَانِ، وهِجَان: هِجَانَانِ، وشِمَال: شِمَالَانِ، ودِلَاص: دِلَاصَانِ، وجِلَال: جِلَالَانِ، وكِنَان: كِنَانَانِ، وكِنَاز: كِنَازَانِ، وصَفْوَان: صَفْوَانَانِ، وعِفْتَان: عِفْتَانَانِ [وَجُنُب: جُنُبَانِ، وعُطُل: عُطُلَانِ، وشُلُل: شُلُلَانِ، وَنُجُم: نُجُمَانِ، على خلاف في تثنيتها]، وهو رأي أكثر النحويِّين[1].

(٢) لأبي عمر الجَرْمِيِّ[2]، إذ يرى أنَّ تلك الألفاظ كالمصادر إذا وُصِف بها، أو أُخبر بها، أو وقعت أحوالًا، فالفصيح فيها ألَّا تُثَنَّى إذ تبقى على صيغة واحدة للمفرد والمثنَّى والجمع فيقال مثلًا: هَذَا هِجَان، وهَذَانِ هِجَان، وهَؤُلَاءِ هِجَان، كما قيل: هذَا عَدْل، وهَذَانِ عَدْل، وهَؤُلَاءِ عَدْل، وكما في جُنُب: هَذَا جُنُب، وهَذَانِ جُنُب، وهَؤُلَاءِ جُنُب.

(٣) أنَّها أسماء جموع ـ وقد نسبه السَّمين الحلبي إلى الأخفش[3]، وهو محجوج بما في المعاني[4] إذ يرى أنَّ نحو: فُلْك واحد وجمع ـ لأنَّها لا تحتاج إلى تغيير مقدَّر ـ إلَّا إذا عُدَّت جموع تكسير ـ وهذا تكلُّف لا طائل من ورائه، وليس هناك مانع أن يشترك المفرد والجمع في لفظ واحد، كما اشترك الكلُّ والجزء في لفظ «إِنْسَان» للشَّخص وللمثال الَّذي يُرى في سواد العين، فهو في المفرد والجمع أسهل منه بين الكلِّ والجزء؛ لأنَّ مفارقة الجزء للكلِّ أكثر من مفارقة المفرد للجمع، وقد صحَّح هذا الرَّأي ابن مالك في التَّسهيل[5] ويلحظ أنَّ إبراهيم الحندود[6] نسب إلى ابن مالك أنَّه صحَّح

(١) ارتشاف الضرب (١/ ٤٠٢).

(٢) راجع: شرح المفصل (٥/ ٥١)، وشرح الشافية (٢/ ١٣٥ـ ١٣٦)، والارتشاف (١/ ٤٠١).

(٣) الدُّر المصون (٢/ ٢٠١).

(٤) انظر (٢/ ٣٤٢).

(٥) راجع: التسهيل (٢٦٧)، والارتشاف (١/ ٤٠٢)، والمساعد (٣/ ٣٩٢)، ولمزيد من التَّفصيل، انظر: الهمع (٦/ ١٢٨ـ ١٢٩).

(٦) مسائل الخلاف (٢/ ٧٠٦).

ما ذهب إليه الخليل وسيبويه محتجًّا بما في التَّسهيل، والصَّواب: أنَّ ابن مالك صحَّح رأي القائلين بأنَّه: اسم جمع، ونصَّ على ذلك في التَّسهيل حين قال: «والأصحّ كونه اسم جمع...»[1]، وأمَّا الخليل وسيبويه، فيعدَّان باب فُلْك وأخواته جمع تكسير، وقد نسبه إلى سيبويه ابنُ مالك نفسُه في شرح التَّسهيل[2]، بينما يميل في شرح الكافية الشَّافية[3] إلى رأي الخليل وسيبويه، وهذا الشَّرح متأخِّر عن شرح التَّسهيل، فيمكن الأخذ به.

(٤) أنَّها أسماء مفردة عند بعض النُّحاة[4].

ورأي الخليل وسيبويه هو الرَّاجح لديَّ لما يأتي:

(أ) أنَّهما شيخا العربيَّة، فهما أعلم بلغة العرب، وأقرب العلماء إلى مخالطة العرب الخلَّص.

(ب) أنَّ رأيهما قال به: أكثر النَّحويِّين، ولن يجتمع العلماء على خطأ.

(ت) استدلالهما بتثنية تلك الألفاظ، وارد عن العرب، فلا مجال لردِّه.

(ث) مجيء عدد من الشَّواهد القرآنيَّة والشِّعريَّة، فيه تأييد لهذا الرَّأي.

وختامًا فما جاء على زنة «أَفْعِلَة» و«فُعَّل» و«فَعَائِل» فهو نظير لـ«فُعْلَى» و«فَعْلَاء» و«فُعَالَى» في انعدام التَّثنية، وأمَّا نحو: «فُعْل» و«فِعَال» و«فِعْلَان» و«فُعُل» على خلاف فيه، فوردت ألفاظها مثنَّاة، فبعضها منصوص عليها، وما لم ينصَّ عليه منها قيس على ما سُمِعَ. والله أعلم وأحكم.

---

(١) (٢٦٧).

(٢) تحقيق: عدنان قُليّل (١/ ٧٧)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ٧٠).

(٣) (٤/ ١٨٠٩ـ ١٨١٠).

(٤) انظر: الارتشاف (١/ ٤٠٢)، والهمع (٦/ ١٢٩).

الفَصْلُ الثَّانِي
المُوَافَقَاتُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: إِعْرَابُ الجَمْعِ المُنْصَرِفِ إِعْرَابَ المُفْرَدِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَى الجَمْعِ وَالعَكْس.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: إِعْمَالُ المُشْتَقَّاتِ المَجْمُوعَةِ عَمَلَ مُفْرَدَاتِهَا.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: وَصْفُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ وَالعَكْس.

تَوْطِئَة:

كان الحديث في الفصل الأوَّل عن الموافقات الصَّرفيَّة بين المفرد وجمع التَّكسير، وقابله الفصل الثَّالث فكان يدور حول الموافقات الدَّلاليَّة بين المفرد والجمع، فمن التَّسلسل المنطقيِّ أن يعقب الفصل الأوَّل، حديث عن الموافقات النَّحويَّة، وهذا هو محور الفصل الثَّاني، الَّذي أقدِّم له بهذه التَّوطئة.

إنَّ هذا الفصل يجلِّي الصُّورة النَّحويَّة الرَّائعة الَّتي تكتنف المفرد وجمع التَّكسير على حدٍّ سواء، فبدأ بالحديث عن الإعراب الَّذي عدَّه النُّحاة فرع المعنى، ثمَّ عقَّب بعود الضَّمير الدَّال على مكانة الإيجاز والاقتصاد في لغتنا، ثمَّ وليه حديث عن الإعمال، وهو ظاهرة نحويَّة لها شأنها في الدَّرس النَّحويِّ قديمًا وحديثًا، وخُتم الفصل بوقوع كلٍّ من المفرد والجمع نعتًا للآخر، في سياق لغويٍّ عربيٍّ فصيح.

فتلك التَّشاكلات إعرابًا، وعودًا، وإعمالاً، ونعتًا، دليل تمازج نحويٍّ قويٍّ بين المفرد وجمع التَّكسير، أودت بجمعهما، مع افتراقهما أصلاً...

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

إِعْرَابُ الجَمْعِ المُنْصَرِفِ إِعْرَابَ المُفْرَدِ

كشفت فِي الفصل الأوَّل عن أصالة المفرد، وفرعيَّة الجمع بما يغني عن الإعادة[1]، ومن التَّشاكل حينئذٍ أن يُعطى الأصل حركات إعرابيَّة أصليَّة مثله، وزيادة في التَّناسب أيضًا، أن يتوافر في الجمع ما توافر للمفرد من حركات، ولكن هل تلك الحركات تدخل على فئة معيَّنة من المفردات والجموع؟

إنَّ الحركات الثَّلاث وهي الضَّمة للرَّفع، والفتحة للنَّصب، والكسرة للجرِّ، لا تظهر إلاَّ في المفرد المنصرف، وعلى غراره الجمع المُكسَّر المنصرف، إذن إعراب جمع التَّكسير المنصرف، إعراب المفرد المنصرف، من باب (حمل الفرع على الأصل)، وسُمِّي ذلك الحَمْل عند الأصوليِّين بـ(قياس المُسَاواة)، ويُعنى به: التَّسوية بين المحمول والمحمول عليه، في الأحكام جميعها[2].

ويخرج بالإفراد، ما كان مثنًّى، أو مجموعًا، مضافًا أو غير مضاف، وبالمنصرف الممنوع من الصَّرف، وبالجمعيَّة يخرج المفرد، والمثنَّى أيضًا؛ لأنَّ إعرابها بالحروف وهي علامات إعرابيَّة فرعيَّة، وبالتَّكسير يُحترز من جمع السَّلامة مذكَّره؛ لأنَّه على نسق التَّثنية، ومؤنَّثه؛ لأنَّه غير مستوفٍ للحركات، إذ الكسرة نائبة عن الفتحة في حالة النَّصب[3].

ولم يُعرب جمع التَّكسير المنصرف، إعراب المفرد المنصرف اعتباطًا، بل كان هناك تفسيرات لذلك الحَمْل، منها:

* أنَّه أُعرب؛ لأنَّه لم يأت على حدِّ التَّثنية[4]، حيث أُستُؤنف له البناء،

(١) انظر: ص (٣٩ـ٤٠).
(٢) الإصباح في شرح الاقتراح (١٩٢) مع تعليق المؤلِّف.
(٣) شرح الكافية (١/ ٧٤ـ ٧٥).
(٤) المقتضب (١/ ١٤٤).

كما أُسْتُؤنف للواحد[1]، ذلك أنَّ صيغة المفرد، بِنْيَة مستقلَّة قبل جمعها، فلمَّا جُمعت تغيَّر بناؤها، وهذه علَّة تسميته بجمع التَّكسير؛ لأنَّ اللَّفظة المفردة تتكسَّر، أي تتغيَّر هيئتها، إمَّا بزيادة في الحروف، وتغيُّر في الحركات كـ(بَيْت وأَبْيَات)، أو بنقصان في الحروف، وتبدُّل في الحركات كـ(حِمَار وحُمُر)، أو بمطابقة في الحروف لا في الحركات كـ(سَقْف وسُقُف)، أو بتناسب فيهما جميعًا كـ(فُلْك جمع فُلْك)[2]، في حين تسلم بِنْيَة المفرد في التَّثنية، اللَّهمَّ إلاَّ أن يُزاد عليها ألف ونون، ومثل التَّثنية، جمع المذكَّر السَّالم.

* مجيء جمع التَّكسير مختلف الصِّيغ، كاختلاف المفرد في صيغه[3]، فاختلاف صيغ الجمع نحو: كَلْب، وأَكْلُب، وكِلاَب، وأَكَالِب، فالأُولى أتت على (أَفْعُل) جمع قلَّة، والثَّانية جاءت على (فِعَال) جمع كثرة، والأخيرة وردت على (أَفَاعِلَ) وهي جمعٌ للجمع، وأمَّا اختلاف المفرد فنحو: رَجُل، وفَرَس، وثَوب، وكِتَاب، وغُلاَم[4]، فهذه كلُّها مفردة، ولكنَّها أتت متفاوتة، فلكلٍّ مفرد منها بِنْيَتُه الخاصَّة به، من حيث عدد الحروف، وحركاتها، وسكناتها، وأصالتها، وزيادتها، وغير ذلك من أحوال أبنية الكلمة، ولكلٍّ لفظة معنًى مستقلّ عن الأخرى.

* أنَّ إعراب الجمع آتٍ على آخره، كإعراب المفرد[5]، نحو قولك: رَجُلٌ ورِجَالٌ، ورَجلاً ورِجَالاً، ورَجُلٍ ورِجَالٍ، فكلاهما أُعربا بحركات أصليَّة، وحرف إعرابه، هو حرف إعراب المفرد[6]، كما في المثال الماضي،

(١) علل النحو (١٧٣، ٥١٩).
(٢) توجيه اللمع (٩٩).
(٣) علل النحو (٥١٩).
(٤) المقتصد في شرح التكملة (٣/ ١٠٣١).
(٥) المنصف (٢/ ١٣٠).
(٦) سر الصناعة (١/ ٩٥، ٢/ ٦٩٧).

وهذا هو القسم الأوَّل عند ابن الخبَّاز، وأمَّا القسم الثَّاني فهو: اختلاف حرف إعراب الجمع، عمَّا هو في المفرد، كما في نحو: غُلَامٍ وغِلْمَانٍ، وَصَبِيٍّ وصِبْيَةٍ، وضَارِبَةٍ وضَوَارِبَ، وقَتِيلٍ وقَتْلَى، وهو ثلاثة أنواع:

(١) أن يكون بدلاً، وهو قسمان:

(أ) ما كان مبدلاً من أصل كالهمزة في (أَرْجَاءٍ) فإنَّها بدل من (الواو) الَّتي هي لام الكلمة.

(ب) ما كان مبدلاً من زائد كياء (الذَّفَارِي) فهي مبدلة من ألف (ذِفْرَى) إذا كانت ألفها للتَّأنيث، وأمَّا إن كانت للإلحاق فهي الياء المنقلبة عنها الألفُ في المفرد، فرجعت في الجمع إلى أصلها؛ لأنَّ الجمع يردُّ الأشياء إلى أصولها.

(٢) ما كان آخر أصل من الكلمة، وذلك مثل: حاء (طِلَاح) فواحده (طَلْحَة) والتَّاء حرف إعرابه، فلمَّا جُمع سقطت التَّاء، فصارت الحاء حرفًا لإعرابه.

(٣) ما كانت اللَّام الَّتي قبل اللَّام الأخيرة، هي حرف الإعراب في نحو: (فَرَزْدَق) فالقاف في حال الإفراد هي حرف الإعراب، فلمَّا جُمع صار (فَرَازِد) بدال هي حرف الإعراب، لأنَّ القاف حُذفت عند جمعه، وربَّما حذفت (الدَّال) وبقيت (القاف) هي حرف الإعراب؛ فيقال فيه إذ ذاك: (فَرَازِق)، وهذا رأي آخر في جمع ما كان خماسيًّا رابع حرف منه، أو خامسه، مشبه للحروف الزَّوائد؛ لكونه من مخرج أحدها، إلاَّ أنَّ الرَّأي الأوَّل، وهو حذف القاف وبقاء الدَّال حال الجمع، هو الأجود وهو مذهب سيبويه، ومع ذا، فإنَّ الإعراب بالحركات قائم مقام اتِّفاق المفرد والجمع في حرف الإعراب[1].

(١) انظر: سر الصِّناعة (٢/ ٦٩٨)، والنِّهاية في شرح الكفاية (٢/ ٤٣٠ـ ٤٣١)، وأكثر التَّفصيل منه، إضافة إلى كثرة أمثلته، والتَّصريح (٥/ ١٣٤ـ ١٣٥)، والمقتصد في شرح التكملة (٣/ ١٠٣١).

* اختلاف معاني الجمع، كاختلاف معاني المفرد، إذ يكون جمع أكثر من جمع، كما أنَّ الواحد مخالف للواحد في أمور كثيرة[1]، وقد وقف عبدالقاهر عند هذا التَّفسير، مرتئيًا أنَّه لا يصحُّ؛ لأنَّ الجمع وإن دلَّ على القلَّة، والكثرة، وجمع الجمع، والأعداد كالثلاثة والأربعة، والعشرة، والمئة، والألف؛ لأنَّها وإن أنبأت عن الجمع، فإنَّ كلَّ واحد منها مغاير للآخر في حقيقته.

وإذا نُظر إلى الواحد فإنَّه لا تفاوت فيه من حيث إنَّه واحد، فليس ثمَّة واحد أكثر من واحد كما في الجمع، وليست له أنواع مختلفة، كاختلاف الأعداد في الجمع، وإنَّما يحدث هذا التَّفاوت للواحد فيما يُوصف به نحو: الرَّجُل كالمرأة، في كونه واحدًا، ولكنَّ أحدهما مباين للآخر، وسائر الآحاد كذلك فمنها: الجَماد، والحيوان، والأحداث، والحيوان منه ما هو بهيمة، ومنه ما هو إنسان، والأحداث أيضًا بعضها أفعال مؤثِّرة ظاهرة كالضَّرْب، وبعضها معانٍ معقولة كالفَهْم، فمن استدلَّ بهما على هذا المعنى، فقد جمع بينهما وبين التَّثنية؛ لأنَّ التَّثنية كالواحد في مفارقة بعضها لبعض، فمثلاً الرَّجُلاَن خلاف المرأتين، كما أنَّ الرَّجل خلاف المرأة، ومن ثمَّ يسقط الاستدلال بهذا؛ إذ المقصود الإتيان بصفة يشترك فيها المفرد والجمع، دون التَّثنية وذلك لم يتحقَّق، إلاَّ أن يُراد به أنَّ الجمع ورد مخالفًا للمفرد والمثنَّى في تفاوت معانيه، واستئثاره دونهما بأوصاف، جعلته في حكم الشَّيء المستقلِّ بذاته، وعليه فقد أُعطي مرتبة الأصول؛ لكونه ممَّا أُستُؤنف أمره، فكان ردُّ الواحد إليه مخالفًا لردِّه إلى التَّثنية، وهذا معنى غامض[2].

* بناء الجمع، لبناء مفرده، وذلك نحو: هَذَا وهَؤُلاءِ، والَّذِي والَّذِين،

(١) راجع: المنصف (٢/ ١٣٠)، وسر الصناعة (١/ ٩٥).

(٢) المقتصد في شرح التكملة (٣/ ١٠٣٢ـ ١٠٣٣) بتصرف.

فلمَّا أفردوا بنوا، فقالوا: (هَذَا، والَّذِي)، ولمَّا ثنَّوا أعربوا، فقالوا: (هَذَانِ، واللَّذَانِ) فلمَّا عادوا إلى الجمع بنوا، فقالوا: (هَؤُلاءِ، والَّذِينَ)[1]، ويُلحظ هنا أنَّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا تدخل ضمن باب جمع التَّكسير، وإنَّما أُوردت في هذا الموطن؛ لبيان المشاكلة بين المفرد والجمع، ومفارقة التَّثنية لهما.

* في ضوء الأمثلة الَّتي سردها ابن الخبَّاز جاء كلٌّ من المفرد والجمع، صحيح الآخر نحو: رَجُلٍ وقُصُورٍ، أو شبيهًا بالصَّحيح نحو: دَلْوٍ وظَبْيٍ وعُشْوٍ وعُمْيٍ، أو مقصورًا نحو: حُبْلَى وجَرْحَى، أو منقوصًا نحو: قاضٍ وأيدٍ، أو ممدودًا نحو: كِسَاءٍ وظِبَاءٍ[2].

* ورود صيغ الجمع، على وَفْق صيغ المفرد، وذلك نحو: كِتَاب ورِجَال على زنة (فِعَال)، وسُلْطَان وكُثْبَان على زنة (فُعْلَان)، وسِرْحَان وغِرْبَان على (فِعْلَان)، وصُرَد وظُلَم على (فُعَل)، وإِرَم وسِدَر على (فِعَل)، وقُفْل ودُوْر على (فُعْل)، وسُدُوس وقُصُور على (فُعُول)[3]، وغير ذلك كثير ممَّا تعرضتُ لذكره في الفصل الأوَّل[4].

* وصف المفرد بالجمع كما في نحو: بُرْمَة أَعْشَار، وثَوْب أَسْمَال، وقِدْر أَكْسَار[5]، حيث جاءت (أَعْشَار، وأَسْمَال، وأَكْسَار) على زنة (أَفْعَال) جمع قلَّة، وموصوفاتها مفردات، وهذا التَّفسير سأوفِّيه حقَّه في مبحث مستقلٍّ[6] ـ بحول الله وقوَّته ـ وإنَّما ذكرته هنا؛ لإظهار شدَّة التَّرابط بين المفرد والجمع.

(١) انظر: سر الصناعة (١/ ٩٥ـ ٩٦)، والمقتصد في شرح التكملة (٣/ ١٠٣٢).
(٢) راجع: النهاية في شرح الكفاية (٢/ ٤٣٠)، وظاهرة التآخي (١/ ١٤٠ـ ١٤٢).
(٣) انظر: النهاية (٢/ ٤٣٠)، وتوجيه اللمع (٩٩)، وظاهرة التآخي (١/ ١٤٢).
(٤) انظر: ص(٤٦ـ٤٧).
(٥) شرح المفصل (٥/ ٦ـ ٧).
(٦) انظر: ص(١٨٩) وما بعدها.

* وأخيرًا: فلم يطَّرد في آخر كلٍّ من المفرد والجمع حرف لين صالح لأن يكون علامة للإعراب، كما في المثنَّى وجمع المذكَّر السَّالم[1]. وما أتى من المُشَاكَلات بين المفرد والجمع فيما مضى من البحث، وما سيأتي، فإنَّه يجعل تفسيرًا ومسوِّغًا لإعراب جمع التَّكسير المنصرف إعراب المفرد المنصرف، والله أعلم وأحكم.

(١) شرح الكافية (١/ ٧٥).

المَبْحَثُ الثَّانِي
عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَى الجَمْعِ وَالعَكْس

اعتدت فيما مضى أن أجرد بالتَّرتيب الكتب الَّتي بين يديَّ في القضيَّة الَّتي أتناولها بالدَّرس، بدءًا بكتاب سيبويه، وانتهاء بالمؤلَّفات المحدثة الَّتي وقعت عليها، وهكذا سرت على الوتيرة نفسها، فجمعت كلَّ ما يتعلَّق بعود الضَّمير مفردًا أو مجموعًا إلى أن وصلت إلى بحث عنوانه: «أَحْوَالُ الضَّمِيرِ مَعَ مُفَسِّرِهِ» لـ«زكيَّة اللِّحياني» وبما أنَّ هذا البحث جعل الضَّمير محوره الأساس، فقد وجدت بغيتي فيه، مع الاستعانة بما دوَّنته قبل عن عود الضَّمير من كتب أخرى لم تصل إليها يد الباحثة، لذا فقد انقسم هذا المبحث بطبيعته إلى نوعين:

الأوَّل: عَوْدُ الضَّمير مُفْردًا عَلَىٰ الجَمْعِ.

والثَّاني: عَوْدُ الضَّمير مَجْمُوعًا عَلَىٰ المُفْرَدِ.

وقبل أن أتحدَّث عن النَّوع الأوَّل أقول: لقد هممت في بداية الأمر أن أتكلَّم عن عود الضَّمير في ستَّة عناصر هي:

١ـ عود الضَّمير مُفْردًا على الجمع.

٢ـ عود الضَّمير مجموعًا على المفرد.

٣ـ عود الضَّمير مثنًّى على المفرد.

٤ـ عود الضمير مثنًّى على الجمع.

٥ـ عود الضَّمير على اسم الجمع.

٦ـ عود الضَّمير على اسم الجنس الجمعي.

ومع أنَّ تلك العناصر تتَّصل بكلٍّ من المفرد والجمع صلة وثيقة، إلَّا أنَّني أحجمت عن الحديث فيها، واقتصرت على العنصرين الأوَّلين، لأمرين:

(أ) أنَّ هذا المبحث سيطول كثيرًا إذا فصَّلت القول في كلِّ عنصر على حدة.

(ب) أنَّ العناصر السَّابقة تناولتها أيدي الباحثين وبخاصَّة، البحث الَّذي ذكرته سابقًا، فلا حاجة للتَّكرار، والاكتفاء بالأوَّلين منها هو لبُّ المبحث وخالصه.

النَّوع الأوَّل: عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَى الجَمْعِ:

لجمع التَّكسير دلالات مختلفة، إذ يجيء للعقلاء وغيرهم، وهمَا: أي العقلاء وغير العقلاء، قسمان: مذكَّر ومؤنَّث، وبحسب ما تقتضيه تلك الدَّلالات يعود الضَّمير عليه، فإليك تقاسيمه:

١ـ جَمْعُ التَّكسِيرِ لِلْعُقَلاَءِ، وهو نمطان:

(أ) جَمْعُ التَّكسِيرِ للذُّكُورِ العُقَلاَءِ:

هذا النَّمط يعود الضَّمير إليه مفردًا مؤنَّثًا ـ غالبًا ـ على التَّأويل بجماعة[١]، كما في قوله تعالى[٢]: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ۝١١ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ۝١٢﴾، فقد عاد الضَّمير مفردًا مؤنَّثًا تقديره «هي» على جمع التَّكسير للعقلاء، وهو الموطن الفَرْد في القرآن الكريم، ونحو الآية: الرِّجَالُ قَامَتْ، والرِّجَالُ أَكْرَمْتُهَا، وقول العرب[٣]: «الرِّجَالُ وأَعْضَادُهَا، والنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا» فكأنَّ تقديراتها: جماعة الرِّجال قَامَتْ، وجماعة الرِّجال أَكْرَمْتُهَا، وحينما يعود الضَّمير مفردًا مؤنَّثًا على معنى الجماعة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب

(١) انظر: شرح المفصل (٥/ ١٠٥)، وشرح الكافية (٣/ ٣٤٤)، وأحوال الضمير مع مفسره (١٦).

(٢) سورة المرسلات، الآيتان: ١١، ١٢.

(٣) راجع: المسائل الحلبيات (١٤٩)، وأحوال الضمير (١٦).

المنثور، فقد جاء أيضًا في أبيات شعريَّة منها قول الشَّاعر[1]:

أَيُّ فَتَـى هَيْجَـاءُ أَنْـتَ وَجَـارِهَـا إِذَا مَـا رِجَـالٌ بِـالـرِّجَـالِ **اسْتَقَلَّـتِ**

إذ عاد الضَّمير مفردًا مؤنَّثًا على تأويله بجماعة؛ لأنَّه مسند إلى فاعل مجموع جمع تكسير للمذكَّر العاقل.

وقول الرَّاجز[2]:

إِذَا الـرِّجَالُ **وَلَدَتْ** أَوْلَادُهَـا
واضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرٍ أَعْضَادُهَا
وَجَعَـلَتْ أَوْصَـابُهَا تَعْـتَادُهَا

حيث جاءت الأفعال: (وَلَدَتْ، اضْطَرَبَتْ، جَعَلَتْ) مؤنَّثة على تأويلها بجماعة؛ لأنَّها أُسندت إلى فاعلين كلُّها جموع تكسير مذكَّرة عاقلة، وهي: (أَوْلَادُهَا، أَعْضَادُهَا، أَوْصَابُهَا).

وقول جَحْدَر وهو ربيعة بن ضُبَيْعَة[3]:

قَدْ عَلِمَتْ وَالِدَةٌ مَا ضَمَّتِ
إِذَا الكُمَـاةُ بِالكُمَـاةِ **التَفَّتِ**

وهكذا فإنَّ التَّأنيث باعتبار الجماعة، والتَّذكير باعتبار الجمع، أكثر في القرآن الكريم، واللُّغة من رمل يَبْرِينَ ومَهَا فِلِسْطِينَ، كما عبَّر عن ذلك

(١) البيت من (الطويل)، وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل. انظر: الكتاب (٢/ ٥٥)، مع تعليق المحقِّق، وأحوال الضمير (١٨).

(٢) الأبيات من (الرَّجز)، ولا يعرف قائلها، وهي في: المذكر والمؤنث للأنباري (١/ ٣٦٠)، وشرح المفصل (٥/ ١٠٣)، وأحوال الضمير (١٧).

(٣) البيتان من (الرَّجز) وهما في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٢/ ٥٠٧)، ويُفْرِق بينهما بيت في شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليّل (١/ ١٦٨)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٢٧) مع اختلاف يسير، وأحوال الضمير (١٨).

ابن العربي[1]، ومن ثمَّ فإنَّ مثل هذه القاعدة يُفزع إليها عندما تضيق القواعد المستقرأة من كلام العرب عند النُّحَاة.

ولمَّا عاد الضَّمير ـ بكثرة فيما مضى ـ مفردًا مؤنَّثًا على معنى الجماعة، فإنَّه يعود بقلَّة مفردًا مذكَّرًا عند الفرَّاء وابن مالك، مع اختلاف المسوِّغات لدى كلٍّ منهما، حيث يرى الفرَّاء أنَّ تغيُّر صورة المفرد في جمع التَّكسير هي الدَّاعية إلى عود ذلك الضَّمير مفردًا مذكَّرًا، إذ يقول بعد إنشاده لهذا البيت[2]:

أَلَا إِنَّ جِيْـرَانِـي العَشِيَّـةَ رَائِـحُ دَعَتْهُـمْ دَوَاعٍ مِـنْ هـوًى وَمَنَـازِحُ

«فقال: رائح ولم يقل رائحون؛ لأن الجيران قد خرج مَخْرَج الواحد من الجمع إذ لم يبن جمعه على واحدِهِ.»[3]

ولو لم تكن العلَّة السَّابقة هي المسوِّغة لذلك، لما قال فيما بعد عن جمع السَّلامة المحافظ على صورة المفرد: «فلو قلت: صالحون فإن ذلك لم يجز؛ لأن الجمع منه قد بني على صورة واحدة. وكذلك الصالحات نقول، ذاك غير جائز؛ لأن صورة الواحدة فى الجمع قد ذهب عنه توهّم الواحدة»[3].

بينما يعلِّل ابن مالك لهذا بأنَّ الحمل على المعنى هو الَّذي أودى بعود الضَّمير مفردًا مذكَّرًا حيث يقول: «ويأتي ضميرُ الغائبين كضمير الغائبة كثيرا، لتأوُّلهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلا، لتأولهم بواحد يُفْهِم الجمعَ أو لسدِّ واحدٍ مَسَدَّهم...»[4].

(١) أحكام القرآن (٣/ ١١٥٢).

(٢) البيت من (الطَّويل) وهو لحيان بن جَبَلَة أو جُلْبَة المحاربي. انظر: معاني الفراء (١/ ١٣٠)، ونوادر أبي زيد (٤٤٤).

(٣) راجع: المعاني (١/ ١٣٠)، وأحوال الضمير (١٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليّل (١/ ١٦٧)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٢٧)، وأحوال الضمير (١٧).

ثم استشهد بقول عَلْقَمة بن عَبَدَة[1]:

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

فوقع ضمير الغائب في (أَرَادَهَا) مقصودًا به (جمع الرِّجال)، أي: تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى رِجَالٌ، وأَرَادَها جمعهم.

ب ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ للعَاقِلَات:

يجوز في الضَّمير العائد على هذا الجمع وجهان: إمَّا أن يكون مجموعًا فيعود حينئذٍ على لفظ الجمع ومعناه، وذلك نحو: الهُنُودُ قُمْنَ، وإمَّا أن يكون مفردًا، مثل: الهُنُودُ قَامَتْ، فيعود حملاً على معنى الجماعة[2]، وسيكون الحديث عن عوده مفردًا؛ لأنَّ هذه صورة من صور التَّوافق بين المفرد والجمع، ولذا جاء في القرآن الكريم كما في قوله سبحانه[3]: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾، أي: أَزْوَاجٌ طُهِّرَتْ[4]، فعاد الضَّمير مفردًا مؤنَّثًا على التَّأويل بجماعة، ونظيره قوله عزَّوجلَّ[5]: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا﴾.

وفي الشِّعر أيضًا، كقول سَلْمَى بن ربيعة الضَّبِّي[6]:

وَإِذَا العَذَارَى بِالدُّخَانِ تَلَفَّعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ

(١) البيت من (الطويل)، وهو في ديوانه (٣٨)، وشرح التسهيل، تحقيق: قُلَيِّل (١/ ١٦٧)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٢٧)، ونوادر أبي زيد (٢٨١).

(٢) انظر: شرح المفصل (٥/ ١٠٥)، وشرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُلَيِّل (١/ ١٧١)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٣٠)، وأحوال الضمير (١٨).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥.

(٤) راجع: شرح التسهيل (١/ ١٧١)، (١/ ١٣٠)، وأحوال الضمير (١٩).

(٥) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٦) البيت من (الكامل)، وهو في نوادر أبي زيد (٣٧٥)، وشرح ديوان الحماسة (١/ ٢/ ٥٥٠)، وشرح المفصل (٥/ ١٠٤ـ ١٠٥) مع اختلاف لا يذكر فيهما.

فقوله: (تَلَفَّعَتْ، اسْتَعْجَلَتْ، فَمَلَّتْ) عاد الضَّمير منهنَّ مفردًا مؤنَّثًا على جمع الإناث المكسَّر للعاقلات (العَذَارَى).

٢ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِغَيْرِ العُقَلاَءِ:

لقد أجاز العلماء في هذا الصِّنف ـ سواء أكان مذكَّرًا أم مؤنَّثًا ـ أن يعود إليه الضَّمير مفردًا أو جمعًا، وذلك مثل: الأَيَّامُ مَضَتْ أو مَضَينَ[١]، وتعليل إتيانه مفردًا أو جمعًا قد اتَّضح فيما سلف[٢]. ولكن هل عود الضَّمير ـ مؤنَّثًا مفردًا كان أو جمعًا ـ على الجمع بنوعيه القلَّة والكثرة على شاكلة واحدة؟

لقد بيَّن النُّحاة أنَّ جمع القلَّة يعود عليه الضَّمير مجموعًا في الغالب، بينما يعود على جمع الكثرة مفردًا على الأعمِّ، ثمَّ سردوا عللاً كثيرة لهذا، أولاها: ما ارتآه الفرَّاء وتبعه الفارسي وابن الحاجب[٣]، إذ ذهبوا إلى أنَّ تمييز القلَّة يكون مجموعًا فلذا عاد الضَّمير إليه مجموعًا طلبًا للمشاكلة، إذ يقال مثلاً: بِثَلاَثِ لَيَالٍ خَلَونَ، كما أنَّ تمييز جمع الكثرة يكون مفردًا، فإنَّ الضَّمير يعود عليه مفردًا في نحو: لإِحْدَى عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ.

وثانيها: ما علَّل به عبدالقاهر الجرجاني، حيث يقول: «...إن التأنيث لما كان بمعنى الجماعة، وكان علمه المختص به التاء من حيث إن النون ضمير مخصوص بالتأنيث، وليس بحرف وضع للتأنيث خص ما كان أذهب في الجمع والكثرة بالتاء الذي هو موضوع له على الانفراد، والنون بما هو أقل حظًا من الجمع من حيث إنه لا يدل على التأنيث خصوصا، وإنما يدل

(١) انظر: شرح المفصل (٥/١٠٥)، وأحوال الضمير (٢٠).

(٢) راجع: ص(١٥٦).

(٣) انظر: المعاني (١/٤٣٥)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٣١٠ـ ٣١١)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٦١)، وأحوال الضمير (٢١).

على ذوات صفتها التأنيث...»[1].

وثالثها: ما ذكره ابن يعيش، وكأنَّه استشفَّها من كلام الجرجاني السَّابق حينما قال: «...والنون بما هو أقل حظا من الجمع...» حيث يرى أنَّ جمع القلَّة لمَّا صُغِّر على لفظه وجاز وصف المفرد به، وعاد الضَّمير إليه مفردًا، فقد تكاثرت عليه أحكام المفرد، لهذا وُهب النُّون الدَّالة على الجمع؛ لكيلا يُظنَّ به أنَّه مفرد[2].

وسآتي على بعض من شواهد الضَّمير المفرد المؤنَّث العائد على جمع التَّكسير لغير العقلاء، دون المجموع المؤنث؛ لأنَّ حديثي ينصبُّ عليه كما سبق إيضاحه.

فمن القرآن الكريم جاء قوله تعالى[3]: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾، حيث عاد الضَّمير مفردًا مؤنَّثًا على قوله سبحانه: (قُلُوب، أَعْيُن، آذَان) فالأوَّل جمع كثرة، وذلك مناسب كما سبق، وأمَّا الآخران فهما: جمعا قلَّة، وذلك مخالف لما سبق إيراده، ولكنَّهما يُحْملان على محملين: إمَّا أن يكونا محمولين على المعنى، وإمَّا أن يكونا محمولين على اللُّغة الثَّانية فيهما[4].

وقوله عزَّوجلَّ[5]: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ ۝١ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٢ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٣ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۝٧﴾.

ففي كل هذه الآيات عاد الضَّمير مفردًا مؤنَّثًا على جمع التَّكسير لغير

(١) المقتصد في شرح التكملة (١/ ٣٠٠).
(٢) شرح المفصل (٥/ ١٠٦).
(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩.
(٤) انظر: ص(١٥٨-١٥٩).
(٥) سورة التكوير، الآيات: ٢-٧.

العاقل، بينما عاد مفردًا مذكَّرًا في موضع واحد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى[1]: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾.

وقد اختلف العلماء في تفسير عوده مفردًا مذكَّرًا على جمع تكسير غير عاقل في هذه الآية على ستّة أوجه:

١ـ ما رآه سيبويه، حيث يرى أنَّ هذا الجمع وقع موقع المفرد، فلذا عاد الضَّمير عليه مفردًا مذكَّرًا، حيث يقول: «وأمّا أَفْعالٌ فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنْعامُ...»[2] ثمَّ ذكر الآية السَّابقة، وكأنَّ ابن العربي استغرب هذا التَّخريج.

٢ـ ما ذهب إليه الكسائي وهو الحمل على معنى ما ذُكر، وقد ردَّ ابن العربي هذا التَّقدير، على حين نُقِل عنه ـ أي عن الكسائي ـ أنَّه يرى أنَّ الضَّمير عائد على البعض، أي: «ممَّا في بطون بعضه»، إذ الذُّكور لا ألبان لها، وهو ما عوَّل عليه أبوعبيدة[3].

٣ـ عند الفرَّاء، حيث سوَّغ عوده مفردًا مذكَّرًا؛ لأنَّ المفرد يأتي بمعنى الجمع، إذ ذهب إلى النَّعم وهو مذكَّر، ومع ذا فإنَّ ابن العربي يرى أنَّ هذا التَّركيب طويل[4].

٤ـ رأي الزَّجَّاج[5]، إذ علَّل لذلك، بأنَّه لمَّا كان لفظ الجمع اسم جنس يذكَّر ويؤنَّث، عاد الضَّمير إليه مفردًا مذكَّرًا.

٥ـ أنَّ التَّذكير راجع على ذكر النَّعم؛ لأنَّ اللَّبن للذَّكر منسوب، وقد

(١) سبق تخريجها في: ص(٢١).
(٢) الكتاب (٣/ ٢٣٠).
(٣) راجع: معاني الفرَّاء (١/ ١٢٩، ٢/ ١٠٩)، وأحكام القرآن (٣/ ١١٥١)، والمجاز (٢/ ٣٦٢)، وإعراب النحاس (٢/ ٤٠٢).
(٤) انظر: المعاني (١/ ١٢٩، ٢/ ١٠٨)، وأحكام القرآن (٣/ ١١٥١).
(٥) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٠٩).

ذكر هذا الرَّأي ابن العربي[1].

٦ـ أن التَّذكير يعود إلى معنى الجمع، والتَّأنيث يئول إلى الجماعة، ولذا ذكِّر في هذه الآية، وأُنِّث في آية (المؤمنون)[2]: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾، وآية غافر[3]: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا﴾، لاعتبار معنى الجماعة، وهذا الرَّأي هو الأنسب عند ابن العربي، وإن كان رأي سيبويه حسنًا عند النَّحَّاس[4]، ويجدر بالذِّكر أنَّ هذه الأوجه جمعها ابن العربي في أحكامه، ما عدا رأي الزَّجَّاج.

وأمَّا في كلام العرب فهو كثير فمن ذلك قول الرَّاجز[5]:

وَطَابَ أَلْبَانُ اللِّقَاحِ **فَبَرَدْ**

وقول الرَّاجز[6]:

مِثْلُ الفِرَاخِ نَتَفَتْ **حَوَاصِلُهْ**

وقول رؤبة بن العجَّاج[7]:

فيها خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ
كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَولِيعُ البَهَقْ

وقول رجل من بني تميم[8]:

(١) أحكام القرآن (٣/ ١١٥١).

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٢١.

(٣) سورة غافر، الآية: ٧٩.

(٤) راجع: أحكام القرآن (٣/ ١١٥١)، وإعراب القرآن (٢/ ٤٠١).

(٥) سبق تخريجه في ص(٢١).

(٦) البيت من (الرَّجز)، وهو مجهول القائل، في: معاني القراء (١/ ١٣٠)، ومجالس ثعلب (١/ ١٠٣)، والشَّاهد ووجهه كسابقه.

(٧) البيتان من (الرَّجز) وهما في ديوانه (١٠٤) مع اختلاف في موطن الشَّاهد حيث رُوي (كأَنَّها) بدلاً من (كَأَنَّهُ)، ومجاز القرآن (١/ ٤٣ـ ٤٤)، وشرح الكتاب للصفَّار (١/ ٣٦١).

(٨) البيتان من (الكامل) وهما في: الكامل (١/ ٥٠ـ ٥١)، وأحوال الضمير (٢٣) إلَّا العجز من البيت=

أَلْبَـانُ إِبْـلِ تَعِلَّـةَ بْـنِ مُسَـافِـرٍ مَـا دَامَ يَمْلِكُهَـا عَلَـيَّ حَـرَامُ
وَطَعَـامُ عِمْـرَانَ بـنِ أَوْفَـىٰ مِثْلُـهُ مَـا دَامَ يَسْلُـكُ فِـي البُطُـونِ طَعَـامُ

ففي الشَّواهد الماضية عاد الضَّمير مفردًا مذكَّرًا على (أَلْبَان) في شاهدين، فِرَاخ، خُطُوط) وفسَّره ابن مالك على أنَّ الضَّمير عاد على الواحد من هذا الجمع، لسدِّه مسدَّ الجمع (فالنَّعم، واللَّبن في شاهدين، والحَوْصَلَة، والخطّ) مفردات سدَّت مَسَدَّ الجموع: (الأَنْعَام في الآية، والألبان في شاهدين، والحَوَاصِل، والخُطُوط)[1].

٣ـ الضَّمِيرُ المُفَسَّرُ بِجَمْعٍ مُكَسَّرٍ:

أ ـ الضَّمِيرُ العَائِدُ عَلَى المُضَافِ إِليه اسْمُ التَّفْضِيلِ:

رُبَّما أشرت سابقًا إلى أنَّ الأصل في الضَّمير أن يعود موافقًا لمفسِّره، فإذا كان مفردًا عاد إليه مفردًا، وإذا كان مثنًّى فهو مطابق له أيضًا، وهو كذلك إذا كان مجموعًا، ولكنَّ التَّركيب الآتي ذكره، قد عاد فيه الضَّمير مفردًا على مجموع، لذا اهتمَّ به النُّحاة فذكروه وحاولوا أن يستشهدوا له بما يوضِّحه[2]، بل إنَّهم اختلفوا في وروده فمنهم من قصره على السَّماع ومنهم من جعله مقيسًا، ومنهم من فرَّق بين المعطوف على نكرة، والمعطوف على معرفة،

= الثاني فليس في أحوال الضمير، وقد أثبتُّ رواية (مثلُه) بدلاً من «مثلها» ليستقيم الاستشهاد بهما.

(١) شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليّل (١/ ١٦٦)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٢٨).

(٢) من مظاهر اهتمامهم به ذُكر في: الكتاب (١/ ٨٠)، ومعاني الفرَّاء (١/ ١٣٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٩٧)، وشرحه للرماني، تحقيق: شيبة (١/ ٢٧٧ـ ٢٧٨)، والخصائص (٢/ ٤١٩)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ٨٨٩)، وفي شرح التكملة (١/ ٣٢٣)، ونتائج الفكر (١٧٢)، وكذلك الروض (١/ ٦٩)، وشرح المفصل (٦/ ٩٦ـ ٩٧)، وسفر السعادة (٢/ ٧٥٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٥٧)، وكذلك الأمالي (١/ ٣٤٩)، وشرح التسهيل، تحقيق: قُليّل (١/ ١٦٩)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٢٨)، والارتشاف (٢/ ٩١٥ـ ٩١٦)، والهمع (١/ ٢٠٥) وغيرها كثير.

إنَّ ذلك التَّركيب هو قول العرب: «هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ» ولم أعثر ـ على كثرة الطَّلب ـ إلَّا على شاهدين، أمَّا الأوَّل فهو: ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال[1]: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الإِبِلَ صَالِحُو نِسَاءِ قُرَيْشٍ، **أَحْنَاهُ** عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، **وَأَرْعَاهُ** عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ».

وأمَّا الثَّاني فهو قول ذي الرُّمَّة[2]:

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا ... وَسَالِفَةً **وَأَحْسَنُهُ** قَذَالَا

وقد وقف النُّحاة عند هذين الشَّاهدين، فقُصِر على السَّماع عند سيبويه حينما قال[3]: «...فقولهم: هو أَظْرَفُ الفِتيان وأجملُه لا يُقاس عليه، ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعةَ: هذا غلامُ القوم وصاحبُه لم يَحسنْ.»

أمَّا ابن جنِّي فقد علَّل عود الضَّمير مفردًا؛ بأنَّ هذا المكان يكثر فيه المفرد، إذ يقول[4]: «ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأَجملُه، أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: هو أحسن فتى فى الناس؛ ....ثم يقول عن بيت ذي الرُّمَّة السَّابق: «فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه وهذا يدلك على قوّة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فتُرك اللفظ وموجَب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان.»

وتفسير ابن جنِّي هذا قد سبقه إليه السِّيرافي في شرحه للكتاب[5]،

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب النكاح (٣/ ٧/ ٧)، وكتاب النفقات (٣/ ٧/ ٨٥) علمًا أنَّ لفظة (صالحو) رويت بالإفراد (صالح) وبالجمع المكسَّر (صُلَّح، صَوَالح).

(٢) البيت من (الوافر) وهو في ديوانه (٣/ ١٥٢١) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والخصائص (٢/ ٤١٩).

(٣) الكتاب (١/ ٧٩ـ ٨٠).

(٤) الخصائص (٢/ ٤١٩).

(٥) (٣/ ٩٨).

على حين أخذ ابن يعيش[1] بتعليل ابن جنِّي السَّابق، فكأنَّ هؤلاء الثَّلاثة أعني: السِّيرافي، وابن جنِّي، وابن يعيش يشيرون إلى اقتياس عود الضَّمير مفردًا مذكَّرًا على ما أُضيف إليه اسم التَّفضيل، وسلك سبيلهم ابن مالك ـ مع موافقته لسيبويه في عدم التَّفريق بين النَّكرة والمعرفة، إلَّا أنَّه فرَّق بين الضَّمير العائد على جمع الغائبين، والضَّمير العائد على جماعة الإناث، فعوده على الأوَّل قليل، وعلى الثَّاني كثير؛ معلِّلًا وروده مفردًا لسدِّ الواحد مسدَّ الجمع، أو بالحمل على معنى من ذُكر، وتعليله الأوَّل سبقه إليه أبوعليٍّ الفارسيُّ ـ حيث يقول[2]: «...ويُعامَلُ ضميرُ الاثنين، وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرا،...» ثمَّ مثَّل لضمير الاثنين ببيت ذي الرُّمَّة، ولضمير الإناث بالحديث الشَّريف السَّابق.

بعدما سردت أسماء القائلين بالقياس أو من أشار إلى اقتياسه، يجيء السُّهيلي فيذهب مذهب سيبويه، مفسِّرًا مجيء ذلك الضَّمير مفردًا؛ بأنَّ المضاف إليه اسم التَّفضيل اسم بمعنى «شيء» حيث يقول[3]: «...وأحسن من هذه العبارة أن تقول: إنهم أرادوا «أحسن شيء وأجمله» بجعل «شيء» مكان «فتى» في اللفظ...فلو كان التقدير هناك: «أحسن فتى» حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: «أحناها على ولد» إذا ذكر النسوان. ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه،...» ويتجلَّى الموقف من ذلك التَّركيب عند أبي حيَّان، حيث يردُّ على ابن مالك في ادِّعائه كثرة معاملة ضمير الاثنين وضمير الإناث الواقع بعد أفعل التَّفضيل في مواضع كثيرة من كتبه، وهو بهذا يجاري

(١) شرح المفصل (٦/ ٩٦ـ ٩٧).

(٢) انظر: أحوال الضمير (٢٥)، وشرح التسهيل، تحقيق: فُلَيْح (١/ ١٦٩ـ ١٧٠)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١/ ١٢٨ـ ١٢٩)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٥١ـ ١٥٢).

(٣) النتائج (١٧٢).

سيبويه في قصره ذلك على المسموع من كلام العرب، وعلَّة عود الضَّمير مفردًا مذكَّرًا عنده صحَّة وقوع المفرد موقع جمعه، حيث يقول في كلِّ ما تقدَّم[1]: «وأينَ كثرةُ هذا وهو لم يَذكر منه إلا هذا الأَثَر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه السلام إذْ جوَّزوا النَّقلَ بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة، وقد ذكر س أن قولهم: «هو أَنْبَلُ الفِتيَانِ وأَجْمَلُه» لا يُقاس عليه. فلو كان كثيراً كما زعم المصنف لَقاسَ عليه س.» «...وضمير الاثنين وضمير الإناث، بعد أَفْعَل التفضيل كَهُو بَعْدَ غيره...وادّعى ابْنُ مالك، أنَّه يأتى مفرداً مذكراً كثيراً مستدلاً بما لا دليل فيه...» «والضمير العائدُ على المضاف إليه أفعل التفضيل مطابقٌ...».

تلك النُّصوص كلُّها تدلُّ على شدَّة تمسُّك أبي حيَّان برأي سيبويه ومتقدِّمي النُّحاة؛ لأنَّهم شافهوا العرب وعاشوا بين ظَهْرَانِيهم، ونبذ آراء المتأخِّرين ـ غالبًا ـ وأمَّا السُّيوطي[2] فقد تناول هذا التَّركيب كما تناوله أبوحيَّان.

وخلاصة القول: أنَّ رأي ابن مالك وجيه، لاستدلاله بشاهدين أحدهما نثري: وهو حديث النَّبي ﷺ، الصَّحيح الصَّريح، وهذه ميزة لابن مالك يُحمد عليها، إذ أفاض في استشهاده بالحديث وأطنب، ولا يؤخذ برأي أبي حيَّان، لأنه يمنع الاحتجاج بالحديث في النَّحو العربيِّ، لادِّعائه بانَّه روي بالمعنى، أو لأنَّ الرُّواة أعاجم، وقد ردَّ المجيزون للاستشهاد بالحديث على تلك الاتِّهامات، وليس هنا مجال تفصيلها[3].

(١) راجع: البحر (٦/ ٥٥٤)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٥٤)، والارتشاف (٢/ ٩١٥، ٥/ ٢٣٢٥).

(٢) الهمع (١/ ٢٠٥).

(٣) انظر تفصيلها في: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٣٠٥) وما بعدها.

والآخر شعري: وهو بيت ذي الرُّمَّة، وهو شاعر مجيد يُحتَجُّ بشعره لا ريب في ذلك؛ ولأنَّ فيه مندوحة لمتكلمي العربيَّة، إذ يجوز أن يستعملوا ذلك التَّركيب في كلامهم شعره ونثره، ووقوع المفرد موقع الجمع والعكس سائغ كما بيَّنت ذلك في الفصَّل الأول[1].

ب ـ الضَّمِيرُ المَجْرُورُ بِرُبَّ المُفَسَّرُ بِجَمْعٍ:

يعود هذا الضَّمير مذكَّرًا ـ وإن اختلفت أحوال مفسِّره ـ عند البصريِّين، إذ يُقال: رُبَّهُ رِجَالاً، بينما أجاز الكوفيُّون[2] المطابقة بين هذا الضَّمير ومفسِّره، فإذا كان مجموعًا فيجمع، وإذا كان مثنًّى فيثنَّى، وإذا أُنِّث فإنَّه يؤنَّث، كما في نحو: رُبَّهُم رِجَالاً، وعلَّل البصريُّون لإفراده وتذكيره؛ بأنَّه أُستُغني بتثنية التَّمييز وجمعه عن المطابقة بينه وبين مفسِّره، كما عبَّر عن ذلك ابن عصفور[3].

وفي الوقت نفسه يورد الرَّضي علَّة أخرى إذ يقول[4]: «....والعلة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر أشدُّ إبهامًا من غيره؛ لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدمه ما يعود عليه، إلا معنى «شيء»، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ولو ثنيته وجمعته وأنثته، لتخصص، بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث، والقصد بهذا الضمير: الإبهام، فما كان أوغل فيه، كان أولى،» ويمكن الاستشهاد على إفراد الضَّمير وتذكيره بقول الشَّاعر[5]:

---

(١) راجع: ص (٢٩) وما بعدها.

(٢) انظر: الأصول (١/ ٤١٩) مع تعليق المحقِّق، وشرح الجمل (١/ ٥٠٤)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/ ١٨٤)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٦ـ ١٩٧).

(٣) راجع: شرح الجمل (١/ ٥٠٤)، والمقرب (١/ ٢٠٠).

(٤) انظر: شرح الكافية (٤/ ٢٤٧ـ ٢٤٨)، وأحوال الضمير (١٩٦ـ ١٩٧).

(٥) البيت من (الخفيف) ولا يعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/ ١٨٤)،=

رُبَّــهُ فِتْيَــةٍ دَعَــوتُ إِلَــى مَــا يُــورِثُ المَجْــدَ دَائِبًــا فَــأَجَــابُــوا

ومع لزوم إفراد الضَّمير وتذكيره عند البصريِّين، إلاَّ أنَّ الرَّضيَّ[1] حاول أن يقرِّب بين المذهبين فاحتجَّ للمذهب الكوفيِّ ببيتي ذي الرُّمَّة وامرئ القيس، وببعض أقوال العرب كما أشار المحقِّق، والضَّمير فيها مطابق لمفسِّره، فكما طابق الضَّمير هنا، يطابق هناك لمشاكلته له في المعنى.

ت ـ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ بِنِعْمَ وبِئْسَ المُفَسَّرُ بِجَمْعٍ:

إذا وقع فاعلاً لِـ(نِعْمَ) أو إحدى أخواتها، وفُسِّر بمميَّز مجموع نحو: نِعْمَ قومًا الرِّجَالُ، فهذا الضَّمير يعود مفردًا مذكَّرًا على اختلاف أحوال مفسِّره، سواء أكان مفردًا أم مثنًّى أم جمعًا، هذا ما ذهب إليه جمهور النُّحاة[2]، علمًا أنَّ بعض الكوفيِّين ذهبوا إلى موافقة الضَّمير لمفسِّره تثنية وجمعًا وتأنيثًا[3]، وقد انقسم الجمهور في علَّة إفراد ذلك الضَّمير وتذكيره إلى ثلاثة أقسام:

١ـ حيث ترى فئة بأنَّه أُستُغني بالتَّمييز المثنَّى والمجموع عن تثنية الضَّمير وجمعه، وهم: سيبويه، والمبرِّد، وابن عصفور[4].

٢ـ ترى فرقة أنَّ جمود (نِعْمَ، وبِئسَ) حجَّرا من تصرُّفهما، فلذا عاد الضَّمير مفردًا مذكَّرًا، وقد ذهب إليه الصَّيمري، والرَّضي[5].

= وأحوال الضمير (١٩٦).

(١) راجع: شرح الكافية (٤/ ٢٤٧ـ ٢٤٨)، وأحوال الضمير (١٩٦ـ ١٩٧).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٧٩)، والمقتضب (٢/ ١٤٧)، والأصول (١/ ١١٧)، والتبصرة (١/ ٢٧٦)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨).

(٣) راجع: معاني الفراء (١/ ٢٦٨، ٢/ ١٤١ـ ١٤٢)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٧٣)، والارتشاف (٤/ ٢٠٥٢)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٩).

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ١٧٩)، والمقتضب (٢/ ١٤٧)، وشرح الجمل (١/ ٦٠٦)، والمقرب (١/ ٦٨)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨).

(٥) راجع: التبصرة (١/ ٢٧٦)، وشرح الكافية (٤/ ٢٤٧)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨).

٣ـ ترى الأخيرة أنَّ من تمام الإبهام أن يكون الضَّمير مفردًا مذكَّرًا، ولهذا لابدَّ من مراعاة البعد المعنوي لذلك الضَّمير ويمثلها الرَّضي[١].

النَّوع الثَّاني: عَوْدُ الضَّمِيرِ مَجْمُوعًا عَلَى المُفْرَدِ:

يعود الضَّمير هنا في موطنين:

أ ـ الضَّمِيرُ المُفَسَّرُ بِمُفْرَدٍ مُعَظَّمٍ: عندما يعظَّم المفرد كأنَّه يصبح جمعًا، فيعود الضَّمير حينئذٍ عليه مجموعًا، ومن ثمَّ كثر في العربيَّة تعظيم المتكلِّم والمخاطب، وقلَّ تعظيم الغائب[٢]، وبناءً على ذلك فلن أتحدَّث عن تعظيم المتكلِّم والمخاطب لنفسيهما؛ لكثرة دَوْرهما في الكلام، وسأتطرق للحديث عن ضمير الغائب المعظَّم؛ لقلَّته، وقد خُرِّجت عليه آية كريمة هي قوله تعالى[٣]: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ﴾ فقيل: إنَّ الضَّمير في قوله سبحانه: ﴿ وَمَلَإِيْهِمْ ﴾ عائد على: ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾ وقد جُمع؛ لأنَّه وإن عاد على واحد، فإنَّ ذلك الواحد له جنود وأتباع؛ أو لأنَّه ضمير العظماء، على اختلاف في تعظيم فرعون ومن على شاكلته من العصاة في كلام الله تعالى، لا في كلام البشر[٤].

وعليه قول كعب بن زهير ـ رضي الله عنه ـ[٥]:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ يَعْمَلْنَ فِي أَبَدٍ ... وَمَا لَهُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

(١) انظر: شرح الكافية (٤/٢٤٧ـ ٢٤٨)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨ـ ١٩٩)، ولم أذكر نصوص تعليلاتهم؛ لأنَّها ذكرت في بحث أحوال الضمير السَّابق فلا حاجة للتَّكرار.

(٢) راجع: الخزانة (٩/١٤٦ـ ١٤٧)، وأحوال الضمير (٥٠ـ ٥١).

(٣) سورة يونس، الآية: ٨٣.

(٤) انظر: معاني الفراء (٢/٣٩٠ـ ٣٩١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٩٣)، والخزانة (٩/١٤٧)، وأحوال الضمير (٥٢).

(٥) البيت من (البسيط) وهو في شرح ديوانه (٩) مع اختلاف لا يذكر، والخزانة (٩/١٤٦ـ ١٤٧)، وأحوال الضمير (٥٢).

إذ قيل: إنَّ الضَّمير المجموع في (يَعْمَلْنَ، مَا لَهُنَّ) عائد على (سُعَاد)، وهي مفرد دلالة على التَّعظيم.

ب ـ الضَّمِيرُ المُفَسَّرُ بِمُفْرَدٍ مُضَافٍ إِلَى جَمْعٍ:

من المعلوم لدينا أنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التَّذكير والتَّأنيث، إن صحَّ الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، ولكن لم يصل إلى خُلْدنَا اكتساب المضاف من المضاف إليه الإفراد والتَّثنية والجمع إلاَّ أنَّه يجوز اكتساب المضاف (المفرد) من المضاف إليه (الجمع) معنى الجمعيَّة، وهذا ما أشار إليه الرَّضي بقوله[1]: «. . . فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التأنيث، والتثنية والجمع من المضاف إليه، إن حسُن الاستغناء، في الكلام الذي هو فيه، عن المضاف، بالمضاف إليه. . .».

ومن شواهده في العربية قول المجنون (قيس بن الملوَّح)[2]:

وَمَا حُبُّ **الدِّيَارِ** شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

حيث اكتسب المضاف المفرد (حُبّ) من المضاف إليه الجمع (الدِّيَار) التَّأنيث والجمعيَّة.

وقول الشاعر[3]:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحامُلِ حَادِثٍ ... **وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ** حَزَزْنَ إِلَى اللَّحْمِ

إذ اكتسب المضاف المفرد (سَوْرَة) من المضاف إليه الجمع (أَيَّام) الجمعيَّة فقط، وقد اكتفيت بهذين الشَّاهدين، مع كثرتها؛ لدلالتهما على ما سبق بيانه.

هذا ما قُيِّض تدوينه في هذا المبحث، والله أعلم وأحكم.

---

(١) راجع: شرح الكافية (٢/٢٥٦)، وأحوال الضمير (٥٢).

(٢) البيت من (الوافر)، وهو في شرح ديوانه (١١٥)، وشرح الكافية (٢/٢٥٦)، والخزانة (٤/٢٢٧)، وأحوال الضمير (٥٢).

(٣) البيت من (الطويل) وهو مجهول القائل، في: الخزانة (٤/٢٢٧)، وأحوال الضمير (٥٣).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ
إِعْمَالُ المُشْتَقَّاتِ المَجْمُوعَةِ عَمَلَ مُفْرَدَاتِهَا

لقد تبع الجمعُ المفرد في أشياء كثيرة، وضَّحتها في الفصل الأوَّل، وهو هنا تابع له في الإعمال، والإعمال شأن نحويٌّ كما هو مسطَّر في كتب الصِّناعة، وفي ضوء استعراضي للمشتقَّات العشرة المعروفة، تبيَّن لي أنَّ أربعة منها وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، وردت مجموعة عاملة عمل مفرداتها، وأضفت إليها (المصدر)؛ لأنَّه أصل المشتقَّات، وهو عامل عمل فعله في حال الإفراد، فإذا جُمع فهو كذلك على خلاف فيه سأبيِّنه، وسأبدأ به؛ لأنَّه جذر لتلك المشتقَّات كلِّها، وانطلاقتها منه.

- إِعْمَالُ المَصْدَرِ المَجْمُوْعِ عَمَلَ مُفْرَدِهِ:

لن أدخل في تقاسيم المصدر المفرد من حيث الإعمال، وأيّها أقوى عملاً؟ وشروط إعماله عمل فعله والخلاف فيها، وكذا الخُلْف في الاسم الواقع بعد تلك المصادر، وما شابه ذلك، فهي مفصَّلة في تآليف النُّحاة، والخلاصة من تلك الخلافات أنَّ المصدر المفرد عامل فيما بعده، فإذا عمل الأصل وهو المفرد، فإنَّ حمل المجموع عليه وهو فرع سائغ لاريب في ذلك، ولكن هل يجوز جمع المصدر أوَّلاً قبل إعماله؟

ذكر العلماء أنَّ للمصدر أنواعًا منها: المختصُّ، وهو نمطان: معدود وهذا لا خلاف في جمعه، وغير معدود وهو مختلف فيه[1]، فانقسم العلماء لذلك إلى قسمين:

الأوَّل: يمنعون جمع المصدر؛ معلِّلين لذلك بأنَّ المصدر جنس[2]، فهو دالٌّ على الجمعيَّة ضمنًا فلا حاجة إلى جمعه، وهو قويٌّ؛ لأنَّه عند الوصف به يُراد به المبالغة، فيتم معناه حينئذٍ، فتَرْك جمعه أولى؛ لكي يبقى

(١) انظر: التسهيل (٨٧)، والارتشاف (٣/١٣٥٨).

(٢) نوادر أبي زيد (٥٠٣).

على أوَّل أحواله وهو الإفراد[1].

ويُعدُّ سيبويه أوضح المانعين لجمع المصدر حين يقول: «واعلم أنه ليس كلُّ جمع يُجمَع، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يُجمَع، كالأشْغال والعُقول، والحُلوم والألْباب: ألا ترى أنك لا تَجمع الفِكْر والعِلْم والنَّظَر.»[2]، مشيرًا قبل هذا الموضع إلى قلَّة جمع المصدر، إذا ما قُرن بما سُمِّي به، فهو بجمع التَّكسير أحقُّ.

وسبقه شيخه أبوزيد الأنصاري[3]، وتبعهما ثلَّة من العلماء منهم: أبوعبيد القاسم بن سلاَّم[4]، وأبوعثمان المازني[5]، وأبوعليٍّ الفارسي[6]، والجوهريُّ[7]، والسُّهيلي[8] وهو أكثر وضوحًا من سيبويه، وأشدُّ منعًا، إذ يرى أنَّ نحو: الأشغال والأحلام المجموعة، إنَّما هي جمع اسم وليست بجمع مصادر، ثمَّ يردُّ اختلاف النَّوع الَّذي سوَّغ به المجيزون جمع المصدر، بأنَّه راجع إلى المفعول المطلق، ومن ثَمَّ يفرِّق بين المصدر المشتقِّ منه الفعل، وبين المفعول المطلق المسمَّى (مصدرًا)، المشتقِّ من الفعل، فاستُغني به عن المصدر؛ لخصوصه، وعموم المصدر، بينما يجيز: جمع المصادر المحدودة، وهي: ما قصد بتائها التَّحديد، ثمَّ يخصُّ التَّحديد بمصادر معيَّنة وهي ما كان فيها حركة للجوارح الظَّاهرة؛ لأنَّها مشابهة لاسم

(١) الخصائص (٢/ ٢٠٧).
(٢) الكتاب (٣/ ٦١٩). وانظر قبل ذلك: (٣/ ٤٠١).
(٣) النوادر (٥٠٣).
(٤) غريب الحديث (١/ ٤٢٢).
(٥) مجالس العلماء (١٣٣).
(٦) الحجَّة (١/ ٢٢٣، ٣/ ٢٣٣).
(٧) الصحاح (برأ).
(٨) النتائج (٣٦٢ـ ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠ـ ٣٧١).

الجنس المفرَّق بين واحده وبين جمعه بتاء التَّأنيث.

واختار رأيهم أبوعليٍّ الشَّلوبين[1]، والرَّضيُّ[2]، وهو ظاهر قول أبي حيَّان إذ صرَّح بأسماء المانعين، ولم يكشف عن أسماء المجيزين لذلك[3].

وأمَّا القسم الثَّاني: فقد أجازوه، بل ربَّما قاسوا جمعه على ما سُمِع عن العرب؛ مفسِّرين ذلك بأنَّ جمع المصدر جائز لاختلاف أنواعه، كأن تقول: ضربت ضُرُوبًا، إذا كان ضَرْبًا مختلفًا، وحسُن ذلك؛ لخروجه من حدِّ الفعل، فلمَّا خرج عنه جُمع؛ لأنَّ الفعل لا يُجمع كما هو ذائع[4]؛ ولكثرة المصادر المجموعة وشواهدها الَّتي سأفصح عنها بعد سَرْد أسماء المجيزين لجمع المصدر، وعللهم.

وممَّن أجازه الفرَّاء، وإن كان له رأيان فمرَّة أجازه ومرَّة منعه، ولكنَّ الرَّاجح لديَّ جواز جمعه؛ لأنَّه سوَّى بين المصدر المفرد والمجموع حينما قال في موضعين من كتابه: «وكلّ صواب»[5].

ومثله القاسم المؤدِّب[6]، وأبوالحسن الورَّاق[7] مشترطًا لجوازه أن تختلف ضروبه، أمَّا إذا لم تختلف فلا، وضارعه المرزوقي، وعبدالقاهر الجرجاني[8] فيما اشترطه لجواز جمع المصدر، ومثلهم الزَّمخشري، وابن

(١) شرح المقدمة الجزولية (١/ ٣٠١).
(٢) انظر: شرح الكافية (٣/ ٣٦٨)، وشرح الشافية (٢/ ٢٠٨).
(٣) الارتشاف (٣/ ١٣٥٨).
(٤) راجع: دقائق التصريف (٤٦)، وعلل النحو (٢٠٣، ٢٧٥).
(٥) انظر: المعاني (٢/ ٥٤، ٤٢٤، ٢٦٣، ٣/ ١٧٢)، ودقائق التصريف (٤٥ـ ٤٦).
(٦) دقائق التصريف (٤٥ـ ٤٦).
(٧) علل النحو (٢٠٢ـ ٢٠٣، ٢٧٥).
(٨) راجع: شرح ديوان الحماسة (١/ ٢/ ٨٥٧)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/ ٤٩٠ـ ٤٩١).

الشَّجري، والكيشِي، وابن عقيل[1]، وأجد أنَّ أَبْيَن من احتجَّ لإجازة جمع المصدر هو ابن جنِّي لمَّا قال: «وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريَّته غير موصوف به، لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد ورد وصفا على المحلّ الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكَّره ومؤنثه، وواحده وجماعته، قبيحًا ولا مستكرها؛ أعني ضيفة وخَصْمة، وأضيافًا وخصومًا»[2].

على حين يُعدُّ ابن مالك أشهر من قال: بالجواز قياسًا على ما سُمع، كما هو ظاهر نصِّ التَّسهيل: «وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمّى مختصًّا ومؤقتًا، ويثنَّى ويُجمَع؛» وشرحه له[3]، وقد فسَّره أبوحيَّان ولم يُبن عن اسمه، مثلما أبان عنه ابن عقيل وغيره[4]، بينما يرى ابن مالك[5] في موطن آخر من شرح التَّسهيل أنَّ جمع المصدر قليل، فلذا قلَّت شواهد إعماله، ولا تدافع بين قوليه؛ إذ القلَّة في الجمع لا تنافي القياس على ذلك المسموع وإن قلَّ، ويأتي البغدادي[6] فيجيزه قياسًا على نظائره وإن لم يرد عن العرب، ومن العصريِّين من أيَّد جمع المصدر بقراءات قرآنيَّة كثيرة، وهو محمد عضيمة في كتابه المشهور[7].

وإليك بعض الشَّواهد الدَّالة على إجازة جمع المصدر، وقد اقتصرت

(١) انظر: شرح الفصيح (٢/ ٣٥١ـ٣٥٢)، والأمالي (١/ ٢٥٣)، والإرشاد (٢١٣)، والمساعد (١/ ٤٦٦).

(٢) الخصائص (٢/ ٢٠٧).

(٣) انظر: التَّسهيل (٨٧)، وشرحه، تحقيق: عدنان قُليّل (٢/ ٧٩٠)، وتحقيق: السيِّد وآخر (٢/ ١٨٠).

(٤) راجع: الارتشاف (٣/ ١٣٥٨)، والمساعد (١/ ٤٦٧)، والهمع (٣/ ٩٧).

(٥) انظر: شرحه، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/ ١٠٧).

(٦) حاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٣٨٧).

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢/ ٤/ ٣٣٣ـ ٣٣٩).

عليها؛ لأنَّها كثيرة جدًّا، ولم أبيِّن موضع الشَّاهد فيها؛ لأنَّني جمعت ما استطعت من المصادر المجموعة، وصنَّفتها في جدول سيأتي بيانه بعد هذه الشَّواهد.

- قال تعالى[1]: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.
- وقال عزَّوجلَّ[2]: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾.
- وقال سبحانه[3]: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴿١٩﴾﴾، حيث قُرئت بالجمع ﴿لأَصْوَاتُ﴾ عند ابن أبي عبلة، كما ذكر ابن عطيَّة[4].
- وقال تعالى[5]: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴿١٠﴾﴾.
- وقالت العرب[6]: «تَرَكْتُهُ بِمَلاَحِسِ البَقَرِ أَوْلاَدَهَا».
- وقال جرير[7]:

هَـلْ مِـنْ حُلُـومٍ لأَقْـوَامٍ فَتُنْـذِرَهُـمْ ... مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِّي وتَضْرِيسِي

- وقالت زينب بنت الطَّثريَّة[8]:

إِذَا نَـزَلَ الأَضْيَافُ كَانَ عَذَوَّرًا ... عَلَـى الحَـيِّ حَتَّـى تَسْتَقِـلَّ مَـرَاجِلُـهْ

- وقال أبوذؤيب الهذلي[9]:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٩. وانظر: الكتاب (٣/ ٦١٩)، ودراسات لأسلوب القرآن (٢/ ٤/ ٣٣٧).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٠. وراجع: معاني الفراء (٢/ ٤٢٤).

(٣) سورة لقمان، الآية: ١٦.

(٤) انظر: معجم القراءات (٧/ ١٩٧- ١٩٨)، ومعاني الفراء (٢/ ٤٢٤)، والمحرر الوجيز (١١/ ٥٠٥).

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ١٠. وراجع: علل النحو (٢٧٥)، والدراسات (٢/ ٤/ ٣٣٥).

(٦) انظر: الخصائص (٢/ ٢٠٧)، ومجمع الأمثال (١/ ٢٣٧).

(٧) البيت من (البسيط) وهو في: شرح ديوانه (٣٩٣)، وصدره في حجة الفارسي (١/ ٢٢٣) مع تعليق المحقِّقين.

(٨) البيت من (الطويل) وهو في: الخصائص (٢/ ١٢٠، ٢٠٥)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٢٨٧).

(٩) البيت من (الوافر) وهو في: ديوان الهذليين «شعر أبي ذؤيب» (٦٩)، وشرح أشعار الهذليين =

إِذَا فُضَّتْ خَوَاتِمُهَا وَفُكَّتْ ... يُقَالُ لَهَا دَمُ الوَدَجِ الذَّبِيحُ

ـ وقال امرؤ القيس[1]:

كَأَنَّ صَلِيلَ المَرْوِحِينَ تَشِدُّهُ ... صَلِيلُ زُيُوفٍ يُنْتَقَدْنَ بِعَبْقَرَا

ـ وقال لبيد ـ رضي الله عنه[2] ـ:

يَا عَيْنُ هَلاَّ بَكَيتِ أَرْبَدَ إِذْ ... قُمْنَا وَقَامَ الخُصُومُ فِي كَبَدِ

وهذا هو الجدول الموعود به، في جمع المصدر، فإليكه:

المفرد	المجموع	المفرد	المجموع	المفرد	المجموع
فِكر	أَفْكَار	دَنَف	أَدْنَاف	مَشْرَب	مَشَارِب
مَرَض	أَمْرَاض	طَاغُوت	طَوَاغِيت	لُجَّة	لُجَج، لُجّ، لِجَاج
شُغْل	أَشْغَال	زَيْف	زُيُوف	مَوْج	أَمْوَاج
عَقْل	عُقُول	ضَرْب	ضُرُوب	صَدِيق	أَصْدِقَاء، أَصَادِق
حِلْم، حُلْم	حُلُوم، أَحْلاَم	ظَنّ	ظُنُون		صُدَقَاء، صُدْقَان
لُبّ	أَلْبَاب	بَرِيء	بُرَآء، بُرَاء،	بَاتِر	بُوْر
ضَيْف	أَضْيَاف، ضُيُوف،		أَبْرَاء، أَبْرِيَاء	عَدْل	عُدُول
	ضَيَافِن، ضِيفَان	خَصْم	خُصُوم	مَنْع	مَمَانِع
أَمْر	أُمُور	مَوْعِد	مَوَاعِيد	نَوْح	أَنْوَاح
صَوْت	أَصْوَات	مَلْحَس	مَلاَحِس	حَمِيم	أَحِمَّاء
حَدَث	حَوَادِث	تَجْرِبَة	تَجَارِب	لَقًى	أَلْقَاء
شِعْر	أَشْعَار	سَيْل	سَوَائِل	وَبَد	أَوْبَاد
وَجَع	أَوْجَاع	شَاهِد	شُهُود	أَرَب	مَآرِب
رَهْن	رُهُن، رِهَان	مُرْضِع، مَرْضَع	مَرَاضِع	أَلاَ، إِلَى	آلاَء
أَلَم	آلاَم	غَائِب	غَيَبَة	بَصِيرَة	بَصَائِر
خِتَام، خَتْم	خَوَاتِم	بَعْث	بُعُوث	زَرْع	زُرُوع

= (١/ ١٧٢)، وحجة الفارسي (١/ ٢٢٠).

(١) البيت من (الطويل) وهو في: شرح ديوانه (٧١)، وعجزه في المسائل العضديات (١١٤) مع تعليق المحقِّق.

(٢) البيت من (المنسرح) وهو في: شرح ديوانه (١٦٠)، والخصائص (٢/ ٢٠٥).

جَزَاء	جَوَازٍ	خَرْدَلَة	خَرَادِيل	ضِغْن	أَضْغَان
دُخَان	دَوَاجِن	تَكْلِفَة	تَكَالِيف	عَقْد	عُقُود
يَاعِر، يَاعِرة، يُعَار	يُوَاعِر	قَضَاء	أَقْضَاء	قُوَّة	قُوَى
كِتَاب	كُتُب	نَجِيّ	أَنْجِيَة	رَجْم	رُجُوم
خَتْم	خِتَام	حَلَب	أَحْلَاب	نَذْر	نُذُور
إِزَار	أُزُر	سَافِر	سَوَافِر	مِعْذَار، مَعْذِرَة	مَعَاذِير
لِجَام	لُجُمْ	بَاطِل	بُطَّل	كِذَاب	كُذُب
هَجْر	هَوَاجِر	فَاضِلة	فَوَاضِل	هَوًى	أَهْوَاء
مَغْنَم	مَغَانِم	عِلْم	عُلُوم	بَرْق	بُرُوق
مَفَازَة	مَفَاوِز	خَبَر	أَخْبَار	نِعْمة	أَنْعُم
مَذْهَب	مَذَاهِب	خَلِيج	خُلْج، خُلْجَان	رَعْد	رُعُود
مَجْرَى	مَجَارٍ	وَعْد	وُعُود	مَنْسَك	مَنَاسِك
مَنْفَعَة	مَنَافِع	ضَعْف	أَضْعَاف	نَذِير	نُذُر
نُهْيَة	نُهًى	سَمْع	أَسْمَاع	إِصْر	آصَار
رِبَاط	رُبُط	نَجَس	أَنْجَاس	سَفَر	أَسْفَار[1]

(١) انظر مظانَّ الألفاظ المجموعة فيما يأتي: الكتاب (٣/ ٤٠١، ٦١٩)، وحجة الفارسي (١/ ٢٢٠ـ ٢٢٤، ٢/ ٤٩ـ ٥٠، ٢٢٧، ٣٣٤، ٣/ ٢٣٣)، ونتائج الفكر (٣٦٢) مع تعليق المحقِّق، واللِّسان (مرض، شغل، عقل، حلم، لبب، فكر، شعر، وجع، ألم، ذهب، جرى، زيف، ظنن، خصم، وعد، جرب، كلف، قضى، علم، لجج، حمم، وعد، فوز)، ومعاني الفرَّاء (٢/ ٥٤، ٤٢٤)، والمخصص (١٠/ ١٧ـ ١٨، ١٧/ ٢٩ـ ٣٤)، والمحكم (ص د ق ٦/ ١١٨، ض ي ف ٨/ ١٥٤، و ب د ١٠/ ١٤٢)، والأصول (٢/ ٤١٣)، ومجالس العلماء (١٣٣)، ونوادر أبي زيد (٢١٢ـ ٢١٣)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٠٠ـ ٣٠١)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٠٧)، والعضديات (١١٤) مع تعليق المحقِّق، وعلل النحو (٢٠٣، ٢٧٥)، والصحاح (برأ)، والخصائص (٢/ ٢٠٥، ٢٠٧ـ ٢٠٨، ٤٨٩ـ ٤٩٠)، ودقائق التصريف (٤٦ـ ٤٧)، وشرح ديوان الحماسة (١/ ٢/ ٦٥٧، ٧٢٥ـ ٧٢٦، ٧٦٩، ٨٥٦ـ ٨٥٧، ٢/ ٣/ ١٣٠٦)، ومفردات ألفاظ القرآن (٧٢، ٨٤، ١٢٧، ٣٧٩، ٥٠٩، ٥٧٧، ٦٩٤، ٧٩٨، ٨٤٩)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢/ ٤/ ٣٣٣ـ ٣٣٩)، والكشاف (١/ ١١٦، ٢/ ٥٩٦، ٣/ ٤٠١، ٤/ ٣٠، ٥٨٢، ٦٦٢)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٥١٦)، والبحر (١/ ٦٢٢، ٢/ ٤٠٥، ٥٦٧، ٦/ ١١٠، ٧/ ٣٤٤)، ومعجم القراءات (١/ ٣٧ـ ٣٨، ٦٠، ٤٣٦، ٣/ ١٨٣، ٣١٩ـ ٣٢٠، ٣٦٦، ٧/ ٣٦١).

مثلما اختلف العلماء في إعمال المصدر المفرد وهو أصل، كذلك اختلفوا في إعماله مجموعًا، وأقول: إنَّ من ردَّ جمعه هناك، منع إعماله هنا، ومن أيَّد جمعه ثمَّة أجاز إعماله؛ بناء على جمعه، وحملاً على مفرده وبخاصَّة إذا ما أخذ بقول: من يُعمل المصدر مطلقًا دون شروط وهو مَجْمع اللُّغة القاهري[١]، بينما يفسِّر المانعون سبب منعهم إعماله؛ أنَّ الجمع يُخرج المصدر عن صيغته الأصليَّة الَّتي هي أصل الفعل[٢]، وعليه فيجب بقاؤه مفردًا، وما ورد منه مجموعًا وهو مُعْمل فإنَّه يؤوَّل[٣].

وممَّن نَاصَر هذا الرَّأي أبوعليٍّ الفارسيُّ[٤]؛ إذ عدَّ إعمال نحو: (مَوَاعِيد) شيئًا طريفًا، وتبعه أبوالحسن بن سيده[٥]، وابن منظور[٦]، واختار رأي ابن سيده أبوحيَّان في ارتشافه، إلَّا أنَّه في تذكرته نوَّه بغفلة الزَّجَّاجي في تركه الإعلام بجواز إعمال المصدر المجموع عمل مفرده، ثمَّ دلَّل بشواهد كثيرة نثريَّة وشعريَّة على إعماله مجموعًا[٧]، وهو بهذا يناقض ما في الارتشاف، بيد أنَّه في الارتشاف أبين قولاً في منعه، وهو المختار لديَّ، إضافة إلى أنَّ كتاب التَّذكرة المطبوع مشكوك في نسبته[٨]، فبهذا يبقى لأبي حيَّان رأيه الأوَّل، وعلى غرار من سبق سار الأشموني، والصَّبَّان[٩].

(١) في أصول اللغة (٤/ ٤٦٠، ٤٧٩ـ ٤٨٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١٥)، وحاشية الصَّبَّان (٢/ ٢٨٦ـ ٢٨٧).

(٣) الارتشاف (٥/ ٢٢٥٨).

(٤) الخصائص (٢/ ٢٠٨)، وقد بحثت عن هذا الرَّأي فلم أجده في أغلب كتبه المتوافرة لديَّ.

(٥) الارتشاف (٥/ ٢٢٥٨) وقد نقَّبت فيما بين يديَّ من كتبه كالمخصص والمحكم فلم أعثر على رأيه هذا.

(٦) اللِّسان (جرب).

(٧) راجع: الارتشاف (٥/ ٢٢٥٨)، والتذكرة (٤٦٢ـ ٤٦٣).

(٨) انظر: في اللغة والأدب (١/ ١٤٢).

(٩) راجع: شرح الأشموني (٢/ ٥٤٨)، وحاشية الصَّبَّان (٢/ ٢٨٦ـ ٢٨٧).

ثمَّ فنَّد المجيزون لإعمال المصدر مجموعًا، حجَّة المانعين السَّابقة؛ بأنَّ المصدر المجموع وإن فقد صيغته الأصليَّة، إلَّا أنَّ المعنى باقٍ ومتضاعف مع الجمعيَّة، إذ الجمع بمنزلة المكرَّر بالعطف، فلذا لم يمنع الجمع إعمال المصدر[1]، وفوق ذلك أنَّ المصدر المجموع جاء إعماله في شواهد متنوعة، يمكن القياس عليها، وهي كالتَّالي:

ـ قال النَّبي ﷺ[2]: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ؟ **مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا**» فأُعمل قوله: «مَحَاسِنُكُم» وهو جمع (مَحْسَن)، فنصب التَّمييز (أَخْلَاقًا) وهذا جائز عند ابن العِلْج؛ لأنَّ التَّمييز قابل لعمل الضَّعيف فيه.

ـ وقالت العرب[3]: «تَرَكْتُهُ **بِمَلَاحِسِ** البَقَرِ أَوْلَادَهَا»، إذ أُعملت (المَلَاحِس) وهي جمع (مَلْحَس) فنصبت قوله: «أَوْلَادَهَا» على المفعوليَّة.

ـ وقال الشَّاعر[4]:

---

(١) شرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/١٠٦ـ ١٠٧).

(٢) انظر: مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد (٢/٧٨١)، ونصُّ الحديث هكذا: عن أبي ثعلبة الخُشَنِيِّ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أحبُّكُم إِلَيَّ وأَقْرَبُكُم مِنِّي مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَسَاوِيكُمْ أَخْلَاقًا**... الحديث».
والارتشاف (٥/٢٢٥٨)، والمساعد (٢/٢٢٨) مع تعليق المحقِّق.

(٣) راجع: الخصائص (٢/٢٠٧)، ومجمع الأمثال (١/٢٣٧).

(٤) البيت من (الطويل)، وقد اختلف في نسبته فنُسب للشماخ وليس في ديوانه، وإلى ابن عبيد الأشجعي وصحَّح محقِّقا ديوان علقمة نسبته إليه، وهو الظَّاهر، وإلى امرئ القيس وهو في: شرح ديوانه (٤٣) برواية (مَوْعُود) ولا شاهد فيها، ورجَّح محقِّقا شرح التسهيل أنَّه لعلقمة بن عَبَدة وهو في: ديوانه (٨٢) (موعود عرقوب) وحينها فلا شاهد فيه وقد اتفقت رواية البيت صدرًا وعجزًا عند امرئ القيس وعلقمة، بينما اختلف في صدره على ثلاث روايات، انظر: الكتاب (١/٢٧٢) مع تعليق المحقِّق، والخصائص (٢/٢٠٧) إذ عجزه فيه، مع تعليق المحقق، ومجمع الأمثال (٣/٣٣٠)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/١٠٧)، مع تعليق المحقِّقَين، =

وَعَدْتَ وَكَانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَـوَاعِيـدَ عُـرْقُـوبٍ أَخَـاهُ بِيَثْـرَبِ

حيث أعمل قوله: «مَوَاعِيد» جمع (مِيْعَاد) فنصب به المفعول به «أَخَاهُ».

ـ وقال الأعشى[1]:

قَـدْ جَـرَّبُـوهُ فَمَـا زَادَتْ تَجَـارِبُهُـمْ أَبَـا قُـدَامَـةَ إِلَّا المَجْـدَ والغَنَعَـا

فأعمل «تَجَارِبُهم» جمع «تَجْرِبَة» فنصب قوله: «أَبَا قُدَامَة» على المفعوليَّة.

ـ وقال الشَّاعر[2]:

إِذَا قَصُـرَتْ أَسْيَـافُنَـا كَـانَ وَصْلُهَـا خُطَـانَـا إِلَـىٰ أَعْـدَائِنَـا فَنُضَـارِبُ

فأعمل قوله: «خُطَانَا» وهو جمع «خُطْوَة» في قوله: «إِلَىٰ أَعْدَائِنَا»، وكذلك من رواه «بالتَّضَارُب» فهو متعلِّق بـ«خُطَانَا».

ـ وقال الشَّاعر[3]:

وَمَـا كُنْـتُ أَدْرِي مَـا فَـوَاضِـلُ كَفِّـهِ عَلَـىٰ النَّـاسِ حَتَّـى غَيَّبَتْـهُ الصَّفَـائِـحُ

فتعدَّى قوله: «فَوَاضِل» جمع «فَاضِلَة» إلى قوله: «عَلَىٰ النَّاس».

ـ وقال ابن الدُّمينة[4]:

= ومعجم شواهد العربية (١/ ٥٤) مع ملاحظة إجماعهم على أنَّ «يَثْرَب» بالثَّاء المثنَّاة من فوق وفتح الرَّاء، وقد رُوي «بِيَثْرِبِ» بالثَّاء المثلَّثة وكسر الرَّاء.

(١) البيت من (البسيط) وهو في: ديوانه (١٠٩) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والخصائص (٢/ ٢٠٨).

(٢) البيت من (الطويل) وهو في: المفضليات (٢٠٧) للأخنس بن شهاب، وهو في: الخاطريات (١٢٨ـ ١٢٩) منسوب لسَهْم بن مرة كما علَّق المحقِّق.

(٣) البيت من (الطويل)، وقد نُسب إلى الأشجع السُّلمي، ونُسبت إلى منصور النمري بعض أبيات هذه القصيدة كما في العقد الفريد، ونُسب هذا البيت إلى مطيع بن إياس كما عند أبي حيَّان، وقصيدة مطيع في شرح ديوان الحماسة قبل هذه القصيدة مباشرة ورويُّها كرويِّ هذه، مع اختلاف الوزن وحركة الرويِّ فاشتبهت عليه. والله أعلم.

انظر: شرح ديوان الحماسة (١/ ٢/ ٨٥٦ـ ٨٥٧) مع تعليق المحقِّقَين، والتذكرة (٤٦٣).

(٤) البيت من (الطويل) وهو في: ديوانه (٤٩) وتخريجه فيه، وشرح ديوان الحماسة (٢/ ٣/ ١٣٠٦).

فَمَا أَكْثَرَ **الأَخْبَارَ** أَنْ قَدْ تَزَوَّجَتْ فَهَلْ يَأْتِيَنِّي بِالطَّلَاقِ بَشِيْرُ

حيث عمل «الأَخْبَار» جمع «خَبَر» في قوله: «أَنْ قَدْ تَزَوَّجَتْ».

وممَّا احتجَّ به بعض المجيزين للإعمال؛ أنَّ الإعمال فيه تيسير يفيد ولا يَضر[1]، ومع تلك التَّفسيرات، فقد أجاز جمع من النُّحاة إعمال المصدر المجموع عمل مفرده، ولا يسعني إلَّا اتِّباعهم، وهم: ابن جنِّي[2]، والمرزوقي[3]، وابن هشام اللَّخمي[4]، وابن عصفور[5]، وابن مالك على اختلافٍ في رؤاه، إذ يرى في شرح التَّسهيل وهو متقدِّم أنَّ إعمال المصدر المجموع جائز وإن قلَّت شواهد إعماله، بينما يذهب في شرح الكافية الشَّافية وهو متأخِّر إلى أنَّ المصدر المجموع جدير ألَّا يعمل لتغيُّر لفظه عن لفظ المصدر المشتقِّ منه الفعل، ثمَّ يستثني ما ورد إعماله مجموعًا، فإنَّه يُقبل ولا يُقاس عليه[6].

ومن هنا أخلص إلى أنَّ ابن مالك يجيز إعمال المصدر المجموع ولا يقيس عليه لقلَّة شواهده، وابن عقيل[7]، وعبَّاس حسن[8]، وأخيرًا مجمع اللُّغَة القاهري، حيث أجاز إعماله مطلقًا[9].

(١) النحو الوافي (٣/ ٢١٧).

(٢) راجع: الخصائص (٢/ ٢٠٩)، والخاطريات (١٢٩).

(٣) شرح ديوان الحماسة (١/ ٢/ ٨٥٧، ٢/ ٣/ ١٣٠٦).

(٤) الارتشاف (٥/ ٢٢٥٧)، وقد بحثت فيما بين يديَّ من كتبه كشرح المقصورة فلم أعثر على اختياره هذا.

(٥) المقرب (١/ ١٣١).

(٦) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/ ١٠٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١٥).

(٧) المساعد (٢/ ٢٢٦).

(٨) النحو الوافي (٣/ ٢١٧).

(٩) في أصول اللغة (٤/ ٤٦٠، ٤٧٩ـ ٤٨٢).

- إِعْمَالُ اسْمِ الفَاعِلِ المَجْمُوعِ عَمَلَ مُفْرَدِهِ:

إنَّ الخوض في شروط إعمال اسم الفاعل المفرد عمل فعله، وما دار حولها من خلاف يُعدُّ ضربًا من التَّكرار، ولهذا سأومئ إيماءة عابرة إلى أنَّ جمهور البصريِّين يشترطون شروطًا لإعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله، في حين يرى الكوفيُّون والأخفش اطِّراح تلك القيود، فيعمل اسم الفاعل لديهم مطلقًا[1]، وقد وجد هذا الرَّأي قبولاً لدى مجمع اللُّغة القاهري[2]، وهو كذلك لديَّ.

لقد رأيت أنَّ جمهور النُّحاة[3] يُعْمِلون اسم الفاعل المجموع عمل مفرده، عدا ما نقله السُّيوطي من منع بعضهم لإعماله مجموعًا[4]، وعلى كثرة التَّنقيب لم أعثر على عَلَم منهم، ويؤيِّد الجمهور مقالتهم تلك، بأنَّ الجمع وإن أحدث تغييرًا في شكل المفرد فإنَّه لن يحدث في المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ إذ الجمع بمعنى العطف، فحين تقول: (ضُرَّاب) فإنَّ معناه ضَارِب وضَارِب وضَارِب، والعطف لائق بالفعل[5]، واسم الفاعل المجموع أيضًا يعمل قياسًا على مفرده؛ لأنَّه فرع والمفرد أصل[6]، ومجيء اسم الفاعل المجموع معملاً في شواهد عدَّة، يقوِّي مذهب الجمهور، فإليك تلك الشَّواهد:

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٥١٢ـ ٥١٣)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٢٢٠)، وشرح الجمل (١/ ٥٥٣).

(٢) في أصول اللغة (٤/ ٤٦١، ٤٨٣ـ ٤٨٥).

(٣) راجع مثلاً: الكتاب (١/ ١٠٩ـ ١١٠)، وشرحه للسيرافي (٣/ ٢٠٨)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/ ٧٢، ٧٨ـ ٧٩)، والارتشاف (٥/ ٢٢٦٧).

(٤) انظر: الهمع (٥/ ٧٩)، مع ملاحظة أنَّ حبيبًا الزَّيات من المحْدثين يمنع إعمال الجمع المكسَّر، وقد ردَّ عليه مصطفى جواد، واستدلَّ بشواهد كثيرة على إعماله مجموعًا. راجع: في التراث اللغوي (٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٥) شرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/ ٧٨ـ ٧٩).

(٦) شرح الكافية (٣/ ٤٢٣).

ـ قال تعالى[1] ـ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾، حيث قرأها قتادة، وغيره بالجمع، ومفردها (خَاشِع)، فرفع قوله تعالى: ﴿أَبْصَٰرُهُمْ﴾ على الفاعليَّة، وهذا فصيح كثير في كلام العرب.

ـ وقالت العرب[2]: «هُنَّ **حَوَاجُّ** بَيتَ اللهِ» إذ أُعمل «حَوَاجٌّ» «فَوَاعِل» جمع «حَاجَّة» «فَاعِلَة» فنصب قوله: «بَيْتَ»، هذا إذا كانت مصروفة كما ضُبطت في الكتاب، أمَّا إذا كانت ممنوعة من الصَّرف، كما ضُبطت في شرح السِّيرافي فيجوز فيها وجهان: النَّصب على نيَّة التَّنوين كما قال: السِّيرافي، والإضافة فيُجرُّ ما بعدها وهو قوله: (بَيتِ)، وسقوط التَّنوين لأجل الإضافة حينئذٍ.

ـ وقالت أيضًا[2]: «**قُطَّانٌ** مَكَّةَ، **سُكَّانٌ** البَلَدَ الحَرَامَ»، حيث عمل «قُطَّان» «فُعَّال» جمع «قَاطِن» «فَاعِل»، وكذا «سُكَّان» «فُعَّال» جمع «سَاكِن» «فَاعِل» فنُصِب بهما ما بعدهما «مَكَّةَ، والبَلَدَ»، و«فُعَّال» جمع معمل كما أنَّ «فَوَاعِل» جمع عامل كذلك، غير أنَّ «فَوَاعِل» أشدُّ اطِّرادًا منه.

ـ وقال العَجَّاج[3]:

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

ورُوي (قَوَاطِنًا) فاسْتُشهد به على إعمال (فَوَاعِل) جمع (فَاعِلَة) فنصب (مَكَّةَ) بقوله: «أَوَالِفًا» جمع (آلِفَة) وبقوله: «قَوَاطِنًا» جمع (قَاطِنَة) على الرِّواية الأخرى، وصُرفت (فَوَاعِل) لأجل الضَّرورة.

---

(١) سورة القمر، الآية: ٧. وانظر: معجم القراءات (٩/٢١٨ـ ٢١٩).

(٢) انظر القولين في: الكتاب (١/١٠٩ـ ١١٠)، وشرحه للسيرافي (٣/٢٠٩ـ ٢١٠).

(٣) البيت من (الرجز) وهو في ديوانه (٢٨٢)، والكتاب (١/٢٦، ١١٠)، وشرحه للسيرافي (٢/١٤٤، ٣/ ٢١٠)، وتحصيل عين الذهب (٥٨ـ ٥٩، ١١١).

ـ وقال أَبوكبير عامر بن الحليس[1]:

مِمَّـنْ حَمَلْـنَ بِـهِ وَهُـنَّ عَـوَاقِـدٌ حُبُـكَ النِّطَـاقِ فَعَـاشَ غَيـرَ مُهَبَّـلِ

فأعمل «فَوَاعِلَ» جمع (فَاعِلَة) فنصب (حُبُكَ) بقوله: «عَوَاقِد» جمع (عَاقِدَة)، وصُرفت للضَّرورة كسابقتها.

ـ إِعْمَالُ صِيَغِ المُبَالَغَةِ المَجْمُوعَةِ عَمَلَ مُفْرَدَاتِهَا:

من المقرر أنَّ صيغ المبالغة محمولة في الإعمال على اسم الفاعل، ولكن ليست هذه الصِّيغ الخمس على درجة واحدة في العمل، فـ(فَعُول، وفَعَّال، ومِفْعَال) أكثر من (فَعِيل وفَعِل)، و(فَعِيل) في الوقت نفسه أكثر من (فَعِل)، بل إنَّ الأخريين (فَعِيل وفَعِل) اختلف فيهما النُّحاة فمنهم من يعملها كما هو مذهب سيبويه[2] ومن تبعه، ومنهم من أهملها، وذلك مذهب المبرِّد وأكثر البصريِّين[3]، ويتَّضح ممَّا تَقَدَّم أنَّ سيبويه يُعْمل الخمس كلَّها، وأمَّا المبرِّد فيُعْمِل الثَّلاث الأُوَل، ويخالف في الأُخريين.

وأَزْيد من ذلك أنَّ الكوفيِّين أنكروا إعمالها ألبتة؛ محتجِّين لذلك بفوات الصِّيغة الَّتي أشبه فيها اسمُ الفاعل الفعلَ، ولدلالتها على المبالغة دون أفعالها، وما جاء منتصبًا بعدها فهو بفعل مقدَّر، إلَّا أنَّ الرَّضيَّ ألمح إلى أنَّ الفرَّاء يُعْمل صيغ المبالغة، بدلالة منعه لتقدُّم معمولها عليها[4]، وبهذا يخرج الفرَّاء من دائرة المانعين إعمالها.

وعلى كثرة الخلاف وتشعُّبه في هذه الصِّيغ، إلَّا أنَّني أرى إعمالها

(١) البيت من (الكامل) وهو في ديوان الهذليِّين (شعر أبي كبير) (١/ ٩٢)، والكتاب (١/ ١٠٩)، وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١٠٧٢) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢٠٩)، والتحصيل (١١٠).

(٢) الكتاب (١/ ١١٠ـ ١١٥).

(٣) انظر: المقتضب (٢/ ١١٣ـ ١١٧). والارتشاف (٥/ ٢٢٨٣) مع تعليق المحقق.

(٤) راجع: شرح الكافية (٣/ ٤٢٢ـ ٤٢٣)، والهمع (٥/ ٨٧).

جميعًا مع تفاوت بعضها كثرة وقلَّة، مستندًا إلى ما فسَّر به البصريُّون ذلك الإعمال من أنَّ المبالغة في المعنى عوض من ذهاب الشَّبه اللَّفظي، وأنَّ هذه الصِّيغ، والصِّفة المشبَّهة فرعان لاسم الفاعل، فلابدَّ من المساواة بينهما في الإعمال[1]، وورود السَّماع عند العرب يشهد بإعمالها، ثمَّ حظيت هذه الصِّيغ بإعمالها مطلقًا، وتضعيف قول الكوفيِّين من غير ما وجه من قِبَل مَجْمع اللُّغة القاهريّ[2].

أمَّا صيغ المبالغة المجموعة فهي عاملة عمل مفرداتها، كما عمل اسم الفاعل، إذ هي تبع له، وقد وردت شواهد على إعمالها مجموعة وهي كما يلي:

ـ قال طرفة بن العبد[3]:

ثُـمَّ زَادُوا أَنَّهُـمْ فِـي قَـومِهِـمْ غُفُـرٌ ذَنْبُهُـمُ غَيْـرُ فُجُـرْ

حيث نُصب «ذَنْبَهُمُ» بقوله: «غُفُرٌ» جمع «غَفُور» تكثير (غَافِر)، فجُمعت (فَعُول) على (فُعُل) فأُعملت كما أُعْمل مفردها.

ـ وقال الكميت بن زيد الأسدي[4]:

شُـمٍّ مَهَـاوِيـنَ أَبْـدَانَ الجَـزُورِ مَخَـا مِيـصِ العَشِيَّـاتِ لَا خُـورٍ وَلَا قُـزُمِ

إذ أعمل (مَهَاوِينَ) جمع (مِهْوَان) تكثير (مُهِين) فنصب قوله: (أَبْدَانَ) فَـ(مِفْعَال) جُمعت على (مَفَاعِيل) فعملت عمل مفردها.

---

(١) شرح الكافية (٣/ ٤٢٢ـ ٤٢٣).

(٢) في أصول اللغة (٤/ ٥٤٠، ٥٦٤ـ ٥٦٥).

(٣) البيت من (الرَّمل) وهو في: ديوانه (٥٥) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والكتاب (١/ ١١٣)، والتحصيل (١١٤).

(٤) البيت من (البسيط) وهو في: شعره المجموع (٢/ ١/ ١٠٤)، والكتاب (١/ ١١٤)، والتحصيل (١١٧) ويلحظ اختلاف حركة الرويِّ بين الكتاب والتحصيل، وضبطه في شعره المجموع موافق لما في التَّحصيل، إذ ضُبطت الأوصاف في الكتاب بالجرِّ، وهو الصَّواب، اعتمادًا على ما ذكره البغدادي في الخزانة (٨/ ١٥٠)، بينما ضُبط في التَّحصيل وفي شعره المجموع بالرَّفع.

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ (فَعُولاً ومِفْعَالاً) قد جُمعا جمع تكسير، كما مرَّ، وأمَّا (فَعَّال) فاستغني بجمع التَّصحيح المذكَّر عن التَّكسير؛ لاستثقال فكِّ التَّضعيف، ولو كُسِّر لعمل مثلما عمل مفرده، وكذلك (فَعِيل وفَعِل) جُمعا بالواو والنُّون[1].

ـ إِعْمَالُ اسْمِ المَفْعُولِ المَجْمُوعِ عَمَلَ مُفْرَدِهِ:

اسم المفعول حكمه كحكم اسم الفاعل[2]، إذ هما مشتقَّان من الفعل، فهو إذن يعمل مفردًا ومجموعًا، ولكنَّني لم أقع على شاهد يعمل فيه مجموعًا، فيما اطَّلعت عليه من مصنَّفات.

ـ إِعْمَالُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ المَجْمُوعَةِ عَمَلَ مُفْرَدِهَا:

تعمل الصِّفة المشبَّهة تشبيهًا باسم الفاعل، علمًا أنَّها أضعف منه، وهو أضعف من الفعل؛ لأنَّ الأفعال أصل الإعمال، ومع ذا فقد أعملها النُّحاة[3]، ولم أجد من يعارض في إعمالها إلاَّ (عبدالحسين الفتلي) محقِّق أصول ابن السَّرَّاج، إذ يقول: «دعوى عمل الصِّفة المشبَّهة لا أساس لها، فهي لا تنصب، لأنَّ فعلها غير عامل فكيف يعمل المحمول على فعله»[4].

ويمكن الردُّ على هذا القول: بأنَّ النُّحاة رووا شواهد كثيرة في إعمال الصِّفة المشبَّهة مفردة ومجموعة، وما كتاب سيبويه إلاَّ شاهد على ذلك[5]، فأجازوا إعمالها بناء على ما سمعوه عن العرب، فرفعت ونصبت وجرَّت، وإن خالفت اسم الفاعل في شرط الزَّمن، إذ لم تلتزم بزمن معيَّن من الأزمان

(١) راجع: شرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/ ٨٠)، والارتشاف (٥/ ٢٢٨٥).
(٢) انظر: الإيضاح للفارسي (١٣٣)، والارتشاف (٥/ ٢٢٨٧).
(٣) راجع: الكتاب (١/ ١٩٤ـ ٢٠٢)، والمقتضب (٤/ ١٥٨ـ ١٦٤)، والأصول (١/ ١٣٠ـ ١٣٦).
(٤) الأصول (١/ ١٣٠) تعليق المحقِّق.
(٥) انظر: الكتاب (١/ ١٩٤ـ ٢٠٢)، والمقتضب (٤/ ١٥٨ـ ١٦٤)، والأصول (١/ ١٣٠ـ ١٣٦).

الثَّلاثة، إلَّا أنَّها وافقته في شرط الاعتماد[1] سواء أكانت مقترنة بأل أم لا، وخالف في ذلك الكوفيُّون والأخفش فارتأوا إعمالها دون اعتماد[2]، ورؤيتهم هذه باطلة؛ لأنَّها ضعيفة[3]، إذ هي مشبَّهة باسم الفاعل، واسم الفاعل عامل عمل فعله، فهو قوي لقربه من الفعل، وهي ضعيفة لبعدها عنه.

ومع ذا فقد عملت مجموعة كما عملت مفردة في مواطن منها:

ـ قال الحارث بن ظالم المرِّيُّ[4]:

فَمَا قَومِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ **الشُّعْرِ** الرِّقَابَا

حيث عملت الصِّفة المشبَّهة (الشُّعْر) وهي جمع (أَشْعَر) النَّصب على التَّشبيه بالمفعول به، في قوله: (الرِّقَابَا)، وكلاهما مقرونان بأل الصِّفة والمعمول، وقد جُمع (الشُّعْر)؛ لأنَّه جعل كلَّ واحد منها (أَشْعَر) فجمع على المعنى، ونُصب (الرِّقَابَا) على حدِّ قوله: هو الحسنُ الوجهَ.

ـ وقال الكميت بن زيد[5]:

لَقَدْ عَلِمَ **الأَيْقَاظُ** أَخْفِيَةُ الكَرَى تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَاكْتِحَالَهَا

فعملت الصِّفة المشبَّهة (الأَيْقَاظ) وهي جمع (يَقُظ) في قوله: «أَخْفِيَة الكَرَى» فاجتمع فيها ثلاثة أَوجه:

الرَّفع، وهو نظير: الحسن وجهُ الأبِ، والنَّصب على التَّشبيه بالمفعول به، وهو نظير: الحسن وجهَ الأبِ، إلَّا أنَّ ابن جنِّي يرى أنَّه منصوب على التَّمييز، كما تقول: لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ عيونًا تَزَجُّجَها، والأوَّل أولى؛ لأنَّه

(١) راجع: الكتاب (١/ ١٩٤)، وشرح الكافية (٣/ ٤٣٤).

(٢) أمالي ابن الشجري (٣/ ٢٢٠).

(٣) شرح الكافية (٣/ ٤٣٤).

(٤) البيت من (الوافر) وهو في الكتاب (١/ ٢٠١)، والتحصيل (١٦٦ـ ١٦٧).

(٥) البيت من (الطويل)، ولم أجده في شعره المجموع، وهو في سرِّ الصِّناعة (١/ ٣٨)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٥٩)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٣/ ٩٧).

معرَّف بالإضافة، إلاَّ أن يكون على رأي الكوفيِّين المجيزين نصب المعرَّف على التَّمييز، والجرُّ وهو نظير: الحسن وجهِ الأبِ فكأنَّه قال: الأيقاظ العيونِ.

ـ وقال سلامة بن جندل التميمي[1]:

زُرْقًــا أَسِنَّتُهَــا، حُمْــرًا، مُثَقَّفَــةً أَطْــرَافُهُــنَّ مَقِيــلٌ للِيَعَــاسِيــبِ

إذ أعمل الصِّفة المشبَّهة (زُرْقًا) وهي جمع (أَزْرَق) فرفعت قوله: «أَسِنَّتُهَا» وهو على حدِّ قوله: مررتُ برجلٍ حِسَانٍ ثِيَابُه. هذا والله أعلم وأحكم.

(١) البيت من (البسيط) وهو في: ديوانه (٢٣٢) وتخريجه فيه، وفي: شرح اختيارات المفضل (٢/ ٥٨٢ـ ٥٨٣).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ
وَصْفُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ وَالعَكْس

قبل أن أَتحدَّث عن أقسام هذا المبحث، وأسرد الأمثلة، وشواهدها، أقول: إنَّ هذا المبحث ورد في موضوعين نحويَّين هما: باب النَّعت عند موافقة النَّعت لمنعوته، وباب الممنوع من الصَّرف عند منع صيغة منتهى الجموع من الصَّرف إذا لم تدلَّ على الجمع نحو: سَرَاوِيلَ وحَزَابٍ، وربَّما جاء عَرَضًا في باب الصِّفة المشبَّهة كـ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عُورٍ آباؤه[1].

ولا حاجة للحديث عن حدِّ النَّعت، وبيان أغراضه، وأقسامه، وفي أيِّ شيء يوافق النَّعت منعوته؟ وفيم يخالفه؟ فتلك مفصَّلة في كتب النَّحو القديم منها والحديث.

وقد سُمعت ألفاظ مجموعة وصف بها الواحد، وقع أغلبها على زنة (أَفْعَال)، وهذا الوزن ـ كما هو شائع ـ أحد أوزان جموع القلَّة، فهو إذن دالّ على الجمع عند أكثر النُّحاة، بينما عدَّه بعضهم في المفردات[2].

وأوَّل إشارة تدلُّ على أنَّ (أَفْعَالًا) ربَّما جاءت للمفرد، وجدتها عند سيبويه إذ يقول: «وأمَّا أَفْعالٌ فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنْعامُ... وقال أبوالخطَّاب: سمعتُ العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكْياشٌ...»[3].

وقد أُختُلف في تفسير هذا النَّص، فأثبت الزَّمخشري أنَّ سيبويه يرى أنَّ (أَفْعَالًا) هنا مفرد، بينما ردَّ عليه أبوحيَّان بأنَّ سيبويه قد قال في نصِّه: «... فقد يقع للواحد...» وهذا يدلُّ أنَّه ليس بمتأصِّلٍ في الإفراد، بل هو جمع، ووقوعه هنا على سبيل المجاز لا الحقيقة، إضافة أنَّ سيبويه لم ينصَّ على أنَّ

(١) انظر: بحوث كلية اللغة العربية «ألفاظ الجموع التي وصف بها الواحد» (٤٠١)، والكتاب (٢/ ٤٢)، والتوابع في كتاب سيبويه (٤٥).

(٢) شرح الأشموني (٤/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

(٣) الكتاب (٣/ ٢٣٠).

(أَفْعَالاً) من أوزان المفرد، متَّهمًا الزَّمخشري بأنَّه فهم من سيبويه ما لم يرده، على حين أيَّد السَّمين الحلبيُّ الزَّمخشريَّ فيما ذهب إليه[1].

وسار المبرِّد[2] سيرة سيبويه حيث ذكر أنَّ نحو: (بُرْمَة أَعْشَار) واحد جاء على (أَفْعَال)، ومثلهما: أبوعمر الجَرْمِيّ[3]، إذ يرى أنَّ (أَفْعَالاً) جمع، عدا قولهم: (هُوَ الأَنْعَامُ) فَإِنَّهُ مفرد، وكذلك الزَّجَّاج[4]، وأبوالعلاء المعرِّي[5]، حيث ذهب إلى أنَّ (أَفْعَالاً) أيضًا جمع، إلَّا ثلاثة عشر حرفًا، منها: (ثَوب أَسْمَال)، وتبعهم ابن سيده[6]، مرتئيًا أنَّهم أوقعوا (أَفْعَالاً) على الواحد، كما قال سيبويه، وبهذا يكون لابن سيده فضل السَّبق على الزَّمخشري في فهمه لنصِّ سيبويه السَّالف الذِّكر.

بينما يرى علاء الدِّين القوشجي[7] أنَّ (أَفْعَالاً) ليس بجمع؛ لأنَّه يُقال في تصغير: أمْشَاج: أُمَيْشِج ويذكر السُّيوطي[8] أنَّ (أَفْعَالاً) قليلة جدًّا في المفردات كـ(بُرْمَة أَعْشَار)، وعلى قول هؤلاء العلماء يكون نحو: (ثَوب أَسْمَال) من باب وصف المفرد بالمفرد، وحينها لا يكون هناك تشاكل نعتيّ بين المفرد والجمع، فيفقد هذا المبحث كيانه.

ويظهر لي أنَّ (أَفْعَالاً) لا يأتي إلَّا في الجمع، فلذا يكون نحو:

(١) انظر تفاصيل ذلك الخلاف في: الكشاف (٢/ ٥٧٤، ٤/ ٦٦٦)، والبحر (٦/ ٥٥٥)، والدُّر (٧/ ٢٥٣ ـ ٢٥٥).
(٢) المقتضب (٣/ ٣٢٩).
(٣) سفر السعادة (١/ ٨٦).
(٤) ما ينصرف (٦٣).
(٥) المزهر (٢/ ١٠٥).
(٦) المخصص (٤/ ٩٢، ٧/ ١٣٢).
(٧) عنقود الزَّواهر في الصَّرف (٣٩٥).
(٨) الهمع (٦/ ١٢٦).

(بُرْمَة أَعْشَار)، وما شابهها من وصف المفرد بالجمع استدلالاً بما يلي:

١ـ أنَّ سيبويه لم ينصَّ على وزن (أَفْعَال) في المفردات، كما ذكر أبوحيَّان فيما مضى.

٢ـ أنَّ أكثر علماء العربيَّة أثبتوا أنَّ نحو: (بُرْمَة أَعْشَار) من قبيل وصف المفرد بالجمع ومنهم: الفرَّاء، وابن قتيبة، وأبوحنيفة الدِّينوري ـ كما ذكر البغدادي ـ وابن خالويه، وابن جنِّي، وابن فارس، والجوهري، والخطيب التَّبريزي، وابن يعيش، وعلم الدِّين السَّخاوي ـ كما أخبر عنه السُّيوطي ـ وابن عصفور، والرَّضي، وأبوحيَّان، والأشموني، وفوق ذلك المنشيّ فقد ألَّف رسالة خاصَّة بألفاظ الجموع الَّتي وُصف بها الواحد، واستدرك عليه محقِّقها سليمان العايد ألفاظًا كثيرة، وسأحاول أن أستوفي الحديث فيها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وردَّد البغدادي ما قاله الأقدمون حول وقوع مثل هذه الألفاظ مجموعة مكان المفرد، وأخيرًا حكم الزَّبيدي بكثرة وصف المفرد بالجمع كما في نحو: (حَبْل أَرْمَام)، نقل عنه ذلك محقِّق رسالة المنشي السَّابق ذكرها في مادة (خلق)[1].

٣ـ أنَّ وزن (أَفْعَال) وإن جُمع كما تُجمع الآحاد نحو: (أَنْعَام وأَنَاعِيم)، وصغِّر على لفظه (أُفَيْعَال) وعاد إليه الضَّمير مفردًا ـ كما في المبحث الثَّاني ـ ووُصف المفرد به في هذا المبحث، وجاء له نظير في الآحاد في

(١) انظر: المعاني (٢/ ٨٧، ١٧٧)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٦)، والخزانة (١/ ٢٣٤)، وليس (١٤٩ ـ ١٥٠)، والخصائص (٢/ ٤٨٢)، والصَّاحبي (٣٥١)، والصِّحاح (خصب)، وشرح اختيارات المفضل (١/ ١٠٣)، وشرح المفصل (٥/ ٦ ـ ٧، ١٠٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤)، وشرح الجمل (١/ ٥٦٨، ٢/ ٢١٧)، والممتع (٧٦)، وشرح الكافية (١/ ١١١)، والبحر (٦/ ٥٥٥)، وشرح الأشموني (٤/ ٢٨٧)، وألفاظ الجموع التي وصف بها الواحد (٤٠١) وما بعدها، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٨٦).

هيئته وعدَّة حروفه نحو: (تَفْعَال) كـ(تَجْوَال)، فهو لم يخرج عن حقيقة الجمع قيد أَنْمُلَة[1].

٤ـ أنَّ وصف المفرد بالجمع ليس مقصورًا على صيغة (أَفْعَال)، فهناك صيغ أخرى نحو: فُعُل، وفِعَل، وفُعُول، وفِعَال، وفَعَائِل، وغيرها كثير[2].

فبهذا تثبت جمعيَّة (أَفْعَال) وتنتفي فرديَّته، ويقوم هذا المبحث فينقسم تلقائيًّا إلى شقَّين:

الأوَّل: وَصْفُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ:

وهذا الشِّقّ كثيرٌ جدًّا، وسآتي على الشَّواهد القرآنيَّة والشِّعريَّة الَّتي وُصف فيها المفرد بالجمع، معقِّبًا بالأمثلة النَّثريَّة فدونك تفاصيلها:

(أ) وَصْفُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ:

* قَالَ تَعَالَىٰ[3]: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيح لَوَاقِحَ﴾، إذ وُصف قوله: ﴿الرِّيحَ﴾ وهو مفرد هنا وإن كان بمعنى الجمع، بقوله: ﴿لَوَاقِحَ﴾ وهو جمع، وهذه قراءة حمزة وغيره[4].

* وقال سبحانه[5]: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾، حيث قرأها ﴿يَبْسًا﴾ جمع (يَابِس)، كصَاحِب وصَحْب، الحسن وغيره، وهي هنا نعت مجموع وُصف بها الواحد ﴿طَرِيقًا﴾ مبالغة؛ لتعدُّد معانيه، حيث جعل لكلِّ

(١) راجع: شرح المفصل (٥/ ١٠٦)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٤٥).

(٢) انظر: أمثلة ذلك في: مجالس ثعلب (٢/ ٧٣٥)، والمحتسب (٢/ ١١٤)، وشرح الكافية (١/ ١٥١)، وألفاظ الجموع (٤٠٧ ـ ٤٠٨)، مع أنَّ الرَّضي نفسه خصَّ وصف المفرد بالجمع بوزن (أَفْعَال) في: (١/ ١١١)، ولكنَّه نفى ذلك بعد في: (١/ ١٥١).

(٣) سبق تخريجها في: ص(٣٠).

(٤) معاني الفرَّاء (٢/ ٨٧).

(٥) سورة طه، الآية: ٧٧.

سِبْط منهم طريقًا[1].

* وقال تعالى[2]: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾، إذ قرأها بالإفراد مفتوحة الجيم والدَّال ﴿جَدَدٌ﴾ الزُّهري، وهي موصوفة بالجمع ﴿بِيضٌ﴾[3].

* وقال عزَّ وجلَّ[4]: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾، جاء قوله: ﴿مَثَانِيَ﴾ نعتًا مجموعًا لقوله: ﴿كِتَٰبًا﴾ وهو مفرد، وقد أجاز الزَّمخشري، فيه وجهان: حيث وُصف المفرد بالجمع؛ لأنَّ الكتاب جملة ذات تفاصيل، وتفاصيله هي جملته، إذ يُقال: القُرْآنُ أَسْبَاعٌ، وأَخْمَاسٌ، وسُورٌ، وآيَاتٌ، وأَقَاصِيصُ، وأَحْكَامٌ، ومَوَاعِظُ، كما يُقال: الإِنْسَانُ عِظَامٌ، وعُرُوقٌ، وأَعْصَابٌ، وهذا من وصف المفرد بالجمع، وإمَّا أن يكون نظيرًا لقوله: (بُرْمَة أَعْشَار)، فيكون وقتئذٍ من باب وصف المفرد بالمفرد[5].

* وقال جلَّ وعلا[6]: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾، إذوقع قوله: ﴿أَمْشَاجٍ﴾ نعتًا مجموعًا لقوله: ﴿نُطْفَةٍ﴾ وهو مفرد؛ لأنَّ كلَّ جزء من النُّطْفَة نُطْفَة[7].

(ب) وَصْفُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ فِي الشِّعْرِ العَرَبِيِّ:

* قال الشَّاعر[8]:

جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِيصِي **أَخْلاَقْ**
شَرَاذِمٌ يَضْحَكُ مِنْهُ النَّوَّاقْ

(١) انظر: معجم القراءات (٥/ ٤٦٨)، والكشاف (٣/ ٧٩)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٨٦).
(٢) سورة فاطر، الآية: ٢٧.
(٣) معجم القراءات (٧/ ٤٣٠).
(٤) سورة الزُّمر، الآية: ٢٣.
(٥) الكشاف (٤/ ١٢٥ ـ ١٢٦، ٦٦٦).
(٦) سورة الإنسان، الآية: ٢.
(٧) راجع: البحر (١٠/ ٣٥٩)، والدُّر المصون (١/ ٥٩١) وما بعدها.
(٨) سبق تخريجهما في: ص(٢١).

حيث وُصف قوله: (قَمِيصِي) وهو مفرد، بالجمع (أَخْلَاقٌ، وشَرَاذِمٌ).

* وقال القُطامي[1]:

كَـأَنَّ نُسَـوعَ رَحْلِـي حِيـن ضُمَّـتْ حَـوَالِـبَ غَـرَّزًا وَمِعًـى جِيَـاعًـا

إذ وُصف المفرد (مِعًى) بالجمع (جِيَاعًا)؛ لفرط جوعه جعله كجماعة جياع.

* وقال عنترة العبسي[2]:

فِيهَـا اثْنَتَـانِ وَأَرْبَعُـونَ حَلُـوبَـةً سُـودًا كَخَـافِيَـةِ الغُـرَابِ الأَسْحَـمِ

ورد قوله: (سُودًا) نعتًا مجموعًا، للتَّمييز المفرد (حَلُوبَةً) باعتبار المعنى، وقد خُرِّج البيت على أوجه أخرى، اخترت منها هذا الوجه؛ لمناسبة المقام.

* وقال الشَّاعر[3]:

يَـا لَيْلَـةً خُـرْسَ الـدَّجَـاجِ طَـوِيْلَـةً بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي

حيث جاءت (خُرْسَ) نعتًا مجموعًا للمفرد (لَيْلَةً)، إذ جُعلت اللَّيلة لطولها كالجمع، فَكَأَنَّ كلَّ جزء من هذه اللَّيلة ليلة، وقد خُرِّج البيت على وجهين آخرين، ولكنَّني آثرت هذا مشاكلة للبحث.

* وقال مُزاحم العُقَيلي[4]:

لَظَـلَّ رَهِيْنًـا خَـاشِـعَ الطَّـرْفِ حَطَّـهُ تَخَلُّـبُ جَـدْوَى وَالكَـلَامُ الطَّـرَائِـفُ

فوقع قوله: (الطَّرَائِفُ) نعتًا مجموعًا، لقوله: (الكَلَامُ) وذلك الوصف

(١) خُرِّج في: ص(٣٤)، وزد على ما هنالك: الكشاف (٣/ ٧٩).

(٢) البيت من (الكامل) وهو في: ديوانه (١٤١)، والأصول في النحو (١/ ٣٢٥)، والخزانة (٧/ ٣٩٠).

(٣) البيت من (الطويل) ولا يُعرف قائله، وهو في: شرح القصائد السبع (٢٤٧)، والمسائل البصريات (١/ ٥٦٣، ٥٦٧)، وشرح الجمل (١/ ٥٦٨).

(٤) البيت من (الطويل) وهو في: الخصائص (١/ ٢٥ ـ ٢٦)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٢٣٧).

على معنى الجنسيَّة، كما قيل: ذهب به الدِّينَارُ الحُمْرُ، والدِّرْهَمُ البِيضُ.

* وقال كعب بن زهير ـ رضي الله عنه ـ[1]:

يَغْدُو فَيُلْجِمُ ضِرْغَامَيْنِ عَيشُهُمَا لَحْمٌ مِنَ القَومِ مَعْفُورٌ **خَرَاذِيلُ**

فـ(خَرَاذِيلُ) بالذَّالِ المعجمة أو بالدَّال المهملة ورد نعتًا مجموعًا للمفرد (لَحْمٌ)

* وقال العَجَّاجُ[2]:

كَتَّانُهَا أَوْ سَنَدٌ **أَسْمَاطُ**

حيث وُصف (سَنَدٌ) المفرد، بالجمع (أَسْمَاطٌ).

* وَقَالَ رؤبة بن العَجَّاج[3]:

لَمْ يُكْسَ جِلْدًا مِنْ دَمٍ **أَمْشَاجِ**

جَاءت (أَمْشَاجٍ) صفة مجموعة، للمفرد (دَمٍ).

(ت) الأَمْثِلَةُ النَّثْرِيَّةُ:

* القُرْآن: أَسْبَاع، وأَخْمَاس، وسُوَر، وأَقَاصِيص، وأَحْكَام، ومَوَاعِظ.

* الإنْسَان: عِظَام، وعُرُوق، وأَعْصَاب، رَجُل: حَزَاب، وزَوَازٍ، وهَوَاءٍ، مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عُورٍ آبَاؤُهُ، وَصُمٍّ قَومُهُ، قَلْب: أَعْشَار، أي مكسَّر، كَبِد: أَفْلَاذ، مِعًى: جِيَاع، نُطْفَة: أَمْشَاج، قَوم: أَبْدَاع، وَأَلْيِنَاء، وجُشْر، وجُشَّر[4].

---

(١) البيت من (البسيط) وهو في: شرح ديوانه (٢٢) مع اختلاف يسير، وحاشية على شرح بانت سعاد (٢/ ٢/ ٣٨، ٤٠)، وألفاظ الجموع (٤١٥).

(٢) البيت من (الرَّجز)، وهو في: ديوانه (٢٤٩) مع اختلاف حركة الإعراب بين الدِّيوان وغيره، واللِّسان (سند)، وألفاظ الجموع (٤١٦).

(٣) البيت من (الرَّجز)، وهو في: ديوانه (٣٢) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والبحر (١٠/ ٣٥٦)، والدُّر المصون (١٠/ ٥٩٣).

(٤) انظر: الكشاف (٤/ ١٢٦)، واللِّسان (حزب، هوء، جشر)، وألفاظ الجموع (٤١٢ ـ ٤١٣، ٤١٥=

* نَعَم: أَغْفَال، جَمَل: عُلَادى، وصف به المفرد وهو جمع تعظيمًا، نَاقَة: سُمُط، وأَسْمَاط، وعُلُط، إِبِل: جُشَّر، حِمَار: حَزَابٍ، ضَبُع: حَضَاجِر؛ كأَنَّه جعل الضَّبُع لعظم بطنها كأَنَّها ضِبَاع[1].

* طَيْر: سُنُح[2]، سُود: سَالِخ، أَسَاوِد: سَالِخ[3].

* نَوْر: تَعَاشِيب، رُمْح: أَقْصَاد، وهذا أحد ما جاء على بناء الجمع، كما قال الأخفش، سَهْم: مُرُط[4].

* بِئْر: أَنْشَاط، رَكِيَّة: سُدُم، مَاء: أَسْدَام، وسُدُم، وصف المفرد بالجمع مبالغة[5].

* ثَوب: أَكْيَاش، وأَكْبَاش؛ إذ جعل كلَّ جزء منها كَبْشًا، وأَكْرَاش، وأَكْمَاش، وأَكْبَاس، وسُدُوس، وأَخْلَاق؛ لأنَّ نواحيه أَخْلَاق فلذا جُمع كما قال: الكسائي، وشَرَاذِم، وأَسْمَال؛ لأنَّه تخرَّق من جوانبه حتَّى صار جمعًا، وأَهْدَام، ومِزَق، وأَمْزَاق، وشَبَارق، وطَرَائِق، وطَرَائِد، ومِشَق، وهِبَب، وأَهْبَاب، وهَبَائِب، وهَبَايِب، وشَمَارِق، وخِبَب، وأَخْبَاب، وخَبَائِب، وخَبَايِب، وقَبَائِل، ورَعَابِيل، وذَعَالِيب، وشَمَاطِيط، ورُدُم، وأَطْمَار، وأَسْمَاط، وشَمَالِيل، وهَمَالِيل، وأَخْمَاس، وأَفْوَاف، وأَقْطَاع، وقِطَع،

= ـ ٤١٧)، والكتاب (٢/ ٤٢)، والتوابع في كتاب سيبويه (٤٥)، وغريب الحديث للحربي (١/ ١٦٠)، والخصائص (٢/ ٤٨٢)، والصِّحاح (مشج، بدع، لين).

(١) يراجع: ألفاظ الجموع (٤١٣)، والممتع (٧٦) مع تعليق المحقِّق، واللِّسان (جشر، سمط، علط)، وشرح الكافية (١/ ١٥٢)، وكتاب الشعر (١/ ١٥٠)، وشرح الجمل (٢/ ٢١٧).

(٢) المخصص (١٦/ ١٦٣).

(٣) الارتشاف (٤/ ١٩٠٩).

(٤) ينظر: كتاب الشعر (١/ ١٥٠)، والصِّحاح (خصب، قصد، مرط)، وألفاظ الجموع (٤١٢).

(٥) راجع: الصِّحاح (نشط)، واللِّسان (سدم)، وألفاظ الجموع (٤١٣) مع تعليق المحقِّق.

وأَسْنَاد[1].

* قَمِيص: أَخْلاق، وشَرَاذِم، جُبَّة: أَخْلاَق؛ لأنَّ الخلوقة في الثوب تتَّسع فيسمَّى كلُّ موضع منها خَلَقًا، وأَسْنَاد.

* بُرْد: أَسْمَال، سَرَاوِيل: أَسْمَاط، حُلَّة: أَفْوَاف[2].

* أَرْض: جُدُور؛ لكثرة ذلك النَّبات في تلك الأرض، وأَغْفَال، وسَبَاسِب، سمَّوا كلَّ بقعة منها سَبْسَبًا؛ لاتِّساعها، ومَهَارِق؛ كأنَّهم جعلوا كلَّ جزء منها مُهْرَقًا، وقِفَار، ومُحُول، وجُدُوب، وسَبَارِيت، وأَحْصَاب[3].

* بَلَد: أَحْصَاب، وسَبَاسِب، وبَسَابِس، الواحد يُراد به الجمع؛ كأنَّهم جعلوه أجزاء، ومَهَارِق؛ كأنَّهم جعلوا كلَّ جزء منه مُهْرَقًا، وقِفَار، وأَمْحَال[4].

* حَبْل: أَرْمَام، ورِمَم، ورِمَام، وصفوه بالجمع؛ كأنَّهم جعلوا كلَّ جزء واحدًا ثمَّ جمعوه، وأَقْطَاع؛ كأنَّهم جعلوا كلَّ جزء منه قِطْعًا، وأَرْمَاث، وأَحْذَاق؛ كأنَّ الحبل لمَّا كان منقطعًا قد وُصل بعضه ببعض فأُجريت الصِّفة على المعنى إذ لم يكن قطعة واحدة فأُتي بها مجموعة اللَّفظ، وأَرْمَاق،

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٢٣٠) مع تعليق المحقِّق، وليس (١٤٩)، والخصائص (٢/ ٤٨٢)، والمخصص (٤/ ٩٢ ـ ٩٣، ٧/ ١٣٢)، واللِّسان (كبش، سدس، مزق، هبب، خبب، كيش، قطع، سند)، ومعاني الفرَّاء (١/ ٤٢٧، ٢/ ٨٧)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٦)، وألفاظ الجموع (٤١٢ـ٤١٧)، ومجالس ثعلب (٢/ ٧٣٥)، والصِّحاح (شمل).

(٢) انظر: معاني الفرَّاء (١/ ٤٢٧)، والزَّاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١١٥)، واللِّسان (كيش، فوف)، والأشباه والنَّظائر (٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وألفاظ الجموع (٤١٣).

(٣) راجع: الكتاب (٣ / ٢٣٠)، واللِّسان (جدر)، وألفاظ الجموع (٤١٨)، ومعاني الفرَّاء (٢/ ٨٧)، والصَّاحبي (٣٥٢)، والمحكم (هـ ر ق ٤/ ٨٨)، والمحتسب (٢/ ١١٤)، والصِّحاح (محل)، والقاموس (سبرت)، والمزهر (٢/ ١٠٥).

(٤) ينظر: الصِّحاح (خصب)، والمحكم (هـ ر ق ٤/ ٨٨)، واللِّسان (كبش، سبسب)، والمزهر (٢/ ١٠٥)، وألفاظ الجموع (٤١٢).

وأَنْكَاث، وأَخْلَاق[1].

* غَزْل: أَنْكَاث، ذَيْل: أَنْكَاث، نَعْل: سُمُط، وأَسْمَاط، قِرْبَة: أَشْنَان؛ كأَنَّهُم جعلوا كلَّ جزء منها شنًّا، ثمَّ جمعوا على ذلك، وأَخْلَاق، مُلَاءَة: أَخْلَاق[2].

* بُرْمَة: أَعْشَار، جعل كلَّ جزء منها عُشْرًا فصارت قِطَعًا، وأَكْسَار، وأَخْلَاق، قِدْر: أَعْشَار، إذا كانت مكسَّرة على عشر قطع، أو عظيمة لا يحملها إلَّا عشرة، وأَكْسَار؛ كأَنَّهم جعلوا كلَّ جزء منها كَسْرًا ثمَّ جمعوه على هذا، قَدَح: أَعْشَار، إذا كانت قِطَعًا، جَفْنَة: أَكْسَار، جعل كلَّ جزء منها كَسْرًا، وأَعْشَار، إنَاء: أَكْسَار[3].

وهكذا انتهى الشِّقّ الأوَّل، بتقاسيمه الثَّلاثة، إلَّا أنَّه يلحظ أنَّ الثَّالث منها أغزر مادَّة، وقد حاولت فيه أن أجمع كلَّ لفظة موصوفة مع صفاتها، وما يقرب منها تحت مظلَّة واحدة، على تشكُّل تلك المفردات ما بين مفرد حقيقيٍّ، واسم جمع، ومعرَّف بأل الجنسيَّة، مع قلَّة ورودهما هنا.

الثَّانِي: وَصْفُ الجَمْعِ بِالمُفْرَدِ:

وهَذَا أَقَلُّ حَظًّا من سابقه، إذ لم ترد ألفاظ مفردة وُصف بها الجمع كما مرَّ في نظيره، بل وردت بضع آيات قرآنيَّة، وعثرت على بيت شعريٍّ واحد،

(١) يراجع: المقتضب (٣/٣٢٩)، واللِّسان (رمم، قطع، نكث، خلق)، والخصائص (٢/٤٨٢)، وشرح اختيارات المفضل (١/١٠٣)، والصِّحاح (رمق).

(٢) انظر: ألفاظ الجموع (٤١٣ ـ ٤١٤)، والمخصص (١٦/١٦٣)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وليس (١٥٠)، واللِّسان (شنن، خلق).

(٣) راجع: أدب الكاتب (٦٢١)، والخصائص (٢/٤٨٢)،وليس (١٤٩)، وغريب الحديث للحربي (١/١٦٠ ـ ١٦١)، والقاموس (عشر)، وشرح المفصل (٥/٧)، واللِّسان (كسر، خلق)، وألفاظ الجموع (٤١٢، ٤١٤).

بل إنَّ بعض المفردات هنا راجع إلى المصدريَّة، وإليك إيضاحه:

(أ) وَصْفُ الجَمْعِ بالمُفْرَدِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ:

* قَال تعالى[1]: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾، إذْ وُصف ﴿أَزْوَاجٌ﴾ وهو جمع، بقوله: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ وهو مفرد؛ لأنَّ جمع التَّكسير للعقلاء يجوز وصفه بالمفرد المؤنَّث، والجمع المؤنَّث، فوقع هنا موصوفًا بالمفرد المؤنَّث[2].

* وقال سبحانه[3]: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، حيث وُصف ﴿الأَسْمَاءُ﴾ وهو جمع لما لا يعقل، بالمفرد ﴿الحُسْنَى﴾ تأنيث الأَحْسَنِ، وهذا تركيب فصيح، ولو طابق لكان (الحُسَن) على زنة (الأُخَر)[4]، كما في قوله تعالى[5]: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

* وقال عزَّ وجلَّ[6]: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾، والحديث عن هذه الآية، كالحديث عن الآية السَّابقة، بل إنَّ العلماء قد ناقشوهما في موطن واحد.

* وقال جلَّ وعلا[7]: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾، فـ﴿القِسْطَ﴾ مصدر مفرد نُعت به ﴿المَوَازِينَ﴾ وهو مجموع، مبالغة[8].

---

(١) خرِّجت في: ص(١٥٧).

(٢) انظر: إعراب النَّحَّاس (١/ ٢٠٢)، وإعراب القرآن للدُّرويش (١/ ٧٤ ـ ٧٥).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

(٤) راجع: معاني الفرَّاء (٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨)، والبحر (٥/ ٢٣٠).

(٥) سبق تخريجها في: ص (٣٢).

(٦) سورة طه، الآية: ١٨.

(٧) سورة الأنبياء، الآية: ٤٧.

(٨) انظر: معاني الفرَّاء (٢/ ٢٠٥)، وإعراب القرآن للدُّرويش (٥/ ٣٩).

(ب) وَصْفُ الجَمْعِ بِالمُفْرَدِ فِي الشِّعْرِ العَرَبِيِّ:

لم أظفر أثناء بحثي إلاَّ ببيت واحدٍ، وهو قول عدي بن زيد العبادي[1]:

هَلْ تَرَى مِنْ ظُعُنٍ بَاكِرَةٍ يَتَطَلَّعْنَ مِنَ النَّجْدِ أُسُرْ

فوصف (ظُعُن) وهو جمع، بالمفرد (بَاكِرَة).

هذا ما استطعت جمعه وتحليله، من وصف المفرد بالجمع والعكس، راجيًا أن أكون وفِّقت فيما توخَّيت، والله أعلم وأحكم.

(١) البيت من (الرَّمل) وهو في: سر صناعة الإعراب (٢/٤٧٨)، وظاهرة التآخي (١/١٤٧) مع اختلافٍ يسير.

الفَصْلُ الثَّالِثُ
المُوَافَقَاتُ الدَّلَالِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَفِيهِ مَبْحَثٌ وَاحِدٌ:

التَّعَاوُرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ.

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: **التَّعَاوُرُ النِّيَابِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ.**

المَطْلَبُ الثَّانِي: **التَّعَاوُرُ التَّعَاقُبِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ.**

تَوْطِئَة:

لقد ذكرت في الفصل الأَوَّل، حكم وضع المفرد موضع الجمع والعكس، وملت هناك للقول: بقياسيَّته، ثمَّ ألمحت إلى غزارة الشَّواهد القرآنيَّة، والشِّعريَّة، فوعدت بمبحث أجمع فيه تلك الشَّواهد[1]، وإنجازًا لما وعدت به ثمَّة سطَّرت هذا المبحث المعنون بـ«**التَّعَاوُرِ الدَّلَالِيِّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ**» وقد جعلته في مطلبين: الأَوَّل: التَّعَاوُر النِّيَابِيّ، والثَّاني: التَّعَاوُر التَّعَاقُبِيّ، وسأُبيْن ـ بمشيئة الله تعالى ـ عن مدلولي النِّيَابَة والتَّعَاقُب، في مطلع كلِّ مطلب منهما.

ومن الجدير بالذِّكر، أنَّ تلك المفردات والجموع، مختلفة الدَّلالات، حيث جاءت على صيغ متغايرة، وقوالب متعدِّدة، فمنها ما يدل على الجنس، ومنها ما ورد على المصدريَّة، ومنها ما هو تمييز، ومنها ما هو اسم جنس أو اسم جمع، وبعضها خالص الجمعيَّة، . . . إلى ما هنالك.

(١) انظر: ص (٢٩ ـ ٣٥).

التَّعَاوُرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ
التَّعَاوُرُ النِّيَابِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ

قبل أن أَدْلُف إلى تفاصيل هذا المطلب، يحسن أن أُجلِّي مفهوم التَّعاوُرِ النِّيَابِيِّ، فالتَّعَاوُرُ النِّيَابِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ، أعني به: أن يرد المفرد والجمع في موطنين مختلفين كلّ على حدة، فينوب كلٌّ واحد منهما عن الآخر، في موقعه الَّذي جاء فيه، ومن المعلوم أنَّ القرآن الكريم زاخر بالمفردات وجموع التَّكسير، وما شابههما كاسمي الجنس والجمع، ولهذا فلن أتطرق لذكر تلك المفردات، والجموع[1]، وسأقف عند بعض الصِّيغ، كصيغة «فَعِيْل» مثلاً، وبعض المفردات العامَّة الَّتي ناب فيها المفرد عن الجمع أو العكس، أمَّا الأشعار فحاولت أن أجمع ما عنَّ منها، مبيِّنًا الشَّاهد ووجهه فيها، ومن ثَمَّ جاء هذا المطلب في نمطين:

الأَوَّل: نِيَابَةُ المُفْرَدِ عن الجَمْعِ:

لقد كثر مجيء «فَعِيْل» مفردًا بمعنى الجمع في القراءات القرآنيَّة متواترها وشاذِّها، وفي الشِّعر أيضًا[2]. في حين اختلف العلماء في تعليل وروده مفردًا في مكان قَمِن أن يكون مجموعًا، فوضعه ابن قتيبة تحت «باب مخالفة ظاهِر اللفظِ مَعناه»[3]، بينما يرى ابن سيده حين قال: في باب مايكون واحدا يقع على الواحد والجميع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد: «وهذا ممَّا كادَ يَخُصُّ المصدر، وإن لم يكن خَصَّ فقد غَلَبَ، وطائفة تذهب إلى أنَّ المضاف محذوف، وطائفة تقول إنَّ المصدر لمَّا كان واحدًا يدلُّ على القليل

(١) من أراد إحصاء تلك المفردات والجموع، فلينظر في: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
(٢) راجع: صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية (٢٥٧)، وأمالي ابن الشجري (١/٢٦٦).
(٣) تأويل مشكل القرآن (٢٧٥، ٢٨٥).

والكثير من جنسه جعلوه مفردا...» ففَعِيل هنا كالمصادر الواقعة على الأجناس(١).

ثمَّ يُعلِّل ابن الشَّجري لذلك بقوله: «وقد اتَّسع هذا في فَعِيل، كظهير ورفيقٍ...»(٢).

ويُخلص من كلام هؤلاء العلماء إلى أنَّ «فَعِيْلاً» صيغةٌ متعدِّدة الدَّلالات.

= **ما جاء على «فَعِيْل» في القرآن الكريم:**

* خَلِيْفَة: في قوله تعالى(٣): ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أي خُلَفَاء، والمراد به: آدم ـ عليه السَّلام ـ وذريته، وقيل: المعنى على الجنس(٤).

* رَفِيْق: في قوله سبحانه(٥): ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ۝٦٩﴾ حيث جاء مفردًا بمعنى الجمع «رُفَقَاء»؛ أو لأنَّه من باب التَّمييز الَّذي اكتُفي بمفرده عن جمعه(٦).

* نَجِيّ: في قوله تعالى(٧): ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ أي أَنْجِيَة(٨).

---

(١) انظر: المخصص (١٧/ ٢٩)، وصيغة فعيل (٢٥٨).

(٢) الأمالي (٢/ ٢١١).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٤) انظر: اللِّسان «خلف»، والدُّر المصون (١/ ٢٥٣).

(٥) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(٦) راجع: مجاز القرآن (١/ ١٣١)، وشرح التَّسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (٢/ ٣٨٤ـ ٣٨٥)، وصيغة فعيل (٢٦٦).

(٧) سورة يوسف، الآية: ٨٠.

(٨) انظر: الكشَّاف (٢/ ٤٦٥)، وصيغة فعيل (٢٧١).

* صَدِيْق: في قوله عزَّوجلَّ[1]: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ أي أَصْدِقَائِكُمْ[2].

* حَمِيْم: في قوله سبحانه:[3] ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ۝١٠١﴾ أي أَحِمَّاء؛ لأنَّ الصَّديق وإن كان مفردًا لقلَّته، إلا أنَّ المراد به الجمع أي أصدقاء[4]، فما دام الصَّدِيق كذلك فحَمِيْم مثله ـ والله أعلم.

* قَلِيْل: في قوله تعالى[5]: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠﴾ أي أَقِلَّاء[6].

* قَعِيْد: في قوله سبحانه[7]: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧﴾، إذ يجوز فيه أن يكون جمعًا بمعنى «قُعُود»، ويجوز أن يكون مفردًا اكتُفي به عن ذكر الجمع[8].

= **ما جاء على «فَعِيْل» في كلام العرب نثره وشعره:**

* رَقِيْق: في قول العرب: «عَبِيد رَقِيق»، أي أَرِقَّاء[9].

* صَدِيْق: في قول رُؤْبَة[10]:

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيْقِهَا

(١) سورة النور، الآية: ٦١.
(٢) راجع: الكشَّاف (٣/ ٢٦٢)، وصيغة فعيل (٢٦٧).
(٣) سورة الشعراء، الآيتان: ١٠٠ـ ١٠١.
(٤) انظر: اللِّسان «حمم»، والبحر (٨/ ١٧٠).
(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٦٠.
(٦) راجع: المسائل المشكلة (٤٢٢)، وصيغة فعيل (٢٩٣).
(٧) سورة ق، الآية: ١٧.
(٨) معاني الفراء (٣/ ٧٧)، وانظر: صيغة فعيل (٢٦٣) فقد ذكر فيه مذاهب شتَّى.
(٩) راجع: المصباح المنير (كتاب الراء ر ق ق ١٤٣)، وصيغة فعيل (٣١١).
(١٠) البيت من «الرجز» وهو في ديوانه (١٨١)، وحجة الفارسي (٢/ ١٠٧)، وقد اكتفيت به؛ نظرًا لكثرة الشَّواهد على هذه اللَّفظة.

أي من أَصْدِقَائِهَا.

* خَلِيْط: في قول بشر بن أبي خازم[1]:

أَلَا بَانَ **الخَلِيْطُ**، وَلَمْ يُزَارُوا وَقَلْبُكَ فِي الظَّعَائِنِ مُسْتَعَارُ

أي الخُلَطَاء، لأنَّه يدل على الجِنسيَّة، بدلالة عود الضمير إليه مجموعًا في قوله: «لَمْ يُزَارُوا».

* خَبِيْر: في قول الشَّاعر[2]:

إِذَا لَاقَيْتِ قَوْمِي فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ **خَبِيْرَا**

أي خُبَرَاء.

* شَرِيْد: في قول أُميَّة بن أبي الصَّلت[3]:

حَمَلْتَ أُسْدًا على سُوْدِ الكِلَابِ فَقَدْ أَضْحَى **شَرِيْدُهُمُ** فِي البَحْرِ فُلَّلَا

أي شُرَّادهم، فلذا وُصف بفُلَّل.

* فَصِيْل ـ أَفِيْل: في قول الرَّاعي النُّميري[4]:

أَخَذُوا المَخَاضَ مِن **الفَصِيْلِ** غُلُبَّةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ: **أَفِيْلَا**

أي الفِصَال والإِفَال.

ويلحظ أنَّ الغالب في صيغة «فَعِيْل» مجيئها بمعنى «مُفَاعِل» كرَفِيْق ومُرَافِق، ونَجِيّ ومُنَاجٍ، وصَدِيْق ومُصَادِق، وقَعِيْد ومُقَاعِد، وخَلِيْط ومُخَالِط[5].

---

(١) البيت من «الوافر» وهو في: ديوانه (٩٠) وتخريجه فيه، وفي المفضليات (٣٣٨)، وشرح اختيارات المفضل (٣/ ١٤١٤ـ ١٤١٥).

(٢) البيت من «الوافر» وقائله مجهول. انظر: شرح حماسة أبي تَمَّام (٢/ ٩٠٧ـ ٩٠٨).

(٣) البيت من «البسيط» وهو في أمالي ابن الشجري ضمن عشرة أبيات (١/ ٢٦٠، ٢٦٦).

(٤) البيت من «الكامل» وهو في شعره المجموع (١٤٢) وتخريجه فيه مع اختلاف في الشَّاهد الأوَّل إذ رُوي «العِشَار» بدلاً من «الفَصِيْل» وهذه الرِّواية في أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧٢).

(٥) انظر: صيغة فعيل (٢٧٣).

= ما جاء مفردًا بمعنى الجمع في صيغ متعدِّدة، في القرآن الكريم، أو في الحديث الشَّريف أو في الشِّعر:

* زَوْج: في قوله تعالى[1]: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾، إذ المراد: أَزْوَاج مكان أَزْوَاج، فالمفرد هنا بمعنى الجمع؛ لدلالة جمع المستبدلين؛ ولإرادة معنى الجمع عاد الضَّمير في قوله تعالى: ﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾ جمعًا[2].

* عَدُوّ: في قوله تعالى[3]: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ حيث جاء على «فَعُول» وهو مفرد بمعنى الجمع «أَعْدَاء»[4].

* يَمِيْن ـ شِمَال: في قوله سبحانه[5]: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ أي على أَيْمَانِهِم وعلى شَمَائِلهم[6].

* عَضُد: في قوله تعالى[7]: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ أي أَعْضَادًا[8].

* ضِدّ: في قوله عزَّوجلَّ[9]: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾، أي أَعْوَانًا[10]، والظَّاهر أنَّه: «أَضدادًا» والله أعلم.

---

(١) سورة النِّساء، الآية: ٢٠.

(٢) راجع: التِّبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٤٠)، والبحر (٣/ ٥٧١ ـ ٥٧٢).

(٣) سورة النِّساء، الآية: ٩٢.

(٤) المسائل المشكلة (٤٢٢ـ ٤٢٣).

(٥) سورة الكهف، الآية: ١٨.

(٦) مجاز القرآن (١/ ٣١٧).

(٧) سورة الكهف، الآية: ٥١.

(٨) اللِّسان «عضد».

(٩) سورة مريم، الآية: ٨٢.

(١٠) راجع: معاني الفراء (٢/ ١٧٢)، والصِّحاح (ضدد)، وشرح الكافية (٣/ ٣٦٩).

* مَلَك: في قوله تعالى[1]: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾، أي المَلَائِكَة[2]، والمقصود به الجنسيَّة، ويدلُّ على أنَّه جمع ما بعده وهو قوله سبحانه[1]: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾.

* دِرْهَم ـ قَفِيْز ـ إِرْدَبّ: كما جاء في قوله ﷺ[3]: «**مَنَعَتِ العِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا، ومِصْرُ إِرْدَبَّهَا**» أي دَرَاهِمَهَا وَقُفْزَانَهَا وأَرَادِبَهَا. والمراد به الجنس.

* قَامِس: كما في حديث وفد مَذْحِج[4]: «**يُضْحِي أَعْلاَمُهَا قَامِسًا**» أي قُمَّسًا؛ لأنَّه ردَّه إلى كلِّ عَلَم من أعلامها، فهو إذن مفرد بمعنى الجمع، والله أعلم.

* جِسْم: كما في قول حسَّان ـ رضي الله عنه ـ[5]:

لَا بَأْسَ بِالقَومِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ **جِسْمُ** البِغَالِ وَأَحْلَامُ العَصَافِيرِ

أي «جُسُوم»، وهو ضرورة عند الأعلم الشَّنتمري، على مذهب سيبويه، والصَّواب أنَّه لا ضرورة فيه.

* طَالِق: في قول الرَّاجز[6]:

بَنِي عُقَيلٍ مَاذِهِ الخَنَافِقُ
المَالُ هَدْيٌ وَالنِّسَاءُ **طَالِقُ**

أي طُلَّق.

---

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٧.

(٢) إعراب النحاس (٥/ ٢٢).

(٣) رواه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٢٠ـ ٢٢٢١) ونصُّه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنَعَتِ العِرَاقُ دِرْهَمَهَا وقَفِيْزَهَا، وَمَنَعَت الشَّأْمُ مُدْيَهَا وَدِيْنَارَهَا، وَمَنَعَتْ مِصْرُ إِرْدَبَّهَا...**» الحديث. وانظر: حجة الفارسي (٢/ ٩٧).

(٤) راجع: غريب الحديث للخطابي (١/ ٦٣٩، ٦٤١ـ ٦٤٢) وتخريجه فيه، واللِّسان «قمس».

(٥) البيت من «البسيط» وهو في: ديوانه (١٠١) وتخريجه فيه مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والكتاب (٢/ ٧٤)، وتحصيل عين الذهب (٢٦٩ـ ٢٧٠).

(٦) البيتان من «الرجز» وهما مجهولا القائل. انظر: معاني الفراء (٢/ ١٠٣)، واللِّسان «طلق».

* مَوْلَى: في قول عامر الخَصَفي[1]:

هُمُ **المَوْلَى** وَقَدْ جَنَفُوا عَلَيْنَا وَإِنَّا مِنْ لِقَائِهِمُ لَزُورُ

أي الموالي.

* رَسُول: في قول أبي ذؤيب[2]:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ **الرَّسُو** لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبَرْ

أي الرُّسُل، بدلالة عود الضَّمير إليه مجموعًا في قوله: «أَعْلَمُهُمْ».

* شَحْم: في قول الأسود بن يَعْفُر[3]:

وَجَفْنَةٌ كَنَضِيحِ البِئْرِ مَتْأَقَةً تَرَى جَوَانِبَهَا **بِالشَّحْمِ** مَفْتُوقَا

أي بالشُّحوم؛ لأنَّ الجفنة لها جوانب عدَّة، ففي كلِّ جانب شحم.

* الغَائِب: في قول موسى بن جابر الحنفي[4]:

وَمِنَ الرِّجَالِ أَسِنَّةٌ مَذْرُوبَةٌ وَمُزَنَّدُونَ شُهُودُهُمْ **كَالْغَائِبِ**

أي كالغُيَّاب، بدلالة جمع ما قبله وهو قوله: «شُهُودُهُمْ» جمع شاهد.

* الطَّائِر: في إنشاد ابن الأعرابيِّ[5]:

عَلَى رُءُوسٍ كَرُءُوسِ **الطَّائِرِ**

أي الطَّير، وهو اسم جمع عند سيبويه، وجمع تكسير عند الأخفش.

---

(١) البيت من «الوافر» وهو في: مجاز القرآن (١/ ٦٦ـ ٦٧)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٤).

(٢) البيت من «المتقارب»، وهو في: ديوان الهذليِّين «شعر أبي ذؤيب» (١٤٦)، وشرح أشعار الهذليِّين (١/ ١١٣)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣/ ٢٤).

(٣) البيت من «البسيط» وهو في: ديوانه (٥٢)، والخصائص (٢/ ٤٢٢)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٢٤٣).

(٤) البيت من «الكامل»، وهو في: الخصائص (٢/ ٤٩٠) مع تعليق المحقق، ومعجم شواهد العربيَّة (١/ ٦٤).

(٥) البيت من «الرجز». انظره: في الخصائص (٢/ ٤٩٠)، والمحتسب (١/ ٢٥٧)، ومعجم شواهد العربيَّة (٢/ ٤٨١).

* لَوْن: في قول الشَّاعر[1]:

وَأَيُّ امْـرِئٍ غَـادَرْتُـمُ فِـي مَحَلِّكُـمْ إِذَا هِـيَ أَمْسَـتْ **لَـوْنُ** آفَـاقِهَـا حُمْـرُ

أي أَلْوَان، بدلالة وصفه بالجمع «حُمْرُ».

* أُفُق: في قول العبَّاس بن عبدالمطَّلب ـ رضي الله عنه ـ[2]:

وَأَنْـت لَمَّـا وُلِـدْتَ أَشْـرَقَـتِ الْ أَرْضُ وَضَـاءَتْ بِنُـورِكَ **الأُفُـقُ**

أي الآفَاق.

* مَوْهِن: في قول ساعدة بن جُؤَيَّة[3]:

حَتَّـى شَـآهَـا كَلِيـلٌ **مَـوْهِنًـا** عَمِـلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

أي مَوَاهِن.

* أَحْمَر: في قول امرئ القيس[4]:

سَـوَامِـقُ جَبَّـارٍ أَثِيـثٍ فُـرُوعُـهُ وَعَـالَيْـنَ قِنْـوَانًـا مِـنَ البُسْـرِ **أَحْمَـرَا**

أي حُمْرًا.

* الجَزُور: في قول الكميت بن زيد[5]:

شـمٍّ مَهَـاوِيـنَ أَبْـدَانَ **الجَـزُورِ** مَخَـا مِيـصِ العَشِيَّـاتِ لَا خُـورٍ وَلَا قُـزُمِ

أي الجُزُر.

(١) البيت من «الطويل» ولا يعرف قائله، وهو في: دقائق التصريف (١٣٩).

(٢) سبق تخريجه في: ص(١٣٥). وانظر: أمالي ابن الشَّجري (٣/ ١٢٣) كذلك.

(٣) البيت من «البسيط» وهو في: ديوان الهذليِّين «شعر ساعدة» (١٩٨)، والكتاب (١/ ١١٤)، وشرح الجمل (١/ ٥٦٢، ٥٦٤).

(٤) البيت من «الطويل» وهو في: شرح ديوانه (٦٧)، والبسيط في شرح الجمل (١/ ٥٢٢ـ ٥٢٣).

(٥) سبق تخريجه في ص(١٨٥)، وزد على ذلك: الخزانة (٨/ ١٥٣).

الثَّاني: نِيَابَةُ الجَمْعِ عَنِ المُفْرَدِ:

* الأَفَاكِل: اسم جبل لبني حِصْن، وهو في الأصل «أَفْكَل واحد»، ولكنَّه جُمِع بما حوله.

* المَنَاصِع: اسم ماء لبلْحَارث بن سهم بن باهلة، وهو في الأصل «مَنْصَعَة واحدة»، فجُمِعت بما حولها.

* المَوَارِيد: اسم وادٍ بأرض باهلة، وإنَّما هو «مِيْرَاد واحد»، فقيل: له وللماء الَّذي يصبُّ فيه المواريد[1].

* مَذَاكِير: في قول العرب: جُبَّتْ **مَذَاكِيرُهُ**، حيث جُمِع باعتبار الذَّكر مع الخِصْيَين[2].

* وُلْد: في قول نافع بن صفَّار الأسلمي[3]:

فَلَيْتَ فُلَانًا مَاتَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ **وُلْدَ** حِمَارِ

فـ«وُلْد» إمَّا أن يكون مُرادفًا لـ«وَلَد» بفتحتين، وإمَّا أن يكون جمعًا، و«الوَلَد» بفتحتين مفردًا في لغة قيس.

* أَحْوَال: في قول أبي ذُؤَيب[4]:

وَقَدْ طُفْتُ مِنْ **أَحْوَالِهَا** وَأَرَدْتُهَا سِنِينَ فَأَخْشَى بَعْلَهَا وَأَهَابُهَا

أي مِنْ حَوْلِها.

* أَخْلَاء: في قول الشَّاعر[5]:

---

(١) المخصص (١٣/ ٢٣٥ـ ٢٣٦).

(٢) انظر: شرح الكافية (٣/ ٣٦٣) مع تعليق المحقق، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٨٦).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في معاني الفرَّاء (٢/ ١٧٣)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٤)، ومعجم شواهد العربية (١/ ١٧٨).

(٤) البيت من «الطويل» وهو في ديوان الهذليِّين «شعر أبي ذؤيب» (٧١)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٢ـ ٤٣).

(٥) البيت من «الطويل» ولا يعرف قائله. انظر: مجالس العلماء (٢١٤).

هُـمُ مَنَعُـونِـي إِذْ زِيَـادٌ كَـأَنَّمَـا يَـرَى بِـيَ **أَخْـلاَءً** بِقَـاعٍ مُـوَضَّعَـا

أي الخَلاَ.

* أَصْلاَب: في قول الشَّاعر[1]:

تَمُدُّ للمَشْي أَوْصَالاً **وَأَصْلاَبَا**

أي صُلْبًا واحدًا؛ لأنَّه يصف ناقة، وليس لها إلاَّ هو.

* عَجَالِز: في قول زهير[2]:

عَفَـا مِـنْ آلِ لَيْلَـى بَطْـنُ سَـاقٍ فَـأَكْثِبَـةُ **العَجَـالِـزِ** فَـالقَصِيـمُ

أي عِجْلِز، وهو اسم كثيب، فجُمِع بما حوله.

* حُجُور: في قول العجَّاج[3]:

وَبِالحُجُورِ وَثَنَى الوَلِيُّ

أي حُجْر بُجَيْر، وهو اسم موضع، فجُمِع بما حوله.

* تَرَائِب: في قول أُحَيْحَة بن الجُلاح[4]:

مَا أَحْسَنَ الجِيْدَ مِنْ مُلَيْكَةَ وَاللَّبَّا تِ إِذْ زَانَهَـا **تَـرَائِبُهَـا**

أي تَرِيبَتُها، حيث جمع التَّريبة بما حولها، وسمَّى ما يجاور التَّريبة تريبة.

* سَفِيْن: في قول العبَّاس ـ رضي الله عنه ـ[5]:

---

(١) عجز بيت من «البسيط»، ولا يعرف صدره وقائله. انظره: في المخصص (١٣/ ٢٣٥)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٠).

(٢) البيت من «الوافر» وهو في: شرح شعره (١٥٣)، والمخصص (١٣/ ٢٣٥)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٥٢).

(٣) البيت من «الرجز» وهو في: ديوانه (٣٠١)، والمخصص (١٣/ ٢٣٥).

(٤) البيت من «المنسرح» وهو في ديوانه (٣٤)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٠٩ـ ١١٠، ١١٣) مع تعليق المحقق.

(٥) البيت من «المنسرح» وهو في: أمالي ابن الشَّجري ضمن سبعة أبيات (٣/ ١١٥، ١٢٠ـ ١٢١).

بَـلْ نُطْفَـةٌ تَـرْكَـبُ **السَّفِيْـنَ** وَقَـدْ أَلْجَـمَ نَسْـرًا وَأَهْلَـهُ الغَـرَقُ

أي السَّفينة، فجُمِع على تسمية كلِّ جزء من السَّفينة سفينة.

* سَوَافِل: في قول كعب بن زهير ـ رضي الله عنه ـ[1]:

المُكْـرِهِيْـنَ السَّمْهَـرِيَّ بِـأَذْرُعٍ **كَسَـوَافِـلِ** الهِنْـدِيِّ غَيْـرِ قِصَـارِ

أي كَسَافِلَة؛ لأنَّ الرُّمح ليس له إلاَّ سافلة واحدة.

هذا ما استطعت جمعه وتدوينه. والله أعلم.

(١) البيت من «الكامل» وهو في: ديوانه (١٩)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/ ٨٦)، وقد أثبتُّ لفظة «سَوَافِل» بالسِّين المهملة والفاء الموحَّدة من فوق، كما هي في حاشية البغداديِّ بناء على المقصود من شرحه، وقد وجدتها في اللِّسان (سفل) تدلُّ على المعنى الَّذي أراد، بينما أثبت محقِّق الديوان اللَّفظة بالصَّاد المهملة والقاف المثنَّاة من فوق «صَوَاقِل» وما هي ببعيدة، ولكن رواية البغداديِّ أقرب للصَّواب، والله أعلم.

المَطْلَبُ الثَّانِي
التَّعَاوُرُ التَّعَاقُبِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ

كما بيَّنت فيما سلف ـ مفهوم التَّعاور النِّيابيِّ، يَجْمل هنا في بداية هذا المطلب، أن أوضِّح دلالة التَّعاور التَّعاقبيِّ، فالمراد به: أن يتوارد المفرد والجمع على موطن واحد، في القرآن الكريم أو في الشِّعر أو في النَّثر ، علمًا أنَّ مجيئه في القرآن الكريم أشيع؛ لتعدُّد القُرَّاء أَوَّلاً، وكثرة الرُّواة ثانيًا، ولتنوُّع قراءاته متواترة وشاذَّة ثالثًا[1]، فبدأت به، ثمَّ ثنَّيتُ بالشِّعر، ثمَّ ثلَّثت بالنَّثر. فدونك تحرير ما جمعته:

أولاً: القرآن الكريم بقراءاته المختلفة وقد رتَّبته، مبتدئًا بجموع القلَّة، ثمَّ أتبعتها بجموع الكثرة، طلبًا للتيسير:

«أَفْعِلَة»

* آلِهَة: في قوله تعالى[2]: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾، حيث قرأتها الجماعة بالجمع «ثماني عشرة مرَّة» مفردها «إِلَه»، وقرأها سعيد بن يوسف ﴿إِلَـٰهَة﴾ بكسر الهمزة وفتح اللاَّم بعدها ألف على الإفراد[3].

«أَفْعُل»

* أَعْبُد: في قوله سبحانه[4]: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، إذ قرأ الحسن في

(١) لقد جردت ـ بتوفيق الله تعالى ـ معجم القراءات لـ«عبداللطيف الخطيب»، مستخلصًا منه القراءات المتعاقبة على موطن واحد، من حيث الإفراد والجمع.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٣.

(٣) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أ ل هـ ٣٩)، ومعجم القراءات (٦/٣١٦). وانظره في: (٦/٣٥٧ـ ٣٥٨) و(٨/٤٦٣ـ ٤٦٤) مع اختلاف القرَّاء.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٠.

رواية وغيرُه ﴿وعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وسكون الباء وفتح الدَّال وجرِّ ﴿الطَّاغُوتِ﴾ ويجوز أن يدلَّ على الجنسيَّة، في حين قرأها عُبيد بن عمير بالجمع ﴿أَعْبُدَ الطَّاغُوتِ﴾ جمع عَبْد، وهي في قراءة الجماعة فعل ماضٍ، وقد ورد «مرَّة واحدة»(١).

* آلُف: في قوله عزَّوجلَّ(٢): ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، حيث وردت مفردة في قراءة الجماعة «تسع مرَّات»، ومجموعة في هذه الآية ﴿بِآلُفٍ﴾ في قراءة جعفر بن محمد، وآخر(٣).

* أَعْيُن: في قوله تعالى(٤): ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾، إذ جاءت مجموعة على اختلاف مواطنها الإعرابية جمع «عَيْن» «ثماني مرَّات» عند الجماعة، ومفردة ﴿عَيْنٍ﴾ في قراءة معروف بن حكيم، وآخر(٥).

* أَسْفُر: في قوله عزَّوجل(٦): ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾، وردت مجموعة على ﴿أَسْفُرِنَا﴾ عند اليماني وجماعة كما ذكر ابن خالويه، ومفردة ﴿سَفَرِنَا﴾ في قراءة ابن يَعْمَر(٧).

* أَقْفُل: في قوله تعالى(٨): ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾، حيث قُرئت بالجمع ﴿أَقْفُلُهَا﴾ وهي شاذَّة كما قال: العُكْبَري،

(١) راجع: المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤١)، ومعجم القراءات (٢/ ٣١٢).
(٢) سورة الأنفال، الآية: ٩.
(٣) انظر: المعجم المفهرس (أَلْف ٣٦)، ومعجم القراءات (٣/ ٢٦٢).
(٤) سورة الفرقان، الآية: ٧٤.
(٥) راجع: المعجم المفهرس (ع ي ن ٤٩٥)، ومعجم القراءات (٦/ ٣٨٧).
(٦) سورة سبأ، الآية: ١٩.
(٧) معجم القراءات (٧/ ٣٦١).
(٨) سورة محمد، الآية: ٢٤.

وبالإفراد ﴿إِقْفَالُهَا﴾ بكسر الهمزة مصدر «أَقْفَلَ»[1].

«أَفْعَال»

* أَسْمَاع: في قوله سبحانه[2]: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾، حيث وردت مفردة «خمس مرَّات» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿أَسْمَاعِهِمْ﴾ في قراءة عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ وآخر، ومجيئها على الإفراد من باب نيابة المفرد عن الجمع، وأمَّا على الجمع فللمطابقة بين القلوب والأسماع والأبصار وإن كانت شاذَّة[3].

* أَنْدَاد: في قوله عزَّوجلَّ[4]: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾، جاءت مجموعة «ستَّ مرَّات» عند الجماعة، ومفردة ﴿نِدًّا﴾ في هذه الآية عند زيد بن علي، وآخر، وقد أتى في سياق النَّهي فالمراد به العموم[5].

* آبَاء: في قوله سبحانه[6]: ﴿ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾، إذ وردت مجموعة في قراءة الجمهور على هذه الصِّيغة والحال «مرَّة واحدة»، ومفردة ﴿أَبِيكَ﴾ في قراءة ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ وغيره[7].

* أَعْنَاب: في قوله سبحانه[8]: ﴿ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾، وردت مجموعة في قراءة الجماعة «ثماني مرَّات»، ومفردة ﴿عِنَبٍ﴾ في هذه الآية

(١) معجم القراءات (٩/٢٦).
(٢) سورة البقرة، الآية: ٧.
(٣) راجع: المعجم المفهرس (س م ع ٣٦٠)، ومعجم القراءات (١/٣٧ـ ٣٨، ٦٠)، وإعراب النحاس (١/١٨٦).
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢.
(٥) انظر: المعجم المفهرس (ن د د ٦٩٠)، ومعجم القراءات (١/٦٤).
(٦) سورة البقرة، الآية: ١٣٣.
(٧) راجع: المعجم المفهرس (أ ب و ٤)، ومعجم القراءات (١/١٩٩)، وانظره أيضًا: (١/٢٧٦).
(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٦٦.

فقط، في بعض روايات يعقوب[1].

* آصَار: في قوله تعالى[2]: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾، جاءت بالإفراد مكسورة الهمزة في قراءة الجماعة «مرَّة واحدة»، وبالجمع ﴿آصَارًا﴾ عند أُبَيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ[3].

* آلَاف: في قوله عزَّوجلَّ[4]: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ عَامٍ أَلْفٍ﴾، حيث وردت مجموعة (مرَّتين) في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿أَلْفٍ﴾ عند الحسن ـ رحمه الله ـ[5].

* أَيْمَان: في قوله سبحانه[6]: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ﴾، إذ جاءت مجموعة «ستَّ عشرة مرَّة» على اختلاف مواضعها الإعرابية في قراءة الجمهور، ومفردة ﴿كَفَّارَةُ الْيَمِينِ﴾ في مصحف أُبَيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ[7].

* أَصْبَاح: في قوله تعالى[8]: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾، جاءت مفردة مجرورة على الإضافة «مرَّة واحدة» عند الجماعة، ومجموعة على ﴿الأَصْبَاحِ﴾ جمع «صُبْح» في قراءة الحسن ـ رحمه الله ـ وغيره[9].

* آصَال: في قوله سبحانه[10]: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾، وردت مجموعة «ثلاث مرَّات» في قراءة الجماعة ـ على أنَّها جمع أُصُل،

(١) انظر: المعجم المفهرس (عنب ٤٨٩)، ومعجم القراءات (١/ ٣٨٦).
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.
(٣) راجع: المعجم المفهرس (إ ص ر ا ٣٤)، ومعجم القراءات (١/ ٤٣٦). وانظره: (٣/ ١٨٣).
(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٢٤.
(٥) انظر: المعجم المفهرس (آلاف ٣٦)، ومعجم القراءات (١/ ٥٦٨ـ ٥٧١). وانظره: (٣/ ٢٦٣).
(٦) سورة المائدة، الآية: ٨٩.
(٧) راجع: المعجم المفهرس (ي م ن ٧٧٤)، ومعجم القراءات (٢/ ٣٣٧، ٣٥٠).
(٨) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.
(٩) انظر: المعجم المفهرس (الإصباح ٣٩٩)، ومعجم القراءات (٢/ ٤٩٤).
(١٠) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٥.

وأُصُل جمع أَصِيل فهي جمع الجمع، وذهب الأخفش إلى أنَّها جمع واحدهاأَصِيل، مثل: الأيمان واليمين ـ ومفردة ﴿الإِيصَال﴾ على المصدريَّة في قراءة أبي مِجْلَز لاحق بن حميد السَّدوسي، وآخر(١).

* أَطْفَال: في قوله سبحانه(٢): ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾، حيث جاءت مفردة «مرَّة واحدة» ـ إمَّا على الجنسيَّة، وإمَّا من باب وضع المفرد موضع الجمع كما عند الزَّمخشري ـ ومجموعة ﴿أَوِ الأَطْفَالِ﴾ في مصحف حفصة وأُبَيّ ـ رضي الله عنهما ـ(٣).

* آثَام: في قوله تعالى(٤): ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾﴾، إذ وردت مفردة «مرَّة واحدة» عند الجماعة، وكذلك ﴿إِثْمًا﴾ على الإفراد عند عبدالله بن صالح العجلي عن حمزة، ومجموعة ﴿آثَامًا﴾ جمع «إِثْم» كما رُوي عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ(٥).

* أَصْوَات: في قوله سبحانه(٦): ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴿١٩﴾﴾، جاءت مفردة «مرَّتين» على اختلاف أعاريبها، على الجنسيَّة كما ذكر ابن عطيَّة عند الجماعة، ومجموعة ﴿أَصْوَاتُ الحَمِيرِ﴾ في قراءة ابن أبي عَبْلَة كما ذكر أيضًا(٧).

(١) انظر: المعجم المفهرس (الآصال ٣٤)، ومعجم القراءات (٣/ ٢٥٤، ٤/ ٤٠١، ٦/ ٢٧٥).
(٢) سورة النور، ٣١.
(٣) راجع: المعجم المفهرس (الطفل ٤٢٧)، ومعجم القراءات (٦/ ٢٥٨).
(٤) سورة الفرقان، الآية: ٦٨.
(٥) انظر: المعجم المفهرس (أثاما ١٢)، ومعجم القراءات (٦/ ٣٧٩ـ ٣٨٠).
(٦) سورة لقمان، الآية: ١٩.
(٧) راجع: المعجم المفهرس (صوتُ ٤١٦)، ومعجم القراءات (٧/ ١٩٧ـ ١٩٨)، والمحرر الوجيز (١١/ ٥٠٥).

* أَسْفَار: في قوله تعالى[1]: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾، جاءت مجموعة «مرَّة واحدة» عند الجمهور، ومفردة ﴿سَفَرِنَا﴾ في قراءة ابن يَعْمَر[2].

* أَقْفَال: في قوله تعالى[3]: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ۝٢٤﴾، إذ وردت مجموعة «مرَّة واحدة» عند الجماعة، ومفردة ﴿إِقْفَالُها﴾ بكسر الهمزة مصدر «أَقْفَلَ»[4].

* أَسْرَار: في قوله عزَّوجلَّ[5]: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِسۡرَارَهُمۡ ۝٢٦﴾، جاءت بالإفراد «مرَّة واحدة» بكسر الهمزة مصدر ﴿أَسَرَّ﴾ في قراءة حفص عن عاصم، وغيره، وبالجمع ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ جمع سِرٍّ كحِمْلٍ وأَحْمَال، عند ابن كثير، وغيره[6].

* آثَار: في قوله تعالى[7]: ﴿سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ﴾، حيث وردت مفردة «مرَّتين» في قراءة الجماعة بفتح الهمزة والثَّاء بعدها، ومجموعة ﴿آثَار﴾ في هذه الآية عند قتادة، وغيره[8].

* أَدْبَار: في قوله سبحانه[9]: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ۝٤٠﴾، جاءت مجموعة مفتوحة الهمزة جمع (دُبُر) «ستَّ مرَّات» ـ وجمعت باعتبار

(١) خُرِّجت في: ص(٢١٧).
(٢) انظر: المعجم المفهرس (س ف ر٣٥٢)، ومعجم القراءات (٧/ ٣٦١).
(٣) سبق تخريجها في: ص(٢١٧).
(٤) راجع: المعجم المفهرس (أقفالها ٥٤٩)، ومعجم القراءات (٩/ ٢٦).
(٥) سورة محمد، الآية: ٢٦.
(٦) انظر: المعجم المفهرس (س ر ر ٣٤٩)، ومعجم القراءات (٩/ ٢٩).
(٧) سورة الفتح، الآية: ٢٩.
(٨) راجع: المعجم المفهرس (أ ث ر ١٢)، ومعجم القراءات (٩/ ٦٨).
(٩) سورة ق، الآية: ٤٠.

تعدُّد السُّجُود، عند الحسن ـ رحمه الله ـ وغيره ـ ومفردة ﴿إِدْبَار﴾ بكسر الهمزة على المصدريَّة من «أَدْبَرَ» في قراءة ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ وغيره[1].

* أَرْزَاق: في قوله تعالى[2]: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾، حيث وردت مفردة على اختلاف مواضعها الإعرابيَّة «مرَّتين» في قراءة الجمهور ـ والظَّاهر أنَّه واحد ينوب عن الجمع؛ لإضافته لضمير الجمع ـ وعلى الإفراد كذلك جاءت ﴿رَازِقُكُمْ﴾ اسم فاعل، عند ابن محيصن من رواية البزِّي ومجاهد، وغيره، ومجموعة في هذه الآية ﴿أَرْزَاقُكُمْ﴾ جمع «رِزْق» في قراءة ابن محيصن من رواية غير البزِّي، وغيره[3].

* آجَال: في قوله سبحانه[4]: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، حيث وردت مفردة على اختلاف مواضعها الإعرابيَّة عند الجمهور «خمس مرَّات» ـ وحَسَّن ذلك ـ والله أعلم ـ اتِّصالها بضمير الجمع ـ ومجموعة ﴿آجَالَهُنَّ﴾ في قراءة الضَّحاك، وآخر، على أنَّ أجل هذه غير أجل تيك[5].

* أَحْمَال: في قوله تعالى[6]: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، إذ جاءت مفردة (مرَّتين) في قراءة الجماعة، وسَوَّغ ذلك ـ والله أعلم ـ اتِّصالها بضمير الجمع، ومجموعة «أَحْمَالَهُنَّ» في قراءة الضَّحَّاك[7].

(١) انظر: المعجم المفهرس (د ب ر ٢٥٣)، ومعجم القراءات (٩/ ١١٧، ١٧١، ٢٣٨).
(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢٢.
(٣) راجع: المعجم المفهرس (رزق ٣١٢)، ومعجم القراءات (٩/ ١٣٠).
(٤) سورة الطلاق، الآية: ٢.
(٥) انظر: المعجم المفهرس (أ ج ل ١٥)، ومعجم القراءات (٩/ ٥٠١، ٥٠٥).
(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.
(٧) راجع: المعجم المفهرس (ح م ل ٢١٩)، ومعجم القراءات (٩/ ٥٠٥، ٥٠٨).

* أَنْعَام: في قوله سبحانه[1]: ﴿وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ﴾، جاءت مجموعة في قراءة الجمهور «ستًّا وعشرين مرَّة»، على اختلاف أعاريبها، ومفردة ﴿نَعَمٌ﴾ على إرادة الجنس[2].

«فُعْل»

* أُصْر: في قوله عزَّوجلَّ[3]: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾، حيث وردت مفردة على هذه الصِّيغة والحال «مرَّة واحدة» مكسورة الهمزة في قراءة ابن كثير، وغيره، ومجموعة ﴿أُصْرَهُمْ﴾ بضمِّ الهمزة في قراءة المُعَلَّى عن أبي بكر عن عاصم[4].

* عُبْد: في قوله سبحانه[5]: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ قرأها الحسن ـ رحمه الله ـ وغيره ﴿عُبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ بضمِّ العين وسكون الباء وفتح الدَّال، والإضافة إلى ﴿الطَّاغُوتِ﴾، والظَّاهر أنَّه تخفيف من «عُبُدَ» فهو مثله جمع ـ والله أعلم ـ وبالإفراد ﴿عَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وسكون الباء وفتح الدَّال وجرِّ ﴿الطَّاغُوتِ﴾ قرأها الحسن ـ رحمه الله ـ في رواية، وغيره، وهو دالٌّ على الجنس[6].

* وُلْد: في قوله تعالى[7]: ﴿وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾﴾، حيث وردت مفردة «خمس عشرة مرَّة» في قراءة ابن كثير، وغيره، وهي قراءة الجمهور ـ ويؤيِّد إفراده لغة قيس كما ذكر الفرَّاء، والمعنى فيها على الجنس عند أبي

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٨.
(٢) انظر: المعجم المفهرس (ن ع م ٧٠٨ ـ ٧٠٩)، ومعجم القراءات (٢/ ٥٥٩).
(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.
(٤) راجع: المعجم المفهرس (إصرهم ٣٤)، ومعجم القراءات (٣/ ١٨٣).
(٥) خُرِّجت في ص(٢١٦).
(٦) معجم القراءات (٢/ ٣٠٢، ٣٠٤).
(٧) سورة مريم، الآية: ٧٧.

حيَّان وإن لم يلحظ فيها الإفراد، وإن كانت مفردة اللَّفظ ـ ومجموعة ﴿وَوُلْدًا﴾ بضمٍّ الواو وسكون اللاَّم في قراءة حمزة، وغيره، وهي تدلُّ على الجمع عند قيس أيضًا(١).

* سُمْر: في قوله عزَّوجلَّ(٢): ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾، جاءت مفردة «مرَّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة ﴿سُمْرًا﴾ مخفَّفة بغير ألف، جائزًا فيها أن تكون جمع «سَمِيرٍ» كقَضِيب وقُضُب، أو أن تكون جمع «سَامِر» كبَازِل وبُزْل كما ذكر العُكْبَري(٣).

* سُوْق: في قوله سبحانه(٤): ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾﴾، وردت مجموعة «مرَّة واحدة» عند الجمهور، وهي رواية البزِّي عن ابن كثير ـ جمع «سَاق» كبَاحَة وبُوح كما قال: ابن خالويه ـ ومفردة ﴿بِالسَّاقِ﴾ في قراءة زيد بن علي، حيث اكْتُفِي بالمفرد عن الجمع؛ لأمن اللَّبس، كذا قال: أبوحيَّان نقلاً عن الزَّمخشري، ونقله عن أبي حيَّان السَّمين الحلبيُّ(٥).

* عُرْش: في قوله تعالى(٦): ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾، إذ جاءت مفردة على اختلاف أعاريبها معرفة ونكرة «اثنتين وعشرين مرَّة» عند الجمهور مفتوحة العين، وبضمِّها ﴿العُرْش﴾ إمَّا على الجمعيَّة كسَقْف وسُقُف، وإمَّا أن

(١) انظر: المعجم المفهرس (و ل د ٧٦٣)، ومعجم القراءات (٥/ ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٩، ٨/ ٤٠٤، ١٠/ ١٠٣)، والمعاني (٢/ ١٧٣)، والبحر (٧/ ٢٩٤).

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٦٧.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (سامرا ٣٥٨)، ومعجم القراءات (٦/ ١٩٠)، وإعراب القراءات الشواذ (٢/ ١٦٣).

(٤) سورة ص، الآية: ٣٣.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (بالسوق ٣٧٢)، ومعجم القراءات (٨/ ١٠١ـ١٠٢)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٥٧).

(٦) سورة غافر، الآية: ٧.

تكون لغة في «العَرْش» كما قال: أبوحيَّان[1].

* سُقْف: في قوله سبحانه[2]: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾، حيث وردت «مرَّة واحدة» مجموعة، في حين قرأها بضمٍّ فسكون ﴿سُقْفًا﴾ جمع «سَقْف» أبورجاء، وغيره ـ وهي لغة تميم كرَهْن ورُهْن ـ وبالإفراد ﴿سَقْفًا﴾ قرأها ابن كثير، وغيره، والمراد بها الجنس، فهو مفرد يقوم مقام الجمع[3].

«فُعُل»

* عُبُد: في قوله تعالى[4]: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾، جاءت مفردة «خمس مرَّات» عند الجماعة، ومجموعة ﴿عُبُدِنَا﴾ بضمٍّ العين والباء في قراءة زيد بن علي، والمراد بها الرَّسول ـ ﷺ ـ ومن معه[5].

* رُفُث: في قوله عزَّوجلَّ[6]: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ﴾، حيث وردت مفردة على اختلاف أعاريبها معرفة ونكرة «مرَّتين» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿الرُّفُثُ﴾ بضمِّ الرَّاء المهملة والفاء، عند ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وآخر[7].

* كُتُب: في قوله تعالى[8]: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة «مرَّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة ﴿كُتُبًا﴾ جمع «كِتَاب» اعتبارًا

(١) انظر: المعجم المفهرس (ع ر ش ٤٥٦)، ومعجم القراءات (٨/ ٢٠٢).
(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣٣.
(٣) راجع: المعجم المفهرس (سُقُف ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٨/ ٣٧٠ـ ٣٧١).
(٤) سورة الأنفال، الآية: ٤١.
(٥) المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤٣)، ومعجم القراءات (٣/ ٢٩٦). وانظره: (٢/ ٣٠٢، ٣٠٤).
(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.
(٧) انظر: المعجم المفهرس (رفث ٣٢٣)، ومعجم القراءات (١/ ٢٦٠، ٢٧١).
(٨) سبق تخريجها في: ص(٧٠).

بالنَّوازل في قراءة أبي العالية الَّتي حكاها المُهْدَوي عنه(١).

* رُمُز: في قوله سبحانه(٢): ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ حيث جاءت مفردة «مرَّة واحدة» عند الجماعة، ومجموعة ﴿رُمُزًا﴾ على أنَّها جمع (رَمُوز) أو مصدر كاليُسْرِ واليُسُر، في قراءة علقمة بن قيس، وغيره(٣).

* رُسُل: في قوله عزَّوجلَّ(٤): ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾، جاءت مجموعة بضمِّ الرَّاء والسِّين على اختلاف أعاريبها «سبع عشرة مرَّة» في قراءة الجمهور، ومفردة ﴿وَرَسُولِهِ﴾ معزوَّة إلى ابن مناذر(٥).

* حُرُم: في قوله تعالى(٦): ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وردت مجموعة «مرَّة واحدة» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿حَرَمًا﴾ بفتح الحاء والرَّاء، عند ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ وهي بمعنى المفعول أي المُحرَّم كما قال: ابن جنِّي(٧).

* سُبُل: في قوله سبحانه(٨): ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، حيث جاءت «مجموعة ومفردة» في الآية نفسها، وهي قراءة الجماعة.

---

(١) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (١/ ٤٢٣، ٢/ ٤٩، ٣/ ٦٢٤، ٥/ ٩، ٧/ ٣٨٧).

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٤١.

(٣) انظر: المعجم المفهرس (رمزا ٣٢٥)، ومعجم القراءات (١/ ٤٩٠ـ ٤٩١).

(٤) سورة النساء، الآية: ١٧١.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (ر س ل ٣١٩)، ومعجم القراءات (٢/ ٢٠٧).

(٦) سورة المائدة، الآية: ٩٦.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ح ر م ١٩٨)، ومعجم القراءات (٢/ ٣٤٤).

(٨) سورة الأنعام، الآية: ١٥٣. وقد علَّل ابن القيِّم جمع سُبُل الباطل، وإفراد سُبُل الحقِّ في: بدائع الفوائد (١/ ٩٤).

* جُمُل: في قوله عزَّوجلَّ[1]: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ﴾، حيث جاءت مفردة «مرَّة واحدة» بفتح الجيم والميم في قراءة الجمهور، ومجموعة ﴿الجُمُل﴾ بضمِّ الجيم والميم جمع «جَمَل» في قراءة ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ وغيره[2].

* أُلُف: في قوله سبحانه[3]: ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝٩﴾، إذ وردت مفردة «تسع مرَّات» عند الجماعة، ومجموعة في هذه الآية فقط ﴿بِأُلُفٍ﴾ مثل صُبُر، هكذا قُرئت[4].

* رُبُط: في قوله عزَّ شأنه[5]: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾، جاءت مفردة «مرَّة واحدة» في قراءة الجماعة، وقيل: إنَّ «الرِّبَاط» جمع «رَبْط» كما ذهب إليه ابن عطيَّة، وقيل: إنَّه يجوز أن يكون جمع «رَبِيط» كفَصِيل وفِصَال قاله: الزَّمخشري، وقُرئت مجموعة ﴿رُبُط﴾ بضمِّ الرَّاء والباء، جمع رِبَاط، كَكِتَاب، وكُتُب، في قراءة الحسن ـ رحمه الله ـ وغيره[6].

* سُقُف: في قوله سبحانه[7]: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ﴾، إذ جاءت مفردة «مرَّتين» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿السُّقُف﴾ بضمَّتين، في قراءة ابن هرمز الأعرج، وغيره[8].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٤٠.

(٢) انظر: المعجم المفهرس (الجمل ١٧٧)، ومعجم القراءات (٢/ ٤٧ـ ٤٨).

(٣) خرجت في: ص(٢١٧).

(٤) راجع: المعجم المفهرس (ألْف ٣٦)، ومعجم القراءات (٣/ ٢٦٢ـ ٢٦٣).

(٥) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.

(٦) انظر: المعجم المفهرس (ر ب ط ٣٠٠)، ومعجم القراءات (٣/ ٣١٩ـ ٣٢٠).

(٧) سورة النحل، الآية: ٢٦.

(٨) راجع: المعجم المفهرس (السقف ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٤/ ٦١٤، ٨/ ٣٧٠ـ ٣٧١).

* كُـذُب: فـي قـولـه تعـالـى[1]: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾، وردت مفردة على اختلاف أعاريبها «سبع عشرة مرَّة» مفتوحة الكاف مكسورة الذَّال، عند الجماعة، ومجموعة ﴿لِلْكُذُبِ﴾ بضمِّ الكاف والذَّال، جمع «كَذُوب» كصَبُور وصُبُر[2].

* جُذُذ: في قوله سبحانه[3]: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾، جاءت مفردة مضمومة الجيم (مرَّة واحدة) عند الجمهور، وهي اختيار أبي عبيد وغيره، ومجموعة (جُذُذًا) بضمَّتين جمع جَذِيذ كجَدِيد وجُدُد، عند معاذ القارئ، وآخر[4].

* زُبُر: في قوله عزَّوجلَّ[5]: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾، حيث وردت مجموعة «مرَّة واحدة» في قراءة الجماعة، جمع «زَبُور» ومفردة ﴿زَبَرًا﴾ بالفتح فيهما، بمعنى المَزْبُور كالقَبْض بمعنى المَقْبُوض عند العُكْبَري[6].

* جُدُد: في قوله تعالى[7]: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾، حيث جاءت مجموعة (جُدُد) مضمومة الجيم والدَّال، جمع جديدة، كسفينة وسُفن عند الزُّهري، ومفردة (جَدَد) بفتح الجيم والدَّال، عند الزُّهري أيضًا، وهذا يُعدُّ من وضع المفرد موضع الجمع، ولذا وُصِف بالجمع فقيل: «بِيضٌ»[8].

* حُبُك: في قوله سبحانه[9]: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧﴾، إذ وردت

(١) سورة المائدة، الآية: ٤١.
(٢) راجع: المعجم المفهرس (ك ذ ب ٦٠١)، ومعجم القراءات (٢/ ٢٧٣ـ ٢٧٤).
(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٥٨.
(٤) انظر: المعجم المفهرس (جُذَاذا ١٦٥)، ومعجم القراءات (٦/ ٣٢ـ ٣٣).
(٥) سورة المؤمنون، الآية: ٥٣.
(٦) راجع: المعجم المفهرس (ز ب ر ٣٣٠)، ومعجم القراءات (٦/ ١٨٣ـ ١٨٤).
(٧) سبق تخريجها في: ص (١٩٤).
(٨) انظر: المعجم المفهرس (جدد ١٦٥)، ومعجم القراءات (٧/ ٤٣٠).
(٩) سورة الذاريات، الآية: ٧.

مجموعة «مرَّة واحدة» بضمِّ الحاء والباء في قراءة الجمهور، جمع «حَبِيكَة» مثل: طَرِيقَة وطُرُق، ومفردة ﴿الحِبك﴾ بكسر الحاء والباء، مثل «إِبِل» في قراءة أبي مالك الغفاري وآخر، ورُويت عن أبي عمرو، وغيره[1].

* نُهُر: في قوله تعالى[2]: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ۝٥٤﴾، جاءت مفردة مفتوحة الهاء «مرَّتين» عند الجمهور، ومجموعة ﴿نُهُر﴾ بضمَّتين جمع نَهْر كرَهْن ورُهُن، أو جمع نَهَر كَأَسَد وأُسُد، والجمع مناسب لجمع «جَنَّات»، وذكر ابن عطيَّة أنَّها جمع «نَهَار» وهي قراءة زهير الفُرْقُبِي، وغيره[3].

نُحُس: في قوله عزَّوجلَّ[4]: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ۝٣٥﴾، وردت مفردة مضمومة النُّون مرفوعة السِّين «مرَّة واحدة» في قراءة نافع وغيره، ومجموعة ﴿نُحُسٌ﴾ بضمِّ النُّون والحاء جمع نِحَاس كلِحاف ولُحُف، في قراءة الحسن، وآخر، أو جمع «نَحُوس» كرَسُول ورُسُل، أو نَحِيس كقَضِيب وقُضُب، كما ذكر العُكْبَري[5].

* نُصُب: في قوله عزَّ شأنه[6]: ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾، حيث قرأها الجمهور بضمَّتين (النُّصُب) «مرَّتين» جمع نَصْب: كسَقْف وسُقُف، أو جمع نِصَاب كَكِتَاب وكُتُب، وبالإفراد ﴿النَّصْبِ﴾ بفتح فسكون في قراءة الحسن ـ رحمه الله ـ وغيره[7].

(١) راجع: المعجم المفهرس (الحبك ١٩٣)، ومعجم القراءات (٩/ ١٢٣ـ ١٢٤، ١٢٦).
(٢) سورة القمر، الآية: ٥٤.
(٣) انظر: المعجم المفهرس (ن هـ ر ٧١٩)، ومعجم القراءات (٩/ ٢٤٣).
(٤) سورة الرحمن، الآية: ٣٥.
(٥) راجع: المعجم المفهرس (نحاس ٦٩٠)، ومعجم القراءات (٩/ ٢٦٦ـ ٢٦٩)، وإعراب القراءات الشواذ (٢/ ٥٤٤).
(٦) سورة المائدة، الآية: ٣.
(٧) انظر: المعجم المفهرس (ن ص ب ٧٠١)، ومعجم القراءات (٢/ ٢٢٦، ١٠/ ٩١ـ ٩٢).

* لُسُن: في قوله تعالى[1]: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾، حيث جاءت مفردة في قراءة الجمهور ﴿بِلِسَانِ﴾ على اختلاف أعاريبها «سبع مرَّات»، ومجموعة ﴿بِلُسُنِ﴾ في قراءة جَنَاح بن حُبَيْش جمع لِسَان كعِماد وعُمُد[2].

«فُعَل»

* صُوَر: في قوله سبحانه[3]: ﴿يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ﴾، وردت مفردة «عشر مرَّات» عند الجماعة، ومجموعة ﴿الصُّوَر﴾ جمع صُورة في هذه المواضع كلِّها، وهي في أغلبها قراءة الحسن ـ رحمه الله ـ إلَّا أنَّه قرأ بها غيره في بعض المواطن[4].

* جُذَذ: في قوله عزَّوجلَّ[5]: ﴿فَجَعَلَهُمۡ جُذَٰذًا﴾، جاءت مفردة مضمومة الجيم في قراءة الجمهور «مرَّة واحدة» وهي اختيار أبي عبيد وغيره، ومجموعة ﴿جُذَذًا﴾ بضمٍّ ثمَّ فتح ـ كسُرَر في سُرُر جمع سَرِير وهي لغة كَلْب، أو جمع جُذَّة مثل: قُبَّة وقُبَب[6].

* زُلَف: في قوله تعالى[7]: ﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ﴾، إذ وردت مفردة «أربع مرَّات» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿زُلَفًا﴾

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٤.
(٢) راجع: المعجم المفهرس (لسان ٦٤٧)، ومعجم القراءات (٤/ ٤٥٢ـ ٤٥٣).
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٧٣.
(٤) انظر: المعجم المفهرس (ص و ر ٤١٦)، ومعجم القراءات (٢/ ٤٦٠ـ ٤٦١، ١٠/ ٢٦٥) ففيه جمع المؤلِّف المواطن العشرة.
(٥) سبق تخريجها في: ص(٢٢٨).
(٦) راجع: المعجم المفهرس (جُذاذا ١٦٥)، ومعجم القراءات (٦/ ٣٢ـ ٣٣).
(٧) سورة سبأ، الآية: ٣٧.

بفتح اللاَّم وتنوين الفاء، في قراءة الضَّحَّاك[1].

* جُدَد: في قوله سبحانه[2]: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾، حيث جاءت مجموعة «مرَّة واحدة» مضمومة الجيم مفتوحة الدَّال جمع جُدَّة في قراءة الجمهور، ومفردة ﴿جَدَد﴾ بفتح الجيم والدَّال، عند الزُّهري[3].

* أُخَر: في قوله عزَّ شأنه[4]: ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ۝٥٨﴾، وردت مفردة «خمس عشرة مرَّة» عند الجمهور، ومجموعة ﴿أُخَر﴾ في هذه الآية فقط، عند الحسن ـ رحمه الله ـ وغيره[5].

* حُبَك: في قوله تعالى[6]: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧﴾، حيث جاءت مجموعة بضمِّ الحاء وفتح الباء ﴿الحُبَك﴾ جمع حُبْكَة كطرْفَة وطُرَف عند عكرمة وغيره، ومفردة بكسر الحاء والباء ﴿الحِبِك﴾ مثل: إِبِل في قراءة أبي مالك الغفاري وآخر، ورُويت عن أبي عمرو وغيره[7].

«فِعَل»

* قِطَع: في قوله سبحانه[8]: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾، حيث قرأها نافع، وغيره كذلك على هذه الصِّيغة والحال «مرَّة واحدة»، جمع «قِطْعَة» كدِمْنَة ودِمَن، وقرأها ابن كثير، وغيره ﴿قِطْعًا﴾ بكسر القاف وسكون

(١) انظر: المعجم المفهرس (زلفى ٣٣٢)، ومعجم القراءات (٧/ ٣٨١).
(٢) خُرِّجت في: ص(١٩٤).
(٣) راجع: المعجم المفهرس (جدد ١٦٥)، ومعجم القراءات (٧/ ٤٣٠).
(٤) سورة ص، الآية: ٥٨.
(٥) انظر: المعجم المفهرس (أ خ ر ٢٠)، ومعجم القراءات (٨/ ١١٤ـ ١١٥).
(٦) خُرِّجت في: ص(٢٢٨).
(٧) معجم القراءات (٩/ ١٢٣ـ ١٢٤، ١٢٦).
(٨) سورة يونس، الآية: ٢٧.

الطَّاء مفردة[1].

* كِسَف: في قوله عزَّوجلَّ[2]: ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾، جاءت مجموعة بفتح السِّين «أربع مرَّات» في قراءة نافع، وغيره، جمع «كِسْفَة» نحو: كِسْرَة وكِسَر، ومفردة ﴿كِسْفًا﴾ بسكون السِّين عند ابن كثير، وغيره، ويرى إفرادها الأخفش[3].

«فِعَال»

* عِبَاد: في قوله تعالى[4]: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾، جاءت مفردة «خمس مرَّات» عند الجماعة، مُرادًا بها الرَّسول ـ ﷺ ـ ومجموعة ﴿عِبَادِنَا﴾ عند بعض القُرَّاء، يريدون بها الرسول ـ ﷺ ـ وأمَّته[5].

* كِتَاب: في قوله سبحانه[6]: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة في قراءة الجمهور «مرَّة واحدة»، ومجموعة ﴿كِتَاب﴾ كصَاحِب وصِحَاب في قراءة أُبَيٍّ ـ رضي الله عنه ـ وغيره[7].

* إِنَاث: في قوله عزَّوجلَّ[8]: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾، إذ جاءت مجموعة «ستَّ مرَّات» في قراءة الجمهور، ومفردة ﴿أُنْثَى﴾ في قراءة

(١) راجع: المعجم المفهرس (ق ط ع ٥٤٨)، ومعجم القراءات (٣/ ٥٣٣ـ ٥٣٤).

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٩٢.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (كسفا ٦٠٥)، ومعجم القراءات (٥/ ١١٩، ٦/ ٤٥٩، ٧/ ١٦٨) ففي الأخير اختلاف في أسماء القُرَّاء. وانظره: كذلك (٩/ ١٦٨).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤٣)، ومعجم القراءات (١/ ٦٤، ٢/ ٣٠٤ـ ٣١٢، ٦/ ٣١٥، ٨/ ٣٥٧ـ ٣٥٨، ١٠/ ٤٣٤).

(٦) سبق تخريجها في: ص(٧٠).

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (١/ ٤٢٢ـ ٤٢٣).

(٨) خُرِّجت في: ص(١٣٤).

الحسن ـ رحمه الله ـ وغيره، والمقصود بها الجمع[1].

* دِيَار: في قوله تعالى[2]: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾، وردت مفردة «أربع مرَّات» في قراءة الجماعة، ومجموعة «دِيَارِهِمْ» عند مجاهد، وغيره[3].

* رِيَاح: في قوله سبحانه[4]: ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ﴾، حيث جاءت مفردة «أربع عشرة مرَّة» نكرة أو متَّصلة بأل الجنسيَّة، على اختلاف أعاريبها في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿الرِّيَاحِ﴾ عند أبي جعفر يزيد بن القَعْقَاع في القرآن الكريم كلِّه، ووافقه الوليد بن مسلم عن ابن عامر في هذا الموضع[5].

* خِلَال: في قوله تعالى[6]: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾، وردت مجموعة «مرَّتين» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿خَلَلِهِ﴾ عند ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وغيره، مثل جَمَل وجِمَال، وهو واحد يدلُّ على جمع كما قال: النَّحَّاس[7].

* كِبَار: في قوله عزَّوجلَّ[8]: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾﴾، حيث جاءت مفردة على صيغة المبالغة مشدَّدة الباء «مرَّة واحدة»في قراءة الجمهور،

(١) انظر: المعجم المفهرس (إناثا ٩٣)، ومعجم القراءات (٢/ ١٥٧).

(٢) سورة الرعد، الآية: ٣١.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (دور ٢٦٤)، ومعجم القراءات (٤/ ٤٢٨).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٦٩.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (روح ٣٢٦)، ومعجم القراءات (٥/ ٩٣، ٦/ ٤٢ـ ٤٣، ١١٠ـ ١١١، ٧/ ١٦٥ـ ١٦٦، ٣٤٢، ٤١٣ـ ٤١٤، ٨/ ١٠٣)، وقد فسَّر ابن القيِّم ورودها مجموعة في سياق الرَّحمة، ومفردة في سياق العذاب. راجع: بدائع الفوائد (١/ ٩٣).

(٦) سورة النور، الآية: ٤٣.

(٧) انظر: المعجم المفهرس (خلاله ٢٤٥)، ومعجم القراءات (٦/ ٢٨٣، ٧/ ١٦٩)، وإعراب القرآن (٣/ ١٤٢).

(٨) سورة نوح، الآية: ٢٢.

ومجموعة ﴿كِبَارًا﴾ بكسر الكاف وتخفيف الباء، جمع «كَبِير» كما قالوا، عند زيد بن علي، وآخر(١).

* خِيَار: في قوله عزَّ شأنه(٢): ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧﴾، حيث جاءت مفردة «تسعًا وثلاثين ومائة مرَّة» عند الجماعة، ومجموعة ﴿خِيَار﴾ جمع «خَيِّر» مثل: جِيَاد وجَيِّد في قراءة حميد، وغيره، وأجاز أبوالفتح فيها وجوهًا أُخر غير الوجه السَّابق منها: أن تكون جمع «خَائِر» كقَائِم وقِيَام، أو أن تكون جمع «خَيْر» الَّذي هو ضدُّ الشَّر نحو: هذا الرَّجل مجبول من خير، ويمكن أن تكون جمع «خَيْر» الَّذي هو أفعل التَّفضيل «أَخْيَر» كما قيل: أَبْخَلُ وبِخَال(٣).

«فُعُول»

* رُفُوث: في قوله سبحانه(٤): ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ﴾، وردت مفردة «مرَّتين» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿الرُّفُوثُ﴾ بضمِّ الرَّاء والفاء، عند ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وآخر(٥).

* قُرُوح: في قوله سبحانه(٦): ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾، حيث جاءت مفردة «ثلاث مرَّات» بفتح فسكون، عند ابن كثير، وغيره، ومجموعة ﴿قُرُوحٌ﴾ في قراءة الأعمش(٧).

(١) راجع: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩٠)، ومعجم القراءات (١٠/ ١٠٤).
(٢) سبق تخريجها في: ص(١٢٥).
(٣) انظر: المعجم المفهرس (خ ي ر ٢٤٩ـ ٢٥١)، ومعجم القراءات (١٠/٩٨)، والمحتسب (٢/٣٦٩).
(٤) خُرِّجت في: ص(٢٢٥).
(٥) راجع: المعجم المفهرس (رفث ٣٢٣)، ومعجم القراءات (١/ ٢٦٠، ٢٧١).
(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٤٠.
(٧) انظر: المعجم المفهرس (قَرْح ٥٤٢)، ومعجم القراءات (١/ ٥٧٨ـ ٥٧٩، ٦٢٢).

* أُلُوف: في قوله تعالى[1]: ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، إذ وردت مفردة (تسع مرَّات) في قراءة الجمهور، ومجموعة (بأُلُوف) في قراءة أبي العالية، وغيره[2].

* نُجُوم: في قوله عزَّوجلَّ[3]: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾، جاءت مفردة «أربع مرَّات» عند الجمهور، ومجموعة ﴿وبِالنُّجُومِ﴾ في قراءة مجاهد، وآخر[4].

* وُجُوه: في قوله تعالى[5]: ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾، حيث وردت مجموعة على اختلاف أعارِيبها «ثماني مرَّات» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿وَجْهَكُمْ﴾ كما في مصحف أنس ـ رضي الله عنه ـ[6].

* بُرُوج: في قوله سبحانه[7]: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾، إذ جاءت مجموعة «مرَّتين» عند الجماعة، ومفردة ﴿بُرْجًا﴾ في قراءة قتادة ـ رحمه الله ـ[8].

* سُؤُوق: في قوله عزَّوجلَّ[9]: ﴿رُدُّوهَا عَلَىَّ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾﴾، حيث وردت مجموعة ﴿بِالسُّوقِ﴾ دون همز عند الجمهور، و﴿بِالسُّؤُوق﴾ بزيادة واو ساكنة بعد الهمزة المضمومة في قراءة قُنْبل عن

(١) سبق تخريجها في: ص(٢١٧).
(٢) راجع: المعجم المفهرس (أَلْف ٣٦)، ومعجم القراءات (٣/ ٢٦٢ـ ٢٦٣).
(٣) سبق تخريجها في: ص(١٣٩).
(٤) انظر: المعجم المفهرس (ن ج م ٦٨٨)، ومعجم القراءات (٤/ ٦٠٥ـ ٦٠٦، ٩/ ١٧٥).
(٥) سورة الإسراء، الآية: ٧.
(٦) راجع: المعجم المفهرس (و ج هـ ٧٤٤)، ومعجم القراءات (٥/ ١٩).
(٧) سبق تخريجها في: ص(٣٢).
(٨) انظر: المعجم المفهرس (بروجا ١١٧)، ومعجم القراءات (٦/ ٣٧١).
(٩) خُرِّجت في: ص(٢٢٤).

ابن كثير، وغيره، ومفردة ﴿بِالسَّاقِ﴾ عند زيد بن علي، حيث اكْتُفِي بالمفرد عن الجمع لأمن اللَّبس(١).

* شُيُوخ: في قوله سبحانه(٢): ﴿ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا﴾، جاءت مجموعة «مرَّة واحدة» مضمومة الأوَّل، وهو الأصل عند أبي عمرو وغيره، ومفردة ﴿شَيْخًا﴾ إذ الغرض بيان الجنس(٣).

* سُقُوف: في قوله تعالى(٤): ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾، وردت مجموعة ﴿سُقُوفًا﴾ نحو: كَعْب وكُعُوب، ومفردة ﴿سَقْفًا﴾ عند ابن كثير وغيره، والمراد بها الجنس(٥).

* لُحُوم: في قوله عزَّوجلَّ(٦): ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾﴾، إذ جاءت مفردة على اختلاف أعاريبها «سبع مرَّات» عند الجماعة، ومجموعة ﴿ولُحُوم﴾ كذا قُرِئت(٧).

«فُعَّل»

* كُتَّب: في قوله سبحانه(٨): ﴿وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة «مرَّة واحدة» في قراءة الجمهور، ومجموعة ﴿كُتَّبًا﴾ بغير ألف مثل: شُهَّاد وشُهَّد(٩).

(١) راجع: المعجم المفهرس (بالسوق ٣٧٢)، ومعجم القراءات (٨/ ١٠١ـ ١٠٢).
(٢) خرِّجت في: ص(١٩).
(٣) انظر: المعجم المفهرس (شيوخا ٣٩٨)، ومعجم القراءات (٨/ ٢٤٨ـ ٢٤٩).
(٤) سبق تخريجها في: ص(٢٢٥).
(٥) راجع: المعجم المفهرس (سُقُفا ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٨/ ٣٧٠ـ ٣٧١).
(٦) سورة الواقعة، الآية: ٢١.
(٧) انظر: المعجم المفهرس (لحم ٦٤٦)، ومعجم القراءات (٩/ ٢٩٥).
(٨) خُرِّجت في: ص(٧٠).
(٩) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (١/ ٤٢٢ـ ٤٢٣).

* عُبَّد: في قوله عزَّوجلَّ[1]: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، إذ قرأها الحسن في رواية ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وإسكان الباء وفتح الدَّال، وجرِّ ﴿الطَّاغُوتِ﴾، ويجوز أن يدلَّ «عَبْدَ» على الجنسيَّة، وقرأها بالجمع ﴿عُبَّدَ الطَّاغوتِ﴾ بضمِّ العين وفتح الباء وتشديدها وفتح الدَّال مع خفض ﴿الطَّاغُوتِ﴾ الأعمش، وغيره، وهي جمع «عَابِد»[2].

* كُذَّب: في قوله تعالى[3]: ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾، حيث جاءت مفردة على اختلاف أعاريبها مفتوحة الكاف مكسورة الذَّال «سبع عشرة مرَّة» في قراءة الجمهور، ومجموعة ﴿الكُذَّب﴾ على زنة «رُكَّع» قيل: إنَّها جمع «كَاذِب» على غير قياس، أو جمع «كِذَاب» على زنة«كِتَاب»[4].

* سُمَّر: في قوله عزَّ شأنه[5]: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾، إذ وردت مفردة «مرَّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة ﴿سُمَّرًا﴾ بضمِّ السِّين وشدِّ الميم مفتوحة كشَاهِد وشُهَّد، في قراءة ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وغيره[6].

* سُجَّد: في قوله سبحانه[7]: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾﴾، حيث جاءت مجموعة «إحدى عشرة مرَّة» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿سُجُودًا﴾ في هذه الآية فقط عند إبراهيم النَّخعي، وآخر[8].

---

(١) سبق تخريجها في: ص(٢١٦).

(٢) معجم القراءات، (٢/ ٣٠٢، ٣٠٤ـ ٣١٢).

(٣) سورة النحل، الآية: ١١٦.

(٤) انظر: المعجم المفهرس (ك ذ ب ٦٠١)، ومعجم القراءات (٤/ ٦٩٧ـ ٦٩٩).

(٥) خُرِّجت في: ص(٢٢٤).

(٦) راجع: المعجم المفهرس (سامرا ٣٥٨)، ومعجم القراءات (٦/ ١٩٠).

(٧) سورة الفرقان، الآية: ٦٤.

(٨) انظر: المعجم المفهرس (س ج د ٣٤٥)، ومعجم القراءات (٦/ ٣٧٥).

* خُشَّع: في قوله عزَّوجلَّ[1]: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾، إذ وردت مجموعة «مرَّة واحدة» في قراءة الجمهور، ومفردة ﴿خَاشِعًا﴾ في قراءة ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ وغيره[2].

* نُحَّس: في قوله تعالى[3]: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ جاءت مفردة مضمومة النُّون مرفوعة السِّين، «مرَّة واحدة» في قراءة نافع وغيره، ومجموعة ﴿نُحَّس﴾ بضم النون وتشديد الحاء وفتحها كذا قرئت، ويجوز أن تكون جمع «نَاحِس» مثل: شَاهِد وشُهَّد، كما قال: العُكْبَري[4].

«فُعَّال»

* كُتَّاب: في قوله سبحانه[5]: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ حيث جاءت مفردة مرفوعة «ثلاث مرَّات» في قراءة الجمهور، ومجموعة ﴿كُتَّاب﴾ بضمِّ الكاف وتاء مشدَّدة بعدها ألف عند الحسن ـ رحمه الله ـ[6].

* عُبَّاد: في قوله عزَّوجلَّ[7]: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، قرأها بالإفراد ﴿عَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وإسكان الباء وفتح الدَّال وجرِّ ﴿الطَّاغُوتِ﴾ مع دلالتها على الجنس، الحسن في رواية، وجاءت مجموعة ﴿عُبَّاد﴾ جمع «عَابِد» في قراءة أبي واقد الأعرابي في رواية العبَّاس بن الفضل عنه[8].

---

(١) سبق تخريجها في: ص (١٨٣).

(٢) راجع: المعجم المفهرس (خشعا ٢٣٣)، ومعجم القراءات (٩/ ٢١٩).

(٣) خرِّجت في: ص (٢٢٩).

(٤) انظر: المعجم المفهرس (نحاس ٦٩٠)، ومعجم القراءات (٩/ ٢٦٦ـ ٢٦٩)، وإعراب القراءات الشواذ (٢/ ٥٤٤).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (١/ ٤٢٢ـ ٤٢٣).

(٧) خُرِّجت في: ص(٢١٦).

(٨) معجم القراءات (٢/ ٣٠٢، ٣٠٤ـ ٣١٢، ٨/ ٣٥٧ـ ٣٥٨).

* سُمَّار: في قوله تعالى[1]: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾، جاءت مفردة «مرَّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة ﴿سُمَّارًا﴾ بزيادة الألف بين الميم والرَّاء، في قراءة ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ وغيره[2].

* كُفَّار: في قوله سبحانه[3]: ﴿قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ ﴿١٣﴾﴾، وردت مجموعة على اختلاف مواضعها الإعرابية نكرة أو معرفة «تسع عشرة مرَّة» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿الكَافِرُ﴾ عند ابن أبي الزِّناد، في هذه الآية مرادًا بها الجنس[4].

«فَعَلَة»

* وَرَثَة: في قوله عزَّوجلَّ[5]: ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾، جاءت مفردة «مرَّة واحدة» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿الوَرَثَة﴾ عند يحيى بن يَعْمَر[6].

* عَبَدَة: في قوله سبحانه[7]: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، حيث قرأها بالإفراد ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وسكون الباء وفتح الدَّال مجرورة ﴿الطَّاغُوتِ﴾ دالَّة على الجنس، الحسن في رواية، وبالجمع ﴿وَعَبَدَة الطَّاغُوت﴾ بالتَّاء كفَاجِر وفَجَرَة[8].

* عَمَرَة: في قوله تعالى[9]: ﴿وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، جاءت مفردة

(١) خُرِّجت في: ص(٢٢٤).
(٢) انظر: المعجم المفهرس (سامرا ٣٥٨)، ومعجم القراءات (٦/ ١٩٠).
(٣) سورة الممتحنة، الآية: ١٣.
(٤) راجع: المعجم المفهرس (ك ف ر ٦١٢)، ومعجم القراءات (٩/ ٤٣٢).
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.
(٦) انظر: المعجم المفهرس (ورث ٧٤٩)، ومعجم القراءات (١/ ٣٢٥).
(٧) سبق تخريجها في: ص(٢١٦).
(٨) معجم القراءات (٢/ ٣٠٢، ٣٠٤ـ ٣١٢).
(٩) سورة التوبة، الآية: ١٩.

على المصدريَّة «مرَّة واحدة» في قراءة الجماعة، ومجموعة «عَمَرَة» جمع «عامر» عند محمد بن علي الباقر، وغيره[1].

«فُعَلَة»

* سُقَاة: في قوله عزَّوجلَّ[2]: ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ ﴾، حيث وردت مفردة على المصدريَّة «مرَّتين» عند الجماعة، ومجموعة «سُقَاة» جمع «سَاقٍ» في قراءة محمد بن علي الباقر، وغيره[3].

«فَعْلَى»

* سَكْرى: في قوله سبحانه[4]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾، حيث قرأها النبيُّ ـ ﷺ ـ وغيره مجموعة ﴿سَكْرَى﴾ بفتح السِّين وسكون الكاف دون ألف، وهي جمع «سَكْران» كما قال: ابن جنِّي، وقرأها بالإفراد ﴿سُكْرَى﴾ بضمِّ السِّين وسكون الكاف دون ألف كـ«حُبْلَى» الأعمش، وآخر[5].

«فُعَلاَء»

* شُرَكَاء: في قوله عزَّوجلَّ[6]: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ ﴾، إذ وردت مجموعة مع اختلاف أعاريبها «ثلاث عشرة مرَّة» جمع شَرِيك، ومفردة «شِرْكًا» في قراءة نافع، وغيره[7].

(١) راجع: المعجم المفهرس (ع م ر ٤٨٣)، ومعجم القراءات (٣/ ٣٥٨ـ ٣٥٩).
(٢) خرِّجت في: ص (٢٣٩).
(٣) انظر: المعجم المفهرس (س ق ي ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٣/ ٣٥٨ـ ٣٥٩).
(٤) سورة النساء، الآية: ٤٣.
(٥) معجم القراءات (٢/ ٧٧ـ ٧٨). وانظره: (٦/ ٧٥ـ ٧٧) مع اختلاف في أسماء القرَّاء، وتنوُّع القراءات.
(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٩٠.
(٧) راجع: المعجم المفهرس (ش ر ك ٣٨٠)، ومعجم القراءات (٣/ ٢٣٥، ١٠/ ٣٨).

«فَعَالَى»

* سَكَارَى: في قوله تعالى[1]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾، إذ قرأها بالجمع ﴿سَكَارَى﴾ بفتح السِّين، جمع «سَكْرَان» كَنَدْمَان ونَدَامَى أبونُهيك، وآخر، وهي لغة تميم، وبالإفراد ﴿سُكْرَى﴾ بضمِّ السِّين وسكون الكاف دون ألف كـ«حُبْلَى» في قراءة الأعمش، وآخر[2].

«فُعَالَى»

* سُكَارَى: في قوله سبحانه[3]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾، جاءت مجموعة بضمِّ السِّين «ثلاث مرَّات» في قراءة النبي ـ ﷺ ـ وغيره، وهي جمع تكسير على مذهب سيبويه، كما رجَّحه السِّيرافي، ومفردة ﴿سُكْرَى﴾ كحُبْلَى بضمِّ السِّين وسكون الكاف، في قراءة الأعمش وآخر[4].

«فَعَائِل»

* خَطَايَا: في قوله عزَّوجلَّ[5]: ﴿ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾، وردت مجموعة «مرَّتين» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿خَطِيٓئَتَكُمۡ﴾ في قراءة الجحدري وغيره[6].

* كَبَائِر: في قوله سبحانه[7]: ﴿ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ﴾، حيث

(١) سبق تخريجها في: ص (٢٤٠).

(٢) انظر: معجم القراءات (٢/ ٧٧ـ ٧٨، ٦/ ٧٥ـ ٧٧).

(٣) خُرِّجت في: ص(٢٤٠).

(٤) انظر: المعجم المفهرس (سُكَارى ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٢/ ٧٧ـ٧٨، ٦/ ٧٥ـ٧٧).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٥٨.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (خ ط أ ٢٣٥)، ومعجم القراءات (١/ ١٠٧، ١٣٦، ٢٣٤، ٣/ ١٩٠ـ ١٩١، ٦/ ٩١ـ ٩٢، ٤٣٢، ١٠/ ١٠٧ـ ١٠٨).

(٧) سورة النساء، الآية: ٣١.

جاءت مجموعة «ثلاث مرَّات» في قراءة الجمهور، ومفردة ﴿كَبير أو كَبِيرَة﴾ عند سعيد بن جُبير، وغيره، على إرادة الجنس، أو أنَّ المراد به الكفر(١).

* عَشَائِر: في قوله عزَّوجلَّ(٢): ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾، وردت مفردة «مرَّة واحدة» عند حفص عن عاصم، وغيره، ومجموعة ﴿عَشَائِر﴾ في قراءة الحسن ـ رحمه الله ـ وهذا رأي الأخفش في جمع «عشيرة» على «عشائر» جمع تكسير(٣).

«فَعَالِل»

* رَفَارِف ـ عَبَاقِر: في قوله تعالى(٤): ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾﴾، حيث جاءت كلٌّ واحدة منهما مفردة «مرَّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة ﴿رَفَارِفَ، عَبَاقِرَ﴾ ممنوعة من الصَّرف، الأُولى في قراءة النَّبي ـ ﷺ ـ وغيره، والأخرى أيضًا كما روى أبوبكر عنه ـ ﷺ ـ ذكر ذلك القرطبي، وهناك قراءات أُخَر، لا حاجة لذكرها(٥).

«مَفَاعِل»

* مَسَاجد: في قوله سبحانه(٦): ﴿وَلَا تُبَـٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾، إذ جاءت مجموعة «ستَّ مرَّات» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿المَسْجِدِ﴾ عند مجاهد، وغيره(٧).

(١) انظر: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩٠)، ومعجم القراءات (٢/ ٥٨).
(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.
(٣) راجع: المعجم المفهرس (عشيرتكم ٤٦٢)، ومعجم القراءات (٣/ ٣٦٢).
(٤) سبق تخريجها في: ص(٩٩).
(٥) انظر: المعجم المفهرس (رفرف ٣٢٣، عبقري ٤٤٥)، ومعجم القراءات (٩/ ٢٨٣ـ ٢٨٥).
(٦) سبق تخريجها في: ص(٢٢٥).
(٧) راجع: المعجم المفهرس (س ج د ٣٤٥)، ومعجم القراءات (١/ ٢٦١).

* مَنَاسِك: في قوله عزَّوجلَّ[1]: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾، جاءت مجموعة «مرَّة واحدة» عند الجماعة، ومفردة «مَنْسَكَكُمْ» في قراءة عبدالعزيز المكي[2].

* مَقَاعِد: في قوله تعالى[3]: ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾، وردت مجموعة «مرَّتين» في قراءة الجماعة، ومفردة في هذه الآية ﴿مَقْعَدًا لِلْقِتَالِ﴾ عند عبدالعزيز المكي عن بعضهم[4].

* مَوَاضِع: في قوله سبحانه[5]: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾، حيث جاءت مجموعة «ثلاث مرَّات» عند الجماعة، ومفردة ﴿مَوْضِعِهِ﴾ في قراءة إبراهيم النَّخعي[6].

* مَسَاكِن: في قوله عزَّوجلَّ[7]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾، حيث وردت مجموعة مع اختلاف أعاريبها «مرَّتين» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿مَسْكَنَكُمْ﴾ عند شَهْر بن حَوْشَب[8].

* مَعَايِش: في قوله تعالى[9]: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، إذ جاءت مفردة «مرَّة واحدة» في قراءة الجمهور، ومجموعة «مَعَايِشَهُمْ» عند

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٠٠.
(٢) انظر: المعجم المفهرس (ن س ك ٦٩٨)، ومعجم القراءات (١/ ٢٧٥).
(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٢١.
(٤) راجع: المعجم المفهرس (ق ع د ٥٤٩)، ومعجم القراءات (١/ ٥٦٧).
(٥) سورة المائدة، الآية: ١٣.
(٦) انظر: المعجم المفهرس (و ض ع ٧٥٣)، ومعجم القراءات (٢/ ٢٤١).
(٧) سورة النمل، الآية: ١٨.
(٨) راجع: المعجم المفهرس (س ك ن ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٦/ ٤٩١- ٤٩٢، ٧/ ٣٥٢، ٨/ ٥٠٦).
(٩) سورة الزخرف، الآية: ٣٢.

عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ وغيره[1].

* المَشَارِق ـ المَغَارِب: في قوله عزَّوجلَّ[2]: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ﴾، حيث وردت اللَّفظة الأولى مجموعة «ثلاث مرَّات»، والثَّانية «مرَّة واحدة» عند الجمهور، وجاءتا مفردتين ﴿بِرَبِّ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ﴾ في هذه الآية فقط عند عبدالله بن مسلم، وغيره، وقد بيَّن ابن القيِّم سبب إفرادها وجمعها[3].

* مَفَاتِح: في قوله سبحانه[4]: ﴿أَوۡ مَا مَلَكۡتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾، جاءت مجموعة «مرَّتين» عند الجمهور، جمع مِفْتَح أو مَفْتَح، ومفردة ﴿مِفْتَاحَهُ﴾ عند قتادة، وغيره[5].

«مَفَاعِيْل»

* مَفَاتِيح: في قوله سبحانه[6]: ﴿أَوۡ مَا مَلَكۡتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾ حيث قُرِئت ﴿مَفَاتِيْحَهُ﴾ جمع «مِفْتَاح» عند ابن جُبير، ومفردة ﴿مِفْتَاحَهُ﴾ عند قتادة، وغيره[7].

«فَعِيْل»

* عَبِيْد: في قوله تعالى[8]: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾، حيث قُرِئت بالإفراد

(١) راجع: المعجم المفهرس (معيشتهم ٤٩٥)، ومعجم القراءات (٨/ ٣٦٨).
(٢) سورة المعارج، الآية: ٤٠.
(٣) راجع: المعجم المفهرس (ش ر ق ٣٧٩، غ ر ب ٤٩٧)، ومعجم القراءات (١٠/ ٨٩). وانظر قبل ذلك (٦/ ٤٠٩) وبعده (١٠/ ١٤٦)، وبدائع الفوائد (١/ ٩٥ـ ٩٦).
(٤) سبق تخريجها في: ص(٢٠٧).
(٥) راجع: المعجم المفهرس (ف ت ح ٥١١)، ومعجم القراءات (٦/ ٣٠٦، ٧/ ٧٠ـ ٧١).
(٦) خُرِّجت في: ص(٢٠٧).
(٧) انظر: المعجم المفهرس (ف ت ح ٥١١)، ومعجم القراءات (٦/ ٣٠٦، ٧/ ٧٠ـ ٧١).
(٨) سبق تخريجها في: ص(٢١٦).

«وعَبْدَ» عن الحسن في رواية، وبالجمع ﴿عَبِيْد﴾ جمع عَبْد في قراءة ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ في رواية، وآخر(١).

«أَفَاعِل»

* أَكَابِر: في قوله تعالى(٢): ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، حيث وردت مجموعة «مرَّة واحدة» في قراءة الجماعة، ومفردة ﴿أَكْبَر﴾ عند ابن مسلم(٣).

«فَيَاعِيْل»

* شَيَاطِيْن: في قوله عزَّوجلَّ(٤): ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾، حيث وردت مجموعة على تعدُّد أعاريبها «سبع عشرة مرَّة» عند الجماعة، ومفردة ﴿الشَّيْطَانِ﴾ في قراءة السُّلمي، وغيره(٥).

تلك قراءات التَّعاقب بين المفرد والجمع.

ثانيًا: الشِّعر:

وأمَّا في الشِّعر فلم تقع عينيَّ إلَّا على بيت واحد، وهو قول الشَّاعر(٦):

يَـا أَضْبُعًـا أَكَلَـتْ آيَـارَ أَحْمِـرَةٍ ... فَفِـي الْبُطُـونِ وَقَـدْ رَاحَـتْ قَـرَاقِيْـرُ

حيث رواه سيبويه بالجمع على «أَفْعُل» «أَضْبُع»، ورواه أبوزيد بالإفراد «ضَبُعًا»، في حين يرى أبوحاتم أنَّه بضمِّ الضَّاد على «ضُبُع» فهو على «فُعُل»

(١) معجم القراءات (٢/ ٣٠٢، ٣٠٤ـ ٣١٢، ٦/ ٣١٥، ٨/ ٣٥٧ـ ٣٥٨).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢٣.

(٣) انظر: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩١)، ومعجم القراءات (٢/ ٥٣٧ـ ٥٣٨).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٢٧.

(٥) راجع: المعجم المفهرس (ش ط ن ٣٨٣)، ومعجم القراءات (٥/ ٤٩). وانظره: قبل ذلك (٢/ ٤٥٦ـ ٤٥٧).

(٦) البيت من «البسيط» لجرير الضَّبِّي في: الكتاب (٣/ ٥٨٩)، والنوادر (٢٩٥)، والمذكر والمؤنث مع تعليق المحقق (١/ ٥٨ـ ٥٩)، واللسان «أير»، والشَّاهد ووجهه بيّنا في المتن.

جمع كثرة، وقد ردَّ عليه الأنباري بأنه لم يروه أحد على الجمع ـ يقصد على «فُعُل» ـ وإنَّما الرِّواية على الواحد «ضَبُعًا»، والواحد يكفي من الجمع.

ثالثًا : النَّثر :

ومن التَّعاقب في النَّثر: تمييز «كم الخبريَّة» إذ يجوز أن يكون مفردًا، وأن يكون جمعًا نحو: كَمْ رَجُلٍ أو رِجَالٍ قد لقيت، وكذلك الاستفهاميَّة عند الكوفيِّين إذا كان السُّؤال مُرادًا به الأصناف، كما عند الأخفش في نحو: كَمْ غِلْمَانًا لَكَ؟ أَيْ كَمْ عِنْدَك مِنْ هَذِهِ الأَصْنَافِ؟ بينما أوجب البصريُّون أن يكون تمييز الاستفهاميَّة مفردًا، ولا يجوز أن يكون جمعًا، كما في نحو: كَمْ غُلَامًا لَكَ؟ في حين فُسِّر ما كان جمعًا لديهم على أنَّه حال[1].

وبعد، فليس الهدف المنشود من هذا الفصل، جمع قدر كبير من القراءات المتناوبة أو المتعاقبة فحسب، ولكنَّه لبيان قدر هذا الكتاب العظيم، بتنوُّع قراءاته وصيرورته مصدرًا ثرًّا لدراساتنا اللُّغويَّة على تَعدُّد فروعها، مع إظهار صورة المشاكلة الوثيقة بين المفرد، وجمع التَّكسير، وكيف ينوب أحدهما عن الآخر؟ أو كيف يتعاقبان على موضع واحد؟

ونتيجة هذا الفصل وخلاصته هي: إثبات قياسيَّة وضع المفرد موضع الجمع والعكس، في ضوء القراءات القرآنيَّة الَّتي أوردتها، وبهذا يتكاتف هذا الفصل برمَّته مع المبحث الأوَّل في الفصل الأوَّل المعنون بـ«**وَضْعِ المُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالقِيَاسِ**»، ومن ثمَّ يلتحم أوَّل هذا البحث بآخره، وهذه سمة جليلة أن تأخذ كلُّ جزئيَّة من هذا البحث بعضد أختها؛ ليكتمل البنيان؛ وتشتدَّ الأركان، والله المستعان وعليه التُّكلان، وهو أعلم وأحكم.

(١) انظر: الأصول (١/ ٣١٥ـ ٣١٨)، ومسائل الخلاف (١/ ٥٧٠ـ ٥٧٣)، وفي الأخير تفصيل جميل.

الخَاتِمَةُ

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعد

فـ«عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى»[1] فأحمد الله عزَّ وجلَّ في كلِّ وقتٍ وعلى كلِّ حالٍ، كما أحمده ـ سبحانه ـ أن وفَّقني لإتمام هذا البحث الَّذي أرجو أن يكون قدَّم صورة رائعة لما في لغتنا من تشاكل، وتناسب، وتقارب، وتوافق بين المفرد وجمع التَّكسير، في ضوء الفصول والمباحث الَّتي مرَّ بيانها.

وبناء على هذا فإنَّ البحث وصل إلى ما يلي:

أوَّلاً: أنَّ كلاًّ من المفرد وجمع التَّكسير له خصوصيَّته من حيث الأبنية، والتَّراكيب، والدَّلالات، فهما في الحقيقة مختلفان، لذا لم تدرس وجوه الاختلاف؛ لأنَّها ثابتة فيهما، بل بُحثت وجوه الاتِّفاق بينهما؛ لبيان سرِّ ذلك التَّوافق صرفيًّا كان، أو نحويًّا، أو دلاليًّا.

ثانيًا: ظهر من خلال البحث أنَّ وضع المفرد موضع الجمع والعكس مقيس؛ لوروده بكثرة في شواهد قرآنيَّة، وشعريَّة، وذلك في المبحث الأوَّل من الفصل الأوَّل.

ثالثًا: أنَّ في لغة العرب أصولاً وفروعًا، وبعد دراسة المفرد والجمع اتَّضح أنَّ المفرد أصل، والجمع فرعٌ عنه، وعليه فقد تبع الجمع المفرد في أحكام كثيرة، في تثنيته، وصرفه، وجمعه، وتصغيره، والنِّسبة إليه، وحركاته، وصحَّته، وإعلاله، وتلك مفصَّلة في المبحث الثَّاني من الفصل الأوَّل.

رابعًا: بلغ التَّوافق بين المفرد والجمع مداه، إذ جاء كلٌّ منهما موافقًا للآخر عدَّة، وزنة، وضبطًا، وذلك مشروح في المبحث الثَّالث من الفصل الأوَّل.

---

(١) مجمع الأمثال (٢/٣١٨).

خامسًا: من النَّاحيَّة النَّحويَّة أجد أنَّ المفرد والجمع توافقا في الإعراب، وعود الضَّمير، والإعمال، والنَّعت، وهذا ما تحدَّث عنه الفصل الثَّاني في أربعة مباحث.

سادسًا: خُتم البحث بالفصل الدَّلاليِّ؛ لأنَّه نتيجة حتميَّة للفصلين الأوَّلين النَّحويِّ والصَّرفيِّ، وتجلَّى هناك أنَّ المفرد قد ينوب عن الجمع والعكس صحيح، إذ يتبادلان الموقع فإذا جاء أحدهما فلا يأتي الآخر، بينما يتعاقبان على موطن واحد فيرد المفرد والجمع كلاهما في ذلك المكان.

سابعًا: لقد جدَّت في هذا البحث أمور منها:

أ ـ جمع وجوه الاتِّفاق بين المفرد والجمع من مصادر ومراجع شتَّى بعد أن كانت مبثوثة.

ب ـ دراسة كلِّ وجه دراسة استقصائيَّة مدعَّمة بالشَّواهد على اختلاف أصنافها، وتقسيمها كذلك إلى ثلاثة فصول صرفيَّة، ونحويَّة، ودلاليَّة.

ت ـ طعِّم البحث بمجموعة من القراءات القرآنيَّة المتواترة والشَّاذَّة، وبخاصَّة الفصل الثَّالث.

ث ـ الإشارة إلى اسمي الجمع والجنس، وسرد شواهد وأمثلة عليهما في الغالب من البحث؛ إذ إنَّهما يقترنان بجمع التَّكسير في مؤلَّفات كثيرة.

ج ـ أنَّ الكوفيِّين لديهم توسُّع لغويٌّ محمود، ففي أكثر من موطن ملت إلى رأيهم؛ لوضوحه واطِّراده في القراءات القرآنيَّة، وكلام العرب.

ثامنًا: لا تكاد تجد مسألة من مسائل هذا البحث، إلَّا وفيها خلاف بين العلماء، وقد حاولت أن أبدي وجهة نظري فيما طرحوه، مؤيِّدًا تلك الآراء ببعض الأدلَّة.

تاسعًا: تعرُّض البحث لبعض من الأبواب والأصول النَّحويَّة والصَّرفيَّة الجديرة بالبحث، من بينها الإعراب، والضَّمائر، والنَّعت، والسَّماع،

والقياس، والإعمال، والمشتقَّات، والتَّثنية، والممنوع من الصَّرف، وجمع الجمع، والتَّصغير، والنَّسب، والإعلال.

وأخيرًا، يوصي البحث بما يلي:

الأولى: أن يلتفت الباحثون إلى دراسة أسرار لغتنا، واستخراج الأشباه والنَّظائر، لكي يتمكَّن الشَّبيبة من معرفة سرِّ بقاء هذه اللُّغة العظيمة.

الثَّانية: أن تُبحث القضايا الجزئيَّة، ليتسنَّى للدَّارس أن يخرج بنتائج وتوصيات نافعة.

الثَّالثة: أن يعاد النَّظر في دراسة النَّحو الكوفيِّ؛ لأنَّه يحمل في طيَّاته كثيرًا من النِّكات اللُّغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفيَّة، وفوق ذلك فيه يسر على الأحداث.

الرابعة: أن تدرَّس أصول العربيَّة في المراحل الجامعيَّة الأولى، بعيدًا عن الخلاف؛ لكي يستطيع الطَّالب إتقان تلك الأصول، وأمَّا مسائل الخلاف فتلقى على طلَّاب الدِّراسات العليا؛ لتتَّسع مداركهم، وتنمو ملكة الحوار لديهم.

وبعد، فهذا ما خلص إليه البحث من نتائج وتوصيات، آمل أن يكون قد تعرَّض لبعض منها، والله أعلم وأحكم، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

الفَهَارِسُ الفَنِّيَّةُ*، وَهِيَ سَبْعَةٌ:

١ ـ فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ الكَرِيمَةِ. (٢٥٢ ـ ٢٥٤)
٢ ـ فِهْرِسُ الأَحَادِيْثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيْفَةِ وَالآثَارِ. (٢٥٥)
٣ ـ فِهْرِسُ الأَمْثَالِ وَالأَقْوَالِ. (٢٥٦)
٤ ـ فِهْرِسُ الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ. (٢٥٧ ـ ٢٥٩)
٥ ـ فِهْرِسُ الأَمْثِلَةِ وَالأَبْنِيَةِ وَالأَوزَانِ وَالصِّيَغِ. (٢٦٠ ـ ٢٧٧)
٦ ـ فِهْرِسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ. (٢٧٨ ـ ٢٩٣)
٧ ـ فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ. (٢٩٤ ـ ٢٩٩)

---

* رموز وردت في الفهارس:

ق: قراءة.

ق/ هـ: قراءة في الهامش.

هـ: الهامش.

م/ هـ: في المتن والهامش.

فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ الكَرِيمَةِ

السورة	رقم الآية	الصفحة
ـ البقرة	٧	٢١٨ق
ـ	٢٢	٢١٨ق
ـ	٢٣	٢٣٢ق
ـ	٢٥	١٥٧، ٢٠٠
ـ	٣٠	٢٠٦
ـ	٥٧	١٣٢
ـ	٥٨	٢٤١ق
ـ	٧٨	١٠٧ق
ـ	١١٤	١٢٨ق
ـ	١٣٣	٢١٨ق
ـ	١٦٤	٣٠ق، ١٣٤
ـ	١٧٩	١٧٥
ـ	١٨٤	٣٢ق، ٢٠٠
ـ	١٨٧	٢٢٥ق، ٢٣٤ق، ٢٤٢ق
ـ	٢٠٠	٢٤٣ق
ـ	٢١٠	١٧٥
ـ	٢٣٣	٢٣٩ق
ـ	٢٦٤	١٣٨
ـ	٢٦٦	٢١٨ق
ـ	٢٨٢	٢٣٨ق
ـ	٢٨٣	٧٠ق، ٢٢٥ق، ٢٣٢ق، ٢٣٦ق
ـ	٢٨٥	٣١ق
ـ	٢٨٦	٢١٩ق
ـ آل عمران	٤١	٢٢٦ق
ـ	١٢١	٢٤٣ق
ـ	١٢٤	٢١٩ق
ـ	١٤٠	٢٣٤ق
ـ النساء	٤	١٨
ـ	٢٠	٢٠٩
ـ	٣١	٢٤١
ـ	٤٣	٢٤٠ق، ٢٤١ق
ـ	٦٩	٢٠٦
ـ	٩٢	٢٠٩
ـ	١١٧	١٣٤ق، ٢٣٢ق
ـ	١٧١	٢٢٦ق
ـ المائدة	٣	٢٢٩ق
ـ	١٣	٢٤٣ق
ـ	٤١	٢٢٨ق
ـ	٦٠	٢١٦ق، ٢٢٣ق، ٢٣٧ق، ٢٣٨ق، ٢٣٩ق، ٢٤٤ق
ـ	٨٩	٢١٩ق
ـ	٩٥	٣٢ق
ـ	٩٦	٢٢٦ق
ـ الأنعام	٧٣	٢٣٠ق
ـ	٩٦	٢١٩ق
ـ	١٢٣	٢٤٥ق
ـ	١٣٨	٢٢٣ق
ـ	١٤١	٧٠ق
ـ	١٥٣	٢٢٦ق
ـ الأعراف	١٠	١١٥ق
ـ	٤٠	٢٢٧ق
ـ	٥٧	٣٠ق
ـ	١٥٧	٢٢٣ق
ـ	١٧٩	١٥٩

- ١٨٠
- ١٩٠
- ٢٠٥
- الأنفال ٩
- ٤١
- ٦٠
- التوبة ١٧
- ١٨
- ١٩
- ١٢٤
- يونس ٢٧
- ٨٣
- يوسف ٨٠
- ٨٦
- الرعد ٣١
- ٤٢
- إبراهيم ٤
- ١٨
- ٤١
- الحجر ٢٢
- النحل ١٦
- ٢٦
- ٤٨
- ٦٦
- ١١٦
- الإسراء ٧
- ٢٧
- ٦٩
- ٩٢

٢٠٠
٢٤٠ق
٢١٩ق
٢١٧ق، ٢٢٧ق، ٢٣٥ق
٢٢٥ق
٢٢٧ق
٢١ق، ٣٢ق
٣٢ق
٢٣٩ق، ٢٤٠ق
٢٤٢ق
٢٣١ق
١٦٨
٢٠٦
٣
٢٣٣ق
٣١ق
٢٣٠ق
٣٠ق
١٣٥ق
٣٠ق، ١٩٣ق
١٣٩ق، ٢٣٥ق
٢٢٧ق
٢٢
٢١، ١٦٠
٢٣٧ق
٢٣٥ق
٢٤٥
٢٣٣ق
٢٣٢ق

- الكهف ١٨
- ٢٥
- ٣١
- ٤٥
- ٥١
- مريم ٧٧
- ٨٢
- طه ١٨
- ٧٧
- الأنبياء ٤٧
- ٥٨
- ١٠٤
- المؤمنون ١٤
- ٢١
- ٦٧
- النور ٣١
- ٤٣
- ٦١
- الفرقان ٣
- ٤٨
- ٤٩
- ٦١
- ٦٤
- ٦٨
- ٧٤
- الشعراء ١٠٠ـ١٠١
- ١١٩
- النمل ١٨
- ٦٣
- الروم ٢١

٢٠٩
١٨ق
٧١ق
٣٠ق
٢٠٩
٢٢٣ق
٢٠٩
٢٠٠
١٩٣ق
٢٠٠
٢٢٨ق، ٢٣٠ق
٣١ق
٣١ق
١٦١
٢٢٤ق، ٢٣٧ق، ٢٣٩ق
٢٢٠ق
٢٣٣ق
٢٠٧، ٢٤٤ق
٢١٦ق
٣٠ق
١٠٨
٣٢ق، ٢٣٥ق
٢٣٧ق
٢٢٠ق
٢١٧ق
٢٠٧
١٣٤
٢٤٣ق
٣٠ق
١٥٧

- ٤٨
- ٥٠
- لقمان ١٦
- ١٩
- ٢٠
- الأحزاب ١٠
- ٦٠
- سبأ ١٩
- ٣٧
- فاطر ٢٧
- يس ٤١
- ص ٣٣
- ٤٥
- ٥٨
- الزمر ٢٣
- ٣٦
- غافر ٧
- ٦٧
- ٧٩
- الشورى ٣٣
- ٣٧
- الزخرف ٣٢
- ٣٣
- ٥٣
- الجاثية ٥
- الأحقاف ١٥
- محمد ٢٤
- ٢٦
- الفتح ٢٩
- ق ١٧

٣٠ق
٣٢ق
١٧٥ق
٢٢٠ق
٣٢ق
١٧٥
٢٠٧
٢١٧ق، ٢٢١ق
٢٣٠ق
١٩٤ق، ٢٢٨ق، ٢٣١ق
١٣٤
٢٢٤ق
٣١ق
٢٣١ق
١٩٤
٣١ق
٢٢٤ق
١٩، ٢٣٦ق
١٦١
٣٠ق
٣٢ق
٢٤٣ق
٢٢٥ق، ٢٣٦ق
١٣٩
٣٠ق
٢٤
٢١٧ق، ٢٢١ق
٢٢١ق
٢٢١ق
٢٠٧

- ٤٠
- الذاريات ٧
- ٢٢
- النجم ٣٢
- القمر ٧
- ٥٤
- الرحمن ٣٥
- ٧٦
- الواقعة ٢١
- ٧٥
- الحديد ٢٧
- المجادلة ١١
- الحشر ١٤
- الممتحنة ١٣
- الطلاق ٢
- ٤
- التحريم ٤
- ١٢
- الحاقة ١٧
- المعارج ٤٠
- ٤٣
- نوح ٢٢
- الإنسان ٢
- المرسلات ١١_١٢
- التكوير ٢_٧
- الغاشية ١٦
- البينة ٧ ١٢٥ق/ هـ، ٢٣٤ق

٢٢١ق
٢٢٨ق، ٢٣١ق
٢٢٢ق
٣٢ق
١٨٣ق، ٢٣٨ق
٢٢٩ق
٢٢٩ق، ٢٣٨ق
٩٩ق/هـ، ٢٤٢ق
٢٣٦ق
٣٣ق
١٠٠ق/هـ
٣٢ق
٣١ق
٢٣٩ق
٢٢٢ق
٢٢٢ق
٢٣
٣١ق
٢١٠
٢٤٤ق
٣١ق
٢٣٣ق
١٩٤
١٥٤
١٥٩
١٠٩

فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ وَالآثَارِ

- «أَحَبُّكُمْ إِلَيَّ...» ..... ١٧٩(هـ)
- «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي...» ٧١
- «أَلَا أُخْبِرُكُمْ...» ١٧٩
- «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ...» ٧١
- «خَيرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الإِبِلَ...» ١٦٣
- «سَمَّعَ اللهُ بِهِ...» ٧١
- «لاَ صَدَقَةَ فِي أَقَلَّ...» ١٠٧
- «المُؤْمِنُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ...» ..... ٢٦(هـ)
- «المُؤْمِنُونَ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ...» ٢٦
- «مَثَلُ المُنَافِقِ كَمَثَلِ...» ..... ٤٥(م/ هـ)
- «مَنَعَتِ العِرَاقُ...» ..... ٢١٠(م/ هـ)
- «وَجَدْنَا وِلَايَةَ المُطَيِّبِيِّ...» ..... ١٠١(هـ)
- «وَمَنْ أَتَى إِلَيكُمْ مَعْرُوفًا...» ..... ث
- «يُضْحِي أَعْلَامُهَا قَامِسًا...» ٢١٠

فِهْرِسُ الأَمْثَالِ وَالأَقْوَالِ

- «إِنِّي لَآتِيهِ بِالغَدَايَا وَالعَشَايَا» ١١٩
- «بَعِيرٌ ذُو عَثَانِينَ» ١٨
- «تَرَكْتُهُ بِمَلَاحِسِ البَقَرِ أَوْلَادَهَا ..... ١٧٥، ١٧٩
- «جُبَّتْ مَذَاكِيرُهُ» ٢١٣
- «الرِّجَالُ وَأَعْضَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا» ١٥٤
- «عَبِيدٌ رَقِيقٌ» ٢٠٧
- «عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى» ٢٤٨
- «قُطَّانٌ مَكَّةَ، وَسُكَّانٌ البَلَدَ الحَرَامَ» ١٨٣
- «لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ» ٤٤
- «نَاقَةٌ كِنَازٌ، وَنُوقٌ كِنَازٌ» ١٣٧
- «هَـٰذَا ثَوبٌ أَكْيَاشٌ» ١٩٠
- «هُنَّ حَوَاجُّ بَيْتَ اللهِ» ١٨٣
- «هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ» ..... ١٦٣، ١٦٥
- «هُوَ الأَنْعَامُ» ١٦٠

فِهْرِسُ الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ

أول البيت	القافية	الصفحة
وبلدة	أمواؤُهَا	١٢٣
ماصحة	أفياؤُهَا	١٢٣
—	أصلابَا	٢١٤
فما	الرقابَا	١٨٧
بها	فصليبُ	١٧
هما	فتنكبُوا	٤٥
وقد	وأهابُهَا	٢١٣
إذا	فنضاربُ	١٨٠
تعفَّقَ	وكليبُ	١٥٧
ما أحسن	ترائبُها	٢١٤
ربَّه	فأجابُوا	١٦٦-١٦٧
ولا قمر	مذهبِ	٢٨
فلما	المجوَّبِ	١٣٦-١٣٧
وعدت	بيثربِ	١٧٩-١٨٠
إني	مكذوبِ	٢٤
زرقًا	لليماسيبِ	١٨٨
ومن	كالغائِبِ	٢١١
تحلب	الأواطبِ	٦٤
فإن	بِهَا	٢٨
أيُّ	استقلَّتِ	١٥٥
وإذا	فملَّتِ	١٥٧
قد	ما ضمَّتِ	١٥٥
إذا	التفَّتِ	١٥٥
لم	أمشاجِ	١٩٦
وما كنت	الصفائحُ	١٨٠
ألا	ومنازحُ	١٥٦
إذا	الذبيحُ	١٧٥-١٧٦
وطاب	فبردْ	٢١، ١٦١
إذا	أولادُهَا	١٥٥
واضطربت	أعضادُهَا	١٥٥
وجعلت	تعتَادُهَا	١٥٥
وطي	منضدِ	٣٣-٣٤
إلا	الجلدِ	١٠٨
دار	الجيدِ	١٣٩
أما	الأيادِي	٧١
فلقد	أجيادِي	٣٣
يا عين	كبدِ	١٧٦
ومثلك	بأجسادِهَا	٣٥
ثم	فجرْ	١٨٥
هل	أُسُرْ	٢٠١
ألكني	الخبَرْ	٢١١
سوامق	أحمَرَا	٢١٢
كأن	بعبقرَا	١٧٦
إذا	خبيرَا	٢٠٨
وماحبُّ	الديارَا	١٦٩
قال	قتيرَا	١٨
فالجزع	مقفرَا	٣٤
يقوم	تيرَا	١٢٥
وإني	جديرُ	ث
فإن	وشكورُ	ث
وقربن	الخطرُ	٧١-٧٢
وأيُّ	حمرُ	٢١٢
فما	بشيرُ	١٨٠-١٨١
وأدخل	غيرُ	٣٤-٣٥
يا أضبعًا	قراقيرُ	٢٤٥

فقلنا الصدورُ ١٩
وفكاك النصورُ ٢٣(هـ)
ألا مستعارُ ٢٠٨
هم لزورُ ٢١١
وإذا الأحجارُ ٣٤
فباست نصرِ ٢٢
أعاريب المقادرِ ٧٢
فليت حمارِ ٢١٣
لابأس العصافيرِ ٢١٠
يا عاذلاتي بأميرِ ٢٣ـ٢٤م/ هـ)
المكرهين قصارِ ٢١٥
يستن مكورِ ١٣٢
بين والذرورِ ١٣٢
على الطائرِ ٢١١
الواردون الجواميسِ ٢٢
هل وتضريسِي ١٧٥
كلوا خميصُ ١٧، ٢٢
كتانها أسماطٌ ١٩٦
بينهم وأصلعَا ٢٥
وغملى تسلعَا ٣٤
هم موضَّعَا ٢١٣ـ٢١٤
فما ومصرعَا ٤٧
قد والفنعَا ١٨٠
كأن جياعَا ٣٤، ١٩٥
ومعرض جُبَّعِ ١٢٩
وأشلاء متألفُ ١٣٨
لظلَّ الطرائفُ ١٩٥
ورجح وفي ١٢٤
مفرد ماقتفي ١٢٤

جاء أخلاقْ ٢١ـ٢٢، ١٩٤
شراذم التَّواقْ ٢١ـ٢٢، ١٩٥
فيها وبلقْ ١٦١
كأنه البهقْ ١٦١
وجفنة مفتوقًا ٢١١
بني الخنافقُ ٢١٠
المال طالقُ ٢١٠
وأنت الأفقُ ١٣٥، ٢١٢
بل الغرقُ ٢١٤، ٢١٥
دعها صديقِها ٢٠٧
وبرذونة أيّلاَ ١٢٩
لقد واكتحالَها ١٨٧
حملت فلالاَ ٢٠٨
ذكي جلالاَ ١٣٧
ومية قذالاَ ١٦٣
أخذوا أفيلاَ ٢٠٨
فإن وخالُها ٣٣
فعبت مجفلُ ٩٣
تبين طيالُها ١١٤
إذا مراجلُه ١٧٥
أرجو تعجيلُ ١٦٨
يغدو خراذيلُ ١٩٦
مثل حواصلُهْ ١٦١
لعمري بالأصائلِ ٧٢
يا ليلة تنجلِي ١٩٥
خناثى رجالِ ١١١
فلقد سخلِ ١٤٠
ممن مهبلِ ١٨٤
تبقلت التبقلِ ٤٤

بين ونهشلِ ٤٤
فبات صيمَا ١٢٨
لولا خضمَا ١٢٨
ولا قيمَا ١٢٨
وإني يقومُها ١١٢
عفا فالقصيمُ ٢١٤
ألبان حرامُ ١٦١-١٦٢
وطعام طعامُ ١٦١-١٦٢
بفي الضراغمِ ٢٢
فياليت الكواظِمِ ٣٤
أثافي يتثلمِ ١٠٨
وكم اللحمِ ١٦٩
شم ولا قزمِ ١٨٥، ٢١٢
حتى لم ينمِ ٢١٢
فيها الأنحَمِ ١٩٥
وشاع نومِ ١٢٧

أوالفا الحمِي ١٨٣
كذاك منْ ١٢٤
ذي يعنْ ١٢٤
لا يشتكين ما أنقبْنْ ١٣٨
مادام أو عيْنْ ١٣٨
علينا غضونَا ١٣٧
لا تنكروا سبينَا ١٧
في شجينَا ١٧
وكل أخوانِ ٤٥
مزائد آثنِ ١١٨
لأصبح جماليِنِ ٤٤
ألا أشتيَه ١١٩-١٢٠
ألم شماليَا ١٣٧
شربت المكاويَا ١٣٨
أختى عاديَا ٩٣
وبالحجور الوليُّ ٢١٤

فِهْرِسُ الأَمْثِلَةِ وَالأَبْنِيَةِ وَالأَوْزَانِ وَالصِّيَغِ*

(أ)

- آخِيَّة - أَوَاخِيّ: ١٠٨
- آذَان: ١٥٩
- آذِيّ - أَوَاذِيّ: ١٠٨
- آرِيّ - أَوَارِيّ: ١٠٨
- آسِيَّة - أَوَاسِيّ: ١٠٨
- آلِفَة - أَوالِف = وَالِفة: ١٨٣
- آنُك: ٤٦هـ
- آيِل - أُوَّل - أُيَّل: ١٢٦-١٢٧
- آيَات: ١٩٤
- أَب - أَبَا - آبَاء: ١٨٠، ٢١٨
- أَبْخَل - بِخَال: ٢٣٤
- أَبْدَاع: ١٩٦
- أَبْدَان: ١٨٥
- أَبْصَار: ٢١٨
- أَبْطَال - أَبْطَالِيّ: ١٠١
- إِبِل - إِبِلِيّ - إِبِلاَن: ٤٥، ١٠٢
- ابْنَ - أَبْنُون - أَبْنَاء - بَنُون - أُبَيْنُون - بَنَوِيّ - أَبْنَاوِيّ: ٨٤، ٩٦، ١٠٠
- أَبْهُل: ٤٦هـ
- أَبَابِيل - أَبَابِيلِيّ: ٩٧
- أَبْيَض - بُوض - بِيض: ١٢١
- إِتَان: ٤٧
- إِتَاوَة - أَتَاوَى: ١١٤
- أُتِيّ: ٤٧
- أَتِيّ - أَتَاوِيّ: ١٠٨
- أُثْبِيَّة - أَثَابِيّ: ١٠٩
- أَثَر - آثَار: ٣٢
- أُثْفِيَّة - أَثَافِيّ: ١٠٧
- إِثْم - آثَام: ٢٢٠
- أَثْمُد: ٤٦هـ
- أَجْرِدَة: ٤٦
- أَجَل - آجَال: ٢٢٢
- أَجْمُع: ٤٦هـ
- أَجْمَل: ١٦٣
- أَجَادِل: ٨٠
- أَجْيَد - جُود - جِيد: ١٢١
- أُحْجِيَّة - أَحَاجِيّ: ١٠٨
- أَحْذَاق: ١٩٨
- أَحْسُن - أَحْسَن - حُسْنَى - حُسَن: ٤٦هـ، ٢٠٠
- أَحْصَاب: ١٩٨
- أَحْكَام: ١٩٦
- أَحْلاَف - أَحْلاَفِيّ: ١٠٠
- أَحْمَد: ٨٦
- أَحْمَر - حُمْر - أَحَامِرَة - أَحْمَرِيّ: ٥٣، ٥٦، ١٢١
- أَحْمَق - حَمْقَى - أُحَيْمِق - أُحَيْمِقُون: ٨٩
- أَحْنَاهَا: ١٦٤
- أَخْرُب: ٤٦هـ
- أُخْرى - أُخَر: ٢٠٠
- إِخْرَاج - أُخَيْرِج: ٨٨
- أَخْصَاب: ١٩٨
- أَخْفِيَة: ١٨٧
- أَخْمَاس: ١٩٦

* تمَّ جَرْد البحث كاملاً عدا جدولي جمع الجمع، وجمع المصدر، وأغلب الهوامش.

ـ أَخَاه ـ أَخُوكُمْ ـ إِخْوَة ـ إِخْوَ تُكُمْ ـ أُخَيَّة: ١٩، ٨٧، ١٨٠
ـ أَخْوِنَة: ٤٦
ـ إِدْخَال ـ أُدَيْخِل: ٨٨
ـ إِدَاوَة ـ أَدَاوَى: ١٠٥
ـ أَذْرُح: ٤٦هـ
ـ أَذْرُع: ٤٦هـ
ـ أَرْجُل ـ أُرَيْجِل: ٨٧
ـ أَرْجَاء: ١٤٨
ـ إِرْدَبّ ـ أَرَادِب: ٢١٠
ـ أَرْض ـ أَرْضَاة ـ أَرَاضٍ: ٨٤
ـ أَرْطَى: ١٥٧
ـ إِرَم: ١٥٠
ـ أَرْمَاث: ١٩٨
ـ أَرْمَاق: ١٩٨
ـ أُرْوِيَّة ـ أَرَاوِي: ١٠٨ ـ ١٠٩
ـ أَرَادَهَا: ١٥٧
ـ أُزْبِيّ ـ أَزَابِيّ: ١٠٩
ـ أَزْرَق ـ زُرْق ـ أَزَارِقَة: ٥٣، ١٨٨
ـ أَسْبَاع: ١٩٦
ـ أُسْبِيَّة ـ أَسَابِيّ: ١٠٩
ـ اسْتَعْجَلَتْ: ١٥٨
ـ أَسَد ـ أُسْد: ١٣٤
ـ أَسْرُب: ٤٦هـ
ـ أَسْقُف: ٤٦هـ
ـ أَسْلُم: ٤٦هـ
ـ الأَسْمَاء: ٢٠٠
ـ أَسْمَال: ١٥٠
ـ أَسِنَّتَهَا: ١٨٨
ـ أَسْنُمَة: ٤٦هـ
ـ أَسْوَد ـ سُود ـ أَسَاوِد ـ أُسَيْوِد: ٨٠، ١٩٥
ـ أَسْوِرَة ـ أَسَاوِرَة ـ أَسَاوِير: ٥٥، ١٣٩
ـ أَشْعَر ـ شُعْر: ١٨٧
ـ أَشَاعِثَة: ٥٣
ـ أَشَاعِرَة: ٥٣
ـ إِشَاوَة ـ أَشَاوَى: ١١٤ ـ ١١٥
ـ أَصْبُع: ٤٦هـ
ـ إِصْر ـ أُصُر ـ آصَار: ٢١٩، ٢٢٣
ـ أُصُول ـ أُصُولِيّ: ١٠١
ـ أَصْيَد ـ أَصَايِد: ١٢١
ـ أَصِيل ـ إِيْصَال ـ أُصُل ـ أُصْلَان ـ آصَال ـ أُصَيْلَان ـ أُصَيْلَال: ٤٦، ٩٢، ٢١٩، ٢٢٠
ـ أُضْحِيَّة ـ أَضَاحِيّ: ١٠٨
ـ أَضْرُع: ٤٦هـ
ـ اِضطَرَبَتْ: ١٥٥
ـ أَطْمَار: ١٩٧
ـ أَعْجَازُهَا: ١٥٤
ـ أَعْرَاب ـ أَعْرَابِيّ: ١٠١
ـ أَعْصُر: ٤٦هـ
ـ أَعْصَاب: ١٩٦
ـ أَعْضَادُهَا: ١٥٤
ـ أَعْوَان: ٢٠٩
ـ أَعْيَس ـ عُوس ـ عِيس: ١٢١
ـ أَعْيَن ـ عُون ـ عِين: ١٢١
ـ أَغْفَال: ١٩٧
ـ أُغْنِيَّة ـ أَغَانِيّ: ١٠٩
ـ أَفْخَاذ ـ أُفَيْخَاذ: ٨٧
ـ أَفْكُل: ٨٦
ـ أَفْعَل التَّفضيل: ٤٧
ـ أَفْعِلَة: ٨٦

ـ أَفْعَال: ٨٦
ـ أُفُق ـ أُفْقَانِ ـ آفَاق: ١٤١، ٢١٢
ـ أَفْكَل ـ أَفَاكِل: ٢١٣
ـ أَفْلَاذ: ١٩٦
ـ أَفْوَاف: ١٩٧
ـ أَفَاعِل: ١٤٧
ـ أُفَيْعَال: ٨٨
ـ أَفِيل ـ إِفَال: ٢٠٨
ـ أَقْتَاب ـ أُقَيْتَاب: ٨٧
ـ أَقْدَام ـ أُقَيْدَام: ٨٧
ـ أَقْرُن: ٤٦هـ
ـ أَقْصَاد: ١٩٧
ـ أَقَاصِيص: ١٩٦
ـ أَكْبَر ـ أَكَابِر: ٢٤٥
ـ أَكْبَاس: ١٩٧
ـ أَكْرَمْتُهَا: ١٥٤
ـ أَكْرَاش: ١٩٧
ـ أَكُفّ ـ أُكَيْفّ: ٨٧
ـ أَكَلْتُ: ٩٣
ـ أَكْمَاش: ١٩٧
ـ أَكْيَاش: ٤٦
ـ الأَلْبَاب: ١٧٢
ـ أَلْف ـ أُلُف ـ آلُف ـ أُلُوف ـ آلَاف: ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٥
ـ أَلَنْدَد ـ أَلَادّ ـ أَلِدّ: ٨١
ـ إِلَه ـ إِلَهَة ـ آلِهَة: ٢١٦
ـ أَلْبِنَاء: ١٩٦
ـ امْرَأَة: ١٣٧
ـ أَمْشَاج ـ أُمَيْشِج: ١٩١
ـ أُمْلِيَّة ـ أَمَالِيّ: ١٠٩
ـ أُمْنِيَّة ـ أَمَانِيّ: ١٠٧
ـ أَمِير ـ أُمَرَاء: ٢٤
ـ أَنْبَل: ١٦٥
ـ أَنْبَار ـ أَنْبَارِيّ: ٩٩
ـ أُنْثَى ـ إِنَاث ـ أَنَاثَى: ١١١، ٢٣٢
ـ أَنْجِدَة ـ أُنَيْجِدَة: ٨٧
ـ إِنْسَان ـ إِنْسِيَان ـ إِنْسِيّ ـ أَنَاسِيّ ـ أُنَاس ـ أُنَيْسِيَان ـ إِنْسَانِيّ ـ أُنَاسِيّ: ٨٣، ١٠٣، ١٠٨
ـ أَنْشَاط: ١٩٧
ـ أَنْصِبَة ـ أُنَيْصِبَة: ٨٦
ـ أَنْصَار ـ أَنْصَارِيّ: ١٠٠
ـ أَنْعُم: ٤٦هـ
ـ أَنْكَاث: ١٩٩
ـ أَنْمُلَة: ٤٦
ـ أَنْمَار ـ أَنْمَارِيّ: ٩٨ ـ ٩٩
ـ إِنَاء: ١٩٩
ـ أَهْدَام: ١٩٧
ـ أَهْرَام ـ أَهْرَامِيّ: ٩٩
ـ أَهْل ـ أَهْلَاة ـ أَهَالٍ: ٨٤
ـ أَوْزَاع ـ أَوْزَاعِيّ: ٩٩
ـ أَوْصَابُهَا: ١٠٥
ـ أَوْطُب ـ أَوَاطِب: ٦٤
ـ أُوقِيَّة ـ أَوَاقِيّ ـ أَوَاقٍ: ١٠٧
ـ أَيْدٍ: ١٥٠
ـ أَيَّام: ١٥٨

(ب)

ـ بِئْر: ١٩٧
ـ بِئْسَ: ١٦٧
ـ بُجْرِيّ ـ بَجَارِيّ: ١٠٨
ـ بُخْتِيّ ـ بَخَاتِيّ ـ بُخَيْت: ٥٨، ١٠٨

ـ بُخْل ـ بَخَل: ١٣٤
ـ بُرْج ـ بُرُوج: ٢٣٥
ـ بُرْد ـ بُرْدِيّ ـ بَرَادِيّ: ١٠٩، ١٩٨
ـ بَرِّيَّة ـ بَرَارِيّ: ١٠٨
ـ بُرْمَة: ١٥٠
ـ بَرَابِرَة: ٥٤
ـ بَرَاكَاء: ٤٩
ـ بَرِيئَة ـ بَرَايَا: ١٢٢
ـ بَسَابِس: ١٩٨
ـ بَطَارِقَة: ٥٤
ـ بَعِير: ١٨
ـ بَلِيَّة ـ بَلَايَا: ١١٩
ـ بُهْمَاة ـ بُهْمَى: ١٣٢
ـ بَهْو ـ بُهُوّ: ١١٤
ـ بَائِعَة ـ بَوَائِع: ١٢٣
ـ بَاب ـ بَوَّب ـ أَبْوَاب ـ بُوَيْب: ٨١
ـ بَاحَة ـ بُوح: ٢٢٤
ـ بَارِيَّة ـ بَوَارِيّ: ١٠٩
ـ بَازِل ـ بُزُل: ٢٢٤
ـ بَاطِل ـ أُبْطُولَة ـ إِبْطَال ـ إِبْطِيل ـ إِبْطَالَة ـ أَبَاطِيل: ٨٤
ـ بَاكِرَة: ٢٠١
ـ بَيْت ـ أَبْيَات ـ أَبَابِيت ـ أُبَيَّات: ٧٠، ٨٧، ١٤٧
ـ بَيْطَرَ ـ مُبَيْطِر ـ بَيَاطِرَة: ٥٣، ٨٥
ـ بَيْقَرَ ـ مُبَيْقِر: ٨٥
ـ بِيَوَاع ـ بِيَّاع ـ بَيَاوِيع: ١١٤

(ت)

ـ تَبَاذِير ـ تَبَاذِيرِيّ: ٩٧
ـ تَجْرِبَة ـ تَجَارِب: ١٨٠
ـ تَجْوَال: ١٩٣
ـ تَجَالِيد ـ تَجَالِيدِيّ: ٩٧
ـ تَدَارَكَ ـ تَدَارُك: ٤٩
ـ تَدَاعٍ ـ تَدَاعِي: ٤٩
ـ تَدَانٍ ـ تَدَانِي: ٤٩
ـ تُرْك ـ تُرْكِيّ: ١٠٣
ـ تَرَامٍ ـ تَرَامِي: ٤٩
ـ تَرِيبَة ـ تَرَائِب: ٢١٤
ـ تَزَجُّج: ١٨٧
ـ تَضَارُب: ١٨٠
ـ تَعَفَّقَ: ١٥٧
ـ تَعَازٍ ـ تَعَازِي: ٤٩
ـ تَعَاشِيب: ١٩٧
ـ تَعَاطٍ ـ تَعَاطِي: ٤٩
ـ تَعَامٍ ـ تَعَامِي: ٤٩
ـ تَفْعَال: ١٩٣
ـ تُفَّاح ـ تُفَّاحِيّ: ١٠٣
ـ تَفَاعَلَ ـ تَفَاعُل: ٥٠
ـ تَقَاضٍ ـ تَقَاضِي: ٤٩
ـ تَلَفَّعَتْ: ١٥٨
ـ تُلُول ـ تُلُولِيّ: ٩٩
ـ تَمْر ـ تُمَيْر ـ تَمْرِيّ: ٩٢، ١٠٣
ـ تَنَابِلَة ـ تَنَابِيل: ٥٥
ـ تَهَمِيّ ـ تَهْمِيّ ـ تَهَامٍ: ٥١
ـ تَوَرَة ـ تَارَة ـ تِيَر ـ تِيَار: ١٢٥م/هـ
ـ تِوَلَة: ٤٧
ـ تَوَانٍ ـ تَوَانِي: ٤٩

(ث)

ـ ثَمَر ـ ثَمَرِيّ: ١٠٣

ـ ثَمَنِيّ ـ ثُمَانٍ: ٥١
ـ ثَوْب ـ ثِيَاب ـ أَثْوَاب ـ ثُوَيْب ـ ثُوَيْبَات ـ أُثَيَّاب: ٨٧، ٨٩
ـ ثَوْر ـ ثَوْرَة ـ ثِيرَة: ١١٣

(ج)

ـ جُبَّت: ٢١٣
ـ جُبَّة: ١٩٨
ـ جُبْن: ١٠٥
ـ جِبَال ـ أَجْبَال ـ أُجَيْبَال ـ جِبَالِيّ: ٨٧، ٩٩
ـ جَحْمَرِش ـ جَحَامِيْر ـ جُحَيْمِيْر: ٨٢
ـ جَحَاجِحَة ـ جَحَاجِيْح: ٥٤ ـ ٥٥
ـ جُدَّة ـ جَدِيْدَة ـ جَدِيْد ـ جَدَد ـ جَادَّة ـ جُدُد ـ جُدَد ـ جَوَادّ: ١٠٥، ٢٢٨، ٢٣١
ـ جُدُوب: ١٩٨
ـ جُدُور: ١٩٨
ـ جَدْوَل ـ جَدَاوِل ـ جُدَيْوِل: ٨٠
ـ جِدَار ـ جُدُر: ٣١
ـ جِذَبّ: ١٠٥
ـ جُذَّة ـ جَذِيْذ ـ جُذَاذ ـ جُذُذ ـ جُذَذ: ٢٢٨، ٢٣٠
ـ جَرَبَّة: ١٠٥
ـ جَرِيْب ـ أَجْرِبَة ـ أُجَيْرِبَة: ٨٦، ١٣٦
ـ جَرِيح ـ جَرْحَى ـ جُرَيْح ـ جُرَيْحُون: ٨٩
ـ جَزُور ـ جُزُر: ٢١٢
ـ جَزَائِر ـ جَزَائِرِيّ: ٩٦
ـ جِسْم ـ جُسُوم: ٢١٠
ـ جُشْر ـ جُشَّر: ١٩٦
ـ جَعَلَتْ: ١٥٥
ـ جَفْنَة ـ جِفَان ـ جُفَيْنَة ـ جُفَيْنَات: ٨٩
ـ جِلَال ـ جِلَالَان: ١٤١
ـ جُمْعَة ـ جُمَع ـ جُمَعِيّ: ٩٦
ـ جَمَل ـ جَامِل ـ أَجْمُل ـ أَجْمَال ـ جِمَال ـ جِمَالَة ـ جِمَالَات ـ جُمُل ـ جِمَالَان ـ أُجَيْمَال: ٤٣، ٦٨هـ، ٨٧، ٢٢٧
ـ جُنُب ـ جُنُبَان: ١٣٩
ـ جَنْدِل ـ جَنَادِل: ٥١
ـ جَوْرَب ـ جَوَارِب ـ جَوَارِبَة: ٥٤، ٦٩
ـ جَوَاد ـ جَيِّد ـ جِيَاد: ١٢٤م/ هـ، ١٣٦
ـ جَوَارٍ: ١٠٥
ـ جَوَاهِرَة: ٥٣
ـ جَائِع ـ جُوَّع ـ جُيَّع ـ جِيَاع: ١٢٦ـ١٢٧، ١٩٥
ـ جَائِيَة ـ جَوَاءٍ ـ جُيَاء ـ جَيَاءٍ ـ جَيِيَّة ـ جَيَايَا: ١٢٢، ١٢٣
ـ جَالِس ـ جَلْس ـ جُلُوس: ٤٧، ٩٤
ـ جِيْرَان: ١٥٦
ـ جَيْش ـ جَيْشِيّ: ١٠٢
ـ جَيْمَرَ ـ مُجَيْمِر: ٨٥

(ح)

ـ حُبّ: ١٦٩
ـ حِبِرّ: ١٠٥
ـ حِبَرَة: ٤٧
ـ حَبَش ـ حَبَشِيّ: ١٠٣
ـ حَبَل: ١٩٨
ـ حُبْلَى ـ حَبَالِي ـ حَبَالٍ: ١٠٥
ـ حُبَارَى ـ حُبَارَيَات: ١٣٨
ـ حَبِيْكَة ـ حِبِك ـ حُبْكَة ـ حُبُك ـ حُبَك: ٢٢٩، ٢٣١
ـ حُجْر ـ حُجُور: ٢١٤

ـ حَدَثَان ـ أَحْدَاث: ٢٣هـ
ـ حَدِيث ـ أُحْدُوثَة ـ أَحَادِيث: ٨٤
ـ حَرَم ـ حُرُم: ٢٢٦
ـ حِرْمَان: ٤٧
ـ حَزَبِيّ ـ حَزَاب ـ حَزَابِيَة: ٥١، ٥٢
ـ حَزَاوِرَة ـ حَزَاوِير: ٥٥
ـ حَسَن ـ حُسْن ـ مَحْسَن ـ حِسَان ـ مَحَاسِن ـ
حُسْنِيّ ـ مَحَاسِنِيّ: ٨٣، ٩٨، ١٨٨
ـ حَضَاجِر ـ حُضَيْجِر: ٥٨
ـ حَلِفَة ـ حَلْفَاءَة ـ حَلْفَاء ـ حَلَافِ: ١٣٣
ـ حُلَّة: ١٩٨
ـ حَلُوبة: ١٩٥
ـ حُلُوم ـ أَحْلَام: ١٧٢
ـ حَمْل ـ أَحْمَال ـ أُحَيْمَال: ٨٧، ٢٢١، ٢٢٢
ـ حِمَار ـ حَمْر ـ حَمِير ـ حُمُر ـ أَحْمِرَة ـ
أُحَيْمِرَة: ٨٤، ٨٦، ١٤٧
ـ حَمَارَّة: ١٠٤
ـ حُمَيْد: ٨٦
ـ حَمِيم ـ أَحِمَّاء: ٢٠٧
ـ حَوْصَلَة ـ حَوَاصِل: ١٦٢
ـ حَوْض ـ حِيَاض ـ أَحْوَاض ـ حُوَيْض ـ
حُوَيْضَات ـ أُحَيَّاض: ٨٩ـ٩٠
ـ حَوْل ـ أَحْوَال ـ حَوْلِيّ ـ حَوَالِيّ: ١٠٨، ٢١٣
ـ حُوْمَان ـ حَوَامِيْن ـ حُوَيْمِيْن: ٨٢
ـ حَوَارِ ـ حَوَارِيّ: ٥٦
ـ حَوِيّة ـ حَاوِيَة ـ حَاوِيَاء ـ حَوَايَا: ١٢٠
ـ حَائِل ـ حُوَّل ـ حُيَّل: ١٢٦، ١٢٧
ـ حَاجَّة ـ حَوَاجّ: ١٨٣
ـ حَارِث ـ حُرَيْث: ٨٦
ـ حَيْزَبُون ـ حَزَابِيْن ـ حُزَيْبِيْن: ٨١
ـ حِيْلَة ـ حِيَل: ١٢٥

(خ)

ـ خِبَب ـ خَبَائِب ـ خَبَايِب ـ أَخْبَاب: ١٩٧
ـ خَبَر ـ أَخْبَار ـ أَخْبَارِيّ: ٩٩، ١٨١
ـ خِبِقّ: ١٠٥
ـ خَبِيْث ـ خُبُوث: ٨٦
ـ خَبِيْر ـ خُبَرَاء: ٢٠٨
ـ خِدَبّ ـ خِدَاب: ١٠٤
ـ خُرْج: ١٣٤
ـ خُرْس: ١٩٥
ـ خُرُوق: ٥٧
ـ خَرَاذِيل: ١٩٦
ـ خُزَخِز: ٥١
ـ خَصْمَة ـ خُصُوم: ١٧٤
ـ خِصْيَين: ٢١٣
ـ خِضَم ـ خِضَام: ١٠٤
ـ خَطّ ـ خُطُوط: ١٦٢
ـ خُطْوة ـ خُطَى: ١٨٠
ـ خَطِيْئَة ـ خَطَايَا ـ خُطَيِّيء: ٥٩، ١٢٢
ـ خَلَت ـ خَلَوْنَ: ١٥٨
ـ خَلَق ـ أَخْلَاق: ١٩٨
ـ خَلَل ـ خِلَال: ٢٣٣
ـ خَلَا ـ أَخْلَاء: ٢١٣ ـ ٢١٤
ـ خَلِيط ـ مُخَالِط ـ خُلَطَاء: ٢٠٨
ـ خَلِيْقَة ـ خُلَفَاء: ٢٠٦
ـ خُنْثَى ـ خَنَاثَى: ١١١
ـ خَنْدَق ـ خَنَادِق ـ خُنَيْدِق ـ خُنَيْدِقَات: ٨٩
ـ خَائِر ـ خَيْر ـ خَيِّر ـ أَخْيَر ـ خِيَار ـ خِيَرة: ٤٧، ٢٣٤
ـ خَائِف ـ خُوَّف ـ خُيَّف: ١٢٦، ١٢٧
ـ خَاتَم ـ خَاتَام ـ خَوَاتِيْم: ٨٤

- خَاشِع - خُشَّع: ١٨٣
- خَيْل - خَيْلَانِ: ٤٥

(د)

- دُبُر - أَدْبَرَ - إِدْبَار - أَدْبَار: ٢٢١، ٢٢٢
- دُبُس - دُبُسِيّ - دَبَاسِيّ: ٩٧، ١٠٨
- دُجُنّ: ١٠٥
- دُخَلَّل: ١٠٥
- دُرِّيّ - دَرَارِيّ: ١٠٨
- دِرْع - أَدْرُع: ١٣٧
- دِرْهَم - دَرَاهِم - دُرَيْهِم - دُرَيْهِمَات: ٨٩
- دُغْبُب: ١٠٥
- دَعَاوٍ: ١٠٦
- دِفْلَاة - دِفْلَى: ١٣٢
- دَلْو: ١٥٠
- دِلَاص - دِلَاصَان: ٤٤
- دُمَّل: ١٤٠
- دِمْنَة - دِمَن: ٢٣١
- دَم: ١٩٦
- دَمَاشِقَة: ٥٣
- دَنِيْئَة - دَنَايَا: ١٢٢
- دُوَل - دُوَلِيّ: ٩٧
- دَوَايَة - دَوَايَا: ١٢٠
- دَابَّة - دَوَابّ: ١٠٥
- دَار - دِيَار - دُوْر - أَدْوُر - دُوَيْرَة - دُوَيْرَات - أُدَيْرِيْر: ٨٩، ٩٠، ١٢٤
- دَامَّاء - دَوَامّ: ١٠٤
- دَانَق - دَانَاق - دَوَانِيْق: ٨٤
- دِيْمَة - دِيَم: ١٢٤
- دِينَار - دَنَانِيْر - دُنَيْنِيْر: ٥٩، ١٩٦
- دَيَاسِم: ٦٩

(ذ)

- ذُرِّيَّة - ذَرَارِيّ: ١٠٨
- ذَعَالِيب: ١٩٧م
- ذِفْرَى - ذَفَارَى - الذَّفَارِي: ١١١، ١٤٨
- ذَكَرَ - مِذْكَار - مَذَاكِيْر - ذَكَرِيّ - مَذَاكِيْرِيّ: ٨٣، ٨٤، ٩٨
- ذَلَذِل - ذَلَاذِل: ٥١
- ذَلِيْل - أَذِلَّاء - أَذِلَّة - ذُلَيِّل - ذُلَيِّلُون - أُذَيِّلَّة: ٨٩، ٩٠
- ذَيْل: ١٩٩

(ر)

- رُبَّة - رِبَاب - رُبِّي - رِبَابِيّ: ٩٦، ١٠١
- رُبَّه - رُبَّهُمْ: ١٦٦
- رَبْط - رَبِيْط - رِبَاط - رُبُط: ٢٢٧
- رَبَعِيّ - رَبَاع: ٥١
- رَبَاح - رَبَاحِيّ: ٥٦
- رَجُل - رَاجِل - رَجُلَانِ - رِجَال - رُجَيْل - رُوَيْجِل - رُجَيْلُون - رَجُلِيّ - رِجَالِيّ: ٨٤، ٨٩، ٩٧، ١٠٢، ١٣٩
- رَحَبَة - رِحَاب: ١٢٥هـ
- رُدُم: ١٩٧
- رِزْق - رَازِق - أَرْزَاق: ٢٢٢
- رَزِيْئَة - رَزَايَا: ١٢٢
- رَسُول - رُسُل: ٢١١
- رِسَالَة - رَسَائِل - رُسَيِّلَة - رُسَيِّلَات: ٨٩
- رَعَابِيل: ١٩٧
- رَغِيْف - رُغْفَان - أَرْغِفَة - رُغَيْفَان - أُرَيْغِفَة: ٨٧، ٩٢، ١٣٦
- رَفَث - رُفُوث - رُفُث: ٢٢٥، ٢٣٤

- رَفْرَف - رَفَارِف: ٢٤٢
- رَفَاهِيَة: ٤٩
- رَفِيْق - مُرَافِق - رُفَقَاء: ٢٠٦، ٢٠٨
- رِقَاب: ١٨٧
- رَقِيْق - أَرِقَّاء: ٢٠٧
- رَكْب - رُكُوب - رُوَيْكِبُون - رُكَيْب - رَاكِبِيّ - رَكْبِيّ: ٤٧، ٩٣، ١٠٣
- رُكَّع: ٢٣٧
- رَكِيَّة - رَكِيّ - رَكَايَا: ١٠٨، ١١٩
- رُمْح - رِمَاح - رِمَاحَان: ٤٤، ١٩٧
- رِمْدِد: ١٠٥
- رَمْز - رَمُوز - رُمُز: ٢٢٦
- رِمَم - رِمَام - أَرْمَام: ١٩٨
- رَمَيّ - رَمَايَ: ١٠٨
- رُهْبَان - رَهَابِنَة - رَهَابِين - رُهْبَانِيّ: ٥٥، ١٠٠
- رَهْط - أَرْهُط - أَرَاهِط - رَهْطِيّ: ٨٣، ٨٤، ١٠٢
- رَهْن - رُهْن - رُهُن: ٢٢٥، ٢٢٩
- رَوْضَة - رِيَاض: ١٢٥
- رُوْم - رُوْمِيّ: ٥٦
- رَوَائِم: ٤٧
- رَائِح - رَائِحُون: ١٥٦
- رَاوِيَة - رَوَايَا: ١٢٠
- رِيْح - رِيَاح: ٣٠

(ز)

- زَبَر - مَزْبُور - زَبُور - زُبُر: ٢٢٨
- زَرَبِيَّة - زَرَابِيّ: ١٠٩
- زَعَارَّة: ١٠٤
- زُلْفَى - زُلَف: ٢٣٠
- زُمَّل: ١٤٠
- زِمَام - أَزِمَّة: ١٣٦
- زَمَان - زَمَن - أَزْمُن: ٨٤
- زَنَادِقَة - زَنَادِيْق: ٥٤، ٥٥
- زَوْج - أَزْوَاج - زَوجَة: ١١٠، ١٥٧
- زَوْرَق - زَارَاق - زَوَارِيْق: ٨٤
- زَوَازِ: ١٩٦
- زَائِرِيّ - زُوَّر - زُوَّرِيّ: ١٠٣
- زَيد - مَزَادَة - مَزَاوِد - مَزَايِد - مَزَائِد: ١١٨م/ هـ

(س)

- سَبْج - سَبَابِجَة: ٦٩
- سَبْسَب - سَبَاسِب: ١٩٨
- سَبَارِيت: ١٩٨
- سَبَاهِيَة: ٥٢
- سَبِيْل - سُبُل: ٢٢٦
- سُجُود - سُجَّد: ٢٣٧
- سَجِيَّة - سَجَايَا: ١١٩
- سُحَّل: ١٤٠
- سِدَر: ١٥٠
- سُدُم - أَسْدَام: ١٩٧
- سُدُوس: ٤٧
- سُرْحُوب - سُرَيْجِب: ٨٦
- سِرْحَان - سَرَاحِيْن - سُرَيْحِين: ٨٢
- سُرُدِّد: ١٠٥
- سِرّ - أَسْرَار: ٢٢١
- سُرِّيَّة - سَرَارِيّ: ١٠٨
- سِرَاج - سُرُج: ٣٢
- سَرَاوِيْل: ٥٨
- سَرِير - سُرَر - سُرُر: ٢٣٠

ـ سَفَر ـ أَسْفُر ـ أَسْفَار: ٢١٧
ـ سَفَرْجَل ـ سَفَارِج ـ سَفَارِيج ـ سُفَيْرِج ـ سُفَيْرِيج: ٨١، ٨٢
ـ سَفِينَة ـ سَفِين ـ سُفُن: ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٨
ـ سَقْف ـ سُقُف ـ سُقُف ـ سُقُوف: ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٦
ـ سَقِيَّة ـ سِقَايَة ـ سَقِيّ ـ سَقَايَا: ١٠٩، ١٢٠
ـ سَكْرَان ـ سُكْرَى ـ سَكْرَى ـ سَكَارَى ـ سُكَارَى ـ سَكَارِين ـ سُكَيْرَان ـ سُكَيْرُون: ٨٣، ٨٩، ٢٤٠، ٢٤١
ـ سُلْطَان ـ سَلَاطِين ـ سُلَيْطِين: ٨٢
ـ سُلَّح: ١٤٠
ـ سَلْمَان ـ سَلَامين ـ سُلَيْمَان: ٨٢، ٨٣
ـ سَلْوَى: ١٣٢
ـ سُلَّامَى ـ سُلَامَيَات: ١٣٧
ـ سُمُط ـ أَسْمَاط: ١٩٧
ـ سَمْع ـ أَسْمَاع: ٢١٨
ـ سَمِير ـ سَامِر ـ سُمْر ـ سُمَّر ـ سُمَّار: ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٣٩
ـ سُنُح: ١٩٧
ـ سَنَد ـ أَسْنَاد: ١٩٦، ١٩٨
ـ سَهْم: ١٩٧
ـ سُور: ٢٨
ـ سُوَر: ١٩٦
ـ سَوْرَة: ١٦٩
ـ سَوْط ـ سِيَاط ـ أَسْوَاط ـ أُسَيَّاط: ٩٠، ١٢٥
ـ سَوَاء ـ سَوِيَّة ـ سُوَاء ـ سَوَاسِوَة ـ سَوَاسِيَة ـ سَوَايَا ـ سَوَاءِ: ١١١، ١٢٢، ١٢٣
ـ سَافِلَة ـ سَوَافِل: ٢١٥
ـ سَاق ـ سُوق ـ سُؤُوق: ٢٢٤، ٢٣٥
ـ سَاقٍ ـ سُقَاة: ٢٤٠
ـ سَاكِن ـ سُكَّان: ١٨٣
ـ سَالِخ: ١٩٧
ـ سَيْطَرَ ـ مُسَيْطِر: ٨٥
ـ سَيِّد ـ سَيُود: ١١٤
ـ سَيَابِجَة: ٥٤

(ش)

ـ شَآمِيّ ـ شَأْمِيّ ـ شَآمِي ـ شآم: ٥٠
ـ شَبَه ـ مَشْبَهَة ـ مَشَابِه ـ شَبَهِيّ ـ مَشَابِهِيّ: ٨٣، ٩٨
ـ شَبَارِق: ١٩٧
ـ شَجَرَة ـ شَجْرَاء ـ شَجَر ـ شَجَرِيّ: ١٠٣، ١٣٣
ـ شَحْم ـ شُحُوم: ٢١١
ـ شِدَّة ـ شَدّ ـ أَشُدّ: ٢٤م/ هـ
ـ شُرْبُب: ١٠٥
ـ شَرَبَّة: ١٠٥
ـ شَرَاحِيل ـ شُرَيْحِيل: ٥٨
ـ شَرَاذِم: ١٩٧
ـ شَرِيد ـ شُرَّاد: ٢٠٨
ـ شَرِيف ـ شِرَاف: ١٣٦
ـ شَرِيك ـ شِرْك ـ شُرَكَاء: ٢٤٠
ـ شِسْع ـ شُسُوع ـ شُسَيْع ـ شُسَيْعَات: ٨٩
ـ شَعِيرَة ـ شَعِير ـ شَعِيرِيّ: ٥٦، ١٠٣
ـ شُغْل ـ شَغَل ـ أَشْغَال: ١٣٤، ١٧٢
ـ شَفْهَة ـ شَفَة ـ شِفَاه ـ شُفَيْهَة: ٨١
ـ شَقَائِق النُّعْمَان: ١٤٠
ـ شُقَارَى: ١٣٨
ـ شَقَاوَة ـ شَقَاوَى: ١١٤
ـ شُكَاعَاة ـ شُكَاعَى ـ شُكَاعَات: ١٣٨م/ هـ

ـ شُلُل ـ شُلُلَانِ: ١٤١
ـ شَمَرْدَل ـ شَمَارِيْد ـ شُمَيْرِيْد: ٨١، ٨٢
ـ شَمَارِق: ١٩٧
ـ شَمَاطِيْط ـ شَمَاطِيْطِيّ: ٩٧
ـ شِمَال ـ شِمَالَانِ ـ شَمَائِل: ١٤١، ٢٠٩
ـ شَمَالِيل: ١٩٧
ـ شَنَجِيّ ـ شَنَاحِ: ٥١
ـ شَنّ ـ أَشْنَان: ١٩٩
ـ شَهْوَى ـ شَهِيَّة ـ شَهَاوِ ـ شَهَاوَى ـ شَهَايَا ـ شُهَيّ: ٥٩، ١٠٦، ١١٩
ـ شَوْهَة ـ شَاه ـ شِيَاه ـ شُوَيْهَة: ٨٠، ٨١
ـ شَائِيَة ـ شَوَاءِ ـ شَاوِيَة ـ شَوَايَا: ١٢٠، ١٢٣
ـ شَابّة ـ شَوَابّ: ١٠٥
ـ شَاعِر ـ شُعَرَاء ـ شُوَيْعِر ـ شُوَيْعِرُون: ٨٩
ـ شَاكٍ ـ شَوَاكٍ ـ شُوَيْك: ٨٥
ـ شَاهِد ـ شُهُود ـ شُهَّاد ـ شُهَّد ـ شُهَّدِي ـ شَاهِدِيّ: ١٠٣، ٢١١، ٢٣٦
ـ شَيْء ـ أَشْيَاء ـ أُشَيَّاء: ٨٥، ١٦٤
ـ شَيْخ ـ شُيُوخ: ٢٣٦
ـ شَيْطَان ـ شَيَاطِيْن: ٢٤٥

(ص)

ـ صُبْح ـ إِصْبَاح ـ أَصْبَاح: ٢١٩
ـ صَبُور ـ صُبُر: ٢٢٨
ـ صَبِيّ ـ أَصْبِيَة ـ صِبْيَة ـ صِبْيَان ـ صُبَيَّة ـ أُصَيْبِيَة: ٤٧، ٨٤، ٨٧، ١٤٨
ـ صَحَارِ ـ صَحَارَى ـ صُحَيِّر ـ صُحَيْر: ٥٨، ٥٩
ـ صَحِيْفَة ـ صَحَائِفَة: ٥٣، ١١٧
ـ صَدِيْق ـ مُصَادِق ـ أَصْدِقَاء: ٢٠٧
ـ صُرَد: ١٥٠
ـ صُفْر: ١٣٤
ـ صَفْوَان ـ صَفْوَانَان: ١٤١
ـ صَفِيَّة ـ صَفَايَا: ١١٨
ـ صُلْب ـ أَصْلاب: ٢١٤
ـ صُمُلّ: ١٠٥
ـ صُمّ: ١٩٦
ـ صَهْصَلِق ـ صَهَاصِيْل ـ صُهَيْصِيْل: ٨٢
ـ صَوْت ـ أَصْوَات: ٢٢٠
ـ صُوْرَة ـ صُوَر: ٢٣٠
ـ صَوَالِجَة: ٥٤
ـ صَائِم ـ صُوَّم ـ صُيَّم ـ صُوَّمِيّ ـ صَائِمِيّ: ١٠٣، ١٢٦، ١٢٧
ـ صَاحِب ـ صِحَاب ـ صَحْب ـ صَحْبِيّ ـ صَاحِبِيّ: ٩٣، ١٠٣، ٢٣٢
ـ صَالِح ـ صَالِحُون ـ صَالِحَات ـ صُلَّح ـ صَوَالِح: ١٥٦، ١٦٣م/ هـ
ـ صَيَارِفَة: ٤٨
ـ صَيَاقِلَة: ٤٨

(ض)

ـ ضَأْن ـ ضَأْنِيّ: ١٠٢
ـ ضَبُع ـ ضُبُع ـ ضِبَاع ـ أَضْبُع ـ ضِبْعَان ـ ضَبَاعِيْن ـ ضُبَيْعِين: ٨٢، ١٩٧، ٢٤٥
ـ ضِبَاب ـ ضِبَابِيّ: ٩٨، ٩٩
ـ ضَحْوَة ـ ضَحِيَّة: ١١٩
ـ ضِدّ ـ أَضْدَاد: ٢٠٩
ـ ضَرَبْت ـ ضَرْب ـ ضَارِب ـ ضَارِبَة ـ ضُرُوب ـ ضُرَّاب ـ ضَوَارِب ـ ضَرْبِيّ: ١٠٣، ١٤٨، ١٧٣، ١٨٢
ـ ضِنَاك: ١٣٦
ـ ضَيْعَة ـ ضِيَع: ١٢٥هـ

ـ ضَيْفَة ـ أَضْيَاف: ١٧٤
ـ ضَيْوَن ـ ضَيَاوِن: ١١٤

(ط)

ـ طَرَفَة ـ طَرْفَاءَة ـ طَرْفَاء ـ طَرَافِ ـ طُرْفَة ـ طُرَف ـ طَرَائف: ١٣٣، ١٩٥، ٢٣١
ـ طَرَائِد: ١٩٧
ـ طَرِيق ـ طَرِيقَة ـ طُرُق ـ طَرَائق: ١٩٣، ١٩٧، ٢٢٩
ـ طَسِيس ـ طِسَاس: ١٣٦
ـ طِفْل ـ أَطْفَال: ٢٢٠
ـ طَلْحَة ـ طِلَاح: ١٤٨
ـ طِمِرّ ـ طِمَارّ: ١٠٤
ـ طُهُرَتْ: ١٥٧
ـ طَوَاعِيَة: ٤٩
ـ طَوِيل ـ طِيَال ـ طِوَال: ١١٣
ـ طَائِر ـ طَيْر ـ طَائِرِيّ ـ طَيْرِيّ: ١٠٣، ٢١١
ـ طَابَق ـ طَابَاق ـ طَوَابِيق: ٨٤
ـ طَالِق ـ طُلَّق: ٢١٠، ٢١١
ـ طِيَرَة: ٤٧
ـ طَيِّب ـ طِيَاب ـ طِيَبَة: ٤٧، ١٢٥
ـ طَيَالِسَة: ٥٤

(ظ)

ـ ظَبْي ـ ظِبَاء: ١٥٠
ـ ظَرِيف ـ أَظْرَف ـ ظِرَاف ـ ظُرُوف: ٨٦، ١٣٥، ١٦٣
ـ ظُعُن: ٢٠١
ـ ظَفَارِ ـ ظَفَارِيّ: ٥٦
ـ ظُلَم: ١٥٠
ـ ظِهْرِي ـ ظَهَارِيّ: ١٠٨
ـ ظَهِير ـ ظُهَرَاء: ٢٣

(ع)

ـ عَبْد ـ عَبَدَ ـ عَابِد ـ أَعْبُد ـ عِبَاد ـ عَبِيد ـ عُبَّد ـ عُبَّاد ـ عَبَدَة ـ عُبُد ـ عُبْد ـ عِبَادِيّ: ٩٩، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤
ـ عُبُر ـ عُبُرَانِ: ١٤٠
ـ عَبْقَرِيّ ـ عَبَاقِر ـ عَبَاقِرِيّ: ٩٩م/ هـ، ٢٤٢
ـ عَبَادِلَة ـ عَبَادِيل: ٥٤، ٥٥
ـ عَبَادِيد ـ عَبَادِيدِيّ: ٩٧
ـ عَبَاقِيَة: ٤٩
ـ عَبَالَّة ـ عَبَالّ: ١٠٥
ـ عِتْرَة ـ عِتْرِيّ: ١٠٢
ـ عُتُلّ: ١٠٥
ـ عُثْمَان ـ عُثَامِين ـ عُثَيْمَان: ٨٢، ٨٣
ـ عُثْنُون ـ عَثَانِين: ١٨
ـ عِثْيَر ـ عَثَايِر: ١٢١م/ هـ
ـ عِجْلِز ـ عَجَالِز: ٢١٤
ـ عُجُم ـ عَجَم: ١٣٤
ـ عَدْل ـ أَعْدَال ـ أُعَيْدَال: ٨٧، ١٤١
ـ عَدُوّ ـ أَعْدَاء: ٢٠٩
ـ عَذَارَى: ١٥٨
ـ عُذَافِر: ٤٨
ـ عُرْب ـ عَرَب ـ عَرَبِيّ: ١٠٣، ١٣٤
ـ عَرْش ـ عُرُش: ٢٢٤
ـ عِرْفَان: ٤٧
ـ عَرُوض ـ أَعْرَاضَة ـ إِعْرِيضَة ـ أُعْرُوضَة ـ أَعَارِيض: ٨٣، ٨٤
ـ عُرُوق: ١٩٦

ـ عَرِيف ـ عُرَفَاء ـ عَرِيفِيّ: ٩٦
ـ عَسَاقِلَة: ٥٣
ـ عُشْر ـ أَعْشَار: ١٩٩
ـ عُشْو: ١٥٠
ـ عَشِيرَة ـ عَشَائِر: ٢٤٢
ـ عَشِيّة ـ عَشَايَا ـ عِشَاء ـ عَشِيّان ـ عُشَيّان ـ عَشَّاة ـ عُشَيْشِيَة ـ عُشَيَّانَات: ١٨، ٨٤، ١١٩
ـ عَضُد ـ أَعْضَاد: ٢٠٩
ـ عُطُل ـ عُطُلاتٍ: ١٤١
ـ عَطِيّة ـ عَطَايَا: ١١٩
ـ عَظْم ـ عِظَام: ٣١
ـ عِفْتَان ـ عِفْتَانَانِ: ٤٤
ـ عِقْبَان ـ عَقَابِين: ٦٧
ـ عِقَال ـ عُقُول ـ أَعْقِلَة: ٣٦، ١٧٢
ـ عُلَبِط ـ عُلُط: ١٩٧
ـ عَلْقَاة ـ عَلْقَى ـ عَلاَقَى: ١١١، ١٣٢
ـ عِلِّيّة ـ عَلاَلِيّ: ١٠٨
ـ عَلِم ـ أَعْلَمُهُم ـ عِلْم: ١٧٢، ١٨٧، ٢١١
ـ عُلَمَاء ـ عُلَمَائِيّ: ٩٩
ـ عُلاَدَى: ١٩٧
ـ عَلاَنِيَة: ٥٢
ـ عِلاَوَة ـ عَلاَوَى: ١١٤
ـ عِمَاد ـ عُمُد ـ أَعْمِدَة ـ أُعَيْمِدَة: ٨٧، ٢٣٠
ـ عُمْي: ١٥٠
ـ عُنْبَب: ١٠٥
ـ عِنَبَة ـ عِنَب ـ أَعْنَاب: ٤٧، ٢١٨
ـ عُنْدَد: ١٠٥
ـ عُنُق: ٤٧
ـ عُنّ: ١٠٤
ـ عَوْد ـ عِوَدَة: ١١٣
ـ عُوْد ـ أَعْوَاد ـ عُوَيْد: ٨٥
ـ عُور: ١٩٠
ـ عَاتٍ ـ عِتِيّ: ١٢٧
ـ عَادِيّ ـ عَوَادِيّ: ١٠٨
ـ عَارِيَة ـ عَوَارِيّ: ١٠٨
ـ عَاقِدَة ـ عَوَاقِد: ١٨٤
ـ عَامِر ـ عَمَرَة: ٢٤٠
ـ عِيْد ـ أَعْيَاد ـ عُيَيْد: ٨٥
ـ عَيْن ـ عُيُون ـ أَعْيُن: ١٨، ١٨٧

(غ)

ـ غَبَاوَة ـ غَبَاوَى: ١١٤
ـ غَدْوَة ـ غَدِيّة ـ غَدَايَا: ١١٩
ـ غِرْبَان ـ أَغْرِبَة ـ أُغَيْرِبَة: ٨٦، ١٥٠
ـ غُرْفَة: ٥٦
ـ غَزْل: ١٩٩
ـ غِزْلاَن: ٤٧
ـ غَطَارِفَة ـ غَطَارِيف: ٥٥
ـ غُلاَم ـ أَغْلِمَة ـ غِلْمَان ـ غِلْمَة ـ غُلَيْمَة ـ أُغَيْلِمَة: ٨٤، ٨٧، ١٤٨
ـ غَنَم ـ غَنَمَانٍ ـ غَنَمِيّ: ٤٥، ١٠٢
ـ غَائِب ـ غُيَّاب: ٢١١
ـ غَابَّة ـ غَوَابّ: ١٠٥
ـ غَافِر ـ غَفُور ـ غُفُر: ١٨٥

(ف)

ـ فُؤُوس ـ أَفْؤُس ـ أُفَيْئِس: ٩٠
ـ فَتًى ـ فِتْيَان ـ فِتْيَة ـ فُتَيّ ـ فُتَيَّون ـ فُتَيَّة: ٨٧، ٨٩
ـ فَرَزْدَق ـ فَرَازِق ـ فَرَازِد ـ فَرَازِيد ـ فُرَيْزِق ـ فُرَيْزِد ـ فُرَيْزِيد: ٨١، ٨٢

ـ فِرْزَان ـ فَرَازِنَة ـ فَرَازِيْن ـ فُرَيْزِيْن: ٥٤، ٨٢
ـ فَرَس: ١٤٧
ـ فُرْهُد ـ فُرْهُود ـ فَرَاهِيْد ـ فُرْهُوْدِيّ ـ فَرَاهِيْدِيّ: ٩٩، ١٠٠
ـ فِرَاخ: ١٦٢
ـ فَرِيْضَة ـ فَرَائِض ـ فَرَضِيّ ـ فَرَائِضِيّ: ٩٦، ٩٧
ـ فَصِيْل ـ فِصَال: ٢٠٨
ـ فَعْل ـ فُعْل ـ فَعِل ـ فُعَّل ـ فُعَل ـ فُعْل ـ فِعَل: ٥١، ١٢١، ١٢٦، ١٣٩، ١٥٠، ١٨٤
ـ فُعْلَة ـ فِعْلَة ـ فُعْلَى: ٨٦، ١١٣، ١٣٢، ٢٣٩، ٢٤٠
ـ فَعْلَاء ـ فُعَلَاء ـ فُعْلَان: ٩٢، ١٣٣، ١٣٨، ٢٤٠
ـ فِعْوَال ـ فُعُول: ١١٤، ١٥٠، ١٨٤
ـ فَعَائِل ـ فُعَّال ـ فِعَال ـ فَعَال ـ فَعَالٍ ـ فَعَالِل ـ فِعَالَة ـ فُعَالَى: ١٠٥، ١٢١، ١٢٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٨٣، ١٨٤، ٢٤٢
ـ فَعِيْل ـ فَعِيْلَة ـ فُعَيْعِل ـ فُعَيْعِيْل: ٨١، ١١٩، ١٣٥
ـ فَقِيْر ـ فُقَرَاء ـ فُقَيِّر ـ فُقَيِّرُون: ٨٩
ـ فَقِيْه ـ فُقَهَاء ـ فُقَيِّه ـ فُقَيِّهُون: ٨٩
ـ فِكْر: ١٧٢
ـ فُلُجّ: ١٠٥
ـ فِلِزّ: ١٠٥
ـ فُلْك ـ فُلْكَان: ٤٤
ـ فُلَّال: ٢٠٨
ـ فُلُوس ـ أَفْلُس ـ أَفْلِيس: ٩٠
ـ فُلُوَّة ـ فَلَاوَى: ١١٤
ـ فَمَلَّتْ: ١٥٨
ـ فَهْم: ١٤٩
ـ فَوْه ـ فُوْك ـ أَفْوَاه ـ فُوَيْه: ٨٠
ـ فَاجِر ـ فَجَرَة: ٢٣٩
ـ فَاضِل ـ فَاضِلَة ـ فَوَاضِل: ٩٢، ١٨٠
ـ فَاعِل ـ فَاعِلَة ـ فَوَاعِل: ١٢١، ١٨٣
ـ فَاعَال: ٨٤هـ
ـ فِيَلَة: ٤٧
ـ فَيَاعِيل: ٢٤٥

(ق)

ـ قُبَّة ـ قُبَب: ٢٣٠
ـ قَبْض ـ مَقْبُوض: ٢٢٨
ـ قِبْطِيَّة ـ قَبَاطِيّ: ١٠٨
ـ قَبَعْثَرَى ـ قَبَاعِيث ـ قُبَيْعِيث: ٨١، ٨٢
ـ قَبِيْلَة ـ قَبَائِل ـ قُبَيِّل ـ قُبَيِّل ـ قُبَيْلَة ـ قُبَيِّلَة ـ قُبَيِّلَات ـ قَبَلِيّ ـ قَبَائِلِيّ: ٥٩، ٨٩، ٩٦، ٩٧
ـ قَتِيْل ـ قَتْلَى: ١٤٨
ـ قَدَح: ١٩٩
ـ قِدْر: ١٥٠
ـ قِرْبَة: ١٩٩
ـ قَرْح ـ قُرُوح: ٢٣٤
ـ قَرْدَد ـ قَرَادِد: ١٠٥
ـ قِرَدَة: ٤٧
ـ قُرَّاء ـ قُرَّائِيّ: ٩٩
ـ قُرْطَان: ٤٧
ـ قَرَامِطَة: ٥٣
ـ قِسْط: ٢٠٠
ـ قَسْوَر ـ قَسَاوِر: ١١٢
ـ قِسِيّ ـ قُسَيّ: ٨٥
ـ قَسَاوِسَة: ٤٩
ـ قَشَاعِمَة: ٤٨
ـ قَصَبَة ـ قَصْبَاءَة ـ قَصْبَاء: ١٣٣

ـ قُصُور: ١٥٠
ـ قَضِيب ـ قُضُب: ٢٢٤
ـ قَضِيّة ـ قَضَايَا: ١٢٠
ـ قِطْعَة ـ قِطْع ـ قَطِيع ـ أُقْطُوعَة ـ قِطَع ـ أَقْطَاع ـ أَقَاطِيع: ٨٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٣١
ـ قُطُنّ: ١٠٥
ـ قِطْنِيّة ـ قَطَانِيّ: ١٠٨
ـ قُعْدَّد: ١٠٥
ـ قَعِيد ـ قَاعِد ـ مُقَاعِد ـ قُعُود ـ قُوَيْعِد ـ قُوَيْعِدُون: ٨٩، ٢٠٧، ٢٠٨
ـ قُفْل ـ أَقْفَلَ ـ إِقْفَال ـ أَقْفَال ـ أَقْفُل: ١٣٤، ٢١٧، ٢١٨
ـ قِفَار: ١٩٨
ـ قَفِيز ـ قُفْزَان ـ أَقْفِزَة ـ أُقَيْفِزَة: ٨٦، ٢١٠
ـ قَلْب ـ قُلُوب: ٤٧، ١٩٦
ـ قَلْنُسُوَة ـ قَلَانِس ـ قَلَنْسِيّ ـ قَلَانِسِيّ: ٩٦، ٩٧
ـ قَلِيل ـ أَقِلاَّء ـ أَقِلَّة ـ قُلَيِّل ـ قُلَيِّلُون ـ أُقَيِّلَّة: ٨٩، ٩٠
ـ قُمُدّ: ١٠٥
ـ قُمْر ـ قَمَارِ ـ قُمْرِيّ ـ قَمَارِيّ: ٥٩، ٩٧، ١٠٨
ـ قُمَّل: ١٤٠
ـ قُمْنَ: ١٥٧
ـ قَمَابِسَة: ٤٩
ـ قَمِيص: ١٩٥
ـ قِنْدِيل ـ قَنَادِيل ـ قُنَيْدِيل ـ قُنَيْدِيلَات: ٨٩
ـ قَوْم ـ قَوْمَانِ ـ قَوْمِيّ: ٤٥، ١٠٢
ـ قَوِيم ـ قِوَام: ١١٣
ـ قَائِل ـ قُوَّل ـ قُيَّل: ١٢٦، ١٢٧
ـ قَائِم ـ قُوَّم ـ قُيَّم ـ قِيَام: ١٢٦، ١٢٧، ٢٣٤
ـ قَاضٍ ـ قُضَاة ـ قُوَيْضٍ ـ قُوَيْضُون: ٨٩
ـ قَاطِن ـ قَاطِنَة ـ قُطَّان ـ قَوَاطِن: ١٨٣
ـ قَامَتْ: ١٥٤
ـ قَامِس ـ قُمَّس: ٢١٠
ـ قَامَة ـ قِيْمَة ـ قِيَم: ١١٠، ١٢٤

(ك)

ـ كَبِد: ١٩٦
ـ كَبْش ـ أَكْبَاش: ١٩٧
ـ كَبِير ـ كَبِيرَة ـ كُبَّار ـ كِبَار ـ كَبَائِر: ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٢
ـ كِتَاب ـ كَاتِب ـ كُتُب ـ كُتَّب ـ كُتَّاب ـ كُتُبِيّ ـ كُتَّابِي: ٩٧، ٢٢٥، ٢٣٦
ـ كُثْبَان: ١٥٠
ـ كَذِب ـ كَذُوب ـ كَاذِب ـ كِذَاب ـ كُذُب ـ كُذَّب: ٢٢٨، ٢٣٧
ـ كُرْسِيّ ـ كَرَاسِيّ: ١٠٨
ـ كُرْفَج ـ كَرَافِيج: ٦٩
ـ كُرْكِيّ ـ كَرَاكِيّ: ١٠٨
ـ كَرَابِجَة: ٥٤
ـ كُرَاع ـ أَكْرُعَة ـ أَكْرُع ـ أَكَارِع: ٥٧، ٨٤
ـ كَرَاهِيَة: ٥٢
ـ كَرِيم ـ كِرَام: ١٣٥
ـ كِسْرَة ـ كِسَر ـ أَكْسَار: ١٩٩، ٢٣٢
ـ كِسْفَة ـ كِسْف ـ كِسَف: ٢٣٢
ـ كِسَاء: ١٥٠
ـ كَشَاجِم: ٥٨
ـ كَعْب ـ كُعُوب ـ كِعَاب ـ أَكْعُب ـ أُكَيْعِب: ٤٧، ٨٧، ٢٣٦
ـ كَلْب ـ كِلاَب ـ أَكْلُب ـ كَلِيْب ـ أَكَالِب ـ أُكَيْلِب ـ كَلْبِيّ ـ كِلاَبِيّ ـ أَكْلُبِيّ: ٨٧، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٣٦

ـ كَلَاعٍ ـ كَلَاعِيّ: ٥٦
ـ كَلَام: ١٩٥
ـ كَمْ (الاستفهاميّة والخبريّة): ٢٤٦
ـ كِنَاز ـ كِنَازَان: ١٤١
ـ كِنَان ـ كِنَانَانِ: ١٤١
ـ كُوْر ـ كُوْرَانِ: ١٤٠
ـ كُوْز ـ كِوَزَة: ١١٣
ـ كَافِر ـ كُفَّار: ٣١
ـ كَيِّس ـ كِيَاس: ١٢٥
ـ كَيَالِجَة: ٥٤

(ل)

ـ لَئِيْم ـ لِئَام: ١٣٦
ـ لَبَن ـ أَلْبَان ـ لَبَنَانِ: ٢١، ٤٥
ـ لَحْم ـ لُحُوم: ٢٣٦
ـ لِحَاف ـ لُحُف: ٢٢٩
ـ لِسَان ـ لُسُن: ٢٣٠
ـ لِقَاح ـ لِقَاحَانِ: ٤٤
ـ لَمْحَة ـ مَلْمَحَة ـ مَلَامِح ـ لَمْحِيّ ـ مَلَامِحِيّ: ٨٣، ٩٨
ـ لَوْن ـ أَلْوَان: ٢١٢
ـ لَاثٍ ـ لَوَاثٍ ـ لُوَيْث: ٨٥
ـ لَيْلَة ـ لَيْلَاة ـ لَيَالٍ ـ لُيَيْلِيَة: ٨٣، ٨٤

(م)

ـ مَبَاع ـ مَبَايِع: ١٢١
ـ مَثَانِي: ١٩٤
ـ مُجْفِل: ٩٣م/هـ
ـ مَجْلِس ـ مَجَالِس: ٣٢
ـ مِجَنّ: ١٠٥
ـ مُحَمَّد: ٨٦
ـ مِحْوَر ـ مَحَاوِر: ١١٢
ـ مُحُول ـ أَمْحَال: ١٩٨
ـ مَحَارِيْب ـ مُحَيْرِيْب: ٥٩
ـ مَخَدَّة ـ مَخَادّ: ١٠٥
ـ مَدَقّ ـ مُدُقّ ـ مَدَاقّ: ١٠٥
ـ مَدَائِن ـ مَدَائِنِيّ: ٥٦
ـ مِدَاد ـ أَمِدَّة: ١٣٦
ـ مُذْهَب: ٢٨
ـ المِرْآة ـ المَرَائِي: ١٢٣
ـ مَرْبِد ـ مَرَابِد ـ مُرَيْبِد ـ مُرَيْبِدَات: ٨٩
ـ مُرْدِيّ ـ مَرَادِيّ: ١٠٨
ـ مَرَرْتُ: ١٨٨
ـ مُرُط: ١٩٧
ـ مَرَازِبَة ـ مَرَازِيب: ٥٤، ٥٥
ـ مِزَق ـ أَمْزَاق: ١٩٧
ـ مُسْتَخْرَج ـ مَخَارِج ـ مُخَيْرِج: ٨١
ـ مَسْجِد ـ مَسَاجِد ـ مُسَيْجِد ـ مَسْجِدِيّ ـ مَسَاجِدِيّ: ٥٦، ٥٨، ٩٦
ـ مُسْرِع: ٩٣
ـ مَسْكَن ـ مَسَاكِن: ٢٤٣
ـ مِسْكِيْن ـ مَسَاكِيْن: ٣٢
ـ مُسْلِمُوكُمْ: ١٩
ـ مِسْمَع ـ مَسَامِعَة ـ مِسْمَعِيّ: ٩٦
ـ مُسَافِرِيّ ـ سَفْر ـ سَفْرِيّ ـ سُوَيْفِرُون: ٩٣، ١٠٣
ـ مَسَاوِئَة: ٥٣
ـ مَسِيْل ـ مَسَايِل: ١١٨
ـ مَشْرِق ـ مَشَارِق: ٢٤٤
ـ مِشَق: ١٩٧
ـ مَشَاهِدَة: ٥٣
ـ مُصُوبَة ـ مُصِيبَة ـ مَصَاوِب ـ مَصَائِب: ١١٢

ـ مَصَابِيح: ٤٣
ـ مَضَتْ ـ مَضَيْنَ: ١٥٨
ـ مُطَهَّرَة: ٢٠٠
ـ مَطِيَّة ـ مَطَايَا ـ مُطِيّ: ٥٩، ١١٨
ـ مَعَدّ ـ مَعَادّ: ١٠٤
ـ مَعْشَر ـ مَعْشَرِيّ: ١٠٢
ـ مِعْوَل ـ مَعَاوِل: ١١٢
ـ مَعُونَة ـ مَعَاوِن: ١١٢
ـ مِعًى: ١٩٥
ـ مَعَافِر ـ مَعَافِرِيّ: ٥٦
ـ مَعَاقِبَة ـ مَعَاقِيب: ٥٥
ـ مَعِيشَة ـ مَعَايِش ـ مَعَائِش: ١١٥
ـ مَغْرِب ـ مَغْرِبَان ـ مَغَارِب ـ مَغَارِبَة ـ مُغَيْرِبَان: ٥٣، ٨٣، ٢٤٤
ـ مِفْتَاح ـ مِفْتَح ـ مِفْتَح ـ مَفَاتِح ـ مَفَاتِيح ـ مُفَيْتِيح ـ مُفَيْتِيحَات: ٨٩، ٢٤٤
ـ مَفْرِق ـ مَفَارِق: ١٨
ـ مُفْعِلَة: ١١٢
ـ مِفْعَال: ١٨٤
ـ مَفَاعِل ـ مَفَاعِيل: ٤٦
ـ مَقْتَوِيّ ـ مَقَاتِوَة ـ مَقَاتِيَة: ١١١
ـ مَقْعَد ـ مَقَاعِد: ٢٤٣
ـ مَقُولَة ـ مَقَالَة ـ مَقَاوِل: ١١٢
ـ مُقَاتِل: ٤٨
ـ مَقَامَة ـ مَقَاوِم: ١١٢
ـ مَكَان ـ مَكْن ـ أَمْكُن: ٨٤
ـ مِكْيَال ـ مَكَايِل: ١١٨
ـ مَلْحَس ـ مَلَاحِس: ١٧٩
ـ مُلْقِحَة ـ لَوَاقِح ـ مُلْقِحِيّ ـ لَوَاقِحِيّ: ٩٨
ـ مَلَك ـ مَلَائِكَة: ٢١٠
ـ مُلُوك ـ مُلُوكِيّ: ٩٧
ـ مُلَاءَة: ١٩٩
ـ مَمَالِيك ـ مَمَالِيكِيّ: ١٠١
ـ مَنْسَك ـ مَنَاسِك: ٢٤٣
ـ مَنْصَعَة ـ مَنَاصِع: ٢١٣
ـ مَنْوَرَة ـ مَنَارَة ـ مَنَاوِر ـ مَنَائِر: ١١٢
ـ مَنَاذِرَة: ٥٣
ـ مَهْدَد ـ مَهَادِد: ١٠٥
ـ مُهْرَق ـ مَهَارِق: ١٩٨
ـ مَهْرِيَّة ـ مَهَارِيّ: ١٠٨
ـ مُهَلَّب ـ مَهَالِبَة ـ مُهَلَّبِيّ: ٩٦
ـ مُهِين ـ مِهْوَان ـ مَهَاوِين: ١٨٥
ـ مَوْضِع ـ مَوَاضِع: ٢٤٣
ـ مَوْقِع ـ مَوَاقِع: ٣٣
ـ المَوْلَى ـ المَوَالِي: ٢١١
ـ مَوْهِن ـ مَوَاهِن: ٢١٢
ـ مَوَازِجَة: ٥٤
ـ مَوَاعِظ: ١٩٦
ـ مَاء ـ مَوَه ـ مِيَاه ـ أَمْوَاه ـ أَمْوَاء ـ مَاءَانِ ـ مُوَيْه ـ أُمَيْوَاه: ٤٥، ٨١، ٩٠، ١٢٣
ـ مِائَة ـ مِئِين ـ مِئَات: ١٨
ـ مِيْرَاد ـ مَوَارِيد: ٢١٣
ـ مِيْزَان ـ مَوَازِيْن ـ مُوَيْزِيْن: ٨٠
ـ مِيعَاد ـ مَوَاعِيد ـ مُوَيْعِيد: ٨٠
ـ مِيقَات ـ مَوَاقِيت ـ مُوَيْقِيت: ٨٠

(ن)

ـ نَبَط ـ أَنْبَاط ـ نَبَطِيّ: ١٠٢
ـ نَجْم ـ نُجُوم ـ نُجُم ـ نُجُمَان: ١٤١، ٢٣٥
ـ نَجْو ـ نُجُوّ: ١١٤

- نَجِيّ - مُنَاجٍ - أَنْجِيَة: ٢٠٦، ٢٠٨
- نَحْو - نُحُوّ: ١١٤
- نُحَاس - نَحِيْس - نَحُوس - نَاحِس - نُحُس - نُحَّس: ٢٢٩، ٢٣٨
- نِدّ - أَنْدَاد: ٢١٨
- نَدْمَان - نَدَامَى: ٢٤١
- نِسْوَة - نِسَاء - نِسْوِيّ: ١٠٢
- نَسَّابَة: ٥٦
- نَصْب - نِصَاب - نُصُب: ٢٢٩
- نُطْفَة: ١٩٤
- نَظَر: ١٧٢
- نَعْل: ١٩٩
- نِعْمَ: ١٦٧
- نَعَم - أَنْعَام - أَنَاعِيم: ٢١، ٧٠
- نِعْمَة - نِعَم: ٣٢
- نَفَر - أَنْفَار - نَفَرِيّ: ١٠٢
- نَفْس - أَنْفُس - أُنَيْفِس: ١٨، ٨٧
- نَهْر - نَهَر - نَهَار - نُهُر - أَنْهَار - أَنْهُر - أُنَيْهِر - أَنْهَارِيّ: ٨٧، ٩٧، ٢٢٩
- نُوْبِيّ - نَوَابِيّ: ١٠٨
- نَوْر: ١٩٧
- نَائِم - نُوَّم - نُيَّم - نَائِمِيّ - نُوَّمِيّ: ١٠٣، ١٢٦، ١٢٧
- نَاب - نَيَب - أَنْيَاب - نُيُيْب: ٨١
- نَافَة - نُوق - أَيْنُق - أَيَانِق - أُيَيْنِق: ٨٥، ١٣٦
- نَاوٍ - نِوَاء: ١١٢

(هـ)

- هِبَب - هَبَائِب - هَبَايِب - أَهْبَاب: ١٩٧
- هِبِرّ: ١٠٥
- هَبِيّ - هَبِيَّة - هَبَايِيّ: ١٠٤
- هِجَفّ - هِجَاف: ١٠٤
- هِجَان - هِجَانَان: ٤٤
- هَدِيَّة - هَدَايَا: ١٢٠
- هِرَاوَة - هَرَاوَى: ١٠٥
- هِقَبّ: ١٠٥
- هَمَالِيل: ١٩٧
- هُنُود: ٥٧
- هُوْد - هُوْدَان: ١٤٠
- هَوَازِن - هَوَازِنِيّ: ٩٨، ٩٩
- هَوَاء: ١٩٦
- هَالِك - هَلْكَى - هُوَيْلِك - هُوَيْلِكُون: ٨٩
- هَيْمَنَ - مُهَيْمِن: ٨٥
- هَيْنَمَ - مُهَيْنِم: ٨٥

(و)

- وَبَار - وَبَارِيّ: ٥٦
- وَثَن - وُثْن: ١٣٤
- وَجْه - جَاه - وُجُوْه - جُوُوه - جُوَيْه: ٨٥، ٢٣٥
- وَرَشَان - وَرَاشِيْن - وُرَيْشِيْن: ٨٢
- وَرَق - وَرَقِيّ: ١٠٣
- وَصِيَّة - وَصَايَا: ١٢٠
- وَلَدَتْ - وَلَد - وُلْد - أَوْلَادُهَا - وِلْدَة - وُلْدَان - وُلَيْدَة: ٨٧، ١٤٠، ١٥٥، ٢١٣
- وَارِث - وَرَثَة: ٢٣٩

(ي)

- يَزِيد - يَزَايِد: ١٢١
- يُسْر - يُسُر: ٢٢٦
- يَعْمَلْنَ: ١٦٩
- يَقْظ - أَيْقَاظ: ١٨٧

- يَلَنْدَد - يَلَادّ - يُلَيْدّ: ٨١
- يَمَنِيّ - يَمَانِيّ - يَمَانٍ: ٥٠
- يَمِيْن - أَيْمَان: ٢٠٩
- يَابِس - يَبْس: ١٩٣

فِهْرِسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ

أولاً : المطبوعات :

١ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق: أ.د/ أحمد عبدالدايم، دار الهاني، طبعة خاصة لطلاب دار العلوم، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٢ـ أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، د.مهدي القرني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣ـ أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، د.سليمان العايد، ١٩٩١م.

٤ـ أحكام القرآن، ابن العربي، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت.

٥ـ أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٦ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٧ـ الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين الكيشي، تحقيق: د.عبدالله الحسيني وآخر، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٨ـ أسرار العربية، أبوالبركات الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.

٩ـ الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق: عبدالإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٠ـ الإصباح في شرح الاقتراح، د.محمود فجال، دار العلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١١ـ إصلاح غلط المحدثين، الخطابي، تحقيق: د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٢ـ الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر وآخر، بيروت، الطبعة الخامسة.

١٣ـ الأصالة والفرعية في النحو العربي، د.يسرية محمد حسن، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٤ـ الأصول، د.تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٥ـ الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٦ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
١٧ـ إعراب القرآن، أبوجعفر النحاس، تحقيق: د.زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
١٨ـ إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١٩ـ إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٢٠ـ إعراب القراءات الشواذ، أبوالبقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٢١ـ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٢٢ـ الألفات، ابن خالويه، تحقيق: د.علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢٣ـ ألفية ابن مالك، ابن مالك، مكتبة السوادي، جدة.
٢٤ـ أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحقيق: د.فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمّان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٢٥ـ أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٢٦ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبوالبركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٢٧ـ أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٢٨ـ الإيضاح، الفارسي، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٢٩ـ إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي، تحقيق: د.محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٣٠ـ الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د.موسى العليلي، إحياء التراث الإسلامي.
٣١ـ البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، عناية الشيخ عرفات العشا حسونة، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٣٢ـ بحوث ودراسات في اللُّغة وتحقيق النُّصوص، د. حاتم الضَّامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، دار الحكمة، الموصل، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٣ـ بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: د.محمد الإسكندراني وآخر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٣٤ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د.عيَّاد الثبيتي، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٣٥ـ بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، الزمخشري والمبرد والعُكبري وابن زاكور الغربي، وابن عطاء المصري، جمع وتحقيق محمد القاضي وآخر، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٩م.
٣٦ـ البيان في غريب إعراب القرآن، أبوالبركات الأنباري، تحقيق: د.طه عبدالحميد وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٧ـ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق: السيد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
٣٨ـ التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: د.فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٣٩ـ التبيان في إعراب القرآن، أبوالبقاء العكبري، تحقيق: سعد الفقي، دار اليقين، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٤٠ـ التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، دار البيان العربي، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٤١ـ التبيين، أبوالبقاء العكبري، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٤٢ـ تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٣ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٤٤ـ تذكرة النحاة، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: د.عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٤٥ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبوحيَّان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الجزء ١، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، الجزء ٢ الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٤٦ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: د.محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٤٧ـ التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: أ.د/ عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام

العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٤٨ـ التطبيق الصرفي، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.
٤٩ـ التعريفات، علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٥٠ـ التكملة، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
٥١ـ توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق: أ.د/فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٥٢ـ التوابع في كتاب سيبويه، د. عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩١م.
٥٣ـ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٥٤ـ كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٥ـ جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: د.رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٥٦ـ جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، د.عبدالمنعم عبدالعال، الخانجي، القاهرة.
٥٧ـ جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٥٨ـ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٥٩ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: د.محمد إبراهيم الحفناوي وآخر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٦٠ـ الحجة في علل القراءات السبع، أبوعلي الفارسي، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي وآخرين، دار الكتب المصرية، القاهرة، الجزء ١ الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، والجزء ٢، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، والجزء ٣، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
٦١ـ حجة القراءات، أبوزرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٦٢ـ الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د.محمد حمادي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٣ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٦٤ـ حاشية على شرح بانت سعاد، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجه، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٦٥ـ الحيوان، الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٦٦ـ خزانة الأدب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٦٧ـ الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.
٦٨ـ الخاطريات، ابن جني، تحقيق: علي ذوالفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٦٩ـ الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد الخراط، دار القلم، الجزء ١، الجزء ٢ الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وبقية الأجزاء الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٧٠ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
٧١ـ دقائق التصريف، القاسم المؤدب، تحقيق: د.أحمد القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العراقي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٧٢ـ ديوان ابن الدمينة، تحقيق: أحمد النفاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة.
٧٣ـ ديوان أبي النجم، تحقيق: د.سجيع جبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٧٤ـ ديوان أبي نواس الحسن بن هانيء الحكمي، أبونواس، تحقيق: ايڤالد ڤاغنر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م.
٧٥ـ ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي، تحقيق: د.حسن باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
٧٦ـ ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
٧٧ـ ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
٧٨ـ ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د. صلاح الدين الهواري، ومراجعة د. ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٧٩ـ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د.وليد عرفات، سلسلة جب التذكارية، بيروت، ١٩٧١م.
٨٠ـ ديوان الحطيئة [بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني]، تحقيق: نعمان أمين طه، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
٨١ـ ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: د.عبدالقدوس أبوصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٨٢ـ ديوان رؤبة بن العجاج (ضمن مجموع أشعار العرب)، عناية: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.
٨٣ـ ديوان سلامة بن جندل، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.
٨٤ـ ديوان شعر الحادرة الذبياني، تحقيق: ناصرالدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٨٥ـ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
٨٦ـ ديوان طرفة بن العبد، دار بيروت، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٨٧ـ ديوان الطرماح، تحقيق: د.عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٨٨ـ ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
٨٩ـ ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: د.يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
٩٠ـ ديوان العجاج [رواية عبدالملك الأصمعي وشرحه]، تحقيق: د.عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٩١ـ ديوان علقمة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال وآخر، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
٩٢ـ ديوان عنترة بن شداد، شرح د. محمد حمود، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٩٣ـ ديوان الفرزدق، شرح: د.علي مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٩٤ـ ديوان القطامي، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.
٩٥ـ ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٦ـ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: علي فاعور، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٩٧ـ ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م، ونسخة أخرى مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
٩٨ـ رسالتان في اللغة «منازل الحروف، والحدود»، الرُّماني، تحقيق: إبراهيم السَّامرائي، دار الفكر، عمَّان، ١٩٨٤م.
٩٩ـ الروض الأنف، السهيلي، تعليق: طه عبدالرؤف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
١٠٠ـ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبوبكر الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٠١ـ كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٠٢ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٠٣ـ السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، الصفار، تحقيق: د.معيض العوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٠٤ـ سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، تحقيق: د.محمد الدالي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
١٠٥ـ شرح أبيات سيبويه، أبومحمد السيرافي، تحقيق: د.محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
١٠٦ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د.محمود الطناحي، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٠٧ـ شرح أبيات مغني اللبيب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وآخر، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٠م.
١٠٨ـ شرح اختيارات المفضل، التبريزي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
١٠٩ـ شرح أشعار الهذليين، السكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة.
١١٠ـ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
١١١ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد وآخر، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
١١٢ـ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.صاحب أبوجناح، د. ت.
١١٣ـ شرح الحدود النَّحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق: د. محمد الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
١١٤ـ شرح حماسة أبي تمام، الأعلم الشنتمري، تحقيق: د.علي حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٨م.
١١٥ـ شرح ديوان الأخطل التغلبي، شرح إيليّا الحاوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨.
١١٦ـ شرح ديوان امرىء القيس، ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، حسن السندوبي، الاستقامة، القاهرة.
١١٧ـ شرح ديوان جرير، شرح إيليّا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

١١٨ـ شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وآخر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
١١٩ـ شرح ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، شرح وتحقيق: د.رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت.
١٢٠ـ شرح ديوان الفرزدق، شرحه: إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
١٢١ـ شرح ديوان قيس بن الملوح، شرح وتحقيق: د.رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
١٢٢ـ شرح ديوان كعب بن زهير، السكري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.
١٢٣ـ شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: د.إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
١٢٤ـ شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
١٢٥ـ شرح شعر زهير بن أبي سلمى، أبوالعباس ثعلب، تحقيق: د.فخرالدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٢٦ـ شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، مع شرح شواهده، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
١٢٧ـ شرح الشافية في التصريف: السيد عبدالله المعروف، بنقره كار، استانبول، مصورة عن مطبعة أحمد كامل، الطبعة الثانية.
١٢٨ـ شرح شواهد الإيضاح، ابن بري، تحقيق: د.عيد مصطفى درويش وآخر، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
١٢٩ـ شرح الفصيح، الزمخشري، تحقيق: د.إبراهيم الغامدي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.
١٣٠ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبوبكر الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م.
١٣١ـ شرح كتاب سيبويه، الرماني، «قسم الصرف»، تحقيق: د.المتولي رمضان الدميري، مطبعة التضامن، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٣٢ـ شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الجزء ٢، تحقيق: رمضان عبدالتواب، ١٩٩٠م، الجزء ٣، تحقيق: د.فهمي أبوالفضل وآخرين، ١٤٢١هـ، الجزء ٤، تحقيق: د.محمد عبدالدايم وآخرين، ١٩٩٨م.
١٣٣ـ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د.عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
١٣٤ـ شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٣٥ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبوعلي الشلوبين، تحقيق: د.تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٣٦ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: د.جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
١٣٧ـ شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: د.فخرالدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
١٣٨ـ شروح سقط الزند، التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصورة عن نسخة دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
١٣٩ـ شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه: ناصر الحاني، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
١٤٠ـ شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: د.حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
١٤١ـ شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمعه: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٦٩م.
١٤٢ـ شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
١٤٣ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، تحقيق: د.عبدالله الحسيني، الفيصلية، مكة المكرمة.
١٤٤ـ الصِّحاح (تاج اللُّغة وصحاح العربية)، الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
١٤٥ـ صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار الجيل، بيروت.
١٤٦ـ صحيح مسلم، الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤٧ـ الصَّاحبي، ابن فارس، تحقيق: السَّيِّد صقر، عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٤٨ـ ضرائر الشِّعر، ابن عصفور، تحقيق: السَّيِّد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
١٤٩ـ ظاهرة التَّأخي في العربيَّة، دكتورة/ فاطمة عبدالرحمن رمضان، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١٥٠ـ ظاهرة قياس الحمل في اللُّغة العربيَّة، د.عبدالفتاح البجَّة، دار الفكر، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
١٥١ـ علل النحو، أبوالحسن الورَّاق، تحقيق: د.محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة

الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٥٢ـ عنقود الزواهر في الصرف، علاءالدين القوشجي، تحقيق: أ.د./أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٥٣ـ غريب الحديث (المجلدة الخامسة)، أبوإسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
١٥٤ـ غريب الحديث، أبوسليمان الخطابي، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٥٥ـ غريب الحديث، أبوعبيد الهروي، تحقيق: د. حسين شرف، ومراجعة: أ. عبدالسلام هارون، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٥٦ـ فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تحقيق: خالد فهمي، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٥٧ـ الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د.علي الياسري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
١٥٨ـ فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، محمد عضيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
١٥٩ـ في أصول اللغة (قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة)، تقديم ومراجعة: د.أحمد مختار عمر، الجزء ٤، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٦٠ـ في التراث اللغوي، د. مصطفى جواد، تحقيق: د. محمد البكّاء، دار الشئون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٦١ـ في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود للفرّاء، د.أحمد الجندي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.
١٦٢ـ في اللغة والأدب دراسات وبحوث، أ.د محمود الطناحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١٦٣ـ القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٦٤ـ القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
١٦٥ـ القياس في النحو، د.منى إلياس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٦٦ـ كتاب الاختيارين، الأخفش الأصغر، تحقيق: د.فخرالدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٦٧ـ كتاب سيبويه، أبوبشر سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
١٦٨ـ كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
١٦٩ـ كشف المشكل في النحو، علي الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي الهلالي، دار عمار، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
١٧٠ـ الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
١٧١ـ الكفاف، يوسف الصيداوي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١٧٢ـ الكليات، أبوالبقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش وآخر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
١٧٣ـ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
١٧٤ـ الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
١٧٥ـ لباب الإعراب، تاج الدين الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبدالرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
١٧٦ـ اللباب في علل البناء والإعراب، أبوالبقاء العكبري، الجزء ١، تحقيق: د. غازي طليمات، والجزء ٢، تحقيق: د. عبدالإله نبهان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
١٧٧ـ لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
١٧٨ـ اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
١٧٩ـ ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
١٨٠ـ مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
١٨١ـ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
١٨٢ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أبو موسى الأصفهاني، تحقيق: عبدالكريم

العزباوي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٨٣- مجاز القرآن، أبوعبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د.محمد سزكين، الخانجي، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٥٤م.
١٨٤- مجالس ثعلب، أبوالعباس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
١٨٥- مجالس العلماء، أبوالقاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١٨٦- المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١٨٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالله الأنصاري وآخر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية.
١٨٨- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين(معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية)، الجزء ١ الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ/١٩٥٨م، الجزء ٢ الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، الجزء ٣، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، الجزء ٤ الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، الجزء ٦ الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، الجزء ٨ الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، الجزء ١١ الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، الجزء ١٢ الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٨٩- المخصص، ابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
١٩٠- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٢م.
١٩١- المذكر والمؤنث، أبوبكر الأنباري، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٩٢- المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق: د.رمضان عبدالتواب وآخر، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٩٣- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
١٩٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٩٥- المستقصى في علم التصريف، د.عبداللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٩٦- المسند، الإمام أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

١٩٧ـ مسند الشَّاميين من مسند الإمام أحمد، د. علي جماز، عُني بطبعه: عبدالله الأنصاري، الشئون الدينية، دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
١٩٨ـ المسائل البصريات، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
١٩٩ـ المسائل الحلبيات، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٢٠٠ـ مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، لابن السراج، د.إبراهيم الحندود، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٢٠١ـ المسائل العسكرية، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
٢٠٢ـ المسائل العضديات، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د.علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٢٠٣ـ المسائل المشكلة (البغداديات)، أبوعلي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
٢٠٤ـ المسائل المنثورة، أبوعلي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق.
٢٠٥ـ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د.محمد بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٠٦ـ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، أبوالبقاء العكبري، تحقيق: د.محمد السواس، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٢٠٧ـ المصباح المنير، الفيومي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٠٨ـ معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
٢٠٩ـ معجم القراءات، د.عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٢١٠ـ معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٢١١ـ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢١٢ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، أ.ي.ونسنك وي. پ منسنج ي. بروخمان، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٦٩م.

٢١٣ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.
٢١٤ـ معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٢١٥ـ معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: د.فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢١٦ـ معاني القرآن، الفرّاء، الجزء ١، تحقيق: أحمد يوسف وآخر، الجزء ٢، تحقيق: محمد النجار، الجزء ٣، تحقيق: عبدالفتاح شلبي وآخر، دار السرور، ١٩٥٥م.
٢١٧ـ معاني القرآن الكريم، أبوجعفر النحاس، تحقيق: محمد الصابوني، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
٢١٨ـ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: د.عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٢١٩ـ المغني في النحو، ابن فلاح اليمني، تحقيق: د.عبدالرزاق السعدي، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٢٢٠ـ مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢٢١ـ المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وآخر، بيروت، الطبعة السادسة.
٢٢٢ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
٢٢٣ـ المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٢٢٤ـ المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وآخر، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
٢٢٥ـ المقصور والممدود، أبوعلي القالي، تحقيق: د. أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٢٢٦ـ الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٢٢٧ـ المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
٢٢٨ـ المناهج الكافية في شرح الكافية، زكريا الأنصاري، تحقيق: الدكتورة/ رزان يحيى خدام، سلسلة إصدارات الحكمة (١٤)، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٢٩ـ مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
٢٣٠ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق: د.رمضان عبدالتواب وآخر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٢٣١ـ ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق: د.هدى قراعة، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٣٢ـ نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: د.محمد البنا، دار الرياض.
٢٣٣ـ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦م.
٢٣٤ـ نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز، ابن عزيز، تحقيق: د.يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٢٣٥ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق: عبدالعظيم الشناوي وآخر، الطبعة الثانية.
٢٣٦ـ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، صححه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣٧ـ كتاب النوادر في اللغة، أبوزيد الأنصاري، تحقيق: د.محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢٣٨ـ همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، ود.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

ثانيًا : الرسائل العلمية :

١ـ أحوال الضمير مع مفسره، زكية بنت فازع اللحياني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ.د/ عبدالرحمن إسماعيل، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
٢ـ حاشية ابن جماعة على شرح الشافية، الجاربردي، من أول الكتاب إلى آخر باب الوقف، تحقيق: ناصر الغامدي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ.د/ عبدالفتاح سليم، ١٤١٨هـ/ ١٤١٩هـ.
٣ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، السفر الأول، تحقيق: عدنان قليل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د.محمود الطناحي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤ـ شرح الشافية، الجاربردي، تحقيق: رفعت الليثي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط، إشراف أ.د. عبدالرحمن سليمان، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٥ـ شرح كتاب سيبويه، الرماني، تحقيق: محمد إبراهيم شيبة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ.د/أحمد مكي الأنصاري، ١٤١٤هـ/ ١٤١٥هـ.
٦ـ صيغة فعيل دراسة نحويّة صرفيّة دلاليّة، مرزوق عطيوي المرزوقي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ.د/محمود الطناحي، ١٤٠٦هـ /١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م / ١٩٨٧م.

٧ـ الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، ابن مالك، تحقيق: وداد يحيى لال، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. عيّاد الثبيتي، ١٤٠٥هـ/ ١٤٠٦هـ.
٨ـ المضارعة في الدَّرس اللُّغوي والنَّحوي، محمد يوسف عبدالله آل محسن، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف أ.د عبدالرحمن إسماعيل، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
٩ـ المقتصد في شرح التكملة، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد الدويش، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، إشراف أ.د محمد سلطاني، ١٤١١هـ/ ١٤١٢هـ.
١٠ـ النهاية في شرح الكفاية، ابن الخباز تحقيق: عبدالله عمر حاج، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د.عبدالرحمن العثيمين، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
١١ـ الهداية في شرح الكفاية، شعبان الآثاري، تحقيق: عبدالرحمن البيشي، من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د.فتحي علي الدين، ١٤٢٠هـ.

ثالثاً : المجلات :

١ـ بحوث كليّة اللُّغة العربيّة «ألفاظ الجموع التي وصف بها الواحد»، د/ سليمان العايد، جامعة أمّ القرى، العدد الثّاني، ١٤٠٤هـ/ ١٤٠٥هـ.
٢ـ محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، محاضرة بعنوان (الحركات والسكون في لغة الضاد دلالتها ـ أسرارها ـ مواردها) أ.د/ عبدالرحمن إسماعيل، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

المَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
مُلَخَّصُ البَحْثِ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ	أ
مُلَخَّصُ البَحْثِ بِاللُّغَةِ الإِنْجِلِيزِيَّةِ	ب
الإِهْدَاءُ	ت
شُكْرٌ وثَنَاءٌ	ث
البَسْمَلَةُ	١
المُقَدِّمَةُ	٢
التَّمْهِيدُ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ عَنَاصِرَ	٩
١ـ حَدُّ المُوَافَقَاتِ	١٠
٢ـ حَدُّ المُفْرَدِ	١٠
٣ـ حدُّ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، مَعَ بَيَانِ نَوْعَيهِ	١١
الفَصْلُ الأَوَّلُ: المُوَافَقَاتُ الصَّرْفِيَّةُ بَيْنَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:	١٣
تَوْطِئَةٌ:	١٤
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: وَضْعُ المُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ بَيْنَ السَّماعِ وَالقِيَاسِ	١٥
* انْقِسَامُ العُلَمَاءِ فِي بَيَانِ حُكْمِ وَضْعِ المُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ وَالعَكْسِ إِلَىٰ ثَلَاثِ فِرَقٍ	١٦
ـ الفِرْقَةُ الأُولَىٰ: البَصْرِيُّونَ، وَقَدْ خَصُّوهُ بِالضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ	١٦
ـ الفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ: الكُوفِيُّونَ، وَهُوَ مَقِيسٌ عِنْدَهُمْ	١٧
ـ الفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ: البَغْدَادِيُّونَ، وَجَعَلُوهُ مِنْ بَابِ الجِنْسِ	١٧
* تَرْجِيحُ رَأْيِ الكُوفِيِّينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ لِمَا يَلِي:	٢٩
١ـ أَنَّ رَأْيَهُم فِيهِ تَوْسِعَةٌ وَنَمَاءٌ	٢٩
٢ـ رَأْيُهُمْ مَعْضُودٌ بِقِرَاءَاتٍ مُتَوَاتِرَةٍ	٢٩
٣ـ أَنَّ الشَّوَاهِدَ الشِّعْرِيَّةَ الَّتِي عَدَّهَا البَصْرِيُّونَ ضَرُورَةً، تُعَدُّ حُجَّةً لَهُمْ	٣٣
٤ـ أَكْثَرُ الأَبْيَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ لِشُعَرَاءَ يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِمْ	٣٥
٥ـ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ رَأْيِ القَائِلِينَ بِالقِيَاسِ، وَرَأْيِ مَنْ خَصَّهُ بِالجِنْسِ	٣٥
٦ـ كَثْرَةُ القَائِلِينَ بِالقِيَاسِ، رُبَّمَا تَكُونُ تَقْوِيَةً لِرَأْيِهِمْ	٣٥
المَبْحَثُ الثَّانِي: المُفْرَدُ والجَمْعُ بَيْنَ الأَصَالَةِ وَالفرعِيَّةِ، وَفِيهِ سَبْعَةُ مَطَالِبَ:	٣٦

الأَصَالَةُ وَالفَرْعِيَّةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا ٣٨
المُفْرَدُ أَصْلٌ، وَالجَمْعُ فَرْعٌ ٣٩
المَطْلَبُ الأَوَّلُ: تَـثْنِيَةُ الجَمْعِ كَمَا يُثَنَّى المُفْرَدُ ٤١
* المَانِعُونَ للتَّثْنِيَةِ، وَأَسْبَابُ ذَلِكَ ٤١
* كَثْرَةُ المُجِيزِينَ لِلتَّثْنِيَـةِ ٤٢
* تَرْجِيحُ رَأْيِ المُجِيزِينَ لِلتَّثْنِيَةِ ٤٥
* تَثْنِيَةُ اسْمَيِ الجَمْعِ وَالجِنْسِ ٤٥
المَطْلَبُ الثَّانِي: صَرْفُ الجَمْعِ إِذَا وَافَقَ مُفْرَدَهُ ٤٦
* الأَصْلُ فِي الأَسْمَاءِ الصَّرْفُ، وَالمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ فَرْعٌ عَنْهُ ٤٦
* الوُجُوهُ الَّتِي يَنْصَرِفُ فِيهَا الجَمْعُ إِذَا شَاكَلَ مُفْرَدَهُ: ٤٦
أَوَّلًا: مُوَافَقَةُ الجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ فِي هَيْئَتِهِ وَعِدَّةِ حُرُوفِهِ ٤٦
ثَانِيًا: مُوَافَقَةُ الجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ فِي الحَرَكَةِ ٤٨
ثَالِثًا: مُوَافَقَةُ الجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ، حَيْنَمَا تَـنُوبُ الأَلِفُ عَنْ يَاءِ النَّسَبِ ٥٠
رَابِعًا: مُوَافَقَةُ الجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ، لَمَّا فُقِدَتْ أَلِفُهُ ٥١
خَامِسًا: مُوَافَقَةُ الجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ، لَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ ٥١
سَادِسًا: مُوَافَقَةُ الجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ، عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِيَاءِ النَّسَبِ ٥٥
سَابِعًا: مُوَافَقَةُ الجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ التَّسْمِيَةُ ٥٦
المَطْلَبُ الثَّالِثُ: جَمْعُ الجَمْعِ كَمَا يُجْمَعُ المُفْرَدُ ٦٠
* مَدْلُولُ جَمْعِ الجَمْعِ ٦٠
* جَمْعُ الجَمْعِ بِنَوْعَيْهِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالقِيَاسِ ٦١
* جَمْعُ جَمْعِ الجَمْعِ بَيْنَ مُنْكِرِيهِ وَمُثْبِتِيهِ ٦٨
* أَحْكَامُ جَمْعِ الجَمْعِ الأَعْجَمِيِّ ٦٩
* تَرْجِيحُ قِيَاسِيَّةِ الجَمْعِ بِنَوْعَيْهِ «القِلَّةِ والكَثْرَةِ» ٧٠
* جَدْوَلُ جَمْعِ الجَمْعِ ٧٢
المَطْلَبُ الرَّابِعُ: رَدُّ الجَمْعِ إِلَىٰ مُفْرَدِهِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ ٧٩
* اشْتِرَاكُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ فِي ستَّةَ عَشَرَ وَجْهًا ٧٩
* يُصَغَّرُ جَمْعُ القِلَّةِ عَلَىٰ لَفْظِهِ ٨٦
* الخِلَافُ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ فِي تصْغِيرِ جَمْعِ الكَثْرَةِ ٨٨
* فِي تَصْغِيرِ جَمْعِ الكَثْرَةِ مَذْهَبَانِ ٨٨
* قِيَامُ جَمْعِ الكَثْرَةِ مَقَامَ جَمْعِ القِلَّةِ وَالعَكْس ٩١

* اسْمَا الجِنْسِ وَالجَمْعِ جَمْعَانِ مُكَسَّرَانِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ وَالأَخْفَشِ ٩٢
المَطْلَبُ الخَامِسُ: رَدُّ الجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيهِ ٩٥
* لِمَاذَا يُنْسَبُ إِلَى المُفْرَدِ دونَ الجَمْعِ؟ ٩٥
* فِي النَّسَبِ إِلَى الجَمْعِ مَذْهَبَانِ ٩٥
* تَأْيِيدُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِي القَاهِرَةِ لِمَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ ٩٦
* عِنْدَ خُرُوجِ الجَمْعِ عَنْ حَقِيقَتِهِ يُنْسَبُ إِلَى لَفْظِهِ فِي خَمْسَةِ مَوَاطِنَ ٩٧
* النَّسَبُ إِلَى اسْمَيِ الجَمْعِ وَالجِنْسِ ١٠٢
المَطْلَبُ السَّادِسُ: حَمْلُ الجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي الحَرَكَاتِ، وَيَتَضَمَّنُ ثَلَاثَ فِقْرَاتٍ: ١٠٤
* اهْتِمَامُ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ بِالحَرَكَةِ ١٠٤
الأُولَى: تَضْعِيفُ لَامِ الجَمْعِ وَفَكُّهَا، كَمَا صُنِعَ فِي المُفْرَدِ ١٠٤
الثَّانِيَةُ: إِمَالَةُ الجَمْعِ؛ لِإِمَالَةِ مُفْرَدِهِ ١٠٥
الثَّالِثَةُ: تَثْقِيلُ الجَمْعِ؛ لِثِقَلِ مُفْرَدِهِ ١٠٦
* تَرْجِيحُ رَأْيِ الكُوفِيِّينَ ١٠٧
المَطْلَبُ السَّابِعُ: حَمْلُ الجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي التَّصْحِيحِ وَالإِعْلَالِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: ١١٠
الأَوَّلُ: تَصْحِيحُ الجَمْعِ؛ لِصِحَّةِ مُفْرَدِهِ، وَذَلِكَ فِيمَا يلي: ١١٠
أ ـ مَا كَانَتِ الأَلِفُ فِي مُفْرَدِهِ، فَظَهَرَتْ فِي جَمْعِهِ ١١١
ب ـ مَا وُجِدَتِ الوَاوُ فِي مُفْرَدِهِ، فَلَحِقَهُ الجَمْعُ ١١١
ت ـ مَا ظَهَرَتِ اليَاءُ فِي جَمْعِهِ، لِمُشَاكَلَةِ مُفْرَدِهِ ١١٥
* قِرَاءَةُ ﴿مَعَايِشَ﴾، وَمَا دَارَ حَولَهَا مِنْ خِلَافٍ ١١٥
ث ـ مَا كَانَ مُفْرَدُهُ مَهْمُوزًا، فَتَبِعَهُ جَمْعُهُ ١٢٣
الثَّانِي: إِعْلَالُ الجَمْعِ؛ لِإِعْلَالِ مُفْرَدِهِ ١٢٤
* (فُعَّل) بَينَ الصِّحَّةِ وَالإِعْلَالِ ١٢٦
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التَّوَافُقُ فِي الأَبْنِيَةِ بَينَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ ١٣٠
* نُصُوصٌ فِي تَشَاكُلِ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ ١٣١
* اتِّفَاقُ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ فِي العِدَّةِ والزِّنَةِ، كَمَا فِي الآتِي: ١٣٢
(فُعْلَى، فَعْلَاء، فُعْل، فِعَال، فُعَالَى، فِعْلان، أَفْعِلَة، فُعُل، فُعَّل، فَعَائِل)
* لِلْعُلَمَاءِ فِي الأَلْفَاظِ الوَاقِعَةِ لِلْوَاحِدِ وَالجَمْعِ، أَرْبَعَةُ آرَاءٍ رُجِّحَ مِنْهَا الرَّأْيُ الأَوَّلُ ١٤٠
الفصل الثَّاني: المُوَافَقَاتُ النَّحْوِيَّةُ بَينَ المُفْرَدِ وجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ: ١٤٣
تَوْطِئَة: ١٤٤
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: إِعْرَابُ الجَمْعِ المُنْصَرِفِ إِعْرَابَ المُفْرَدِ ١٤٥

* تَفْسِيرَاتُ حَمْلِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِف فِي إِعْرَابِهِ إِعْرَابَ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ ١٤٦
* عَدَمُ إِتْيَانِهِ عَلَىٰ حَدِّ التَّثْنِيَةِ ١٤٦
* اخْتِلَافُ صِيَغِهِ كَاخْتِلَافِهَا فِي المُفْرَدِ ١٤٧
* مَجِيءُ إِعْرَابِهِ عَلَىٰ آخِرِهِ كَالمُفْرَدِ ١٤٧
* اخْتِلَافُ مَعَانِيهِ كَمَا اخْتَلَفَتْ فِي المُفْرَدِ ١٤٩
* بِنَاؤُهُ كَمَا بُنِيَ مُفْرَدُهُ ١٤٩
* مُوَافَقَةُ صِيَغِهِ لِصِيَغِ المُفْرَدِ زِنَةً وَعِدَّةً ١٥٠
* وَصْفُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ وَالعَكْس ١٥٠
* انْعِدَامُ حَرْفِ اللِّين فِي آخِرِ كلٍّ من المُفْرَدِ والجَمْعِ ١٥١
المَبْحَثُ الثَّانِي: عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَى الجَمْعِ وَالعَكس، وَهُوَ قِسْمَانِ: ١٥٢
الأَوَّلُ: عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلىٰ الجَمْعِ، وَيَحتَوِي عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ ١٥٤
١ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمُقَلَاءِ، وَهُوَ نَمَطَانِ: ١٥٤
أ ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلذُّكُورِ العُقَلَاءِ ١٥٤
ب ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلعَاقِلَاتِ ١٥٧
٢ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِغَيْرِ العُقَلَاءِ ١٥٨
* اخْتِلَافُ العُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ عَوْد الضَّمِيرِ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا فِي آيَةِ النَّحلِ (٦٦) ١٦٠
٣ـ الضَّمِيرُ المُفَسَّرُ بِجَمْعٍ مَكَسَّرٍ ١٦٢
أ ـ الضَّمِيرُ العَائِدُ عَلَى المُضَافِ إِلَيهِ اسْمُ التَّفْضِيلِ ١٦٢
ب ـ الضَّمِيرُ المَجْرُورُ بِرُبَّ المُفَسَّرُ بِجَمْعٍ ١٦٦
ت ـ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ بِنِعْمَ وَبِئْسَ المُفَسَّرَ بِجَمْعٍ ١٦٧
الثَّانِي: عَوْدُ الضَّمِيرِ مَجْمُوعًا عَلَىٰ المُفْرَدِ فِي مَوْطِنَيْنِ: ١٦٨
أ ـ الضَّمِيرُ المُفَسَّرُ بِمُفْرَدٍ مُعَظَّمٍ ١٦٨
ب ـ الضَّمِيرُ المُفَسَّرُ بِمُفْرَدٍ مُضَافٍ إِلَى جَمْعٍ ١٦٩
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: إِعْمَالُ المُشْتَقَّاتِ المَجْمُوعَةِ عَمَلَ مُفْرَدَاتِهَا ١٧٠
* إِعْمَالُ المَصْدَرِ المَجْمُوعِ عَمَلَ مُفْرَدِهِ ١٧١
* جَمْعُ المَصْدَرِ بين مُؤَيِّدِيهِ وَمُعَارِضِيهِ ١٧١
* جَدْوَلُ جَمْعِ المَصْدَرِ ١٧٦
* الخِلَاف فِي إِعْمَال المَصْدَرِ المَجْمُوعِ ١٧٨
* إِعْمَالُ إِسْمِ الفَاعِلِ المَجْمُوعِ عَمَلَ مُفْرَدِهِ ١٨٢
* إِعْمَالُ صِيَغِ المُبَالَغَةِ المَجْمُوعَةِ عَمَلَ مُفْرَدَاتِهَا ١٨٤

* إِعْمَالُ اسْمِ المَفْعُولِ المَجْمُوعِ عَمَلَ مُفْرَدِهِ ١٨٦
* إِعْمَالُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ المَجْمُوعَةِ عَمَلَ مُفْرَدِهَا ١٨٦
المَبْحَثُ الرَّابِعُ: وَصْفُ المُفْرَدِ بالجَمْعِ وَالعَكْس، وهو شِقَّانِ: ١٨٩
* الخِلَافُ فِي وُرُود (أَفْعَال) مُفْرَدًا ١٩٠
* (أَفْعَال) جَمْعٌ؛ لأَسْبَابٍ أَرْبَعَةٍ ١٩١
١ـ وَصْفُ المُفْرَدِ بالجَمْعِ، وَفِيهِ: ١٩٣
أ ـ وَصْفُ المُفْرَدِ بالجَمْعِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ١٩٣
ب ـ وَصْفُ المُفْرَدِ بالجَمْعِ فِي الشِّعْرِ العَرَبِيِّ ١٩٤
ت ـ الأَمْثِلَةُ النَّثْرِيَّةُ ١٩٦
٢ـ وَصْفُ الجَمْعِ بالمُفْرَدِ، وَفِيهِ: ١٩٩
أ ـ وَصْفُ الجَمْعِ بالمُفْرَدِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ٢٠٠
ب ـ وَصْفُ الجَمْعِ بالمُفْرَدِ فِي الشِّعْرِ العَرَبِيِّ ٢٠١
الفَصْلُ الثَّالِثُ:المُوَافَقَاتُ الدَّلَالِيَّةُ بَيْنَ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ مَبْحَثٌ وَاحِدٌ: ٢٠٢
* تَوْطِئَةٌ: ٢٠٣
* التَّعَاوُرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ، وَفِيهِ مَطْلَبَانِ: ٢٠٤
المَطْلَبُ الأَوَّلُ: التَّعَاوُرُ النِّيَابِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ. وَهُوَ قِسْمَانِ: ٢٠٥
الأَوَّلُ: نِيَابَةُ المُفْرَدِ عَنِ الجَمْعِ، وَفِيهِ نُقَاط: ٢٠٥
* مَا جَاءَ عَلَى فَعِيل فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ٢٠٦
* مَا جَاءَ على فَعِيل فِي كَلَامِ العَرَبِ ٢٠٧
* مَا جَاء مُفْرَدًا بِمَعْنَى الجَمْعِ ٢٠٩
الثَّاني: نِيَابَةُ الجَمْعِ عَنِ المُفْرَدِ ٢١٣
المَطْلَبُ الثَّانِي: التَّعَاوُرُ التَّعَاقُبِيُّ بَيْنَ المُفْرَدِ وَالجَمْعِ، وَاشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: ٢١٦
أَوَّلاً: القُرْآنُ الكَرِيمُ بِقِرَاءَتِهِ المُخْتَلِفَةِ ٢١٦
ثَانِيًا: الشِّعْرُ ٢٤٥
ثَالِثًا: النَّثْرُ ٢٤٦
ـ الخَاتِمَةُ، وَفِيهَا نَتَائِجُ البَحْثِ وَتَوصِيَاتُهُ ٢٤٧
ـ الفَهَارِسُ الفَنِّيَّةُ، وَهِيَ سَبْعَةٌ: ٢٥١
* فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ الكَرِيمَةِ ٢٥٢
* فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ وَالآثَارِ ٢٥٥
* فِهْرِسُ الأَمْثَالِ وَالأَقْوَالِ ٢٥٦

* فِهْرِسُ الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ ٢٥٧
* فِهْرِسُ الأَمْثِلَةِ وَالأَبْنِيَةِ وَالأَوْزَانِ وَالصِّيَغِ ٢٦٠
* فِهْرِسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ ٢٧٨
* فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ ٢٩٤

الصف التصويري والإخراج **وكالة الفرقان**

مكة المكرمة: شارع العزيزية العام * مركز مكة للأعمال ص.ب ٦٨٦٠ * ت: ٥٥٧٢٦٠٥ فاكس ٥٥٦٤٨٦٠